



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



التوجهات الاستثمارية للصين ضمن طريق الحرير الجديد وآثارها
المتوقعة على النمو الاقتصادي في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في: العلوم الاقتصادية

التخصص: العولمة والتكتلات الإقليمية

إشراف: أ.د/ الطاهر هارون

إعداد الباحث: رضا بركات

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
رشيد عدوان	أستاذ	جامعة باتنة 1 الحاج لخضر	رئيسا
الطاهر هارون	أستاذ	جامعة باتنة 1 الحاج لخضر	مقررا
سامية مقعاش	أستاذ	جامعة باتنة 1 الحاج لخضر	عضوا
مسعود جماني	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1 الحاج لخضر	عضوا
رضا زهواني	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	عضوا
أحمد بن البار	أستاذ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	عضوا

السنة الجامعية: 2026/2025

الإهداء

إلى.... سبب وجودي في هذه الحياة والداي عليهم رحمة الله

إلى.... رفيقة دربي وشريكتي زوجتي حفظها الله

إلى.... قرة عيني أبنائي أفنان، إسراء، كوثر ومحمد رعاهم الله

إلى.... الأب الثاني الذي كان سنداً ومعيناً دريس مصدق

إلى.... من غيبتها هذه الحياة مريم رحمها الله

إلى.... إخوتي صغيراً وكبيراً

إلى كل من مد لي يد العون والنصيحة خلال هذه المسيرة العلمية

أهدي لهم جملة هذا العمل

شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾.

سورة البقرة الآية (32)

يقول بن السبياني في كتابه إتحاف السادة المتقين في علوم الدين: ﴿إني رأيت أنه ما كتب أحدهم في يومه كتابا إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد ذاك لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك ذاك لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء

النقص على جملة البشر

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وعنا معهم إلى يوم الدين

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذا العمل الذي أرجو أن يكون مساهمة متواضعة مني لإثراء المكتبة الجامعية وتوسيع المعارف المتعلقة بالموضوع ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور هارون الطاهر على الجهود والنصائح المقدمة طوال هذه الفترة، فجزاه الله خير الجزاء كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من دعمني وساندني من قريب أو بعيد أساتذة وأصدقاء وزملاء، كما أتوجه بخالص الشكر للأساتذة الأفاضل هلال عبد السلام وتاغلابت عبد الغاني والأستاذة سامية مقعاش والأستاذ ميلود بوعبيد.

الكلمات المختصرة

APC : Agricultural producers cooperative
AIIB: Asian Infrastructure Investment Bank
BRI : Belt and Road Initiative
CCP : Chinese Communist Part
CSCEC : China State Construction Engineering Corporation
CCECC: China Civil Engineering Construction Corporation
CACG: China Airport Construction Group Corporation
CRBC: China Road and Bridge Corporation
CPEC : China-Pakistan Economic Corridor
DMDU : Decision Making Under Deep Uncertainty
EPZs : Export Processing Zones
ETDZs : Economic & Technological Development Zones
FDI : Foreign direct investment
FTZs : Free Trade Zones
FSAP: Financial Sector Assessment Program
GLF : The Great Leap Forward
HIDZs : Hi-Tech Industrial Development Zones
IOR : Indian Ocean Region
NSRS : National security review system
NSR : New Silk Road
NDB: The New Development Bank
NSRF: New Silk Road Fund
OBOR : One Belt One Road
OEZs : Open Economic Zones
PBC: the People's Bank of China
PRC : The People's Republic of China
PC : The peoples communal
SEZs :The Special Economic Zones
SOEs : State-owned enterprises
STIPs : Scientific and technological industrial parks
SOEs: State-Owned Enterprises
SCS : South China Sea
SRF: The Silk Road Fund
SREB : Silk Road Economic Belt
SGR : Standard Gauge Railway.
TPP : Trans-Pacific partnership
TVEs : Township and Village Enterprises
WTO : The World Trade Organization

فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وعرفان
	الإهداء
III - I	فهرس المحتويات
VII - IV	قائمة الجداول والأشكال
أ-د	المقدمة
76-1	الفصل الأول: النهضة الاقتصادية في الصين
3	المبحث الأول: تطور بنية الاقتصاد الصيني
3	المطلب الأول: الجغرافيا السياسية والاقتصادية للصين
8	المطلب الثاني: سياسات ومراحل بناء الاقتصاد الصيني 1949-1978
20	المطلب الثالث: سياسات الإصلاح والتحرر الاقتصادي
31	المبحث الثاني: آليات تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على الأسواق الدولية
31	المطلب الأول: تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر
39	المطلب الثاني: إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة
48	المطلب الثالث: تحرير وتنمية التجارة الخارجية والخدمات المصرفية
54	المبحث الثالث: التفسير النظري للصعود الصيني
55	المطلب الأول: النظرية الليبرالية
62	المطلب الثاني: النظرية الواقعية
69	المطلب الثالث: نظرية تحول القوة
76	خلاصة الفصل الأول
148-77	الفصل الثاني: الصين ومبادرة الحزام والطريق
79	المبحث الأول: ماهية مبادرة حزام واحد طريق واحد
79	المطلب الأول: الخلفية التاريخية لطريق الحرير
88	المطلب الثاني: أهداف وعوائق مبادرة الحزام والطريق
96	المطلب الثالث: التحديات الدولية لمبادرة الحزام والطريق
105	المبحث الثاني: تنفيذ الاستراتيجية الصينية للحزام والطريق
105	المطلب الأول: أدوات وآليات تنفيذ الاستراتيجية الصينية OBOR
113	المطلب الثاني: سلسلة اللآلى والعملة الجديدة ضمن OBOR
119	المطلب الثالث: جهود الصين في مواجهة تحديات مبادرة الحزام والطريق
126	المبحث الثالث: إنجازات ونتائج مشروع طريق الحرير الصيني 2013-2023

فهرس المحتويات

127	المطلب الأول: التوسع الأفقي وتعزيز الاستثمار
133	المطلب الثاني: مشاريع BRI الاقتصادية لوسط آسيا
138	المطلب الثالث: مبادرة الحزام والطريق بوابة التنمية في أفريقيا
148	خلاصة الفصل الثاني
215-149	الفصل الثالث: تأثير انضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق على النمو الاقتصادي
151	المبحث الأول: المرتكزات النظرية للنمو وعلاقتها بالاستثمار
151	المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي
156	المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي
163	المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي
169	المبحث الثاني: تحديات الاقتصاد الوطني في ظل الانضمام للمبادرة للفترة 2000-2023
169	المطلب الأول: تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر
175	المطلب الثاني: مخرجات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2023
188	المطلب الثالث: انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق
193	المبحث الثالث: دراسة أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في ظل انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق باستخدام نموذج التنبؤ للفترة (1991-2023)
193	المطلب الأول: التنبؤ Forecasting
195	المطلب الثاني: دراسة حالة الناتج المحلي الإجمالي GDP
205	المطلب الثالث: دراسة حالة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر
215	خلاصة الفصل
219-216	الخاتمة
230-220	قائمة المراجع
236-231	قائمة الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	التنوع المناخي والإقليمي في الصين	5
1-2	تطور التعداد السكاني للصين	8
1-3	تطور نمو الناتج المحلي للصين ونصيب الفرد منه خلال الفترة 1953-1957	14
1-4	تطور نمو الناتج المحلي للصين ونصيب الفرد منه خلال الفترة 1958-1962	16
1-5	معدل نمو الناتج المحلي للصين ونصيب الفرد منه خلال الفترة 1966-1978	18
1-6	بيان تطور انتاج الحبوب والقطن والريوت في الصين منذ تطبيق الإصلاح	24
1-7	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الداخلة بالأسعار الجارية	28
1-8	ملخص لأهم الأحداث الاقتصادية في الصين خلال مسير الإصلاح	30
1-9	محددات وعوامل الاستثمار الأجنبي المباشر	34
1-10	تعداد وأنواع المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين	45
1-11	تطور قيم كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري للصين بعد 2001	51
2-1	توزيع كل من الاستثمارات ومشاريع البنية التحتية في NSR(2023)	107
2-2	عناصر صنع القرار في ظل حالة عدم اليقين	122
2-3	تحليل مقارن للعلاقات الأفريقية الصينية قبل مبادرة الحزام والطريق وبعدها	141
3-1	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	177
3-2	مضمون برنامج توطيد النمو	178
3-3	تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2023	181
3-4	تطور معدل التضخم للفترة 2000-2023	182
3-5	تطور قيم احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2023	183
3-6	تطور وضعية الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2023	184
3-7	قيم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	185
3-8	حجم التجارة الثنائية بين الجزائر-الصين	190
3-9	تدفق الاستثمارات الصينية نحو الجزائر	
3-10	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1991-2023	195
3-11	نتائج اختبار جذر الوحدة(ADF) لسلسلة الناتج المحلي الخام GDP	198
3-12	نتائج اختبار جذر الوحدة(ADF) لسلسلة $\Delta(GDP_t)$	198
3-13	نتائج قيم HQ ، BIC ، AIC	200
3-14	نتائج تقدير النموذج	201
3-15	نتائج اختبار سلسلة البواقي	203
3-16	القيم المتوقعة لنسبة النمو باستعمال النموذج ARIMA(1,1,0)	204

فهرس المحتويات

205	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1991-2023	3-17
207	نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر	3-18
207	نتائج اختبار جذر الوحدة الفروق الأولى	3-19
208	يبن corrolegramme للسلسلة $\Delta(FDI_t)$	3-20
209	نتائج قيم AIC ، BIC ، HQ	3-21
210	نتائج تقدير النموذج	3-22
213	نتائج اختبار سلسلة البواقي للنموذج ARIMA (1,1,0)	3-23
213	القيم المتوقعة لقيم FDI باستعمال النموذج ARIMA	3-24

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الخارطة الجغرافية لدولة الصين الشعبية	4
1-2	تطور المساحة الزراعية في الصين بالنسبة المئوية	6
1-3	تطور نمو الناتج المحلي للصين ونصيب الفرد خلال 1966-1978	19
1-4	مراحل تطور الاقتصاد الصيني (بالنسبة المئوية)	19
1-5	الاستراتيجية العملية لانتقال السوق	25
1-6	تطور الناتج المحلي الإجمالي للصين ومعدل النمو	29
1-7	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد	35
1-8	توزيع المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين	42
1-9	توزيع المجمعات والمناطق الاقتصادية في البر الصيني	44
2-1	تبيين صورة لمسافرين على طريق الحرير القديم في بيئة صحراوية	82
2-2	صورة لبوابة يومين على طريق الحرير القديم	82
2-3	خارطة المسارات والممرات البرية والبحرية لطريق الحرير الجديدة	84
2-4	مشاريع البنية التحتية ضمن طريق الحرير الجديد	112
2-5	خارطة توضيحية لسلسلة اللؤلؤ الصينية	115
2-6	خارطة توضيحية لدول الحزام والطريق الصيني	128
2-7	تطور حجم الاستثمار والصفقات في مبادرة الحزام والطريق (2013-2023)	129
2-8	تطور حجم الاستثمار والصفقات في مبادرة الحزام والطريق لمختلف القطاعات	130
2-9	حجم الاستثمار في دول مبادرة الحزام والطريق حسب المنطقة الجغرافية	132
2-10	خارطة تبين قيمة الاستثمارات الصينية في إفريقيا	139
2-11	توزيع الاستثمارات الصينية على مختلف القطاعات بين 2015-2020	140
2-12	قيم تدفق الاستثمار الصيني إلى إفريقيا خلال الفترة 2013-2023	140
3-1	منحنى يبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 1991-2023	192
3-2	corrologramme للسلسلة $(\Delta(GDP_t))$	199
3-3	تطور سلسلة بواقي التقدير	202
3-4	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	202
3-5	القيم المتوقعة لنسبة النمو حسب النموذج $ARIMA(1,1,0)$	204
3-6	تطور سلسلة بواقي التقدير	211
3-7	اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي	212
3-8	منحنى القيم المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر FDI باستعمال النموذج ARIMA	214

المقدمة



المقدمة

يعود إحياء الصين في القرن الحادي والعشرين لطريق الحرير إلى حقبة ربطت فيها طرق التجارة القديمة الإمبراطوريتين الصينية والرومانية، عبر بلاد ما بين النهرين ووسط آسيا إلى جانب البضائع التي نقلها التجار من بلد إلى آخر، كما انتقلت الأفكار والدين والاكتشافات العلمية والاختراعات والفن في كلا الاتجاهين على طول طريق الحرير والذي أغلق في عام 1453م، بعد هزيمة الإمبراطورية البيزنطية من قبل العثمانيين وأجبرت التجار على البحث عن طرق بديلة على البحر، وبالنسبة للصين فإن الطريق يستحضر ذكريات الأوقات المجيدة عندما كانت الحضارة مزدهرة وكانت الإمبراطورية الصينية مهيمنة ووقفت في قلب العالم المعروف (المملكة الوسطى) كما توحى كلمة Zhongguo وهو اسمها الخاص، لذلك لا ينبغي أن يكون مفاجئاً تصرف الرئيس شي الذي اختار ترويج حلم التجديد العظيم للأمة الصينية في إشارة إلى طريق الحرير، ورؤيته للتفاعلات الإقليمية المتجددة كرمز لعودة الصين إلى الواجهة العالمية بقوة.

في هذا العالم الفسيح نجد أن معظم دوله تعاني دوماً من إشكالية تباطؤ النمو الاقتصادي عقب الأزمات المالية العالمية، وما فتئ نمو التجارة والاستثمار يتراجع منذ عدة سنوات، ويبدو أن أسباب هذا التطور هيكلية وليست دورية، كما تواجه السياسات النقدية والمالية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وكذلك في الأسواق الناشئة قيوداً شديدة على الفعالية، لذلك فإن هناك طرقاً جديدة لتحفيز النمو على رأس جداول الأعمال وبغية تعزيز الاستثمار في الصناعة والخدمات وزيادة فرص العمل.

لقد أصبح الاستثمار في الهياكل الأساسية على نطاق واسع، فضلاً عن الاتفاقات التجارية والاستثمارية أمراً محورياً في المناقشة المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، وينظر إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية على أنه مسار استراتيجي لرفع النمو العالمي وتعزيز وخلق فرص العمل والتنمية المستدامة.

وهناك العديد من العوامل والمؤشرات في الوقت الراهن تشير بقوة بأن التجربة الاقتصادية الصينية واحدة من أهم التجارب التي أثرت بشكل كبير على الاقتصادات العالمية، وجعلت من الصين ثاني قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جذب أنظار العالم لها لما حققته من تقدم اقتصادي غير معالم الحياة الصينية، وحجزت بذلك مكانتها على خريطة العلاقات الدولية.

كما أدركت الصين أهمية الإصلاح والانفتاح على العالم لتحسين أدائها الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي واتساع علاقاتها التجارية، ولقد استغلت بكين التحولات الاقتصادية العالمية للانخراط في العولمة والاستفادة منها في الدفع بعجلة تطورها ونمائها، حيث عمدت إلى جذب رؤوس الأموال، والتكنولوجيات المتطورة، والخبرات الدولية، ولقد مكنت هذه الظروف الصين من النمو بوتيرة عالية جعلت منها أكبر خزان عالمي للاستيراد والتصدير، وكل هذا بفضل رؤية اقتصادية استطاعت من خلالها الاستفادة من الفرص التي أوجدتها العولمة، حيث وظفت هذه العوامل بذكاء بما يخدم تطوير اقتصادها الوطني، وكنتيجة حتمية فقد أصبحت الصين تملك القدرة الكافية لطرح



المقدمة

وتبني المبادرات الإقليمية والاستراتيجية والتي تهدف من خلالها الحفاظ على مكانتها، والمضي قدما للحفاظ على الأمن القومي والدفاع على المصالح الاستراتيجية.

لقد أصبحت مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) مفهوم السياسة الخارجية المنظم لعصر شي جين بينغ من لندن إلى كانبيرا، ومن موسكو إلى القاهرة ثم من أستانا إلى جاكرتا، حيث غدا التعاون تحت مظلة مبادرة الحزام والطريق الآن الموضوع الرئيسي للمناقشات بين المسؤولين الصينيين و نظرائهم المحليين، فالمبادرة أحرزت تقدما سريعا بعد عام واحد فقط من إعلان الرئيس شي عن إنشاء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين في نهاية عام 2013، ووضعت بكين نصب عينيها مبادرة الحزام والطريق كأولوية وطنية قصوى وأنشأت مؤسسات مالية محددة لتمويلها، ووعدت بإتفاق مئات المليارات من الدولارات على مشاريع البنية التحتية في جميع أنحاء العالم وأوراسيا.

وتندرج المبادرة الصينية في هذا السياق الطموح الذي تسعى من خلاله الصين إلى تحقيق تمكين اقتصادي أكبر على المستوى الدولي، وتحقيق انسجام متوازن مع الاقتصاد العالمي ومبادرة الحزام والطريق One Belt One Road أو طريق الحرير الجديد New Silk Road، هي رؤية صينية للانفتاح والتكامل الاقتصادي بين الصين ودول العالم في آسيا وأوروبا وإفريقيا، وقد تشكلت هذه الاستراتيجية في مرحلة حرجية من التحول الاقتصادي في الصين، فالسنوات الأخيرة عرفت زيادة متوالية للاستثمار المباشر الوافد إلى الصين، كما ساهمت هذه المبادرة في تعزيز قدرات الشركات الصينية وتوسيع نطاق انتشارها خاصة في البلدان التي وافقت على الانضمام للمبادرة، ومن بينها الجزائر التي تغطي بعلاقات متميزة مع الصين، وما يتعلق بالمبادلات التجارية التي يمكن من خلالها تصريف مخرجات فائض العمليات الإنتاجية، كما تتيح في الوقت ذاته الاستفادة من الخبرة ومنافسة السلع الأجنبية وبالتالي الحصول على عوائد من النقد الأجنبي لاستعمالها في تمويل وشراء رؤوس الأموال المادية أو البشرية، ومواكبة مستوى التطور التقني والتكنولوجي، وهذا يدخل ضمن حرص القيادة الجزائرية على النهوض بالبلاد كقوة رائدة وفاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي سيما في المجال الاقتصادي، وذلك عن طريق فتح باب الاستثمارات لدخول رأس المال الأجنبي وإقامة علاقات ثنائية مشتركة، بالإضافة لتشجيع الابتكار وريادة الأعمال محليا والذي يتيح في آخر المطاف تعزيز القدرة على النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق ذكره تتجلى أهمية العلاقة التي تربط الاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال المشاريع الضخمة لطريق الحرير الجديدة، وهو ما يدفعنا إلى تقييمها ودراسة أثرها المتوقع على النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة بعد التوقيع على مذكرة الانضمام لمبادرة الحزام والطريق، أين ستقوم الدراسة بتقييم أثر الاستثمارات الأجنبية الكلية بما فيها الصينية خلال الفترة 1991-2023 على نمو الناتج المحلي الإجمالي في المستقبل وهذا عبر صياغة التساؤل



المقدمة

الرئيسي التالي:

ما هو أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي مستقبلا في ظل انضمام الجزائر

لمبادرة الحزام والطريق؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي توجهات الجزائر المستقبلية لدعم النمو الاقتصادي؟

2- هل تعزز مبادرة الحزام والطريق الاستثمار في الجزائر؟

3- هل سيؤدي انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق لزيادة تفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو

الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- مشروع طريق الحرير الجديد مفهوم لنظام عالمي جديد مبني على المنفعة المتبادلة؛

2- يمكن لمبادرة الحزام والطريق من دفع وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في إبراز الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، حيث تسعى الدول عبر تهيئة المناخ الاستثماري المناسب، ووضع السياسات والبرامج والخطط التنموية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي للمحافظة على قوة وأداء مؤشرات الاقتصاد الكلية.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تصب في اتجاه الدولة في البحث عن مصادر للدخل عن طريق التنوع الاقتصادي، وبذلك يبرز دور وأهمية هذا التوجه كعامل رئيسي في التأثير على النمو الاقتصادي، والذي بدوره يتسبب في تحقيق مكاسب نوعية وبالتالي زيادة حجم الناتج الوطني الإجمالي، وذلك بعد توقيع الجزائر مذكرة الانضمام الرسمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في اختبار أثر التوجهات الاستثمارية لطريق الحرير الجديدة، وكيف ستؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل مساعي الدولة الحثيثة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي بما يخدم المصالح الوطنية، ويعزز قدرة الدولة على التنوع في الإيرادات والتقليل من الاعتماد على مداخل الجباية البترولية، كما أنها تعمل على تشجيع الابتكار والتحول التكنولوجي وريادة الأعمال من خلال الشراكات الثنائية الدولية.

منهج وأدوات الدراسة:

سعى للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا واختبار مدى صحة الفرضيات تم الاستعانة في ذلك بالمنهج



التالية:

المنهج الوصفي التحليلي:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بغية تحليل معالم وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا من خلال عرض أهم النظريات الاقتصادية التي تفسر علاقة النمو الاقتصادي بالاستثمار، بالإضافة للسردية المتعلقة بانخراط الجزائر في المشروع الصيني وما هي المكاسب المرجوة منه.

المنهج التاريخي:

كما اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي المقارن لسرد الوقائع وتطور الأحداث الاقتصادية في الصين وربطها بالتغيرات التي تحدث في العالم من جراء مشروعها.

المنهج الاستقرائي:

استخدم هذا المنهج في شقه التطبيقي وذلك للكشف عن العلاقة بين النمو الاقتصادي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على مدار عينة من البيانات لـ 32 سنة، حيث تم استخدام إحدى الأدوات الكمية الفعالة في القياس الاقتصادي ممثلة في نموذج التنبؤ ARIMA لقياس كل من القيم المستقبلية للنمو الاقتصادي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث استخدم في ذلك برنامج Eviews 10 لدراسة بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة الممتدة من 1991-2023.

هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام والإحاطة بكافة جوانب موضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار فرضياتها قسم البحث إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول تم فيه تناول أهم الأحداث والتطورات التي مر بها الاقتصاد الصيني في بناء قوته حيث قسم بدوره إلى ثلاث مباحث أين تناولنا في المبحث الأول تطور بنية الاقتصاد الصيني، ثم تطرق المبحث الثاني لآليات تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الصين وسبل الانفتاح على الأسواق العالمية، ليعرج المبحث الثالث على أهم النظريات التي تفسر الصعود الصيني العالمي.

وخصص الفصل الثاني للتطرق لمبادرة الحزام والطريق الصينية حيث قام بتسليط الضوء على الجوانب الأساسية في المبادرة من حيث الأهمية للجانب الصيني أو للدول المشاركة، إضافة للدول المشككة في الاستراتيجية الصينية، وتم ذلك عبر ثلاث مباحث تم تخصيص الأول منها لمعرفة ماهية المبادرة ككل، وجاء المبحث الثاني ليفصل في كيفية تنفيذ هذه الاستراتيجية وما هي آلياتها العملية المستخدمة في ذلك، ثم يأتي المبحث الثالث في شكل نتائج وحصيلته إنجازات للمشروع الصيني غداة مرور عقد من الزمن على انطلاقه.

وحاول الفصل الثالث الذي جاء ممزوجا بدراسة قياسية تطبيقية شرح توجه الجزائر نحو خيار الانضمام للمبادرة الصينية، وسعيها منها في ذلك لاستغلال موقعها الجغرافي من أجل تحسين أدائها الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو

طموحة، عبر جذب رأس المال الأجنبي للاستثمار في الجزائر من خلال تحسين البيئة المناخية الجاذبة للاستثمارات، واستعمل في ذلك وسيلة من وسائل الاقتصاد الكمي القياسي عبر منهجية التنبؤ لبوكس- جينكيز من خلال منهج ARIMA مستخدما في ذلك بيرنامج EvIEWS 10 من خلال دراسة سلسلة زمنية ابتداء من الفترة 1991-2023، لمتغيري الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لمحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الأبحاث التي تطرقت لموضوع الحزام والطريق، نذكر منها ما يلي:

1- دراسة (Duško DIMITRIJEVIĆ) و (Nikola JOKANOVIĆ 2016) تحمل عنوان CHINA'S "NEW SILK ROAD" DEVELOPMENT STRATEGY حيث خلصت الدراسة بأن طريق الحرير اليوم أصبح رمز للتجارة والاستثمار، والذي يشمل الصين وآسيا الوسطى وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا ويتكون من استراتيجية تنمية مع روابط أقوى مع آسيا الوسطى (والتركيز بشكل خاص على التجارة والنقل) كهدف لطريق الحرير، أما طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين فهو محاولة لتحسين العلاقات التجارية مع جنوب وجنوب شرق آسيا، وبالتالي فإن نجاح هذه المبادرات من شأنه أن يخفف من مخاوف المعارضين لاستخدام شعار السياسة الخارجية المفضل للصين، فهو وضع مريح للجانبين ويمكن للصين أن تحقق صورة أكثر ليونة لنفسها مع زيادة نفوذها الإقليمي.

2- دراسة (Huiping Chen, 2016) بعنوان China's 'One Belt, One Road' initiative and its implications for Sino-African investment relations تطرقت الدراسة إلى إبراز دور الصين المتنامي في إفريقيا، حيث أصبحت الصين تستحوذ على استثمارات ضخمة في القارة بعد إدراج عديد الدول الإفريقية ضمن مشروع الحزام والطريق، كما يمكن للمبادرة أن توفر زخما إضافيا لتعزيز نطاق وعمق المبادرات الاقتصادية للصين في أفريقيا، وينبغي أن تتخذ المنطقة الأفريقية إجراءات على مختلف المستويات للاستفادة من هذه المبادرة، وأن تسعى للحصول على تدفقات متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز التنمية.

3- دراسة 2017 (Michael Mitchell Omoruyi Ehizuelen) بعنوان More African countries on the route the positive and negative impacts of the Belt and Road Initiative وتبحث الورقة العلاقات بين الصين وأفريقيا، حيث ركزت على إمكانية توسيع نطاق مبادرة NSR لتشمل المزيد من الدول الأفريقية، وتدرس أيضا بيئة الاستثمار في أفريقيا وأهميتها حيث ينبغي لأفريقيا أن توفر بيئة تجارية تمكينية للاستفادة من الفرص المتاحة من خلال المبادرة (حزام واحد طريق واحد) ، وتركز الدراسة بصفة خاصة على تطوير الهياكل الأساسية مستندة في ذلك على تكثيف الروابط الاقتصادية بين الصين وأفريقيا، بيد أن الاستراتيجية عندما تدرس من حيث الأهمية التي

المقدمة

تضعها الصين في أفريقيا لا تعكس التفاؤل الذي جذبه التعاون الصيني الأفريقي، ويظهر خلافا بين الكلام عن أهمية العلاقة ونموها، وهذه الخطة الطموحة وإلى جانب أداء النمو المستقل في أفريقيا تستدعي الانتباه على نطاق واسع إلى الوعد الإنمائي الهائل للقارة، وبالنسبة لصناع القرار السياسي ومنظمي المشاريع الأفارقة، فإن دعم الصين أو مستثمر آخر لتطوير البنية الأساسية المحلية أو فتح مصنع للمنسوجات في نهاية المطاف قد يكون أقل أهمية من حقيقة التفاوض بشأن أفضل، وأكبر صفقة تحويلية للتنمية المحلية كما أظهرت الصين نفسها بقوة على مدى العقود الأخيرة، وينبغي للحكومات الأفريقية عند استكشاف أفضل السبل لاستخدام العروض الهائلة التي تقدمها الصين وعروض المستثمرين الآخرين، أن تكون أولا صعبة المنحى وموجهة نحو التنفيذ والتنمية المستدامة في التحديد، ثم الاتفاق على أفضل مزيج من السياسات وهياكل الإدارة لتحقيق المكاسب الأفريقية، وباختصار هناك المزيد من الفوائد التي ينبغي تقاسمها فيما بين البلدان المشاركة في مبادرة طريق الحزام الواحد، والمخاطر المتأصلة في حال إدارتها على نحو سليم لن تعوق تقدم الارتقاء بالبنية التحتية العالمية.

4- دراسة كل من Shu Yua , Xingwang Qianb,d , Taoxiong Liuc-2019 بعنوان Belt and road initiative and Chinese firms' outward foreign direct investment وتبحث هذه الورقة تأثير مبادرة الحزام والطريق الصينية على استثمارات الشركات الصينية المباشرة خارج البر الصيني وبوجه عام خلص البحث إلى أن البرنامج يؤثر تأثيرا إيجابيا على الأنشطة الصينية، غير أن اتجاه هذا الأثر وحجمه يتوقف على استعداد البلدان المضيفة للمشاركة في البرنامج، ويروج البرنامج لمزيد من الاستثمارات في مجال التنمية وبالإضافة إلى ذلك وجد أن الشركات الصينية العاملة في قطاع التشييد والبنية الأساسية، والصناعة التحويلية، والقطاعات ذات الصلة بالتجارة، أكثر استجابة لبرنامج BRI من الشركات العاملة في قطاعات أخرى.

5- دراسة (Shu Yua and all , 2019) موسومة بـ (Belt and road initiative and Chinese firms' outward foreign direct investment) أشارت الدراسة إلى تأثير المبادرة على النشاط الاستثماري للشركات الصينية بالخارج، وبوجه عام فقد أفاد البحث بأن المشروع الصيني يؤثر تأثيرا إيجابيا على الأنشطة الاستثمارية للشركات الصينية في الخارج، غير أن اتجاه هذا الأثر وحجمه يتوقف على استعداد البلدان المشاركة والمستقبل للاستثمارات.

6- دراسة (Kevin X. Lia , and all,2020) تحمل عنوان Impact of the belt and road initiative on commercial maritime power حيث قامت الدراسة ببناء نظام لتقييم القوة البحرية التجارية منذ انطلاق المبادرة سنة 2013 من منطلق التأثير السياسي، التفوق التكنولوجي، الخصائص المادية، المزايا الاقتصادية، وقد خلصت الدراسة بأن البلدان الساحلية الواقعة على طول خط المبادرة تشهد تنامي ملحوظ وأداء جيد للقوة البحرية التجارية، كما أنها تستفيد من الاستثمارات الصينية وبالتالي سمحت للحكومات بتغيير سياساتها لتحسين أداء القوة البحرية

التجارية.

7-دراسة (قندوز عائشة، 2021) الموسومة بـ دور طريق الحرير الجديد في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية- مقارنة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية- حيث تطرق البحث إلى العلاقات التجارية بين البلدين خاصة بعد إعلان الصين عن مبادرة الحزام والطريق ومدى استفادة الجزائر منها، بعد الموافقة على الانضمام للمشروع أم ستكون الصين المستفيد الأول والأخير بعدما أضحت أكبر مورد للسلع في الجزائر، حيث خلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع الجانب الصيني لتنمية التجارة الخارجية.

8-دراسة (العربي طعيبة وعلي بن ساحة، 2022) موسومة بعنوان التنبؤ بالنمو الاقتصادي للجزائر باستخدام منهجية بوكس-جينكينز للفترة الزمنية (1980-2020) حيث هدفت هذه الورقة البحثية إلى التحليل والتنبؤ بالنمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة المدروسة، حيث قامت باستعمال معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي كمؤشر للقياس، وباستخدام نموذج التنبؤ توصلت للنموذج الملائم لتمثيل بيانات السلسلة الذي أثبت فعاليته في المدى القصير.

ونظرا لحدثة الموضوع وانضمام الجزائر للمبادرة مؤخرًا، فهذه الدراسة تختلف عن سابقتها من الدراسات من ناحية طبيعة الموضوع وأهميته والمراجع المستعملة، ومن ناحية ثانية فقد استعملت الدراسة نموذج بوكس-جينكينز للتنبؤ بالنمو الاقتصادي، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بما في ذلك الاستثمارات الصينية خلال الفترة 1991-2023، ثم محاولة ربط العلاقة بين التوجهات الاستثمارية للصين في إطار المبادرة ومدى استفادة الجزائر من هذا التوجه، مدى نجاعة السياسات المتبعة من حيث القوانين والتشريعات، والقدرة على التنويع الاقتصادي والتحول التكنولوجي وتقليل فاتورة الاستيراد.

الفصل الأول

النهضة الاقتصادية في الصين

المبحث الأول: تطور البنية الاقتصادية للصين

المبحث الثاني: آليات تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على

الأسواق الدولية

المبحث الثالث: التفسير النظري للصعود الصيني

تمهيد

خاضت الصين في مسارها نحو التنمية الشاملة تجربة تحديث اقتصادي، اجري فيها أكبر عملية إصلاح اقتصادي عرفها العالم، تمثلت بالنهضة الزراعية أولاً حيث حققت الاكتفاء الذاتي وتوجهت لتصدير الفائض ثم توالى الإصلاحات داخل الهيكل الاقتصادي الصيني حيث شكل طفرة على المستوى الدولي، وقد اتبعت هذه الأخيرة سياسة الانفتاح بانضمامها لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ثم المنظمة العالمية للتجارة، وتهدف الصين بذلك إلى كسر هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي وخلق نظام دولي جديد متعدد الأقطاب. وقد أصبحت الصين في غضون سنوات إحدى كبرى الاقتصاديات من الناحية العلمية والعملية، إن الاستراتيجية الصينية في التنمية والصعود تؤكد حجم التغيير حيث برزت هذه الأخيرة كقوة فاعلة ومؤثرة على الصعيد الدولي حيث استطاعت تأمين بناء قوتها الذاتية والإقليمية وحجزت لها مقعداً في النظام الدولي القائم، وهي الآن تسعى جاهدة لتنفيذ خططها من خلال الإصلاحات المتتالية إضافة إلى إقامة وتطوير تعاون اقتصادي وتكنولوجي واسع خاصة مع دول الحوار الصيني من جهة ومن جهة ثانية توطيد علاقاتها مع الحلفاء وتوسيع نفوذها مع باقي الدول.

تبعاً لما تقدم يتطرق هذا الفصل إلى النهضة الاقتصادية في الصين من خلال أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تطور البنية الاقتصادية للصين؛

المبحث الثاني: آليات تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على الأسواق الدولية؛

المبحث الثالث: التفسير النظري للصعود الصيني.

المبحث الأول: تطور البنية الاقتصادية للصين

أسست الصين بنيتها الاقتصادية بقيادة الزعيم الروحي للنهضة الصينية ماو تسي تونغ حيث أقام هذا الأخير نموذج اشتراكي بعيدا عن النموذج السوفياتي، إدراكا منه بالبيئة الداخلية والاجتماعية للصين ناهيك عن محيطه الدولي والإقليمي، ولمعرفة الاقتصاد الصيني عن كثب ينبغي معرفة الجغرافيا الصينية حيث تعتبر ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وبوصلة التطور والإقلاع الاقتصادي.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية والاقتصادية للصين

قبل أربعة عقود لم تكن الصين ضمن الاقتصاديات الثمانية الأولى في العالم إذ عانت لفترة طويلة من الركود الاقتصادي، وبفضل التحول الاجتماعي والاقتصادي المذهل الذي بدأ في أواخر السبعينيات من القرن الماضي تسير الصين على الطريق الصحيح وبخطى ثابتة لتصبح ثاني اقتصاد على المستوى العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، نحن نعيش فيما يسميه الكثيرون الآن القرن الصيني.

1/ الموقع الجغرافي:

تقع الصين شمال المحيط الهادي والجنوب الشرقي من قارة آسيا بين دائرتي عرض (30،⁰⁵³) و(15،⁰¹⁸) شمالا وتمتد لأكثر من 35 دائرة عرض، كما تقع بين خطي طول (5،⁰¹³⁵) و(40،⁰⁷³) شرقا حيث تقطع أكثر من 60 درجة من خطوط الطول¹، حيث تبلغ مساحة اليابسة فيها تسعة ملايين وستمئة ألف كيلومتر مربع (9600000 كلم²)² وبالتالي تعد الصين ثالث أكبر دولة على المستوى العالمي بعد كل من روسيا وكندا، وتحدها من ناحية الشمال منغوليا وروسيا من ناحية الشمال الشرقي، ومن جهة الشمال الغربي فنجد كل من كازاخستان وقيرغيزستان، ومن الغرب والجنوب الغربي فتلتحم بكل من أفغانستان وباكستان والهند ونيبال وبوتان وميانمار، ومن ناحية الجنوب بورما ولاوس وفيتنام، ومن الجانب الشرقي فنجد بحر شرق الصين والبحر الأصفر الذي يفصل بينها وبين كوريا الشمالية واليابان وبروناي وماليزيا واندونيسيا³، والشكل الموالي في الخارطة يوضح الحدود الجغرافية للصين.⁴

أما الواجهة البحرية للصين فهي شاسعة جدا حيث تبلغ مساحة البحار أربعة ملايين وسبعمائة وثلاثون ألف كيلومتر مربع، بينما يبلغ الشريط الساحلي 18 ألف كيلومتر، مع العلم أن أراضي الصين شرقا وجنوبا تطل على

¹: محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، المكتبة الأنجلو مصرية، ط 5، القاهرة، مصر، 2002، ص 185.

²: وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، الاقتصاد الصيني، الذاكرة للنشر والتوزيع بالاشتراك مع دار النشر الصينية عبر القارات، ط 1، العراق، بغداد، 2012، ص 4.

³: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/visiter/le/12/08/2023> à 22:17.

⁴: <https://ar.maps-china-cn.com> visiter le 12/08/2023 à 22:20.

كل من بحر الصين الشرقي والجنوبي والبحر الأصفر وبحر بوهاي كذلك الذي يعتبر بحرا داخليا للصين.

الشكل رقم (1-1): الخارطة الجغرافية لدولة الصين الشعبية



المصدر: من الموقع <https://ar.maps-china-cn.com>

2/ المناخ والتضاريس:

تعتبر الصين بلدا متعدد الجبال حيث تبلغ مساحة المناطق الجبلية ثلثي المساحة الكلية للدولة وتشمل الأراضي الجبلية والتلال والهضاب، أما التضاريس فهي مرتفعة غرب البلاد ومنخفضة شرقا في شكل متدرج إذ تعتبر هضبة التبت أعلى مرتفع بعلته قدره 4000 متر فوق سطح البحر تليها هضبة منغوليا الداخلية وهضبة اللوس، وهضبة يوننان-قويتشو وأحواض كل من تاريم، جونجار، ستشوان وترتفع عن مستوى سطح البحر من 1000 إلى 2000 متر.¹

أما التدرج الثالث فيمتد من جبال هيجنان الكبرى وسلسلة جبال تايشيتغ مروراً بجبال قمم الجليد وصولاً إلى الخط الساحلي للبحر، وهي عبارة عن هضاب يقل ارتفاعها عن 200 متر فوق سطح البحر، دون أن ننسى

¹: وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، مرجع سابق، ص5.

المناطق البحرية الضحلة التي يقل عمقها عن 200 متر، كما أن المصادر المائية داخل العمق الصيني متعددة وكثيرة حيث تبلغ مساحة الأنهار أكثر من 1000 كيلومتر مربع وهي تتجاوز 1500 نهر أكبرها نهر اليانجستي الذي يبلغ طوله 6300 كيلومتر تقريبا يليه النهر الأصفر وهما مهد الحضارة الصينية.¹

والصين واحدة من الدول التي تتمتع بتنوع مناخي بسبب اتساع مساحتها الجغرافية وامتدادها الفلكي الواسع حيث أدى إلى تنوع الخصائص المناخية والذي بدوره أثر على التنوع الزراعي باعتباره داعم قوي لاقتصاد الدولة وتسود الأراضي الصينية ثمانية أقاليم مناخية مختلفة:

الجدول رقم (1-1): التنوع المناخي والإقليمي في الصين

الإقليم شبه القطبي	شتائه طويل وبارد جدا، قصير ومعتدل دافئ صيفا، يسود الشمال الشرقي والشمال الغربي
الإقليم شبه الاستوائي الرطب	صيفه دافئ إلى حار وشتاء بارد إلى معتدل مع صقيع نادر يتركز في الجنوب والجنوب الشرقي للصين
الإقليم الاستوائي الرطب	يسود في مناطق جنوب الصين حيث تزداد معدلات تساقط الأمطار ودرجات حرارة معتدلة
إقليم الصيف البارد القاري الرطب	يتمركز في الأقاليم الشمالية الشرقية للصين حيث درجة الحرارة منخفضة ومعدل التساقط عالي
إقليم الصيف الحار القاري الرطب	ينتشر في الجهات الشرقية والشمالية الشرقية يتميز بدرجات حرارة مرتفعة وأمطار موسمية
الإقليم شبه الجاف	يشتهر بدرجات الحرارة المرتفعة صيفا والمعتدلة شتاء بينما الأمطار قليلة يسود وسط وشمال الصين
إقليم الصحاري	هو إقليم قاري حرارته مرتفعة وأمطاره قليلة جدا ينتشر في الجهة الشمالية الغربية للصين
الإقليم المحلي (المتأثر بالارتفاع)	ينتشر في الأجزاء الغربية والجنوبية الغربية للصين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على <https://kids.britannica.com/students/assembly/view/137856>

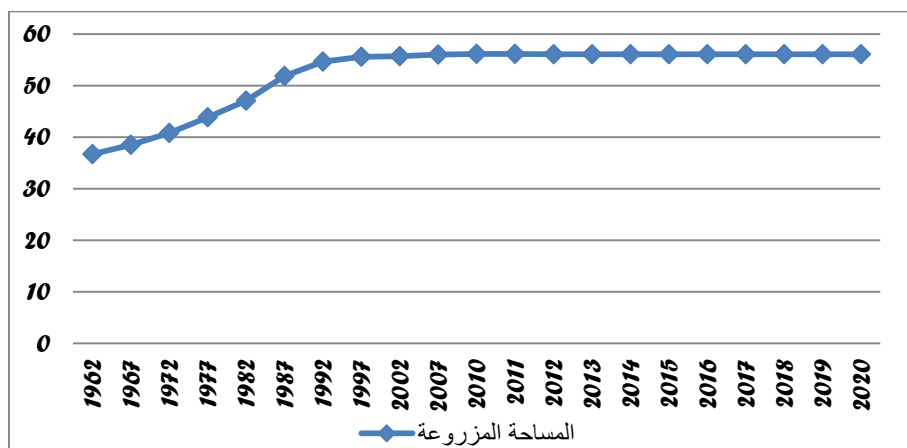
أما الأراضي الزراعية فهي تتركز في سهل منشوريا وسهل شمال الصين وسهل الحوض الأسفل لنهر اليانجستي الذي يتمتع بأرض منخفضة غنية بمزارع القمح، الشاي، الأرز ودودة الحرير، وإلى جانب هذا فالأنهار والبحيرات متعددة في المنطقة، وتشتهر بإنتاج أسماك المياه العذبة ودلتا نهر اللؤلؤ التي تزخر بإنتاج الأرز بمعدل حصاد ثلاث مرات سنويا، بالإضافة إلى حوض ستشوان الذي تتميز أراضيه بتربة بنفسجية ومناخ دافئ ورطب، ما جعل المحاصيل الزراعية بالمنطقة متوفرة على مدار الفصول الأربعة، وسهل الشمال الشرقي وهي أراضي سوداء جد خصبة غالبية مزروعاتها من القمح والذرة الصفراء، الأرز وفول الصويا، البنجر والكتان وغيرها من المحاصيل الأخرى، وتبلغ المساحة الغابات في الصين إلى أكثر من 174 مليون هكتار، والأراضي العشبية الطبيعية بلغت 400 مليون هكتار بينما بلغت الأراضي العشبية التي اشترك الإنسان في صنعها 4.433.400 مليون هكتار²، وتقع معظمها في منطقة

¹: أمير محمد صالح، أحمد حامد علي، الوزن الجيو-اقتصادي لجمهورية الصين الشعبية، مجلة التربية للعلوم الانسانية، جامعة الموصل، المجلد 3، العدد الخاص، 2023، ص424.

²: وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، مرجع سابق، ص7.

الحكم الذاتي بمنغوليا الداخلية، في حين تضم مقاطعة ستشوان ومنطقة شينجيانغ ومقاطعة تشينجهاي ومقاطعة قانسو مليون هكتار فأكثر على التوالي، ونظرا لطبيعة المنطقة فقد ازدهرت تربية المواشي والدواجن، أما بخصوص مصادر المياه فتعد الأنهار والبحيرات هي المورد الرئيسي والطبيعي للمياه العذبة في الصين والتي تبلغ 2 ترليون و712 مليون و700 مليار متر معكب ، في حين بلغت المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعة تبلغ 5.285.081 كيلومتر مربع¹، والشكل الموالي يوضح تطور ونمو الأراضي الزراعية بالنسبة المئوية من سنة 1962 إلى 2020.

الشكل رقم (2-1): تطور المساحة الزراعية في الصين بالنسبة المئوية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?locations=CN>

3 / الثروات الطبيعية والسكاني:

بالإضافة لما سبق تمتلك الصين موارد وثروات معدنية متنوعة ومتعددة فاحتياط الفحم الحجري على سبيل المثال يقدر بـ 173 مليار طن وتعتبر منغوليا البر الرئيسي للفحم وخام الكبريت²، حسب أحدث الاستكشافات إلا أن استخراج مصادر الطاقة (النفط، الغاز) في هذا البلد أقل بكثير من الإمكانيات التي تمتلكها بباطن الأرض حيث تقع الاحتياطيات الرئيسية في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من الصين وكذلك على ضفاف بحر الصين الجنوبي والبحر الأصفر وقد وضعت هذه المناطق تحت حماية خاصة نظرا لأهميتها لتوجيه استراتيجية الدولة، ناهيك عن النحاس والحديد ، الذهب والفضة إلى جانب ذلك فالصين تتميز عن غيرها من الدول في إنتاج المعادن غير الحديدية كالكصدير، الزنك، الرصاص والزئبق وغيرها من العادن مثل المغنيز والتيتانيوم والفاناديوم إضافة إلى بعض المعادن النادرة، وتعد الصين واحدة من أغنى دول العالم من حيث الاحتياطيات المعدنية حيث أكدت الاستكشافات

¹: بيانات البنك الدولي من الموقع <https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?locations=CN>

²: وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، المرجع نفسه، ص9.

الجيولوجية وجود أكثر من 160 نوعا من المعادن المعروضة في الجدول الدوري¹، كما تحتل الصين المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الحديد والرصاص والأولى في إنتاج الزنك، والثالثة في إنتاج الفوسفات والمرتبة الخامسة في إنتاج البوكسيت.² وقد أدركت الصين أن ما يحتويه باطن أرضها من معادن نادرة يشكل لها ورقة ضغط في الحروب التجارية التي تفرض عليها وعلى منتجاتها المصدرة للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد عمدت إلى رفع الاحتياطي الاستراتيجي من هذه الثروات وتقليص كمية الصادرات منها بعدما كانت تصدر كميات معتبرة منها حيث أنها تتميز عن باقي الدول بامتلاكها حوالي 90 من المعادن النادرة في العالم³، ونود الإشارة هنا إلى أن هذه المعادن تتوزع على معظم الجغرافيا الصينية حيث أن الجنوب غني بالفسفور بينما يتواجد الزنك والرصاص في جنوب وشمال الصين والمصدر الرئيسي للحديد في الشمال الشرقي والجنوب الغربي، أما فيما يتعلق بالغاز والبترول فهو متواجد في الشمال الشرقي من البر الصيني، ويوجد الفحم في شمال الصين وغربها بينما يتواجد النحاس في الجنوب الغربي والشمال الشرقي والغربي معا، وينتشر الذهب والفضة في جميع أنحاء الصين.

تعد الصين أحد أكبر دول العالم من حيث التعداد السكاني والكثافة السكانية كذلك حيث بلغت 150 نسمة/كلم² سنة 2020 في حين كانت 142 نسمة/كلم² عام 2010، حيث بلغ التعداد السكاني للصين حسب إحصائيات عام 2022 (1412175000) مسجلا بذلك تراجعا سلبيا عن سنة 2021، وقد شهدت الصين تطورا كبيرا في النمو السكاني خلال القرنين التاسع عشر والعشرين فعند تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 فقد كان عدد سكانها يمها 540 مليون نسمة، ومما لا شك فيه فإن حجم الكتلة السكانية تشكل أبعادا استراتيجية وحيوية بالنسبة لتواجد الدولة في جميع نواحي الحياة لاسيما وقت الأزمات والحروب، كالتالي يشهدها العالم اليوم والجدول الموالي يوضح تطور التعداد والنمو السكان وكذا الكثافة السكانية في الصين.⁴

الجدول رقم (1-2): تطور التعداد السكاني للصين

السنة	التعداد السكاني	نسبة النمو	الكثافة السكانية ن/كلم ²
1960	667070000	-0.10	70
1970	818315000	2.80	87
1980	981235000	1.30	104
1990	1135185000	1.50	120
2000	1262645000	0.80	134

¹ : <https://ar.unansea.com> visiter le 14/08/2023 à 12 :00

²: كمال بايزيد، ناجم زينب، الصعود الاقتصادي الصيني والهندي كمرحلة لاستشراف نظام اقتصادي جديد، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 16، 2020، ص21.

³ : <https://www.mc-doualiya.com> visiter le 14/08/2023 à 12 :20

⁴: بيانات البنك الدولي من الموقع <https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?locations=CN>

137	0.59	1337705000	2010
146	0.6	1379860000	2015
147	0.6	1387790000	2016
148	0.60	1396215000	2017
149	0.50	1402760000	2018
149	0.40	1407745000	2019
150	0.20	1411100000	2020
150	0.10	1412360000	2021
150	-0.6	1412175000	2022

المصدر: 1/ بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?locations=CN>

2/ <https://www.softarabia.com/china-population>

المطلب الثاني: سياسات ومراحل بناء الاقتصاد الصيني 1949-1978

يتطلب التقدم والإصلاح في أي بلد ما إذا ما أراد التطور والنهوض إلى وجود قيادة سياسية راشدة ومرنة تتميز بالإخلاص الوطني والكفاءة في إدارة الصراعات واتخاذ القرارات في ظل التغيرات السريعة، حيث تعاقبت على الصين الحديثة مراحل سياسية واقتصادية اختلفت كل مرحلة منها عن الأخرى بخصائص أسهمت بشكل كبير في تطور الاقتصاد الصيني ونموه، لينجح في السيطرة على جزء مهم من الاقتصاد الدولي والوصول إلى مرحلة متقدمة من المساهمة في تحديد مسار التوجهات الاقتصادية العالمية، مع العلم أن دولة الصين الشعبية مرت بفترة عصيبة احتدم فيها الصراع بين الراديكاليين اليساريين والإصلاحيين، وهذا بعد رحيل الأب الروحي للثورة الصينية ماو تسي تونغ، إضافة لما سبق فقد خضعت الصين للاحتلال البريطاني والبرتغالي والهولندي والياباني كذلك وهذا ما شكل لها الرؤية المستقبلية للسعي نحو امتلاك القوة في شتى المجالات.

1/ واقع الاقتصاد الصيني قبل 1949:

1-1/ اقتصاد شبه إقطاعي 1840-1911: شهد التاريخ أن الصين تعرضت لأبشع أنواع الاضطهاد

على يد الاحتلال الإنجليزي، وقد دخل الطرفان حرباً عام 1840 عرفت بحرب الأفيون لأن الصين لم تقبل أن يصدر لها هذا الأخير من الهند حتى لا يدمر الشباب والاقتصاد معاً، وعلى خلفية هذه الحرب ونتيجة للظروف الغير متكافئة وللضغط الغربي تخلت الصين عن جزيرة هونج كونغ لبريطانيا، وصاحب ذلك احتلال الهولنديين جزيرة تايوان، وكانت نتيجة ذلك الصراع أن طبقت سياسة الباب المفتوح على الصين ما سهل عمليات السلب والنهب الاستعماري، حيث تنازلت يومها الصين عن قسم من منشوريا لصالح روسيا عام 1860، كما أدى الاحتلال الياباني للصين عام 1894-1895 إلى حرب طاحنة بين سلالة تشينغ الحاكمة للصين والإمبراطورية اليابانية، والتي خلفت آلاف القتلى وقد كان من نتائجها تخلي الصين عن تايوان وشبه الجزيرة الكورية

ويسكادورز، مع دفع تعويضات اقتصادية عام 1895 لليابانيين¹، وفي سنة 1898 تنازلت عن جزيرة ماكاو لصالح البرتغال.²

إن معظم هذه الأسباب جعلت الفكر الاقتصادي الصيني يبلور أفكاره نحو التحول وإضعاف النظام الإقطاعي السائد في البلاد، وبالفعل فقد تجسد ذلك فعليا حيث أصبح مزيجا بين طبقة رأسمالية صناعية احتكارية تجسد مبادئ اقتصاد السوق وطبقة أخرى إقطاعية في الريف³، حيث كانت هذه النواة الأولى لنمو الاتجاهات الفكرية المطالبة بالتحول نحو الرأسمالية واقتصاد السوق، خاصة بعد نجاح فئة من التجار وأصحاب الأراضي من الصينيين باستثمار أموالهم في صناعات معاصرة، وقد واجهت هذه الصناعات منافسة شديدة من قبل أصحاب المشاريع الرأسمالية الأجنبية التي كانت تحظى بتميز خاص جدا اثر المعاهدات الغير متكافئة التي فرصتها الحروب⁴، إلا أن هذا التحول لم يحقق تطلعات الشعب الصيني حيث كان مقتصرًا على المدن دون الأرياف التي سمحت للإقطاعيين باستغلال الفلاحين ومعاملتهم كالعبيد مقابل القوات اليومية، ناهيك عن القطاع الخاص الذي كان ناشئا ولا يملك القدرة التنافسية أمام الاقتصاد الأجنبي، والذي سيطر بدوره على الموانئ والسكك الحديدية ومناجم الفحم والحديد بشكل غير مباشر، إضافة لإغراق الأسواق الصينية بالبضائع الأجنبية التي كانت السبب الأول لفقدان الصينيين العديد من مصادر العمل.

وكرد فعل طبيعي وموضوعي من قبل الشعب الصيني الذي عانى من ضعف وتخلف في وسائل الإنتاج الزراعي والصناعي وتدني في مستوى المعيشة والخدمات الصحية والتعليمية، التي قادت بدورها إلى تخلف اجتماعي وحضاري، والذي أنتج ثورة عام 1911 بقيادة صن يات صن أدت إلى إسقاط الحكم الإمبراطوري وإعلان قيام الجمهورية الصينية.⁵

1-2/ اعتماد اقتصاد رأسمالية الدولة: تبني صن يات صن سياسة توطيد سلطة رأسمالية الدولة حيث حرص على جعل جميع المشروعات التي يمتلكها الصينيون والأجانب في يد الدولة من حيث الاستغلال والإدارة

1: عبد المطلب عبد الحميد، نماذج تنمية معاصرة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2013، ص 56.

2: إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، ايتراك للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2008، ص 22-24.

3: محمد طاقة، العولمة الاقتصادية، مطبعة السطور، ط 1، بغداد، 2001، ص 90-91.

4: تشي وون، موجز أحوال الصين، ترجمة أحمد محمد خير، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، 1983، ص 33-34.

5: وفاء المهدي، أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012، ص 176.

ومنع الأفراد من إدارتها من أجل قطع الطريق على رأس المال الخاص للاحتفاظ بالمشاريع الكبرى واحتكارها¹، وقد تعمقت هذه التطبيقات بقيادة حزب الكومنتانغ KMT عام 1927 إذ تركزت الأموال الضخمة في يد موظفي الدولة التي أنتجت نوعاً جديداً من الاحتكار، حيث لم تستخدم هذه الأموال في دعم العملية الإنتاجية بل تم توجيهها لعمليات التداول أو ودائع لدى البنوك الأجنبية، خلافاً لما كانت تسعى إليه قيادة الحزب من البحث عن تحقيق التطور الصناعي للبلاد من خلال الرأس مال الأجنبي مع العلم بنتيجة ذلك مسبقاً وهي التبعية الأجنبية، ومع ذلك استمرت العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية ومن خلال شركاتها حصلت على حق التصرف في موارد الدولة المخصصة للتصدير والإشراف على الاستيراد².

وعليه فإن هذه التطبيقات المعتمدة كرسّت التوجه المركزي للمشاريع الكبرى على حساب توجهات اقتصاد السوق، وقد انتهر القطاع الصيني الخاص فرصة اندلاع الحرب العالمية الأولى لتوسيع نشاطاتهم التي شهدت تقدم ملحوظ، وفي المقابل تضاعف عدد العمال الصينيين باتساع حجم المشاريع الأجنبية وازداد الوعي بين العمال، والذين قاموا بحركة عكسية ضد المصالح الأجنبية في البلاد أدت من خلالها إلى ظهور البروليتاريا الصينية إلى العلن³، حيث أخذ القطاع الخاص يتنامى ويحقق نوعاً من الانتعاش وفقاً لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد السوق مستغلاً ظروف الحرب العالمية الأولى، والتي خففت الضغط الخارجي على الصين من جهة ومن جهة أخرى فشل تطبيق سياسة رأسمالية الدولة من حيث إضعافها لقوى الإنتاج وإقرار التبعية الأجنبية، وقد غلب على الاقتصاد الصيني آنذاك ما يلي⁴:

- اقتصاد ذو طابع زراعي يتميز بأراضي قليلة وإنتاجية منخفضة، حيث يقل نصيب الفرد من الدخل؛
- سيطر رأس المال الأجنبي على 78% من المعاملات الصناعية والتجارية في حين حصلت العائلات القوية المرتبطة بالسلطة السياسية على 17% والنسبة المتبقية كانت من نصيب القوى الرأسمالية الوطنية؛
- هيكل صناعي شديد التحيز للصناعات الثقيلة حيث مثل حوالي 70% كما كانت معظم الصناعة موجة لإنتاج المواد الخام.

1: الصين المعاصرة مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية، أكاديمية العلوم للاتحاد السوفيتي، معهد الشرق الأقصى، ترجمة محمد الجندي، دار التقدم موسكو، 1975، ص ص 7-12.

2: بيير رونون، تاريخ القرن العشرين 1900-1948، ترجمة نور الدين حاطوم، مطبعة جامعة دمشق-سوريا، 1959، ص 35.

3: جيان بوزان هوهاو شاوكونتشينغ، موجز تاريخ الصين، ترجمة حنا عبود، دار دمشق للطباعة والصحافة والنشر، ط 1، 1983، ص ص 131-132.

4: Meixing Dai , [Université de Strasbourg](https://hal.science/hal), BETA, CNRS , voire le site <https://hal.science/hal>.

وقد أدت سياسات التوجه المركزي للحكومة والسياسات الاقتصادية الاحتكارية للخوفا إلى عجز في المالية العامة للدولة، وهو ما أدى إلى الإفراط في الإصدار النقدي لتمويل العجز ما تسبب في زيادة مستويات التضخم بمعدلات جد مرتفعة، وأدت بدورها إلى فقدان القيمة النقدية لحد كبير من وظيفتها كوسيلة للتبادل إلى درجة صارت تدفع فيه أجور العمال على شكل بضائع من قبل أرباب الأعمال، ونتيجة لهذه الأوضاع كان لابد من حدوث تغييرات جذرية في السلطة الحاكمة بالتزامن مع تحولات جوهرية في السياسة الاقتصادية للبلاد، وهو ما حصل فعليا حين دخلت الدولة في صراع داخلي للاستحواذ على السلطة.

خلال هذه المرحلة فتح المجال لأمراء الحرب للتنافس على السلطة في البلاد التي دخلت مرحلة الصراع الداخلي للسيطرة على الدولة بين حزب الكومنتانغ KMT وقوات الحزب الشيوعي CCP، واستمرت بشكل متقطع بعد عام 1927 وتنقسم الحرب عموما إلى مرحلتين وبفاصل زمني حيث امتدت المرحلة الأولى من 1927 إلى غاية 1937، إذ انهار تحالف الكومنتانغ والحزب الشيوعي الصيني خلال الحملة الشمالية حيث سيطر القوميون على معظم البر الصيني¹، أما المرحلة الثانية من الحرب نشبت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حين تجاهل الحلفاء دور الصين وسيادتها كدولة منتصرة ضمن المحور، وامتدت من 1945 إلى غاية 1949 والتي يشار إليها بالثورة الشيوعية الصينية حيث سيطر الشيوعيون على الحكم²، والتي أنشئت من خلالها جمهورية الصين الشعبية PRC، حيث قاد ماو تسي تونغ مرحلة جديدة من التحول نحو تطبيق استراتيجية الاقتصاد الموجه مركزيا لبناء مجتمع اشتراكي في الجمهورية الصينية الجديدة، وتجدر الإشارة بالذكر هنا إلى أن الوجود الأجنبي في الصين أدى إلى ولادة رأسمالية عصرية وقوية على امتداد المدن الساحلية، وفي الداخل على طول مجرى الأنهار وخطوط السكك الحديدية، ما أسهم في تطور صناعة النسيج في مدينة شنغهاي والصناعات الثقيلة في القسم الصيني من منشوريا إبان الاحتلال الياباني للصين أثناء الحرب العالمية بين 1931-1945 للمرة الثانية.

2/ وضع أسس الاقتصاد الموجه:

2-1/ السياسات التمهيدية والإجرائية: بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 التي مكنت الشيوعيين من الوصول للسلطة والإطاحة بالقيصرية، حيث سيطرت فيما بعد الأفكار الماركسية اللينينية على روسيا والاتحاد السوفيتي فيما بعد وقد تجاوزت محيطها إلى دول الجوار، حيث كانت أملا للثوار الصينيين وهو مكن التأثير

¹: إدغار سنو، النجم الأحمر فوق الصين المراحل الأولى من تاريخ الثورة الصينية، ترجمة كمال أبو الحسن وكمال العزة، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 1، بيروت، 1970، ص ص 178-194.

2: <https://history.maps.com>event> visiter le 7/09/2023 à 16 :50



بالنظرية الماركسية في الصين، ومع مرور الزمن نجحت الثورة الصينية فعليا عام 1949 بزعماء القائد الثوري ماوتسي تونج الذي حرص بشكل كبير على التحول نحو اقتصاد اشتراكي موجه مركزيا، انطلاقا من التغييرات التي شملت شكل وإدارة الملكيات لغالبية القطاعات الاقتصادية، ومن أشكالها وضع وتأسيس أول قانون للإصلاح الزراعي في العالم بتاريخ 14 حزيران (جوان) 1950 لتحقيق طموحات وتطلعات أكثر من 800 مليون فلاح الذين شكلوا القاعدة الأساسية للصين مع ثوار الحزب الشيوعي¹، وكان الهدف الرئيس من هذا الإجراء بناء قاعدة زراعية اشتراكية عن طريق تأميم الأراضي الزراعية، وإيجاد نوع من الموازنة بين القوى بناء على مبدأ سيادة العلاقات الاشتراكية والتوجه نحو الجماعية والكفاية الإنتاجية، ومن ثم القضاء على مختلف التناقضات بين وسائل الإنتاج الجماعي والملكية الفردية²، في حين كانت وسائل الإنتاج شبه منعدمة والبنية التحتية مدمرة بشكل جزئي والتضخم في أعلى مستوياته. لم تقتصر هذه الإجراءات على القطاع الزراعي فحسب بل تعدته إلى قطاعي الصناعة والتجارة فكان العزم على إعادة بناء الاقتصاد من خلال برنامج اقتصادي حكومي ممزوج بنوع من الليونة و الليبرالية، والتي صانت البرجوازية الحضرية من خلال دعوتها لإعادة بناء الجهاز الصناعي والتجاري، وقد تم إدارة التجارة الخارجية بمركزية شديدة، أما على مستوى السياسات الاقتصادية فقد تم تحديد قيم دنيا للأجور وربطها بأسعار الأرز بوصفه مادة واسعة الاستهلاك وضرورة إضافة إلى تقنين الاستهلاك عن طريق بطاقات تموين مدعومة، أما فيما خص السياسة النقدية والمالية فقد تم وضع ضوابط صارمة لمراقبة المؤسسات العامة، وبالتالي مسارعة الخطى نحو تعميق الاشتراكية بموجب نظام التخطيط المركزي، وفي عام 1952 تجاوزت القطاعات المنتجة الرئيسية إنتاج أفضل سنوات ما قبل الحرب في الوقت الذي ارتكز فيه الاقتصاد على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج من خلال عدة خصائص أهمها³:

➤ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج؛

➤ تكريس مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات؛

➤ شمولية التخطيط المركزي.

➤ العدالة في توزيع الأرباح.

2-2/ استراتيجيات الصناعات الثقيلة: لقد كان تأثير النموذج السوفييتي واضحا من خلال القرارات المتخذة

آنذاك في تبني الحزب الشيوعي النهج الاشتراكي، حيث أسهمت الإعانات الاقتصادية التي قدمها الاتحاد السوفييتي

1: إبراهيم الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

2: محمد حامد دويدار، مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد السياسي، المكتب المصري الحديث ، ط 1، الإسكندرية، 1973، ص 840.

3: إبراهيم الأخرس، المرجع نفسه، ص 25.

سابقا ودول أوروبا الشرقية في خطط البناء الاقتصادي للصين، إذ قامت بتوجيه تجارتها نحو هذه البلدان في مقابل ذلك تلقت تجهيزات تغطي نصف نفقاتها خلال خمس سنوات 1950-1954، كما حصلت الصين على قروض في نفس الفترة مقابل خمس مبيعاتها الإجمالية¹، وفي هذه الفترة وضعت أول خطة خمسية من 1953-1957 كانت تهدف إلى تكوين قوة اقتصادية مستقلة، واحتاجت لتحقيق ذلك لكم هائل من الاستثمارات أعطيت الأولوية فيها للصناعات الثقيلة حيث ارتفع النمو الاقتصادي، وقد كانت صورة طبق الأصل لنظيرتها في الاتحاد السوفييتي الذي كان المرشد والموجه في عملية النهوض والتحول نحو الاقتصاد الاشتراكي²، ولقد حددت هذه الخطة أهداف مختلفة للاقتصاد الصيني أهمها ما يلي:

✚ بناء قاعدة صناعية اشتراكية في البلاد؛

✚ رفع إنتاجية العمل وزيادة مستوى الدخل الفردي؛

✚ خلق تعاونيات اقتصادية فلاحية وتنمية الصناعات الحرفية.

جذبت الخطة الاقتصادية التصنيع والإعمار حيث تم تأسيس مجموعة من الصناعات الأساسية كصناعة الطائرات، السيارات، مولدات الطاقة، معدات التعدين والمناجم وغيرها، أما من الناحية العملية فالجدول الموالي بين أثر تطبيق سياسة الصناعات الثقيلة على الناتج المحلي الإجمالي في الصين:

الجدول رقم (3-1): تطور نمو الناتج المحلي للصين ونصيب الفرد منه خلال الفترة 1953-1957

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نصيب الفرد من الناتج الإجمالي
1953	15.6	13.5
1954	4.3	1.7
1955	6.9	4.9
1956	15.0	12.5
1957	5.1	2.4

1: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

2: جابريل إيه آلوند، جي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997، عمان-الأردن، ص 706.

المصدر: https://en.wikipedia.org/wiki/Historical_GDP_of_China

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن كلا من معدل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نصيب الفرد منه خلال فترة تطبيق النموذج السوفييتي تعد مقبولة نوعاً ما، على الرغم من فترات التذبذب التي أخذت منحى تنازلي مقارنة بالسنة الأولى 1953، وهو ما دفع القيادة الصينية إلى مراجعة تطبيق هذه السياسة لمعرفة وتشخيص مسببات الإخفاق و الضعف، وقد خلص الخبراء إلى أن المشكل يعود إلى طبيعة الاستراتيجية المتبعة والتي ركزت على جانب الصناعات الثقيلة، وأهملت الجانب المتعلق بالزراعة والصناعات المكملية الأخرى مع العلم أن القاعدة الاقتصادية للصين لا تزال ضعيفة، والموارد المتاحة لا تتحمل تبعات وأعباء الجهاز الصناعي المستحدث حيث خلصت نتائج التقييم لما يلي:¹

✚ عدم وجود ترابط بين القطاعات خاصة القطاع الزراعي والصناعي؛

✚ ضعف الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية وعدم تناسبها مع التجهيزات الحديثة والمعقدة؛

✚ انعدام التناسب بين نمو السكان في المدن وإمكانية تشغيلهم في ظل التركيز على الصناعات الثقيلة؛

✚ الاعتماد بشكل رئيسي على الإعانات المالية والخبراء السوفييت وإهمال حقيقة وطبيعة الاقتصادي الصيني.

لقد حاول ماو في نهاية الفترة المخصصة للخطة الخمسية الأولى إيجاد حلول وبدائل للتناقضات السابقة من خلال إتباع استراتيجية جديدة وفقاً لخطة خمسية جديدة.

3/ القفزة الاقتصادية الكبرى في الصين والثورة الثقافية

3-1/ القفزة الاقتصادية الكبرى نحو الأمام GLF: لم يعمر التقارب الصيني-السوفييتي طويلاً نتيجة

احتدام الخلاف بينهما بسبب تشدد الفكر الإيديولوجي الصيني مع القوى الغربية الامبريالية نهاية الخمسينيات، حيث واجه التعاون الثنائي عدة عقبات وفي عام 1960 صعد الخلاف إلى السطح نتيجة اختلاف رؤية البلدين تجاه النموذج التنموي الملائم للصين، حيث تم التخلي عن النموذج السوفييتي وقام هذا الأخير باستدعاء خبراءه التقنيين، وأدى ذلك إلى انهيار المبادلات التجارية بين البلدين سنة 1961، وخسرت الصين الدعم الدبلوماسي من الحليف السوفييتي، وقد أدى ذلك إلى بلورة أسس التنمية الاقتصادية للصين نحو تحقيق الاشتراكية من منطلق الاعتماد على الذات، ففي عام 1958 بعد فشل الخطة الخمسية الأولى انتهجت قيادة الحزب الشيوعي سياسة جديدة، تحت شعار القفزة الكبرى إلى الأمام خلال 1958-1962 التي كانت تطمح إلى اللحاق بإنجلترا خلال

1: الصين المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 153-159.

خمسة عشرة عام.¹

وقد بدأ التنفيذ العملي لهذه الفكرة التي قامت على مجموعة من المبادئ أهمها التطوير الشامل لجميع القطاعات، وانتهاج مبدأ اللامركزية الإدارية كتشجيع الوحدات الدنيا على اتخاذ القرارات، كما تم استحداث الكومينات الشعبية the peoples communal التي تعتبر بمثابة نظام إداري يجمع بين الأنشطة الزراعية والصناعية والثقافة والتعليم، كما أنها جاءت نتيجة دمج مجموعات من الوحدات الاقتصادية الصغيرة في شكل تعاونيات اشتراكية بغية توفير المزيد من الإمكانيات، كرأس المال، الخبرة والقوة العاملة اللازمة للاستثمار، واستغلال الأراضي الزراعية التي تم استصلاحها²، ولكن تطبيق هذه الاستراتيجية نجم عنه أزمة كساد كبيرة نتيجة الفرض القسري لمنطق التوجه المركزي، والقضاء على القطاع الخاص لمستوى أبعد مما يقتضيه تطور قوى الإنتاج في الصين، فقد كان مطلوب من الكومينات أن تسلم حوالي ثلث إنتاجها كضريبة للدولة مما أدى لانخفاض كبير في القدرة الشرائية وقلة الموارد المتاحة للإنتاج الزراعي وحدوث مجاعة في الوقت الذي كانت مخازن الحبوب في الدولة ممتلئة.

أدرك ماو متأخراً أن استراتيجية القفزة الكبرى إلى الأمام لم تأتي بشمارها عملياً، وكما كان مخططاً له تنحى وتخلّى عن معظم مهامه الرسمية وترك تسيير الأمور لثلاثة من المعتدلين ليو شاو تشي، تشو ان لاي، دنغ شياو بينغ، حيث كان ليو على رأسهم وهو أحد قادة التنظيم الشيوعي قبل الثورة واكتفى ماو بكونه زعيماً للحزب الشيوعي الحاكم، وفي نفس العام توالى الانتقادات للاستراتيجية وسوء إدارتها خاصة من كبار قادة الحزب، فقد كان الموقف السياسي متوتراً نتيجة سعي الحزب لتخطي فشل تطبيقها، مما أدى لحركة تطهير ضد أعداء ماو خاصة من هم داخل الحزب الحاكم ويمكن دعم ما سبق ذكره بالنتائج التالية:

الجدول رقم (4-1): تطور نمو الناتج المحلي للصين ونصيب الفرد منه خلال الفترة 1958-1962

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1958	21.3	18.4
1959	9.0	6.9
1960	8.0	-0.2
1961	-27.27	-26.4
1962	-5.7	-6.4

المصدر: https://en.wikipedia.org/wiki/Historical_GDP_of_China

¹: جابريل إيه آلوند، جي بنجهام باويل الابن، مرجع سبق ذكره، ص ص 708-709.

²: إفيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، عمان، 1988، ص ص 387-388.

بعد الأزمة الاقتصادية التي رافقت سياسة القفزة الكبرى على الأمام انهمكت الحكومة الصينية في الفترة 1963-1966 في دراسة أسباب فشل وإخفاق تلك الاستراتيجية، والعمل على تكريس الجهود والسبل على إيجاد منهج جديد وبديل ملائم لتحقيق نمو القوى الإنتاجية، من أجل رفع مستوى الملكية الاشتراكية والعمل في الكومينات الشعبية مما نتج عنه انتهاج استراتيجية الثورة الثقافية.

3-2/ الثورة الثقافية: في عام 1966 أطلق ماو ما يسمى بالثورة الثقافية التي أطلق عليها مصطلح عصر الثورة الثقافية في الصين في إشارة إلى فترة العشر سنوات بين 1966 و1976، وهو الاستخدام الذي أصبح مرادفا لعصر يهيمن عليه نوع معين من الخطابات اليسارية المؤثرة، ومع ذلك فإن النهج الأكثر دقة هو استخدام المصطلح لوصف فترة من الاضطرابات السياسية¹ التي استمرت بين عامي 1966 و 1969، وخلال هذه الفترة شجع ماو مجموعات من الطلاب تدعى الحرس الأحمر على الإطاحة بقيادة الحزب الشيوعي الراسخة باستثناء ماو نفسه، حيث تعرض القادة الشيوعيون في الصين بمن فيهم دنغ شياو بينغ فجأة للنقد والفصل، فالثورة الثقافية معقدة للغاية لا يمكن التعامل معها حيث ينظر إليها عادة إما على أنها محاولة من قبل ماو لاستخدام الشباب لإحياء الروح الثورية، وتطهير الصين من الميول البيروقراطية أو على أنها مؤامرة لتطهير خصومه في هيكل السلطة، ففي كلتا الحالتين كانت النتيجة اضطرابا كبيرا وانحدارا تدريجيا إلى صراع فتوي غير مقيد.

وخلال هذه الفترة تم تطبيق خطتين خمسين ثلاث ابتداء من 1966-1970 وأخرى رابعة من 1971-1976، حيث كانت السمة الأساسية للاقتصاد الصيني هي الاعتماد على الذات إذ اهتمت الدولة في البداية بالحد من الاستهلاك الفردي في سبيل تعزيز الاستثمار، وقد تسبب هذا في تعطيل عجلة الاقتصاد حيث انكمش معدل نمو الناتج المحلي إلى 5.7% - و 4.1% بين عامي 1967 و1968 على التوالي، لكنه عاود النمو بقوة خلال العاميين المواليين، ويرجع ذلك لتعبئة الموارد الإنتاجية بالإضافة لإعادة النظام بعد إبعاد مجموعات الحرس الأحمر إلى الريف في 1968، وتضمنت الخطة الثالثة مشروعين اثنين كل منهما منفصل عن الآخر، خصص المشروع الأول لوضع المعالم الأساسية للإمداد والتموين، والثاني يتضمن وضع الخطوط العريضة لأحوال التنظيم، وقد شمل المشروع الأول تحقيق عدة أهداف أهمها:²

العمل المتواصل لتطوير الزراعة وحل المشاكل المتعلقة بالغذاء والكساء والاحتياجات الأساسية الأخرى

¹ : Barry Naughton, *The Chinese Economy transitions and Growth*, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2006, p75.

²: <http://arabic.china.org.cn/arabic/222948.htm>

للشعب؛

تعزيز بناء الدفاع الوطني بصورة مناسبة وتحقيق اختراق في التكنولوجيا العسكرية؛

تعزيز الصناعات الأساسية ومواصلة تحسين جودتها وإنتاجيتها من أجل بناء اقتصاد قومي بعوامل ذاتية

إضافة لتطوير قطاعات المواصلات والتجارة والبحث العلمي والتعليم والثقافة.

أما فيما يتعلق بالمشروع الثاني فقد حددت ركائزه الأساسية على ما يلي:

بناء الدفاع الوطني الذي يصب في المقام الأول مع الاستعداد الايجابي للحرب؛

الإسراع في بناء الجبهة الثالثة للصين والذي يتعلق بالمناطق الجنوبية الغربية والشمالية الغربية التي تعد المؤخرة

الاستراتيجية للصين في وقتها.

أنتجت الثورة الثقافية العديد من الصور السياسية الجديدة الدرامية، والتي كان لها تأثير نسبي على الاقتصاد إذ أن هذه النتيجة حدثت بين المرحلة السياسية الراديكالية ومرحلة التقلص الاقتصادي على النقيض من القفزة الكبرى إلى الأمام، وقد صاحب الثورة الثقافية اضطراب فعال للغاية حيث تم تقليص الاستثمار بطريقة منظمة غير أن الإنتاج الزراعي لم يتأثر بشكل كبير، بينما انخفض الإنتاج الصناعي بصفة معتدلة واستمر إنتاج الضروريات الحيوية والمشاريع ذات الأولوية، واستمر تركيز البناء الاقتصادي في الجبهة الثالثة حيث انخفض التهديد من الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا، بينما استمرت علاقات الصين والاتحاد السوفيتي في التدهور ووصلت إلى نقطة الاشتباكات العسكرية المفتوحة في نقاط متنازع عليها على الحدود.

مع خروج الصين من الثورة الثقافية لم يكن هناك تحويل هائل للموارد من الزراعة لكن في المقابل ارتفع مستوى الاستثمار، وتم تقييد الاستهلاك حيث ذهبت جميع الجهود إلى البناء الصناعي، وخلال هذه الفترة كذلك عملت الصين في ظل الأحكام العرفية، حيث تم استدعاء الجيش لقمع القتال بين الفصائل المتحاربة وتعزيزت المشاركة المباشرة للجيش في الشؤون المدنية من خلال تصور وجود تهديد عسكري من الاتحاد السوفيتي، ومرة أخرى أصبحت السيطرة على صنع القرار الاقتصادي لامركزية وبذلت جهود لمحاولة تطوير الصناعة الريفية والحضرية في آن واحد، حيث بدأ أن هذه السياسات تؤدي ثمارها وسرعان ما تجاوز الإنتاج قمم ما قبل الثورة الثقافية والجدول الموالي يبين النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (5-1): تطور معدل نمو الناتج المحلي للصين ونصيب الفرد منه خلال الفترة 1966-1978

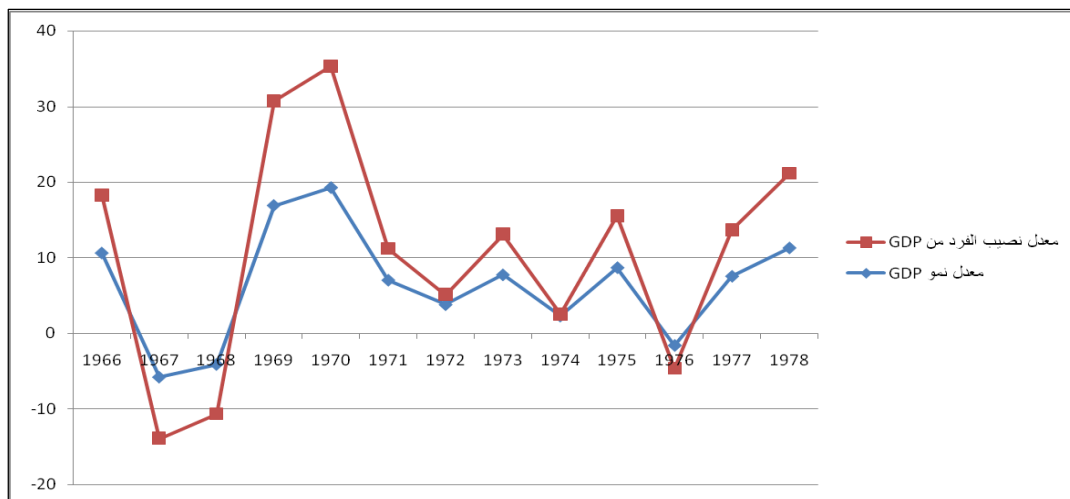
السنوات	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
GDP معدل نمو	10,65	- 5,77	-4,09	16,94	19,3	7,05	3,81	7,76	2,31	8,71	-1,57	7,57	11,32

9,84	6,11	-3,08	6,82	0,22	5,33	1,29	4,15	16,05	13,78	-6,57	-	7,6	معدل نصيب الفرد من GDP
												8,16	

المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?locations=CN>

ولقد كان للثورة الثقافية في الصين تداعياتها السلبية على الاقتصاد الصيني، حيث حدث حالة الزراعة من النمو الصناعي الذي لم يستطع بدوره امتصاص سوى جزء قليل من الأيدي العاملة، وكشف غرس المجمعات الصناعية الكبيرة عن ضعف البنية التحتية ووسائل الاتصالات في الصين، وأظهرت الأفضلية الممنوحة للصناعات الثقيلة عن مشكلة شح رؤوس الأموال وضخامة الأيدي العاملة غير المؤهلة، وهو ما يفسر التذبذب الواضح في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نصيب الفرد من هذا الناتج، حيث وصل معدل GDP إلى 10.65 % في عام 1966 أي بداية مرحلة الثورة الثقافية وهو معدل أكبر من السنة السابقة لكنه سرعان ما تراجع حيث وصل إلى مستويات سلبية وتمدنية محققا بذلك معدل قدره 5,77- و 4,09- % على التوالي، واستمر هذا الحال في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض في مستوى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة الممتدة بين 1966-1978، ومجمل ما يمكن قوله هو أن الصين حققت بعض التقدم الممزوج بالعديد من الأخطاء إلا أن الآتي سيكون الأفضل فيما عرف بنقطة التحول والانعطاف في الاقتصاد الصيني، والشكل أدناه يبين ذلك:

الشكل رقم (3-1): تطور نمو الناتج المحلي للصين ونصيب الفرد خلال 1966-1978.

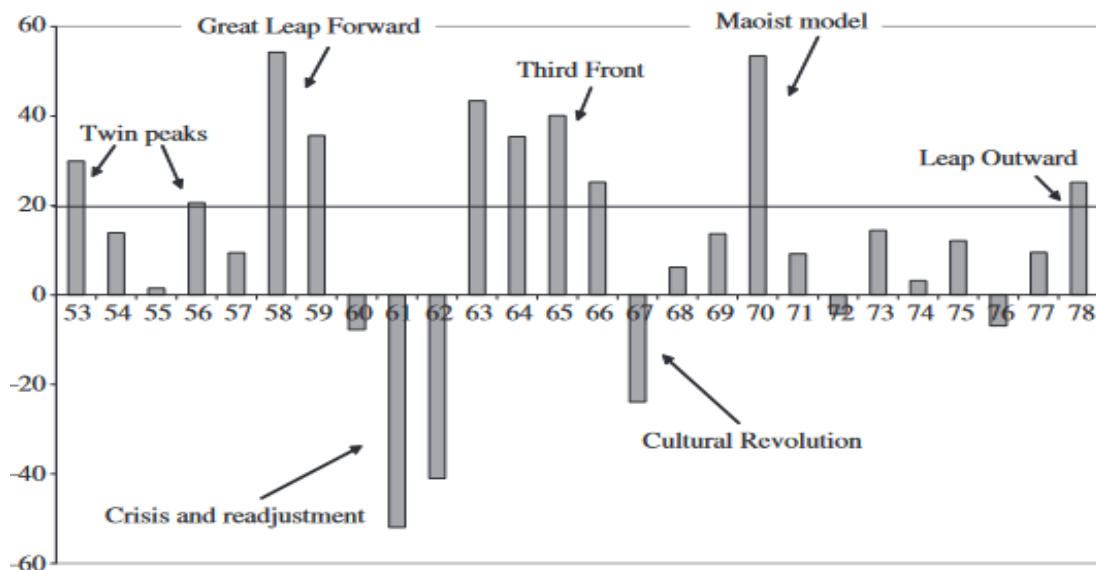


المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?locations=CN>

وفيما يلي مخطط تفصيلي لمراحل تطور الاقتصاد الصيني للفترة 1953-1978:

الشكل رقم (4-1): مراحل تطور الاقتصاد الصيني (بالنسبة المئوية)



المصدر: Barry Naughton, *The Chinese Economy transitions and Growth*, 2006, Cambridge, Massachusetts, London, England

وقد كان هذا النموذج الأول البعيد عن الطرح السوفييتي والذي تميز بخمسة عناصر أهمها:

عسكرة الاقتصاد وتشجيع التقشف مع إعطاء الأولوية لبرامج الاستثمار المتصلة بالدفاع؛

التشغيل اللامركزي للاقتصاد مع تشجيع الصناعات الريفية خاصة التي تخدم الزراعة بشكل مباشر؛

ممارسة الروابط الاقتصادية مع العالم الخارجي بشكل تلقائي ونسبي والعمل على تحقيق المناطق داخل الصين

أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي؛

✚ غياب شبه كامل للحوافز المادية والمكافآت بالإضافة لقلة الأسواق لاسيما سوق الحبوب؛
✚ توقف تنقل العمالة حيث تم إرسال المتسربين من المدارس الحضرية إلى الريف ووجهت الحكومة القوى العاملة والموارد إلى المناطق الداخلية النائية.

المطلب الثالث: سياسات الإصلاح والتحرر الاقتصادي

لعل أهم المحطات المفصلية التي شهد فيها الاقتصاد الصيني قفزة نوعية هي التي حدثت حين وصل دينج شياو بينج للسلطة عام 1978، حيث تبني الإشراف على تنفيذ خطة إصلاحية متكاملة انطلقت بداية في بعض المدن الساحلية للصين في خطوة أولية، لتصل تدريجياً لأقصى مستويات الانفتاح مع الخارج خلال ما يقرب 30 عاماً، والواقع أن الصين قضت فترة طويلة في بناء اقتصاد السوق كما هو الحال في ظل الاشتراكية المaoوية، حيث تحول الاقتصاد الصيني بسبب موجات متتالية من الإصلاح الاقتصادي وتكيف مضمون عملية الإصلاح مع التحديات والظروف الجديدة وأعيد صياغته باستمرار، وقد كان هناك فشل وانعكاس في بعض الأحيان، ولكن الأهم هو ببساطة إلى أي مدى وصلت الصين نحو اقتصاد السوق وكيف واصلت عملية الإصلاح، التي حافظت على أهمية الاقتصاد على الرغم من التحديات التي يواجهها.

لقد تقدم دينج شياو بينج بطلب إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي من أجل الموافقة على التعاقد مع خبير عالمي للتنمية الإدارية والاقتصادية بهدف النهوض بالواقع الاقتصادي المتزدي للصين، وبعد رفض طلبه سبع مرات عاود الكرة في المرة الثامنة وأقنعهم بفكرته حيث وافقت اللجنة على ذلك، وخاطب دينج عمادة كلية الإدارة والاقتصاد والسياسة في جامعة أكسفورد عن رغبة الصين بالتعاقد مع بروفيسور متخصص بالتنمية الاقتصادية والإدارية، بصفة مستشار أول للعمل مع الحكومة الصينية مقابل دفع خمسة أضعاف راتبه مع الحصول على امتيازات إضافية إلا أن طلبه قوبل بالرفض، فعاود المحاولة مرة أخرى وبمغريات أكبر حيث عرض على الكلية تسديد راتب الأستاذ كاملاً للسنة الماضية فوافقت العمادة على ذلك، وتقدم البروفيسور إلياس كوركيس ووافق على العرض وتوجه إلى الصين، وأمر دينج شياو بينج وزراء الحكومة بتنفيذ كل ما يطلبه منهم الخبير كوركيس حيث كانت أولى خطواته العمل على التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق، وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية وخاصة في مجال الصناعة، وقد حدد الخبير العراقي أربع نقاط أساسية لمشروعه مع الحكومة وهي كالتالي:¹

✚ العمل من أجل إيجاد حكومة نظيفة، أمينة ونزيهة؛

¹ : <https://www.marefa.org> visiter le 23/05/2023 à 22 :39.

تبادل الخبرات المتوفرة لتضييق الفجوة الاقتصادية بين شرق وغرب الصين؛

العمل على تقليل التضخم في العملة المحلية؛

تدريب الوزراء على الإدارة والقيادة وتعلم الإنكليزية ونقل هذه التجربة إلى موظفي وزاراتهم.

وبعد ثلاث سنوات من بداية عمله ووضع خطة استراتيجية خاصة بكل وزارة أخذت تجربته الإصلاحية تؤتي ثمارها، وبعد خمس سنوات من عمله استطاعت الصين من بلورة مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي وتحديث تسوية عملية ونظرية بين الحفاظ على دور الدولة المتدخلة في الاقتصاد من جهة، وخلق فضاءات أو جزر اقتصادية ليبرالية متعولة من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة عمل كوركيس على ربط الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي وتلك التجربة الحديثة سمحت للصين بالاندماج بدون أن تعاني من الزلازل التي تواكب عادة التحول من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح، وقد تمت عملية الانتقال عبر عدة مراحل.

لقد كان نهج الصين في التحول الاقتصادي الصيني مختلفا تماما عن نهج معظم البلدان الاشتراكية الأخرى، إذ نظر زعماء الصين إلى الصين بشكل صحيح تماما على أنها دولة نامية منخفضة الدخل، وكان حتمية التحول الاقتصادي في أذهانهم باستمرار، ولم يكن أبدا لصانعي السياسة الصينيين الاعتقاد بأن اقتصادهم سيؤجل عملية التنمية إلى ما بعد فترة تحول النظام، وكان من المفترض دائما أن يحدث التحول في النظام بالتزامن مع التنمية الاقتصادية التي يمكن لها الإسهام في انتقال الأسواق نحو الأمام، وتضمن نجاحها في نهاية المطاف.

وانتهجت الصين في الانتقال طريقا بعيدا عن دول أوروبا الشرقية وروسيا، حيث كان الهدف السائد للإصلاحيين هو الانتقال بأسرع ما يمكن إلى اقتصاد السوق الحديث من خلال نموذج اقتصاديات أوروبا الغربية، وأرادوا التخلص من إرث الشيوعية لبدء تقارب سريع مع النموذج المستهدف، والقضاء على أكبر عدد ممكن من التشوهات والبدء من جديد من الأسفل نحو الأعلى على الرغم من بعض الخسارة قصيرة الأجل في الناتج، وقد أطلق على هذه الاستراتيجية الانفجار العظيم، حيث كان من الأهمية بمكان تحرير الأسعار في أسرع وقت ممكن والسماح لنظام الأسعار بالبدء في العمل، وذلك من أجل إرساء الأساس لنمو طويل الأجل لاحقا له القدرة على مقاومة الهزات بيد أن التجربة اللاحقة أظهرت أن هذه التكاليف أكبر بكثير مما كان متوقعا.¹

1/ المرحلة الأولى 1978-1984.

انطلاقا من مبدأ الممارسة التجريبية كمنطلق تدريجي للتحول نحو اقتصاد السوق، والتي تعتبر المعيار الأنسب

¹: Barry Naughton, Op.Cit, P P 85-91.

للكم بالحقيقة تم الشروع في إصلاح القطاع الزراعي كمدخل رئيسي نحو الإصلاحات الاقتصادية الكبرى، حيث قدم التيار الإصلاحي الصيني للعملية الانتقالية بعض الافتراضات والأهداف التي أدت إلى إتباع نهج مميز في انتقال السوق، إذ تم التأكيد على اختراق المناطق الريفية في الصين كبداية لأنه كان النجاح المبكر الرئيسي الذي دفع الإصلاحات إلى الأمام، وسمح بالتعامل مع قضايا التحول الأكثر جوهرية، وقد بدأت الإصلاحات الريفية بقرار سياسي بسيط إذ وجب على الحكومة تقليل الضغط الذي يعمل في ظل المزارعون، حيث كانت الصين محاصرة في دورة خاسرة مع المزارعين نتيجة تعرضها للضغط لجمع المزيد من الحبوب من قبل الفلاحين، حيث كان القادة السياسيين على استعداد لمنح المزارعين مساحة أكبر للتنفس كما تم الاتفاق في هذا الوقت على ضرورة منح المؤسسات في القطاعات الأخرى والجمعيات الزراعية استقلالية واسعة في اتخاذ القرارات وحواجز أفضل، كما سمح للمجموعات الزراعية بتجربة أنظمة دفع مختلفة للمزارعين، وطرق أفضل لتنظيم وتسويق الإنتاج بالإضافة إلى إعادة إنشاء الاقتصاد المنزلي الزراعي التقليدي، كما تم توزيع الأراضي على العائلات في الأرياف حيث سمح لهم باختيار أنواع المحاصيل التي يرغبون بزراعتها مما قادهم لإتباع إشارات السوق في عمليات التبادل.

ومن الناحية العملية نادرا ما تمنح الجمعيات الزراعية استقلالية كافية للاستجابة لحواجز السوق واضطرت المجموعات إلى الاستجابة للضغوط لإعطاء الأولوية لإنتاج الحبوب، وتجسدت سياسات أولوية الحبوب ضمن شعار (خذ الحبوب كمفتاح وصل رئيسي) **Take grain as the key link**، وشددت الاستراتيجية على الشراء الإجباري للحبوب من الفلاحين بسعر منخفض حددته الدولة للحبوب جنبا إلى جنب مع الأهداف الإجبارية لتوصيل الحبوب، والتي كانت بمثابة ضريبة ضمنية مما جعل الفلاحين يدفعون بشكل غير مباشر الكثير من تكلفة حملة التصنيع، وهو ما أدى بأسر الفلاحين متابعة مشاريع أكثر ربحا وأقل ضريبة لكن الحكومة الصينية لم تكن مستعدة للسماح بمثل هذا التحويل لطاقت الفلاحين، حتى يتم تلبية حاجتهم إلى إمدادات الحبوب للمدن، ونتيجة لذلك استخدم النظام الجماعي لممارسة ضغط غير اقتصادي على أسر الفلاحين لتحقيق أو تجاوز الأهداف المتعلقة بشراء الحبوب، حيث أدى هذا الضغط تأخير النمو الزراعي بشكل كبير ورفع قيمة التكاليف.¹

ما حدث بعد ذلك كان مذهلا للغاية حيث انتشرت مؤسسات التعاقد على الأراضي للأسر المعيشية بسرعة في جميع أنحاء المناطق الريفية في الصين، وأصبحت شبه عالمية حيث بدأ الإنتاج الزراعي في الارتفاع، وبمساعدة

1 : Lardy, Nicholas (1983). **Agriculture in China's Modern Economic Development**. New York: Cambridge University Press.

ارتفاع الأسعار وزيادة توافر المدخلات الحديثة مثل الأسمدة الكيميائية ارتفع إنتاج الحبوب بسرعة خلال عام 1984

إلى 407 مليون طن¹، أي أكثر من الثلث مقارنة بعام 1978 وتم ذلك طبقا لما يلي:²

✓ حرصت سياسات الحبوب على تحقيق الاكتفاء الذاتي للحبوب من خلال الضغط على المناطق التي لم

تكن مناسبة لزراعة الحبوب وكانت النتيجة فقدان فرص التخصص الإقليمي؛

✓ التركيز على الأهداف الكمية بدلا للأسواق والأسعار أثبت عدم قدرة أسر الفلاحين على وضع استراتيجياتها

الخاصة لتحويل الموارد بين الاستخدامات البديلة المتنافسة وتحقيق الحد الأقصى من الأهداف لتعزيز حصص

المشتريات؛

✓ كان التركيز منصبا على زيادة إنتاج الحبوب إلى أقصى حد حتى عندما لا يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل مما

عرض المناطق الملائمة لإنتاج للحبوب لضغوط من أجل النمو أكثر بما لا يتفق مع زيادة الدخل وذلك

باستخدام استراتيجيات الإنتاج كثيفة العوامل ما تسبب في نفقات إضافية أكثر من قيمة الحبوب المنتجة.

لقد كانت الزيادة في إنتاج الحبوب نصف القصة فقط حيث بعد إعطاء الضوء الأخضر للفلاحين لتخصيص

عملهم بالطريقة التي يريدونها زاد المزارعون من إنتاج الحبوب مع تقليل عدد الأيام التي يقضونها في الحقول، وبدلا

من ذلك قاموا بزيادة مدخلاتهم العمالية بشكل حاد في المحاصيل الأخرى غير الحبوب والأعمال غير الزراعية وفي

المقابل زاد عدد العمال في مؤسسات البلدات والقرى TVEs، والجدول الموالي يبين تطور بعض المنتجات الزراعية

في الصين منذ بداية الإصلاح عام 1978، حيث تبين الأرقام المسجلة مدى التأثير الإيجابي للإجراءات التحولية

والتطبيقية نحو اقتصاد السوق في القطاع الزراعي التي أثبتت فعاليتها من خلال التطور التصاعدي لإنتاج الحبوب

وعلى رأسها القمح كسلع استراتيجية للمجتمع الصيني.

الوحدة: 10000 طن

الجدول رقم (6-1): بيان تطور إنتاج الحبوب والقطن والزيت في الصين منذ تطبيق الإصلاح

	1978-1980	1981-1985	1986-1990	1991-1995	1996	1997
Grain	31915	37064	40847	44923	50454	49417
Cotton	236	432	405	461	420.3	460.3
Oil-bearing crops	645	1205	1446	1865	2210.6	2157.4
	1998	1999	2000	2001	2002	2003
Grain	51229.5	50838.6	46217.5	45263.7	45705.8	43069.5
Cotton	450.1	382.9	441.7	532.4	491.6	486.0
Oil-bearing crops	2313.9	2601.2	2954.8	2864.9	2897.2	2811.0
	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Grain	46946.9	48402.2	49804.2	50160.3	52870.9	53082.1

1 : Barry Naughton, Op.Cit, P 242.

2 : Wiens, Thomas (1982). "The Limits to Agricultural Intensification: The Suzhou Experience." In U.S. Congress Joint Economic Committee, ed., China under the Four Modernizations. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, p p 74-462.

Cotton	632.4	571.4	753.3	762.4	749.2	637.7
Oil-bearing crops	3065.9	3077.1	2640.3	2568.7	2952.8	3154.3
	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Grain	54647.7	57120.8	58958.0	60193.8	60702.6	62143.9
Cotton	596.1	659.8	683.6	629.9	617.8	560.3
Oil-bearing crops	3230.1	3306.8	3436.8	3517.0	3507.4	3537.0
	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Grain	61625.0	66160.7	65789.2	66384.3	66949.2	68284.7
Cotton	529.9	565.3	610.3	588.9	591.0	573.1
Oil-bearing crops	3629.5	3475.2	3433.4	3493.0	3586.4	3613.2

المصدر: المكتب الوطني الصيني للإحصاء من الموقع [/https://www.stats.gov.cn/english](https://www.stats.gov.cn/english)

2/ المرحلة الثانية 1985-1992:

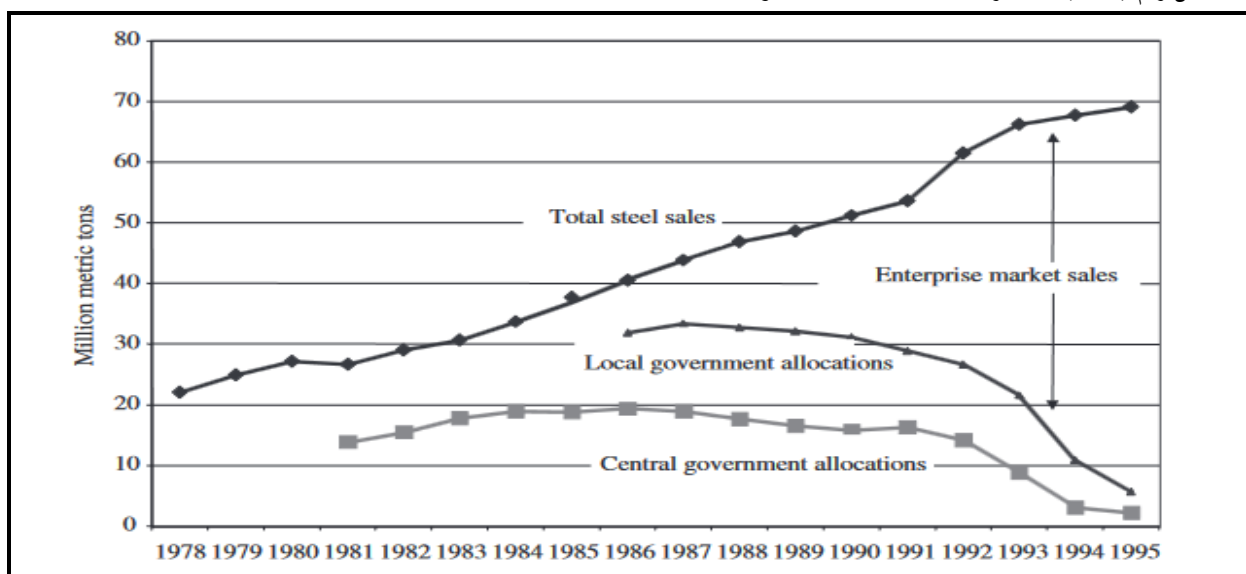
أطلق على هذه المرحلة عنوان توسيع نطاق الإصلاحات Broadening Of The Reforms حيث سعت السلطات الصينية إلى تبني إجراءات واسعة النطاق لفرض إصلاحات في القطاع الصناعي، والتخفيف من حدة التخطيط المركزي، حيث تم التركيز أولاً على إصلاح نظام ملكية الشركات الصناعية وأساليب إدارتها ثم أعقبها إصلاح نظام التسعير اللذان يعتبران ركيزة أساسية في إرساء مبدأ التدرج في التحول الاقتصادي، ويتسم التغيير المؤسسي في الصناعة بأهمية محورية في الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، حيث أن الصناعة المملوكة للدولة هي جوهر الاقتصاد الموجه ومنطقة نفوذ وسيطرة الحكومة الأكثر انتشاراً، والتي تظهر فيها الأهداف والمصالح الوطنية المكتسبة، في مرحلة مبكرة من التحول الصناعي في الصين لم تسهم خصخصة الشركات الحكومية بأي دور فعال، وبدلاً من ذلك كان دخول الشركات الجديدة هو القوة المهيمنة التي دفعت إلى إعادة تنظيم وتكوين ملكية الصناعة الصينية، وقد اضطلعت هذه التقييمات بالدور الرئيسي في هذه العملية في وقت مبكر، حيث لم تبدأ خصخصة الشركات الحكومية بأعداد كبيرة باستثناء مجموعة متنوعة من أشكال الملكية خلال الثمانينيات، وتدرجياً فقط تم إنشاء هيكل الملكية المتنوع الذي نراه اليوم من خلال ما يلي:

✓ **وضع نظام ذي شقين:** ربما كانت السمة الأكثر تميزاً لخروج الصين الأولى من الاقتصاد المخطط هي نظام المسار المزدوج، حيث يشير المصطلح الصيني shuangguizhi إلى التعايش بين خطة تقليدية وقناة سوقية لتخصيص سلعة معينة بدلاً من تفكيك الخطة المتبعة، من أجل ضمان الاستقرار وتحقيق بعض الأولويات الحكومية الرئيسية، وينطوي المسار المزدوج على نظام تسعير من مستويين لمعظم السلع: فسلعة واحدة لها سعر مخطط تحدده الدولة (منخفض) وسعر ثاني تحدده آليات السوق (مرتفع) وهكذا كانت استراتيجية المسار المزدوج استراتيجية تعمل داخل قطاع الدولة، وفي الاقتصاد الصناعي بشكل عام بما في ذلك المصانع التي تديرها الدولة، تم إدخالها إلى السوق وبدأت عملية التكيف مع عمليات السوق مما سمح للشركات الحكومية بالتعامل والتعاون مع نظيراتها غير الحكومية، وبالمقابل ينبغي النظر للأهمية المتزايدة للشركات الجماعية والخاصة والشركات الأجنبية المستثمرة، بغض النظر عن نظام المسار المزدوج المحدد بدقة باعتبار

أن معظم هذه الشركات كانت موجهة نحو السوق منذ البداية¹؛

✓ **الخروج من الخطة:** إن مجرد وجود نظام المسار المزدوج لا يكفي في حد ذاته للدفع باقتصاد يمر بمرحلة انتقالية، بمعنى أن جميع الاقتصاديات المخططة ذات نظام المسار المزدوج تملك أسواق مختلفة خارج نظام التخطيط الرسمي، لكن المخططين الصينيين في عام 1984 التزموا على نطاق واسع بالحفاظ على الحجم الإجمالي لخطة تخصيص المواد للحكومة المركزية ثابتة وبالقائمة المطلقة، وبما أن الاقتصاد ينمو فإن هذا الالتزام ينطوي على عملية تدريجية تصبح فيها الخطة أقل أهمية بشكل متناسب، إلى أن يخرج الاقتصاد من الخطة، ويبين الشكل الموالي مثال فيما يتعلق بمبيعات وتخصيص الصلب النهائي الذي يمكن القول إنه السلعة الوحيدة الأكثر سمة في الاقتصاد المخطط إلى غاية 1984، حيث زادت كمية الصلب المخصصة من قبل مخططي الحكومة المركزية بالتوازي مع الإنتاج²؛

الشكل رقم (1-5): الاستراتيجية العملية لانتقال السوق



المصدر: Barry Naughton, The Chinese Economy: transitions and Growth, 2006, Cambridge, Massachusetts, London, England

وقد أدى الالتزام بالخروج من الخطة إلى تغيير الحوافز بشكل حاسم على مستوى كل مؤسسة على حدة، وواجهت المؤسسات بمخططاتها الثابتة أسعار السوق على الهامش، حتى تلك الشركات التي لديها خطط إلزامية تغطي على سبيل المثال 90% من السعة بالرغم من كونها في وضع يجعل النمو المستقبلي وتطوير الفرص المربحة يحدث بأسعار السوق³.

✓ **العقود الخاصة:** من أجل جعل نظام المسار المزدوج يعمل بشكل سلس وقع المخططون عقوداً فردية مع

1 : Wong, Christine (1986). "Ownership and Control in Chinese Industry: The Maoist Legacy and Prospects for the 1980s." In Joint Economic Committee, U.S. Congress, China's Economy Looks Toward the Year 2000, 571–603. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.

2 : Barry Naughton, Op.Cit, P P 92-93.

3 : Byrd, William (1991). **The Market Mechanism and Economic Reforms in China**. New York: M. E. Sharpe.

كل مؤسسة مملوكة للدولة، وحددت هذه العقود قيمة الضرائب والمساهمات في خطة الميزان المادي (على غرار نظام التعاقد مع الأسر المعيشية الريفية)، ومن الناحية العملية كانت هذه السياسة تعني عدم وجود نظام ضريبي منتظم، إذ تم وضع كل عقد على أساس أداء الشركة في سنة أساس سابقة بحيث تم إدخال كل مؤسسة قائمة في النظام الانتقالي؛

✓ **تحقيق الاستقرار الأولي للاقتصاد الكلي:** واجه التيار الإصلاحي في الصين اختلال خطير في الاقتصاد الكلي بين 1979-1981، ولتصحيح الخلل استخدمت مؤسسات الاقتصاد المخطط لخفض الاستثمار، وتخفيف الضغط على الاقتصاد، بدلا من الجمع بين ثنائية القوة والإصلاح في حلقة واحدة سريعة ولكنها مؤلمة، كما في انتقال الانفجار العظيم حيث استخدم الصينيون أدوات الاقتصاد المخطط لتحويل الموارد نحو قطاع الأسرة وتخفيف ضغوط الاقتصاد الكلي في بداية الإصلاح؛

✓ **الإصلاحات الإدارية التدريجية بدلا من الخصخصة:** تم تنفيذ الإصلاحات الإدارية في قطاع الدولة كبديل لمزيد من سياسة الخصخصة الجذرية، ونظرا لأن الشركات الحكومية تواجه ضغوطا تنافسية متزايدة جرب المسؤولون الحكوميون طرقا لتحسين الحوافز، والقدرات الإدارية داخل قطاع الدولة، وركزت هذه العملية التجريبية على تحول مطرد وبخطى ثابتة نحو تحقيق الربحية كأهم مؤشر لأداء المؤسسة؛

✓ **استمرار الادخار والاستثمار المرتفعين:** من خلال الاستيلاء التدريجي على المدخرات الوطنية والحكومية من جانب الأسر المعيشية قد مكن من تحقيق وفورات واستثمارات عالية، وهو ما أصبح ممكنا بفضل استقرار الاقتصاد الكلي، حيث عمدت الحكومة الصينية إلى خفض حصتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال المراحل الأولى من الإصلاح من أجل السماح للأسر الريفية والحضرية بمزيد من الموارد، وحوافز أفضل، ولحسن الحظ أدت الزيادات المطردة في دخل الأسرة المعيشية وتزايد الضبطيات في البيئة الاقتصادية إلى زيادة سريعة في ادخار الأسر المعيشية.¹

أدت إجراءات الانفتاح السريع والإصلاح الاقتصادي إلى حدوث موجة من الاضطرابات أعقبتها مظاهرات عارمة في ميدان تيانانمين، حيث ساهم ارتفاع معدلات التضخم وانتشار الفساد والحشية من حدوث تغيرات سياسية واقتصادية مرتقبة من زيادة الغضب الشعبي، فكانت الحكومة مضطرة إلى تجميد الإجراءات الإصلاحية في نهاية عام 1988 في محاولة للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، والناجمة عن سياسات التخزين والاحتكار من أجل رفع أسعار السلع التي اتبعها العديد من المتعاملين الاقتصاديين لزيادة حصصهم الربحية من السوق.

3/ المرحلة الثالثة 1992-2002:

تخللت هذه المرحلة جهود عملية لإمكانية إيجاد حلول للشركات المتعثرة بعد تحولها لشركات مساهمة وإخفاقها

1 : Barry Naughton, Op.Cit, P P 94-97.

في أداؤها، إلا أن الحل جاء بإغلاقها وإعلان إفلاس الكبيرة منها، أما الشركات الصغيرة فتقرر إدماجها في شركات أكبر منها، غير أن مثل هذه القرارات تضمنت نتائج سلبية تمثلت في تسريح عدد كبير من العمالة فاقم بدوره معدلات البطالة، فاضطرت الحكومة لإعادة تأهيل وتدريب العمال من خلال فتح مراكز متخصصة بما يتناسب ومتطلبات السوق والتوجه نحو فتح مشاريع جديدة، وفي الجانب الآخر تم تشريع قوانين وضوابط لازمة وضامنة لعمل آلية السوق بحرية مطلقة، من خلال التطبيق العملي لمعادلة اشتراكية السوق في المناطق الاقتصادية الخاصة وذلك عن طريق تضمين القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي سواء كان محليا أو أجنبيا، وهو ما مهد الطريق لجذب الاستثمارات، والأموال الأجنبية لتلك المناطق مستفيدة بذلك من العروض والامتيازات المقدمة وكذا كلفة العمل الرخيصة.

ولقد تميزت هذه الفترة كذلك بسياسة تعميق الإصلاحات، حيث نجح برنامج تصحيح الاختلال الاقتصادي في المرحلة السابقة في تخفيض معدلات التضخم على حساب النمو الاقتصادي، والتراجع الجزئي للإصلاحات، إلا أن السلطات الصينية قامت بتسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي خاصة بعد تبني الحزب الشيوعي وجهة نظر دنگ شياو بينغ البراجماتية والعملية التي تؤكد على عدم تعارض المفاهيم الاشتراكية ونظام السوق، وفي المقابل دعا إلى تبني نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، وهو ما أدى لحدوث طفرة وقفزة نوعية في حجم الاستثمارات الثابتة وتحسين مستوى الإنتاج وزيادة القدرات التصديرية، حيث أجمع الخبراء أن الصين لم تعد دولة اشتراكية خالصة إذ سارت بخطى ثابتة للتحويل بعيدا عن اليسار، واتخاذ الطريق الثالث لدخولها إلى منتدى الدول التكنولوجية.¹

إن النمو السريع للغاية للقطاعات المحررة غير ذات الأولوية وتلك المرتبطة بالتجارة الخارجية قد خلق الظروف لإصلاح سلس للقطاعات التي اعتبرت في البداية من الأولويات، ومن خلال إتباع استراتيجية إنمائية تقوم على المزايا النسبية والاستفادة من التخلف التكنولوجي المتراكم، حققت الصين نموا سريعا جدا مع الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، كما أسهم هذا الأخير في التنمية بإعطاء الثقة للمستثمرين المحليين والأجانب، حيث تحسن تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال تجربة الإصلاحات المحلية التي تم تشجيعها على نطاق واسع، وكذلك تبادل الخبرات الناجحة على الصعيد الوطني، وبالطبع لا يمكن تفسير نمو الصين فقط من خلال معدل الادخار والاستثمار المرتفع بشكل استثنائي، بل إنه في الواقع مدفوع بالزيادة المستمرة في الإنتاجية والعائد المرتفع على رأس المال²، والجدول الموالي

¹: إبراهيم الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-63.

2 : Zhu, Xiaodong (2012), "Understanding China's Growth: Past, Present, and Future", Journal of Economic Perspectives 26(4), P P 103-24.

يوضح جزء من هذه النتائج:

الجدول رقم (7-1): الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الداخلة بالأسعار الجارية	الوحدة: مليون دولار أمريكي	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الاستثمار الأجنبي المباشر	السنة	3487	4366	11008	27515	33767	37521	41726
الاستثمار الأجنبي المباشر	السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الاستثمار الأجنبي المباشر	السنة	45257	45463	40319	40715	46878	52743	53505

المصدر: بيانات البنك الدولي <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock>

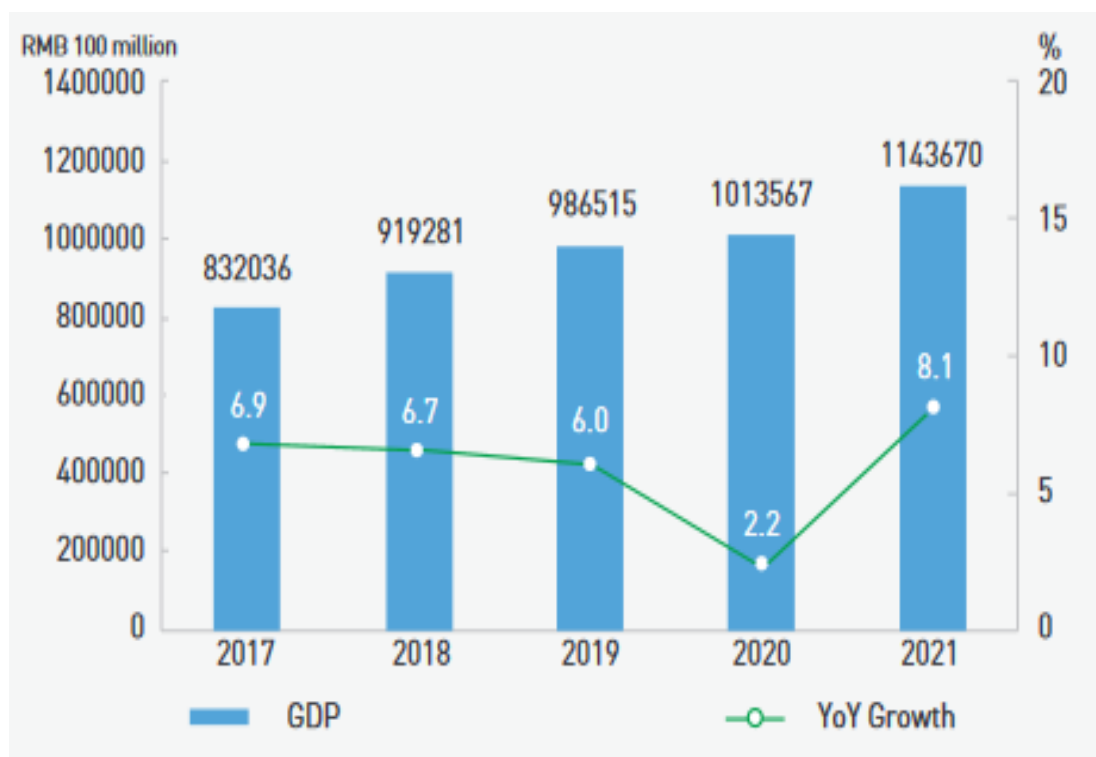
Dernière mise à jour 07 nov. 2024

4/ المرحلة الرابعة 2002 إلى يومنا هذا:

بعد اعتراف أكثر من 150 دولة بتحول الصين التدريجي نحو اقتصاد السوق الحر بالكامل أدرك الصينيون أنفسهم بأن المسار التنموي أخذ بشكل عام مبدأ النمو لا التنمية، حيث كان التركيز ينصب على السرعة دون الجودة، وبالتالي أدى إلى استغلال مفرط للطاقات والموارد بالإضافة إلى الاعتماد على تكنولوجيات متدنية ومضرة بالبيئة، كما أدى ذلك إلى زيادة حدة الفوارق الطبقة بين المجتمع الصيني والسبب راجع إلى سوء توزيع الدخول بين الأفراد، وهو ما جعل من السياسة الصينية يمعنون النظر في مبدأ التنمية المستدامة للحفاظ على البيئة والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد وهذا يصب بدوره في زيادة الإمكانات الكامنة لاقتصاد السوق، مع الحرص على بناء مجتمع متناسق حيث تتلاشى الفوارق لتصل إلى الحدود الدنيا، وقد اعتبر هذا التحدي الرئيس خلال هذه المرحلة والتي كانت سمتها اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع، بحيث خلقت طبقة أثرياء وطبقة منعومة أو محدودة الدخل جراء التحول نحو اقتصاد السوق منذ بداية الإصلاح والانفتاح، وقد شهدت الصين نموا اقتصاديا مستداما وسريعا وبعد الخطة الخمسية الثالثة عشرة شهدت البلاد تقدما كبيرا في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والوطنية الشاملة، حيث يسير الاقتصاد بشكل عام على نحو مستقر ويستمر الهيكل الاقتصادي في تحقيق المستوى الأمثل ففي عام 2021 استجابت الصين للتغيرات العالمية غير المسبوقة والوباء الذي يحدث مرة واحدة في القرن بطريقة مركبة covid-19، وأحرزت تقدما جديدا في بناء نموذج إنمائي جديد واحتفلت بالإنجازات الجديدة في التنمية عالية الجودة من خلال هذه الجهود بدأت الصين الخطة الخمسية الرابعة عشرة بداية جيدة وفقا للبيان الإحصائي 2021 لجمهورية الصين الشعبية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وفي نفس السنة بلغ الناتج المحلي الإجمالي 114,367 مليار رنبي أي بزيادة 8,1% عن العام السابق، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 80,976 بزيادة 8.0% عن العام السابق، في حين وصل إجمالي الدخل القومي 113,351.8 مليار رنبي، أي بزيادة قدرها 7.9% عن العام الفائت والشكل الموالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي للصين ومعدل النمو الاقتصادي بين

سنتي 2017-2021.¹

الشكل رقم (6-1): تطور الناتج المحلي الإجمالي للصين ومعدل النمو الاقتصادي



/Source: National Bureau of Statistics : <https://www.stats.gov.cn/english>

وفيما يلي ملخص لمجمل المحطات والنتائج المحصلة منذ بدأ الإصلاحات:

الجدول رقم (8-1): ملخص لأهم الأحداث الاقتصادية في الصين خلال مسير الإصلاح

الفترة	النتائج
1979-1978	توجه نحو الاستثمار وإصلاح للأسعار مع نمو سريع في المقابل تحقيق عجز تجاري وصادرات قليلة جدا.
1982-1980	نمو بطيء مع اتخاذ الحكومة سياسة خفض الميزانية والاستثمارات لمحاربة التضخم وبالتالي تحول العجز إلى فائض فنمت قيمة الصادرات.
1985-1983	ارتفاع محسوس في الصادرات وتراجع معتبر للواردات مع ازدياد العجز التجاري، توجه واندفاع سريع نحو مشاريع البنية

1 : Ministry of Commerce of the People's Republic of China, **Foreign Investment Guide of the People's Republic of China**, Edition 2022, p 04.

التحتية بالتزامن وإصلاح نظام حيازة الأراضي.	
1986-1985	مواصلة تدفق الصادرات وتراجع الواردات سبب تقلص العجز التجاري، مع تضيق الحكومة على الائتمان ارتفعت أسعار الفائدة وتسجيل نمو بطيء.
1988-1987	تحفيز مفرط لاستعادة النمو من خلال تسريع حركية الأموال وإصلاحات الأسعار ومكافحة التضخم وضبط أسعار الفائدة، نمط الواردات معتدل وتراجعت الصادرات وبالتالي ارتفع العجز.
1990-1988	ارتفاع فائض التجارة مع نمو مختلط للواردات، في حين عملت الحكومة على محاربة التضخم وقامت بالتضييق المتشدد على الائتمان بشكل متدرج مع تسجيل نمو بطيء.
1996-1991	نمو سريع بالموازاة مع انتهاء فترة مكافحة التضخم مع توسع الائتمان صاحبه نمو في قيمة الاستثمارات الحقيقية، كما تحول الفائض إلى عجز بالإضافة إلى تراجع نسبة الصادرات في الناتج المحلي.
2000-1997	ارتفاع الفائض والصادرات معا عام 1997 وتحقيق تراجع في الواردات وأخذت تتعش وتقلص إلى غاية سنة 2000 رغم الأزمة المالية الآسيوية التي لم يكن لها تأثير تجاري، في المقابل ارتفعت أسعار الفائدة وانخفض التضخم وأعدت المصارف تكوين رأس المال لخفض ديون الشركات.
2003-2001	الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتحقيق نمو سريع إجمالا، وارتفاع حافز الاستثمارات مع انتشار مرض السارس وتحقيق نمو حقيقي للاستثمارات بلغ 17% عام 2003، في المقابل كان نمو الصادرات والواردات سريعا بالنسبة للتجارة التجميعية.
2005-2004	انخفاض النمو الحقيقي للطلب المحلي مع الإجراءات الحكومية للتهدئة، كما تراجع معدل نمو الاستثمارات الحقيقية إلى 9% عام 2005 إضافة لما سبق ارتفع الاستهلاك الريفي نتيجة تعديلات أسعار للحبوب، مع تسجيل توقف مؤقت للنمو.
2007-2006	تحقيق نمو سريع بعد السيطرة على التضخم بشكل أولي وقد ساهم فائض التجارة بـ 2.6-11.9% من مجموع نمو الناتج المحلي، إضافة لعودة شبح التضخم مع نهاية عام 2007.

المصدر: ألبرت كايدل، نهضة الصين الاقتصادية حقائق وأوهام، المستقبل العربي، مجلد 32، العدد 367، 2009، ص ص 227-239.

المبحث الثاني: آليات تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على الأسواق الدولية

دأبت الصين منذ السنوات الأولى لعملية الإصلاح والانفتاح على تنفيذ سياسات متنوعة وبشكل معمق من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع، وهدفها من ذلك رفع مستويات النمو والتنمية عن طريق الحصول على رأس المال والتكنولوجيات الحديثة والخبرة العالية في مختلف المشاريع التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اتخذت الحكومة الصينية إجراءات مختلفة للمحافظة على الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى الصين والحصول على أكبر قدر ممكن من المنفعة وتقليل المخاطر والسلبيات المرافقة للظاهرة قدر الإمكان، وقد أكد الرئيس

الصيني شي جين بينغ مرارا وتكرارا أن الصين لن تغلق باب الانفتاح حيث ستحتضن العالم بأذرع أكثر انفتاحا، إذ ألقى هذا الأخير كلمة رئيسية بعنوان دع نسيم الانفتاح يجلب الدفء إلى العالم في حفل افتتاح معرض الصين الدولي الرابع للاستيراد، مبرزا أنه بالنسبة للصين لن نغير عزمنا على الانفتاح على نطاق أوسع وبمستوى عال ولن نغير تصميمنا على تقاسم فرص التنمية مع بقية الدول ولن نغير التزامنا بعملة اقتصادية أكثر انفتاحا وشمولا وتوازنا وفائدة للجميع.

المطلب الأول: تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجزء التكميلي لأي دولة ومن ثم فإنها تعتبر القوة الضاربة والنشطة للتنمية الاقتصادية، لأنها تعمل على إضافة أصول إنتاجية جديدة كالسلع الرأسمالية والمعدات والتجهيزات، وفي عالمنا اليوم تمثل الشركات العابرة للقارات أحد أهم مصادر تدفق رأس المال الأجنبي الاستثماري حيث تمتلك القدرة على التأثير في مسار تطوير الإنتاج وكفاءة إدارة العمليات الإنتاجية والتأثير على سوق العمل وكذا الرفع من الصادرات والتقليل من العجز في الميزان التجاري، كما يمكنها المساهمة في زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصادات المستقبلية والتأثير في سير العملية التنموية التي تمثل جوهر وهدف الشعوب والحكومات، ولهذا سهرت القيادات في الصين على تحقيق أهدافها المسطرة طيلة فترة الإصلاحات ومنها سياسة جذب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية ومناخ الاستثمار الأجنبي في الصين يتأثر بعدة عوامل.

1/ عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: تبنت الحكومة الصينية سياسات تشجيعية للاستثمار

الأجنبي المباشر من خلال توفير حوافز مالية وضريبية وتسهيلات أخرى للشركات الأجنبية.

أ/ الاستقرار السياسي والاقتصادي: يؤدي استقرار البلاد السياسي والاقتصادي دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي من خلال توفير بيئة سياسية مستقرة وقانونية موثوقة، من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية بشكل أفضل كما أن الإجراءات الاقتصادية المستقرة كالسياسات النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف تلعب دورا حاسما في جعل البيئة الاقتصادية ملائمة للاستثمار، وعلى الجانب الاجتماعي يمكن أن تؤثر الظروف الاجتماعية مثل النزاعات الإقليمية والتوترات العرقية والاحتجاجات الشعبية، على قرارات المستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن بيئة مستقرة للاستثمارات طويلة الأمد¹، ولتحسين جاذبية الاستثمار تحتاج الدول النامية إلى التركيز على إصلاحات هيكلية وسياسية تعزز من استقرارها الاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى توفير بيئة قانونية موثوقة وتعزيز

1 : John H.Dunnig and Sarianna M.Lundan,"Multinational Enterprises And The Global Economy",Second Edition, Cheltenham: Edward Elgar,(2008),pp.67-68.

الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب، كما أن تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة وتعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري مع السوق العالمية يمكن أن يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ب/ البنية التحتية: تحسين البنية التحتية في الصين يعزز جاذبية البلاد كوجهة للاستثمار الأجنبي، حيث تعمل الحكومة على تطوير الطرق والموانئ والاتصالات والطاقة والتكنولوجيا، حيث تؤكد الأبحاث والدراسات التحريية أن البنية التحتية للمناطق تؤدي دوراً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، إذ تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير على المناطق ذات البنية التحتية المتطورة، وخاصة في المناطق الساحلية الشرقية التي تتمتع بمياكل قاعدية متقدمة ووصلات نقل ممتازة مع الأسواق الخارجية، وقد عملت الحكومة على دعم السياسات التي ساهمت في تفويض اتخاذ القرارات بشأن الاستثمار إلى الحكومات المحلية، خاصة في المناطق الاقتصادية المفتوحة (OEZs) مما سمح لهذه الحكومات بتحديث البنية التحتية وتحسينها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والملاحظ أن هذه السياسات أثبتت قدرتها في تحسين الظروف الاقتصادية والبيئية للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين¹.

ج/ حجم السوق: تعد الصين واحدة من أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم مما يجعلها مغرية للشركات الأجنبية التي تسعى لتوسيع نطاق أعمالها، فقد قامت الحكومة بتسليط الضوء على أهمية تكاليف الأجور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين بسبب تأثير اقتصاديات الحجم²، وكيف أسهمت هذه التكاليف المنخفضة في جعلها وجهة مفضلة للاستثمار في الصناعات ذات العمالة الكثيفة، علاوة على ذلك يعتبر التوفر المستمر للقوى العاملة ذات المهارات المناسبة تحدياً مهماً قد يؤثر على جاذبية الصين كمركز للإنتاج ولكن مع تحسن المعرفة والتكنولوجيا وزيادة الإنفاق على التعليم والتدريب من الممكن أن يتغير المشهد لصالح الدولة المضيفة، حيث يمكن أن يزداد تنوع القوى العاملة وتحسن المهارات التقنية وهذا ما يجعل الصين محل جذب للاستثمارات التي تتطلب مهارات عالية الجودة وتقنيات متطورة، بما في ذلك الصناعات ذات القيمة المضافة العالي، فإذا استمرت الصين في تطوير قوتها العاملة وتعزيز قدراتها التكنولوجية فقد تجذب المزيد من الاستثمارات الجديدة التي تركز على الابتكار والتكنولوجيا، وتساهم في تعزيز موقعها كمنافس عالمي في مختلف القطاعات الصناعية والتكنولوجية.

1 : Wanda Tseng & Harm Zebregs, **Foreign Direct Investment in china: Some Lessons for Other Countries**, IMF Policy Discussion Paper, No.PDP/3/2002, p9-10.

2 : Yu, Jiangyan, and James P. Walsh, "**Determinants of foreign direct investment: A sectoral and institutional approach**", International Monetary Fund, No.10-187, 2010,p.5.

د/ **تقليص الحواجز والسياسات التفضيلية:** هذه الإجراءات والسياسات الرامية إلى تقليص الحواجز وتحسين بيئة الاستثمار قامت بدور فعال في تعزيز جاذبية الصين كوجهة استثمارية للمستثمرين الأجانب، حيث أن تقليص الحواجز وتحسين بيئة الاستثمار أسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعزز التعاون الاقتصادي بين الصين والعالم الخارجي، كما أنه رفع من معدلات النمو الاقتصادي وقام بتحسين مستوى الحياة في الصين من خلال دعم الابتكار وخلق فرص عمل جديدة، إذ تعتبر هذه السياسات التفضيلية والتخفيف من القيود والتسهيلات الحكومية هي جزء أساسي من استراتيجية الصين لجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، ومن المتوقع أن تستمر الصين في تبني هذه السياسات وتطويرها لمواصلة جذب الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية في المستقبل.

هـ/ **العوامل الثقافية والقانونية:** إن تحديد العوامل الثقافية والقانونية المؤثرة على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أمراً حاسماً لفهم تفاعل المستثمرين الأجانب مع بيئة الاستثمار في البلد المضيف، فاختلاف القيم والعادات يمكن أن يكون عائقاً للمؤسسات الأجنبية، حيث يمكن أن تواجه صعوبة في الفهم والتكيف مع الثقافة المحلية وطرق العمل المحلية كما أن التقارب الثقافي يمكن أن يسهل عملية التواصل والتعاون بين المؤسسات الأجنبية والمجتمع المحلي ويزيد من ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فوجود وتوفر تشريعات وقوانين استثمارية تضمن الحماية القانونية الكافية يعتبر ضرورة ملحة لجذب المستثمرين الأجانب، فالنظام القضائي القادر على تنفيذ القوانين وتوفير السرعة في إجراءات التقاضي يعزز ثقة المستثمرين ويحمي حقوقهم. إن مختلف العوامل السابقة يقوم المستثمر بمراجعتها ودراستها بشكل دقيق عند إقدامه على تبني قرار الاستثمار والتي تختلف بطبيعة الحال من دولة لأخرى وفقاً لمدى ملائمة البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة والتي يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

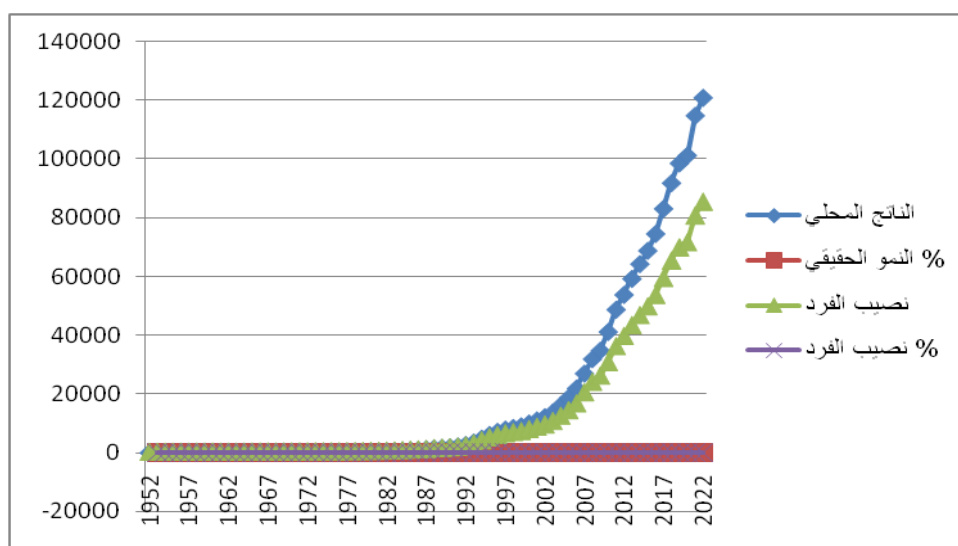
الجدول رقم (9-1): محددات وعوامل الاستثمار الأجنبي المباشر



Source : Unctad ,World Investment Report: Trends and Determinants ,New York and Geneva,1998

وبشكل عام يظل الاستثمار الأجنبي مهما جدا في الصين ومن المتوقع أن يستمر في النمو خلال السنوات القادمة مع استمرار تطور الاقتصاد الصيني وفتح السوق للمزيد من الاستثمارات الأجنبية والشكل الموالي يبين بعض النتائج المحصل عليها:

الشكل رقم(7-1): تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية <https://unctadstat.unctad.org>

2/ الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر:

ركزت الصين في بدايات مرحلة الإصلاح الاقتصادي على الاستثمار المشترك بين رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي فأصدرت قوانين خاصة تسهل إقامة هذه المشاريع وتكون عاملاً مساعداً وجذاباً لإقامتها حيث تضمن مجموعة من اللوائح والسياسات التي تحكم عمليات الاستثمار والأعمال التجارية في البلاد والتي تنطبق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمار، مثل الاستثمار الأجنبي، الشراكات المحلية والأجنبية، التنظيمات الضريبية، الملكية الفكرية، وغيرها من المسائل ذات الصلة ويتم تحديث وتعديل هذه القوانين بانتظام لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الصين كلما اقتضت الضرورة لذلك، حيث أشار القانون في أهم فقرة منه أن نصيب المستثمر الأجنبي لا يقل عن 25% من رأس مال المشروع ومن ضمن الفقرات الأخرى المهمة التي تضمنها القانون ما يلي:¹

- ✓ تمنح المؤسسات المشتركة من إعفاء في ضريبة الدخل لمدة سنتين بدءاً من تحقيقها للأرباح، ثم يتم تمديد هذا الإعفاء لمدة ثلاث سنوات إضافية حيث يتم تطبيق نصف الضريبة عليها خلال تلك الفترة؛
- ✓ يتم توفير إعفاء من نصف ضريبة الدخل للمؤسسات المشتركة التي تنتج لغرض التصدير وتصدر منتجاتها إلى الخارج بنسبة 70% أو أكثر من إجمالي إنتاجها؛

1 : <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-laws/laws/317/china-foreign-investment-law-of-the-people-s-republic-of-china>

✓ تتمتع المؤسسات المشتركة التي تعمل على إدخال تكنولوجيا متطورة والتي لم تكن موجودة سابقا في الصين بإعفاء ضريبي لمدة ثلاث سنوات من عمر المشروع؛

✓ عندما يتم إعادة استثمار الأرباح الموزعة على المستثمرين الأجانب في الصين لمدة لا تقل عن خمس سنوات يمكن استعادة 40% من الضريبة على الدخل التي تم دفعها عن تلك الأرباح؛

✓ توفر السياسات الجمركية والضريبية في الصين إعفاءات لجميع المعدات والمستلزمات التي يتم استيرادها من الخارج لغرض الاستثمار في المشروعات المشتركة، حيث تعفى هذه المواد من الرسوم الجمركية والضرائب الصناعية والتجارية، بالإضافة إلى ذلك يتم توفير إعفاءات جمركية للمواد الخام والسلع نصف المصنعة التي يتم استيرادها لتصنيعها وتصديرها للخارج؛

✓ يسمح للمؤسسات التي تكبدت خسائر في بداية مدة تأسيسها بتعويض الضرائب التي دفعتها من الأرباح في الفترات اللاحقة.

شهدت التشريعات الصينية تطورا مستمرا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن أجل إزاحة كل المعوقات أمامها فقد أصدرت الصين قانون من 22 مادة والذي مثل نقطة تحول تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة فمن خلال هذا القانون تم التركيز على تحفيز وجذب الاستثمارات التصديرية والتي تعتمد على التكنولوجيا العالية، وقد عملت الحكومة الصينية على وضع قواعد تعاقدية لتأسيس مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك المشاريع المشتركة منذ عام 1988، وفي هذا السياق تم التركيز على عدم تضخيم قيمة المساهمات التي يقدمها الشريك الأجنبي كمساهمة في المشروع وقد تم إجراء تعديلات على الدستور الصيني في عام 1988 للسماح بتأجير الأراضي للمشاريع الأجنبي، وبالإضافة إلى ذلك تم تشريع قانون في ماي 1990 يقضي بتحرير القيود المفروضة على استخدام الأراضي من قبل المستثمرين الأجانب، حيث تعكس هذه الخطوات الجهود المتواصلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتيسير بيئة الأعمال في الصين.

يبدو أن التعديلات على الدستور الصيني والتشريعات الصينية كانت موجهة نحو انفتاح اقتصادي أكبر على الاقتصاد العالمي من خلال هذه التعديلات، حيث تم التركيز على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير بيئة أكثر جاذبية وأمانا للمستثمرين الأجانب، ومن بين هذه التعديلات السماح بأن يكون رئيس الشركة شخصا أجنبيا وزادت من عمر الامتياز الممنوح للمستثمر الأجنبي إلى 70 سنة أو أكثر في بعض الحالات، وفي حالات أخرى جعلت الفترة الزمنية مفتوحة، كما تركزت التعديلات على حماية الممتلكات الخاصة بما في ذلك المملوكة للمستثمرين

الأجانب وهو أمر أساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية، على امتداد هذه الفترة تمكنت الصين من بناء نظام قانوني متكامل يعمل على حماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تم إصدار مئات القوانين واللوائح الاقتصادية منذ الثمانينيات حتى سنة 1997 وهي تهتم بشكل كبير بالأجانب واستثماراتهم وتسعى نحو الحرية والانفتاح الاقتصادي، وبتاريخ 2019/3/15 أصدر المجلس الوطني لنواب الشعب في جمهورية الصين الشعبية قانوناً جديداً بشأن جذب الاستثمار الأجنبي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ 2020/1/1، فقد تمت صياغة قانون الاستثمار الأجنبي هذا لزيادة توسع الانفتاح على الاستثمار الأجنبي وتشجيعه وحماية حقوق ومصالح المستثمرين الأجانب وتوحيد تنظيم الاستثمار الأجنبي والدفع بتشكيل هيكل جديد للتحرير الشامل، وتعزيز التنمية الصحية الاقتصادية وتحسين النظام القانوني للمستثمرين الأجانب في جمهورية الصين الشعبية وفي المقابل لم ينص القانون صراحة على تطبيقه في هونج كونج ومكاو وتايوان ونص القانون على ما يلي:¹

معاملة المستثمرين الأجانب العاملين في جمهورية الصين معاملة المواطنين؛

تحقيق الحماية للمستثمرين الأجانب وعدم مصادرة الاستثمارات الأجنبية من قبل الدولة إلا في حالات المنفعة العامة مع إلزام الدولة بتقديم تعويض عادل ومعقول؛

حماية حقوق الملكية الفكرية للمستثمرين الأجانب في الصين واتخاذ كافة الإجراءات القانونية في حال أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية؛

جميع القطاعات معنية في هذا القانون بما فيها المؤسسات المالية وقطاع التعليم والتأمين والاستيراد والتصدير والاستثمار.... إلخ.

وقد أشار النقاد بعد صدور القانون إلى أن الصيغة الحالية للقانون لا تزال غير كافية لمعالجة مخاوف المستثمرين فالصياغة الغامضة للقانون تعني أن المستثمرين الأجانب سيحتاجون إلى الانتظار بعض الوقت لمعرفة ما يعنيه في الممارسة العملية.

3/ أهداف الاستثمار الأجنبي للمستثمر والبلد المضيف:

يرغب أي مستثمر في الاستثمار خارج حدود بلاده لتحقيق جملة من الأهداف وهو الأمر نفسه للدول المضيفة التي تقوم بتكييف قوانينها وتقديم التسهيلات والحوافز لجذب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية

1 :Global Journal OF Law And Economics, <http://ar.legalchallengemagazine.com>

- فمن وجهة نظر المستثمر يمكن تحديد عدة أهداف للاستثمار الأجنبي وتشمل:¹
- تحقيق العائد المالي: يعتبر تحقيق العائد المالي أحد أهم الأهداف للمستثمر الأجنبي حيث يسعى المستثمرون إلى تحقيق أرباح مجزية من استثماراتهم في الخارج، سواء من خلال توزيع الأرباح أو زيادة قيمة استثماراتهم على المدى الطويل؛
 - التوسع الدولي: يعد الاستثمار الأجنبي وسيلة للمستثمرين لتوسيع نطاق أعمالهم عبر الحدود والتي من خلالها يمكن للشركات الاستثمار في أسواق جديدة والوصول إلى عملاء جدد وفتح فرص جديدة للنمو والتطوير؛
 - التنوع: من خلال الاستثمار في أسواق خارجية، يمكن للمستثمرين تنويع محفظة استثماراتهم وتقليل المخاطر المتعلقة بالتعرض لسوق أو اقتصاد واحد؛
 - الوصول إلى الموارد الطبيعية والتكنولوجيا: قد تكون هناك فرص للاستثمار في الخارج للحصول على وصول إلى موارد طبيعية مثل النفط والغاز أو التكنولوجيا المتقدمة التي قد تكون غير متوفرة في بلد المستثمر؛
 - تحقيق الفوائد الاستراتيجية: يمثل الاستثمار الأجنبي أهمية استراتيجية للشركات أو الحكومات، مثل تعزيز العلاقات الدولية والتعاون بين مختلف البلدان؛
 - انخفاض تكاليف الإنتاج: تسمح الميزة النسبية للعمالة المتاحة بتكلفة منخفضة للشركات المستثمرة بتصنيع المنتجات بتكاليف منخفضة أيضا مما يزيد من ربحيتهم؛
 - توسيع الأعمال: يمكن للمستثمرين استغلال عامل تدني الأجور لتوسيع نطاق أعمالهم، سواء كان ذلك من خلال زيادة الإنتاج أو فتح فروع جديدة؛
 - زيادة مستوى التنافسية: بفضل تكاليف العمالة المنخفضة، يمكن تقديم منتجات بأسعار تنافسية في السوق العالمية، وهو ما يرفع من فرصها في التصدي بالمنافسة.
- هذه بعض أهداف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المستثمر حيث لا بد من وجود توافق بين هذه الأهداف واستراتيجية المستثمر والظروف الاقتصادية والسياسية في البلدين المعنيين.
- أما بالنسبة للدول المضيفة فهي من خلال جذبها للاستثمارات الأجنبية المباشرة فهي ترمي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:²
- تحفيز النمو الاقتصادي: يساهم الاستثمار الأجنبي في زيادة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي للبلدان

1: أميرة بحري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017، ص ص 40-42.

2: نزاري رفيق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة من 1980-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017، ص 36.

- المضيف من خلال إدخال رؤوس الأموال والتقنيات الحديثة والإدارة الفعالة؛
 - خلق فرص العمل: يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بإيجاد فرص عمل للسكان المحليين، سواء كان ذلك بإنشاء مشاريع جديدة أو التوسع في الشركات المحلية الموجودة؛
 - نقل التكنولوجيا والمعرفة: يقدم الاستثمار الأجنبي فرصة لنقل التكنولوجيا والمعرفة إلى البلدان المضيف، مما يساهم في تحسين البنية التحتية وزيادة قدرات العمل والإنتاجية؛
 - التنوع الاقتصادي: يساعد الاستثمار الأجنبي في تنوع اقتصاد البلد المضيف من خلال دعم قطاعات مختلفة مثل الصناعة، الخدمات، والزراعة؛
 - رفع مستوى التبادل التجاري: يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى زيادة التجارة الدولية للبلدان المضيف، حيث يساهم في تعزيز الصادرات وتحسين التوازن التجاري؛
 - تعزيز البنية التحتية: قد يشمل الاستثمار الأجنبي مشاريع لبناء البنية التحتية مثل الطرق والموانئ والمطارات، مما يعزز التطور الاقتصادي ويساهم في تحسين جودة الحياة.
- وبشكل عام يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي يلعب دوراً مهماً في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المضيف ويعتبر عنصراً أساسياً للتفاعل الاقتصادي العالمي.

المطلب الثاني: إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة

منذ أن بدأت الصين سياسة الباب المفتوح في عام 1979 شهدت تحولا اقتصاديا هائلا فقد تم تعزيز التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، واعتبر إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة جزءاً أساسياً من هذه الاستراتيجية حيث تم توفير بيئة تجارية مواتية تسهل عمليات الإنتاج والتصدير، حيث وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني على الوثيقة التي منحت مقاطعتي غوانغدونغ وفوجيان صلاحيات في الأنشطة الاقتصادية والتجارة الخارجية، وقد أنشأت هذه الوثيقة مناطق اقتصادية خاصة في شنتشن المتاخمة لهونغ كونغ وتشوهاي بالقرب من ماكاو وشيامن ثم شانتو، علاوة على ذلك سمح اعتماد سياسة سليمة للاقتصاد الكلي للصين بالمحافظة على نمو اقتصادي ثابت وقوي خلال هذه الفترة والتي أكدت على أن السياسات المنتهجة لم تكن مجرد مبادرات اقتصادية بل كانت جزءاً من التحول الشامل نحو اقتصاد سوقي أكثر انفتاحاً وتنافسية، ومع ذلك يجب مراعاة التحديات التي تواجهها الصين، مثل الديون العامة وتحول الاقتصاد من الصناعة التقليدية إلى الابتكار والخدمات، فضلاً عن التحديات البيئية والاجتماعية التي تنشأ من تلك التحولات.

1/ مفهوم المنطقة الاقتصادية الخاصة SEZ :

أفضل مفهوم للمنطقة الاقتصادية الخاصة ما قدمه جونج دونغ على أنها المنطقة التي يتم فيها إنشاء نظام إدارة متحرر نسبياً وبشروط محددة تمكنها من تحقيق الأهداف الاقتصادية، وهي تتمتع بحرية التعامل الاقتصادي مع

الشركات الأجنبية في مختلف المجالات بدءاً من الاندماج والإدارة المستقلة وهي بمثابة مجال مفتوح لتنمية اقتصادية شاملة تتباين فيها الأعمال التجارية بين الصناعة التحويلية والزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك وغيرها، وإلتزام هذا المفهوم عادة ما يتم تأمين المنطقة الاقتصادية الخاصة مادياً خارج الإقليم الجمركي للبلد المضيف، كما أن الشركات الموجودة داخلها تحصل على مزايا مثل تخفيض الرسوم الجمركية والإعفاءات الضريبية على السلع على أساس أنها موجودة فعلياً داخل المنطقة، فالمناطق الاقتصادية الخاصة في الصين هي مناطق خاصة مفتوحة للشركات الأجنبية حيث أن أكثر أشكال التعاون شيوعاً هي المشاريع المتنوعة والمشاركة بين الصين والمستثمر الأجنبي فضلاً عن المؤسسات المملوكة بالكامل للأجانب¹.

لقد استخدمت الصين المناطق الاقتصادية الخاصة لريادة السياسات الاقتصادية الجديدة وتوفير البنية التحتية الحديثة وجذب الاستثمار للصناعات الموجهة نحو التصدير، وقد تم منح المناطق الاقتصادية الخاصة استقلالية أكبر في أنشطة التجارة الدولية وكذلك مع حوافز ضريبية خاصة للاستثمار الأجنبي حيث كانت الأهداف الأولية لإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين ما يلي²:

- نقل الصناعات عالية التقنية إلى المناطق الاقتصادية الخاصة؛
- اكتساب التكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية؛
- خلق فرص العمل وكسب النقد الأجنبي من خلال الصادرات؛
- تعزيز التنمية الاقتصادية والتنمية الإقليمية؛
- إقامة روابط وعلاقات اقتصادية بالاقتصاد المحلي في كل من شنتشن، تشوهاي، شيامن، شانتو.

لقد مكنت القوة الاقتصادية للصينيين في الخارج وتحالف رجال الأعمال من هونغ كونغ وماكاو وتايوان المناطق الاقتصادية الخاصة من الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا والإدارة الحديثة، وما كان اختيار مواقع المناطق الاقتصادية الخاصة البعيدة عن المراكز الرئيسية للسكان والصناعة هو قصر الاضطرابات المحتملة على بقية البلد ولكن إذا نجحت الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت في المناطق الاقتصادية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية فإن هذه الاستراتيجيات ستنشر في بقية أنحاء البلد.

2/ التوزيع الاستراتيجي للمناطق الاقتصادية الخاصة:

1 :Park Jung-Dong, **The Special Economic Zones of China and their Impact on Its Economic Development**, 1st edn, Greenwood Publishing Group, Inc, United States of America, 1997, p19.

2 : Osborne, Michael, **China's Special Economic Zones**, 1st edn, OECD, 1986, France, OECD, China in the World Economy, The Domestic Policy Challenges, 1st edn, 2002, OECD Publications, France, p

تهدف هذه المناطق إلى توفير بيئة تجارية واستثمارية أكثر حرية ومرونة مما هو متاح في باقي أنحاء الصين، وقد ساهمت هذه السياسة في تعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز التجارة الخارجية وزيادة الاستثمار في الصين بشكل كبير، مما جعل الصين واحدة من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم على مدى العقود القليلة الماضية، ولقد تم اختيار غوانغدونغ ومقاطعات فوجيان في جنوب الصين لإنشاء أول مناطق اقتصادية خاصة لعدة أسباب أهمها:

الموقع: تقع غوانغدونغ ومقاطعات فوجيان في جنوب الصين، وهذه المنطقة تتميز بقرىها الجغرافي الاستراتيجي

من هونغ كونغ وماكاو وتايوان، وهو ما يجعلها نقطة تجارية مهمة في المنطقة؛

البنية التحتية: تتمتع هذه المناطق ببنية تحتية متطورة نسبياً مقارنة بباقي مناطق الصين في ذلك الوقت، مما

جعلها ملائمة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية؛

القوى العاملة: تمتلك مناطق جنوب الصين سوق عمل كبيرة ورخيصة الثمن، وهذا جذب المزيد من

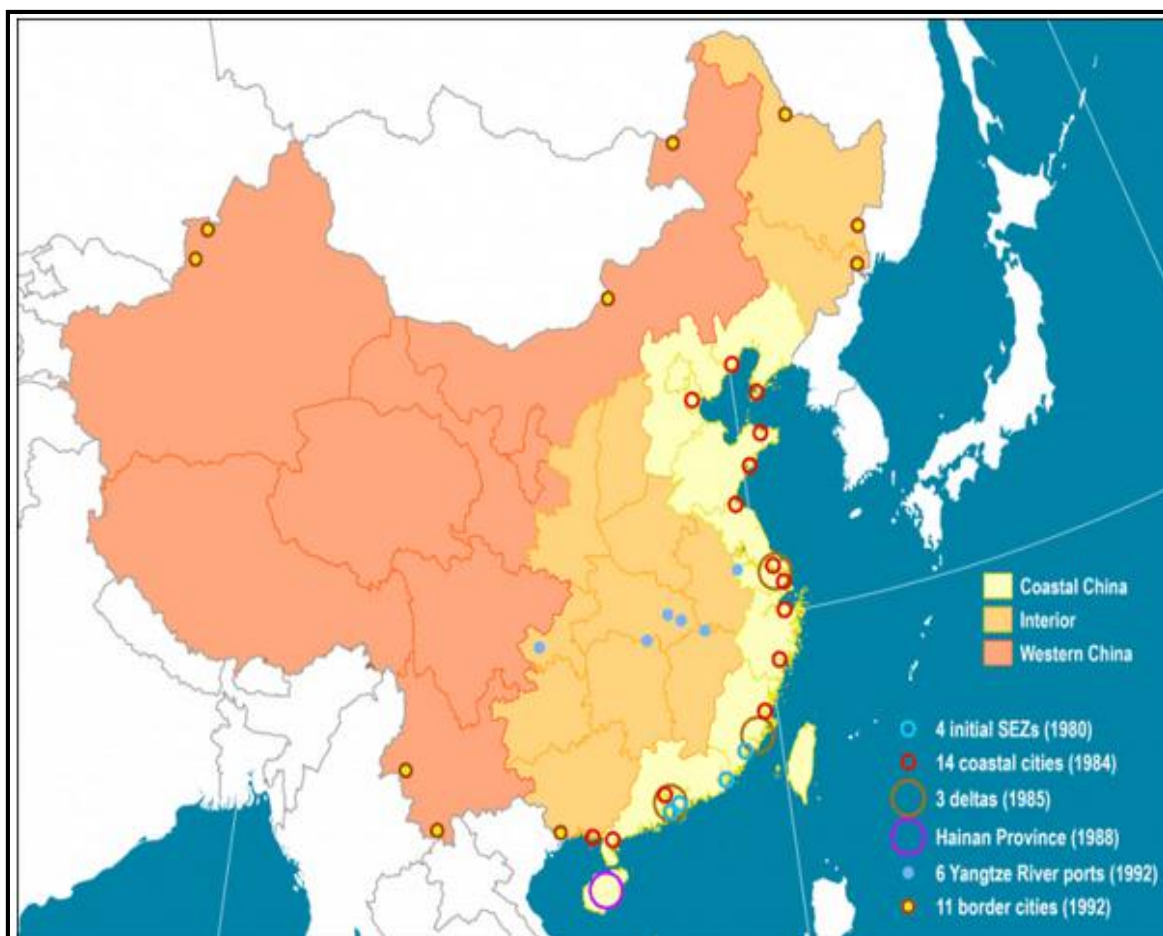
الشركات الأجنبية التي كانت تبحث عن تكاليف إنتاج منخفضة؛

الثقافة التجارية: لقد كانت غوانغدونغ ومقاطعات فوجيان تاريخياً مراكز تجارية نشطة وتتمتع بثقافة تجارية

عالية، مما جعلها بيئة مناسبة لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتشجيع النمو الاقتصادي.

وبفكرة خارجة عن المألوف قامت الصين بتطوير مجمعات لوجستية ذات مواقع استراتيجية بالقرب من الموانئ والمطارات والسكك الحديدية، وتوفر هذه المجمعات خدمات بما في ذلك التخزين، التوزيع، التخليص الجمركي والنقل، وهي تهدف إلى تحسين كفاءة سلسلة التوريد وخفض التكاليف وتسهيل التدفقات التجارية، و ساهمت في اجممل المناطق الاقتصادية والخدمات اللوجستية في جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التجارة، وتحفيز الابتكار وتسهيل النمو الاقتصادي من خلال تقديم سياسات تفضيلية، تطوير البنية التحتية، الإجراءات المبسطة، مما خلق بيئات مواتية للشركات لتزدهر وتساهم في التنمية الاقتصادية للصين على وجه الخصوص والعالم على وجه العموم وقد تم إنشاء أربع مناطق اقتصادية خاصة في عام 1980، ثلاثة منها في شنتشن وشانتو وتشوهاي في مقاطعة غوانغدونغ بالقرب من هونغ كونغ، وواحدة في شيامن ضمن مقاطعة فوجيان القريبة من تايوان عام 1988 وأصبحت مقاطعة هاينان خامس منطقة اقتصادية خاصة، وفيما يلي خارطة تبين توزيع المناطق الخاصة في الصين.

الشكل رقم (8-1): توزيع المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين



المصدر: <https://fdichina.com/blog/special-economic-zones-china>

بشكل عام تم اختيار هذه المناطق كنقاط بداية للإصلاحات الاقتصادية في الصين بسبب مزاياها الجغرافية والاقتصادية والثقافية التي جعلتها ملائمة للتجربة والتطوير، وإذا قلنا أن الجانب الخاص للمناطق معروض بشكل أساسي في الاقتصاد فإن الجانب الخاص لاقتصاد المناطق يظهر بشكل مذهل في النظام الاقتصادي، ومن المؤكد أن إصلاح النظام الاقتصادي في المناطق الخاصة له سماته الخاصة، ولكن إذا رأينا اتجاه الإصلاح فإن تجربته الأساسية مفيدة للبلد برمته حيث جعل الاقتصاد الجزئي مرنا وأنشأ نظام لإدارة المؤسسات، ومن بين المشاكل التي فرضت نفسها عدم وضوح العلاقة بين حقوق الملكية وجعل المؤسسات أكثر نشاطاً، ولهذا الغرض تبذل المناطق الاقتصادية جهداً كبيراً لتجنب ذلك من خلال الجوانب الأربعة المذكورة أدناه:¹

1/ يتعلق النظام بإدارة الممتلكات الوطنية والسياسة المالية والذي يقوم على مفهوم تقسيم السياسة والإدارة إلى جزأين وإنشاء شركات للاستثمار والإدارة كوكلاء عن الممتلكات الوطنية، من خلال العناصر الرئيسية التالية:

¹ : Sheng Fang , **Special economic zones in China**, Journal of East and West Studies: Perspectives on East Asian Economies and Industries, 2007, pp 86-87.

✚ إنشاء شركات للاستثمار والإدارة تقوم بدور الوكلاء عن الممتلكات الوطنية وتكون مسؤولة عن الإدارة والتشغيل بالنيابة عن الجهة الحكومية أو المدينة؛

✚ تقسيم السياسة والإدارة إلى جزئين حيث تتولى الشركات المشار إليها مسؤولية إدارة الممتلكات الوطنية، بينما يتم التحكم في الجانب المالي من خلال نظام الأسهم؛

✚ تقسيم الضرائب والاستحقاقات إلى جزئين حيث تتولى الشركات المعنية بالاستثمار والإدارة دورا في تحصيل الإيرادات المتعلقة بالممتلكات الوطنية والتي يتم استخدامها في إدارة وصيانة تلك الممتلكات؛

✚ نظام الأسهم الشامل يفترض أن يكون هناك نظام لبيع الأسهم يتيح للشركات المعنية بالاستثمار والإدارة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية بناء على القوة الاقتصادية التي تمتلكها، مع المحافظة على التوازن بين القطاع الخاص والمصلحة الوطنية.

2/ الطريقة التي يكون بها أحد الجانبين مسؤولا عن الإدارة أو جانب واحد يعتمد نظام التعاقد الخارجي، وطريقة استيعاب رأس المال الأجنبي وطريقة الكسب غير المشروع للمؤسسات القديمة تجعل الفائدة تنمو بشكل كبير.

3/ يعتبر هذا النموذج مثير للجدل حيث ينظر إليه عادة بأنه يسهم في تعزيز الاستغلال وتفاقم الفجوات الاقتصادية بين الدول المستعمرة أو النامية والدول الصناعية المتقدمة، ومن المهم فهم أن هذا النموذج له تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية طويلة الأمد تستدعي مناقشة وتقييم دقيقين.

4/ من الضروري دفع ملحق المؤسسة والمجموعة إلى الأمام وإنشاء نظام تشغيل المجموعة في الشركات وسيكون من المفيد لمجموعات المنشآت أن تراكم الأموال والتكنولوجيا والقوى العاملة وفقا لمتطلبات السياسة الصناعية، واستيعاب نظام الصناعة والمنتجات وكبح جماح التفوق الجماعي لتحسين نوعية مجموعة المنشآت بأكملها ومستوى الإدارة، وأن تصبح تدريجيا ذات الأولوية باعتبارها رأس التنين.

3/ أنواع المجمعات والمناطق الاقتصادية في الصين:

نفذت الصين خلال عملية الإصلاح سلسلة من المشاريع الرائدة من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز التنمية وتشجيع النمو الاقتصادي، ومن بين أهم الإجراءات إنشاء مجمعات صناعية ومناطق اقتصادية متخصصة، وقد تم التوسع في منشائها نهاية الثمانينيات لتشمل معظم المناطق الساحلية من خلال السياسات التفضيلية لتشجيع الاستثمار، ففي نهاية عام 2002 أقامت الصين حوالي 6866 حديقة صناعية وقد تقلص

العدد بداية من سنة 2003 بعدما تم وضع برنامج خاص للتسوية والتحكم في استخدام الأراضي الصناعية، فاضطرت لتخفيض عدد المناطق الصناعية التي وصلت بحلول عام 2007 إلى 1568 والشكل الموالي يبين توزيع المناطق والمجمعات على مختلف الأقاليم في لبر الصيني.

الشكل رقم(9-1): توزيع المجمعات والمناطق الاقتصادية في البر الصيني



Source : <https://www.bsasourcing.com/best-100-china-industrial-clusters-map-complete-guide-tips>

وقد واصلت الصين سياسة تنمية المناطق الصناعية الخاصة حيث تم تقسيم المناطق الاقتصادية الخاصة الصينية على المستوى الوطني إلى 12 نوعا مختلفا، فبعد عقود من مسيرة التنمية تم تحقيق إجمالي عدد المناطق الاقتصادية الخاصة على المستوى الوطني إلى ما يقرب من 550 حسب Britain's Standard Chartered Bank في سبتمبر 2022، والجدول التالي يبين أنواع وفتحات المناطق الخاصة:¹

1 : https://www.carecprogram.org/uploads/1-Peoples-Republic-of-China_Eng.pdf

الجدول رقم (10-1): تعداد وأنواع المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين

العدد	النوع	الفئة
215	مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية	المناطق الخاصة غير مراقبة جمركيا ذات
129	مناطق التنمية الصناعية عالية التقنية	الوظيفة الخاصة
30	مناطق صناعة الخدمات الحديثة	
10	مناطق مرهونة	المناطق الخاصة مراقبة جمركيا ذات الوظيفة
45	مناطق تجهيز الصادرات	الخاصة
04	حدائق الخدمات اللوجيستية	
14	موانئ مرهونة	
50	منطقة السند الشاملة	
18	مجمعات صناعية عابرة للحدود	
11	مناطق التجارة الحرة النموذجية	
05	مناطق اقتصادية خاصة	مناطق اقتصادية خاصة ذات وظائف
11	مناطق جديدة	شاملة
550	المجموع	

Source : Britain's Standard Chartered Bank

أ/ مناطق التجارة الحرة (FTZs): تم إنشاء مناطق التجارة الحرة قبل انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية WTO وللمناطق التجارية الحرة ثلاث وظائف مستهدفة هي: تجهيز الصادرات، والتجارة الخارجية، واللوجستيات، والتخزين بالسندات. كانت أول منطقة تم انشائها عام 1990 على مستوى Shanghai Waigaoqiao FTZ ، ومناطق التجارة الحرة (FTZs) في الصين قد أسهمت في تعزيز التجارة الحرة وتحفيز النمو الاقتصادي، بحيث تم تصميمها لتحفيز الاستثمار وتعزيز التجارة الخارجية وبالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية تعتبر مناطق التجارة الحرة في الصين أيضا بيئة مثالية للاستثمار والابتكار، حيث تتوفر التشريعات والسياسات المرنة والداعمة للشركات الوطنية والدولية ومن المتوقع أن تستمر هذه المناطق في أداء الدور المنوط بها في تعزيز النمو الاقتصادي والتجارة الدولية في الصين مستقبلا.¹

ب/ مناطق تجهيز الصادرات (EPZs): وأنشئت مناطق لتجهيز الصادرات لتطوير الصناعات الموجهة نحو التصدير وتعزيز حصائل النقد الأجنبي تم افتتاح أول منطقة تجهيز الصادرات في كونشان في عام 2000، وقد

1 : Douglas Zhihua Zeng, China's Special Economic Zones and Industrial Clusters: Success and Challenges, Lincoln Institute of Land Policy, 2012; p 9.

أنشئت حوالي 61 بحلول عام 2012 منطقة لتجهيز الصادرات في الصين 44 منها تقع في المنطقة الساحلية، بينما تقع الـ 17 الأخرى في الداخل وتمثل مناطق تجهيز الصادرات مناطق التجارة الحرة ولكنها تقتصر على إدارة تجهيز الصادرات، وتعتبر مناطق التجارة الحرة المواقع المفضلة للشركات المشاركة في تجارة التصدير ومعالجتها، في حين أن مناطق تجهيز الصادرات هي مواقع أكثر فائدة لشركات التصنيع التي تصدر معظم سلعها إلى مواقع خارج الصين¹.

ج/ مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية (ETDZs): غالبا ما تتكون المنطقة الاقتصادية الخاصة الشاملة من مساحة أكبر بكثير أحيانا من مدينة أو مقاطعة بأكملها فبين عامي 1984-1988 تم إنشاء 14 منطقة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية ETDZs في 12 مدينة ساحلية وفي السنوات التالية تم إضافة ثلاث مناطق في مدن دلتا نهر اللؤلؤ ودلتا نهر اليانغتسي ودلتا مين في فوجيان، وفي الوقت نفسه من عام 1988 تم تصنيف مقاطعة هاينان بأكملها كخامس منطقة خاصة شاملة، وبين عامي 1989 و 2006 منحت منطقة شنغهاي بودونغ الجديدة ومنطقة تيانجين بينهاي الجديدة مثل هذا الوضع أيضا²، وهو ما يعكس استمرار سياسة الحكومة الصينية في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال هذه المناطق، فهذه الخطوات تعكس التزام الصين بفتح اقتصادها وتشجيع الاستثمارات، وقد ساهمت هذه السياسة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير البنية التحتية وتعزيز التكنولوجيا وتخفيض الابتكار في البلاد.

د/ مناطق التنمية الصناعية عالية التقنية (HIDZs): برنامج الشعلة الذي بدأته وزارة العلم والتكنولوجيا في أواخر الثمانينيات كان مبادرة هامة لتعزيز التطوير التكنولوجي وتعزيز الابتكار في الصين، وقد نفذ هذا البرنامج من خلال إنشاء مناطق تنمية صناعية عالية التقنية، والتي كان الهدف الرئيسي منها هو استغلال القدرات والموارد التكنولوجية المتاحة في معاهد البحث والجامعات والمؤسسات الكبيرة والمتوسطة لتطوير منتجات جديدة وعالية التقنية، وتسريع عملية تسويق البحث والتطوير، وتعتبر هذه المناطق مناطق خاصة تعنى بالبحث والتطوير والابتكار، وتوفر بيئة مثالية للشركات والمؤسسات لتطوير وتجربة تكنولوجيا جديدة كما تساعد في تعزيز التعاون بين الجامعات والشركات والحكومة وتشجيع تحويل التكنولوجيا من المختبرات البحثية إلى المنتجات والخدمات التجارية، وفي عام

1 : ProLogis, "China's Special Economic Zones and National Industrial Parks—Door Openers to Economic Reform." ProLogis Research Bulletin (Spring), 2008.

2 : Douglas Zhihua Zeng, Op.Cit, p 8.

1988 أنشئت أول منطقة HIDZ في بيجين وتطور العدد حتى أصبحت هناك 54 منطقة على مستوى الصين 25 في المناطق الساحلية و 29 في المناطق الداخلية.¹

هـ/ **الحدائق الصناعية العلمية والتكنولوجية (STIPs):** تطورت الحدائق الصناعية العلمية والتكنولوجية في الصين بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تمثل جزءا هاما من استراتيجية البلاد لتعزيز الابتكار والتنمية التكنولوجية وتهدف هذه الحدائق إلى خلق بيئة مواتية للشركات الناشئة والشركات التكنولوجية الكبيرة للابتكار والتطوير إذ تعتبر مدن مثل شنغهاي، وبكين، وشننتشن من بين المراكز الرئيسية للحدائق الصناعية العلمية والتكنولوجية في الصين، تضم هذه الحدائق مجموعة متنوعة من الشركات في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذكاء الاصطناعي، البيولوجيا الحيوية، الطاقة النظيفة وغيرها من الصناعات الرائدة.

وتقدم الحكومة الصينية مجموعة من الحوافز للشركات التي تستقر في هذه الحدائق مثل الدعم المالي والخدمات اللوجستية والتسهيلات الضريبية، بهدف جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية، حيث تسهم بنسبة 7% من الناتج المحلي و 50% من البحث والتطوير في الصين، كما سجلت معاملات تجارية بقيمة 110 مليون دولار كصادرات و 120 مليون دولار كمداخيل، وقد أصبحت الحديقة العلمية Zhongguancun بيكين أول حديقة صينية وهي بمثابة وادي السيليكون للصين.²

وبالإضافة إلى المناطق السالفة الذكر توجد في الصين مناطق ومجمعات صناعية يطلق عليها مناطق العبور والتعاون الاقتصادي، حدائق تطوير البرمجيات وحدائق العلوم الجامعية، وفي السنوات الأخيرة توجهت الصين نحو تبني استراتيجية الاقتصاد الدائري وتعزيز الحدائق الصناعية البيئية، وتمثل كل من حديقة تنمية الصناعات التكنولوجية لتيانجين Technological-Tianjin Economic Development Area (TEDA) ومنطقة الاقتصاد الدائري ZCEA Ziya Curculur Economy Area أهم نموذجين رائدين في مجال تطبيق الاقتصاد الدائري في معظم البر الصيني.

المطلب الثالث: تحرير وتنمية التجارة الخارجية والخدمات المصرفية

تسارع معدل النمو في ثاني أكبر اقتصاد في العالم متجاوزا المعدل المستهدف من قبل الحكومة الصينية عام

1 : Douglas Zhihua Zeng, Op.Cit, pp 8-9.

²: نصر الدين ساري، استراتيجيات التوطين الصناعي واستدامة المناطق الصناعية دراسة تحليلية لتجربتي الصين والدنمارك وسبل الاستفادة منها في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 34(02)، جامعة زيان عاشور الحلفة، ص 108.

2017، ويرجع هذا التحسن في معدل النمو إلى ارتفاع الاستثمار في الأصول الثابتة في الصين من جهة، ومن جهة أخرى تحسن نمو التجارة الخارجية والتي شكلت حجر الزاوية في الاقتصاد من خلال إجراءات الانفتاح على العالم الخارجي.

1/ تحرير التجارة الخارجية: في بداية الثمانينات من القرن الماضي عملت الحكومة الصينية على إعادة التواصل مع الأسواق العالمية بعد فترة من الانعزال عنها، وذلك من خلال اتخاذ عدة إصلاحات وتحسينات في هياكل الحكومة والسياسات التجارية ومن بين هذه الإصلاحات ما يلي:¹

➤ إلغاء الاحتكار الإداري والوضع القيادي للمؤسسات الحكومية المختصة بالتجارة الخارجية: تم تخفيف القيود التي كانت تمنع المؤسسات الخاصة والمشاركة من دخول مجال التجارة الخارجية، مما سمح بزيادة المنافسة وتنوع العروض في السوق؛

➤ التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم على الواردات: تم العمل على تخفيض الرسوم الجمركية بشكل تدريجي لتقليل تكاليف الواردات وتخفيف الاستيراد؛

➤ التحرير التدريجي لأسعار الصادرات: تم توحيد الأسعار المحلية للصادرات مع أسعار السوق العالمية، مما ساهم في تعزيز تنافسية المنتجات الصينية في الأسواق العالمية وجذب المزيد من العملاء.

هذه الإجراءات والإصلاحات ساهمت في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الصيني وتحسين تواصله مع الأسواق العالمية، وأسهمت في النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته الصين خلال العقود الأخيرة، فقد تطورت الصين بشكل كبير كمركز رئيسي في سلسلة الإمداد العالمي وهذا بسبب التحسينات التقنية والإدارية التي قامت بها، مما أدى إلى انخفاض تكاليف التسويق للشركات فعلى مدى عقدين من الزمن أو أكثر انخفضت وتراجعت التكاليف في بعض الحالات إلى ثلاث أرباع ما كانت عليه قبل عقدين، وذلك بفضل انخفاض تكلفة العمالة في الصين وتحسن البنية التحتية والتكنولوجيا، حيث كان الالتزام الصيني بالحفاظ على استمرارية الأسواق الإنتاجية وذلك من خلال التركيز على عدة جوانب أهمها:²

الحجم الاقتصادي الضخم: يعتبر الاقتصاد الصيني واحدا من أكبر الاقتصاديات في العالم وبالتالي فإن

استمرارية إنتاجيته وتوفر سلسلة الإمدادات الخاصة به تلعب دورا مهما في استقرار الأسواق العالمية؛

¹: أوديد شينكار، العصر الصيني: الاقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي وتوازن القوى وعلى أعمالك ترجمة سعيد الحسني، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2005، ص216.

²: أوديد شينكار، مرجع سبق ذكره، ص ص49-50.

🚩 **التأثير على الإنتاجية العالمية:** الصين تعتبر مركزا رئيسيا في سلسلة التوريد العالمية للعديد من الصناعات وبالتالي فإن أي توقف أو تغيير في إنتاجها يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الأسواق العالمية؛

🚩 **التصدير بمبدأ المنافسة:** خلال السنوات الأخيرة بدأت الشركات الصينية تنتقل من مجرد إنتاج المنتجات باسم الماركة الأجنبية إلى بناء علامات تجارية خاصة بها وهذا يعكس تحولا في استراتيجية التصدير من الركيزة الوحيدة للتكلفة إلى المنافسة بالجودة والابتكار؛

🚩 **الاعتماد على التكنولوجيا والابتكار:** بناء على الأسواق الإنتاجية بالخارج بدأت الشركات الصينية في الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار مما يساهم في تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة وتعزيز المنافسة العالمية؛

🚩 **تخفيض الرسوم الجمركية والحوافز التجارية:** عملت الصين على تخفيض الرسوم الجمركية وتبسيط الإجراءات الجمركية لتشجيع المزيد من التجارة الخارجية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

🚩 **تحسين حقوق الملكية الفكرية:** يمكن لتعزيز حقوق الملكية الفكرية أن يعزز الثقة بين الشركات الأجنبية ويشجع على المزيد من الاستثمار والتبادل التجاري؛

🚩 **الشفافية والمساءلة:** يمكن لزيادة الشفافية في السياسات والإجراءات التجارية أن تساعد على جذب المزيد من الشركات الأجنبية وتحسين الثقة في النظام التجاري الصيني؛

🚩 **تعزيز التعاون الدولي:** من خلال المشاركة الفعالة في الاتفاقيات التجارية الدولية والمنظمات الدولية يمكن للصين تعزيز علاقاتها الخارجية وبالتالي التبادل التجاري.

هذه بعض الجوانب التي يمكن أن تشكل جزءا من إصلاح نظام التجارة الخارجية في الصين، ومن المهم أن يتم تنفيذ هذه السياسات بطريقة متزنة ومتناسبة مع أهداف النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، حيث أن التجارة الخارجية تعتبر نشاطا هاما وضروريا للاقتصاد الصيني خاصة من أجل الوصول إلى الموارد والمنتجات الضرورية التي لا تتوفر بكميات كافية داخل البلاد، وتتدخل الحكومة الصينية بشكل كبير في إدارة هذا القطاع حيث تقوم بتحديد السياسات والتنظيمات التي تؤثر على عمليات الاستيراد والتصدير، كما تستخدم الحكومة أدوات مثل فرض الرسوم الجمركية، وتنظيم التراخيص وتحديد الكميات المستوردة أو المصدرة وغيرها من أجل توجيه وتوازن التجارة الخارجية وضمان استدامة النمو الاقتصادي.

وبالمجمل يمكن رؤية تطور استراتيجيات الصين في التجارة الخارجية نحو تعزيز الابتكار والجودة وهو ما ساهم في استمرارية الأسواق الإنتاجية وتأثيرها الكبير على الساحة العالمية، ونتيجة لهذا التحول أصبحت الصين أكبر مصدر للاستيراد والصادرات في العالم مما جعلها واحدة من أهم وجهات الاستثمارات المباشرة في هذا القطاع، فخلال الفترة الممتدة من 2000-2008 خاصة بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية WTO شهدت الصين نموا هائلا في التجارة الدولية حيث زادت قيمة وارداتها وصادراتها بشكل كبير في عام 2000، وقد بلغ إجمالي قيمة الواردات والصادرات الصينية حوالي 1.4743 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 4٪ من التجارة العالمية بينما في عام 2008 ارتفعت هذه الأرقام بشكل كبير حيث وصلت إلى 2.5633 تريليون دولار أمريكي أي 8٪ من التجارة العالمية¹، وفي نفس الوقت ارتفعت مرتبة الصين في هذا المجال من المرتبة السادسة إلى المرتبة الثالثة عالميا هذا التطور يظهر الدور المهم الذي تلعبه الصين في الاقتصاد العالمي، وكيف أنها أصبحت دولة محورية في سلسلة الإمداد والتجارة الدولية بشكل عام، وفي سنة 2012 ارتفعت قيمة:²

- الصادرات الصينية بنسبة 7.9٪ لتصل إلى 2.0488 تريليون دولار؛
- الواردات ارتفعت بنسبة 4.3٪ لتصل إلى 1.8182 تريليون دولار؛
- الميزان التجاري سجل فائضا بمقدار 230.6 مليار دولار؛

وفي الأعوام التالية:

- استمر ارتفاع الصادرات والواردات لعامي 2013 و2014؛
- انخفضت قيمة مبيعات وصادرات الصين في عامي 2015 و2016؛
- احتلت الصين المرتبة الأولى عالميا في التجارة بنسبة 13٪ من التجارة العالمية. سنة 2017.

وبشكل عام فإن تطور التجارة الخارجية للصين يمثل جزءا هاما من تطورها الاقتصادي ودورها في الاقتصاد العالمي، حيث أن إصلاح نظام التجارة الخارجية في الصين قد شمل عدة جوانب وسياسات تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الصيني وزيادة التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وبالتالي أصبحت التجارة الخارجية للصين لعبة أساسية في العلاقات الدولية، وهذا يعكس دورها المتزايد وتأثيرها الاقتصادي الكبير على الساحة العالمية والجدول الموالي يبين تطور قيم كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري للصين.

¹: بيانات البنك الدولي، <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.TradeMerchTotal>

2 : https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx?nvpm,viseter le 15/01/2024 à 11 :00.

الجدول رقم (11-1): تطور قيم كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري للصين بعد 2001 الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	مجموع الصادرات	مجموع الواردات	الميزان التجاري
2003	438228	412760	25468
2004	593326	561229	32097
2005	761953	659953	102000
2006	968978	791461	177517
2007	1220456	956116	264340
2008	1430693	1132567	298126
2009	1201612	1005923	195689
2010	1577754	1396247	181507
2011	1898381	1743484	154897
2012	2048714	1818405	230309
2013	2209005	1949990	259015
2014	2342293	1959233	383060
2015	2273468	1679566	593902
2016	2097632	1587925	509707
2017	2263346	1843792	419554
2018	2486695	2135784	350974
2019	2499457	2078386	421071
2020	2589952	2065964	523988
2021	3316022	2979412	636610
2022	3544435	2706507	837928
2023	3379044	2556941	822102
2024	3576765	2587234	989531

Source <https://unctad.org/statistics>

2/ تحديث الخدمات المالية والقطاع المصرفي:

كان النظام المالي الذي تديره الحكومة في ظل الاقتصاد المخطط ضبابيا في معظم جوانبه والذي شكل النظام المصرفي المالي بأكمله تقريبا، وكانت القرارات الاقتصادية الهامة لا تستند أبدا إلى اعتبارات مالية خاصة تلك المتعلقة بالاستثمار والتي يتعين القيام بها من قبل المخططين وتمويلها من الميزانية الحكومية، إضافة إلى ذلك كانت هناك شبكة مصرفية كبيرة للأفراد بما في ذلك تعاونيات الائتمان الريفي التي أتاحت للأسر المعيشية الفرصة لوضع المدخرات بأمان في البنك، أما بعد إدخال تعديلات وتحديثات على القطاع المالي أصبحت الصين تمتلك جميع مؤسسات النظام المالي الحديث، يقوم البنك المركزي بنك الشعب الصيني (PBC) بتحديد السياسة النقدية وتقديم الائتمان

للبنوك التجارية وأدى هذا إلى نمو النظام المصرفي وتنوعه بحيث أصبح يشمل مجموعة كاملة من البنوك التجارية وبنوك السياسة الحكومية والمؤسسات المصرفية المستقلة، ولقد تطورت أسواق رأس المال سيما بعد إنشاء بورصتي شنغهاي وشننتشن سنة 1992.

كان الابتكار المالي والمؤسسي مستمرا تقريبا منذ الثمانينيات غير أن السمات الأساسية لتطور النظام المالي لم تتبلور بعد كما في الدول الغربية، ومع قيام الصين بعمليات التسويق زادت الأسر والشركات غير المدججة من مدخراتها وتدفقت هذه المدخرات إلى النظام المصرفي وأصبح قناة هامة لاستثمار فوائض الأسر المعيشية من جانب الأعمال التجارية، وأخذ دور الوساطة المعتاد في اقتصاد السوق، وقد زاد المقياس النقدي M2 الذي يتألف من العملة بالإضافة إلى ودائع الطلب والادخار بشكل مطرد من 32% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1978 إلى 162% عام 2005 هذا أعلى بكثير من معظم الاقتصاديات الأخرى وتعني الزيادات الكبيرة في هاتين النسبتين أن الموارد المالية كانت متاحة للاستثمار في الصين، وتحول تمويل المؤسسات المملوكة للدولة SOEs بقوة نحو الاعتماد على التمويل المصرفي خلال منتصف الثمانينات، وشكل هذا التغيير استجابة واعية على صعيد السياسة العامة للانخفاض في إيرادات الميزانية ومثل محاولة لتحويل تمويل الاستثمار من منح الميزانية غير المكلفة إلى القروض المدرة للفائدة والقابلة للسداد¹.

وقد مثلت أسواق رأس المال بديلا للتمويل المصرفي حيث أسهمت في تطوير نظام مالي متنوع وواسع النطاق إذ يمكن للشركات تمويل الاستثمار مباشرة وجمع الأموال عن طريق بيع الأسهم أو السندات، وانطلقت أسواق الأسهم الصينية بسرعة خلال أوائل التسعينيات لكنها ظلت تعوقها قضايا الحوكمة والشفافية، وبالمقابل تم تقييد إصدار سندات الشركات بشكل أكثر صرامة والشكل الموالي يوضح ذلك، بيد أن البنوك حافظت على هيمنتها في النظام المالي في الصين بل إنها عملت على زيادة حصتها في السوق إلى حد ما، وقد استحوذت على حوالي 80% الأموال المحولة من خلال المؤسسات المالية الرسمية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وعندما أنشأت الصين نظام مصرفي شامل أدى ذلك لارتفاع احتياطيات الصين من النقد الأجنبي، وقد بدأت في تحرير الصناعات المالية والتدفقات الرأسمالية وفي الوقت نفسه بذلت السلطات جهودا كبيرة لتطهير الجهاز المصرفي المحلي باتخاذ جملة تدابير شملت عقلنة تدبير وتنظيم النظام المالي، تعزيز الرقابة الداخلية وتحسين حكم الشركات، ومعالجة الأصول

¹ : Barry Naughton, Op.Cit, P 450-454.

المعدمة وحقن السوق برأس المال الكافي، وتعزيز القدرات في مراقبة ورصد المخاطر المرتبطة بتدفقات النقد في عملية التحرير المالي¹.

أما فيما يتعلق بتوحيد سعر الصرف في الصين، فإن الحكومة الصينية قد قامت بخطوات تجاه تحرير سعر الصرف في السنوات الأخيرة في عام 2015 أعلن البنك المركزي الصيني عن تغيير في نظام تحديد سعر الصرف، مما أدى إلى انخفاض قيمة اليوان مقابل الدولار الأمريكي، وقد شهدت السنوات التالية تحركات متقلبة في سعر صرف اليوان نتيجة للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، فقد وضع قادة الصين الاستقرار المالي على رأس أولوياتهم وهو أمر إيجابي بالنسبة للصين وللعالم نظرا لحجم وأهمية السوق الصيني الذي يضم أكبر البنوك وثاني أكبر بورصة في العالم، والجدير بالذكر أن النظام المالي متغلغل في كل جوانب النشاط الاقتصادي وقد ساهم في تطور النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر، وقد بدأت الصين التحول من رائدة في الصناعة التحويلية إلى اقتصاد أكثر حداثة يدفعه الاستهلاك، غير أن هذه المرحلة تخللتها بعض الاضطرابات في القطاع المالي، وقد اختتم صندوق النقد الدولي برنامج تقييم القطاع المالي في الصين FSAP بطرح ثلاث انشغالات مهمة تتعلق بالنظام المالي الصيني:²

طفرة الإقراض: أدى التركيز على مواصلة النمو وتوظيف العمالة إلى استمرار النمو الائتماني السريع رغم تباطؤ الاقتصاد، حيث يمثل النمو الائتماني مؤشرا للعسر المالي المستقبلي لأن معايير الإقراض غالبا ما يتم إغفالها مع العجلة في زيادة القروض المقدمة.

التعقد: أدت قواعد الإقراض المصرفي للقطاعات التقليدية إلى إبعاد المقترضين الخطيرين عن البنوك وانتقلهم إلى منتجات مالية أقل خضوعا للتنظيم، وفي المقابل تقدم البنوك منتجات لإدارة الثروة تتسم بدرجة من التعقد للمدخرين الباحثين عن أصول عالية العائد.

الضمانات: غالبا ما تعتمد البنوك على تعويض المستثمرين عن خسائر المنتجات المالية حفاظا على سمعتها وعادة ما تتدخل الحكومة لتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية، حيث يعتقد المستثمرين أن المؤسسات المملوكة للدولة سيتم إنقاذها في حال تعرضها لمشاكل مالية، بينما مثل هذه الإجراءات تشجع على التهاون في تقدير المخاطر وتسبب في سوء تخصيص الاستثمارات للأنشطة الاقتصادية الأقل إنتاجية.

لقد أدركت السلطات الصينية فعليا هذه المخاطر وتسعى لاحتوائها من خلال تحسين الرقابة على البنوك وشركات التأمين وشركات الأوراق المالية ولقد أوصى برنامج تقييم القطاع المالي في الصين FSAP بما يلي:³

1: طارق ليساوي، من الموقع <https://www.raialyoum.com>

2: رانها ساهاي، جيمس والتش، تحسين الاستقرار المالي في الصين، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2017، ص 1-2.

3: رانها ساهاي، جيمس والتش، مرجع سبق ذكره، ص 4.

قيام السلطات الصينية بإنشاء جهاز يركز حصريا على الاستقرار المالي من أجل تحسين مراقبة المخاطر

النظامية؛

توفير أجهزة الرقابة المالية إلى درجة أكبر من الاستقلالية في القيام بالمهام المنوطة بها دون قلق من احتمال

إلغاء قراراتها؛

إجراء زيادة تدريجية في رأسمال البنوك لوقايتها من أي هبوط اقتصادي جوري مفاجئ؛

الاتجاه المتزايد نحو تمويل استثمارات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بقروض قصيرة الأجل جدا، و لتفادي

مخاطر انعكاس مسار هذه التدفقات تم تعديل قواعد الإقراض لجعلها طويلة الأجل، ثم العمل على زيادة حصص

الأصول السائلة؛

العمل على إنشاء إطار فعال لإدارة الأزمات للضرورة الملحة للحد من الاعتماد على الأموال العامة في

إدارة المؤسسات المالية الضعيفة.

وتعتبر الاحتياطات النقدية للصين من بين العوامل الرئيسية التي تساهم في تحقيق مكانتها المرموقة في الاقتصاد

الوطني والعالمي، إذ تسمح هذه الاحتياطات للصين بضبط معدلات الفائدة الدولية للعمليات الأجنبية وتحقيق

استقرار اقتصادي، كما تمنح القدرة على التدخل في حالات الأزمات المستقبلية لضمان استمرار النمو الاقتصادي،

وبفضل قوة عملتها الدولية المنخفضة يمكن للصين الاستفادة من فوائد تجارية متعددة بما في ذلك زيادة التبادل

التجاري، وتعزيز الصادرات مما يساهم في دعم نموها الاقتصادي، وتعتبر الصين منافسا اقتصاديا قويا وتؤدي دورا

ريادي في النظام الاقتصادي العالمي بفضل هذه الاحتياطات الضخمة، وقدرتها على التدخل في الأسواق الدولية.

المبحث الثالث: التفسير النظري للصعود الصيني

يعتبر صعود الصين السريع في الساحة الدولية موضوعا شائكا يثير الكثير من النقاشات والنظريات في مجال

العلاقات الدولية، حيث أن التنامي الصيني يتم فهمه وفقا لمجموعة متنوعة من العوامل والنظريات وتفسير هذا

الصعود يعتمد على السياق السياسي والاقتصادي والثقافي لكل نظرية، فالملاحظ هنا يجد أن الصين سعت إلى

مراكمة القوة بشتى الطرق وبجميع أنواعها لتفرض نفسها على الساحة العالمية في مسعى منها لإعادة أيجاد الإمبراطورية

الصينية القديمة من خلال نموذج صيني فريد من نوعه ناتج عن مزيج من النظريات.

المطلب الأول: النظرية الليبرالية

1/ الليبرالية التقليدية: تعتبر النظرية الليبرالية واحدة من أهم التيارات الفكرية في العلوم السياسية والاقتصادية

وتسعى هذه النظرية إلى تعزيز الحرية الفردية والتنمية الاقتصادية والسياسية من خلال تشجيع الديمقراطية واقتصاد السوق، كما تهتم بتعزيز العلاقات الدولية المبنية على التعاون والتفاعل بين الدول سواء على المستوى الثنائي أو الدولي، ويشمل مفهوم الحرية في النظرية الليبرالية حرية الفرد في اختيار مصيره السياسي والاقتصادي بما في ذلك حقوق الإنسان والحريات الفردية المكفولة دستوريا وتعتبر العدالة والمساواة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أهم أسس لتحقيق الحرية الفردية، وبالنسبة للعلاقات الدولية تؤمن المدرسة الليبرالية بأهمية وجود نظام دولي يتميز بالتعاون والتفاعل بين الدول وتروج للمؤسسات الدولية كوسيلة لتحقيق هذا التعاون، سواء في المجالات الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية ومع ذلك قد تختلف وجهات النظر داخل المدرسة الليبرالية بشأن مدى التدخل في شؤون الدول الأخرى، حيث يرى البعض أن التدخل يمكن أن يكون مبررا لتعزيز الحقوق الإنسانية والديمقراطية، في حين يعارض آخرون هذا التدخل باعتباره انتهاكا لسيادة الدول ومن بين رواد المدرسة الليبرالية الذين طرحوا مبادئها ونظرياتها بشكل شامل آدم سميث، إيمانويل كانط، جون لوك، روبرت كوهين وجوزيف شومبيتر وفريدريك فان هايك، وقد عمل هؤلاء المفكرين على تطوير فهم عميق للحرية الفردية ودور الحكومة والمؤسسات الدولية في تعزيزها¹.

تركز هذه النظرية على أهمية القيم والأخلاق في السياسة الدولية فبعد الحرب العالمية الأولى اكتسبت هذه النظرية اهتماما كبيرا بين نخبة صانعي القرار والرأي العام في العديد من الدول الغربية، حيث تهدف إلى بناء نظام دولي يعزز التعاون والسلام من خلال المؤسسات الدولية والقانون الدولي فقد انتعشت الأفكار الليبرالية بشكل كبير إلا أن دخول العالم في حقبة الحرب الباردة حال دون انتشار هذه الأفكار بشكل واسع وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عاودت الليبرالية سطوتها تحت شعار النظام العالمي الجديد.

1-1/ نموذج آدم سميث: يعتبر نموذج آدم سميث في الاقتصاد الحر واحدا من أهم المبادئ التي تمثل أساس التجارة الدولية الحديثة ويركز هذا النموذج على فكرة حرية التجارة وعدم التدخل الحكومي الزائد في السوق، من خلال تشجيع التبادل التجاري الحر بين الدول وإزالة الحواجز التجارية ويعتقد سميث أنه يمكن تعزيز الاقتصاد العالمي وتحقيق الفوائد لجميع الأطراف المشاركة وهو ما دعا إليه في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 من خلال تبني فكرة دعه يعمل دعه يمر، ومن الجدير بالذكر أن هذه الفلسفة تعتبر مرتكزا للعديد المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والليبرالية التي تؤمن بالتبادل التجاري الحر كوسيلة لتعزيز الازدهار الاقتصادي وتحقيق المصالح المشتركة ومع ذلك فإن هذه

¹ رضوان محمود المجالي، الآثار السياسية المترتبة على انضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية، دار جليس الزمان، ط1، عمان، 2013، ص ص

النظرية تواجه أحيانا انتقادات بسبب عدم مراعاة بعض الجوانب الاجتماعية والبيئية، فضلا عن قضايا مثل عدم توزيع الثروة بالتساوي وتفاقم الفجوات الاقتصادية بين الدول، وعلى الرغم من ذلك يظل نموذج آدم سميث وفلسفته في الاقتصاد الحر محط إعجاب للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين يرون فيها طريقة فعالة لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التطور الاقتصادي¹، ومن هنا فإن نموذج آدم سميث يعد من المبادئ الرئيسية التي تعتمد عليها التجارة الدولية في تدفقات الدول السلعية والمالية دون اللجوء إلى الأساليب الاقتصادية مثل الحمائية التجارية التي لجأت إليها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين.

1-2/ نموذج لوكين: نموذج لوكين يركز بشكل كبير على المؤسسات الدولية والتنظيم الدولي كأدوات لتحقيق التعاون والاستقرار في العلاقات الدولية ويعتبر هذا النموذج جزءا من المدرسة الليبرالية، حيث يعتمد على فكرة أن هناك قواعد ومعايير تحكم سلوك الدول وأن التعاون الدولي يمكن أن يحقق الفوائد المشتركة ويعزز السلم والاستقرار²، وبالنظر إلى هذا النموذج يمكن فهم سعي الصين إلى إنشاء وتثبيت مشروع مبادرة الحزام والطريق في هذا السياق ويمكن تفسير هذا السعي على أنه محاولة من الصين لتعزيز دورها في النظام الاقتصادي العالمي، ولتقليل الهيمنة الأمريكية في هذا النظام من خلال استخدام المؤسسات الاقتصادية الدولية وتعزيز التعاون الاقتصادي مع دول أخرى³، ويمكن للصين أن تعزز مكانتها وتنفيذ أجندتها الاقتصادية الخاصة ومن الجدير بالذكر أن هذا التفسير قد يواجه تحديات من بعض النقاد الذين يشككون في النوايا الحقيقية للصين، ويرون في مبادرة الحزام والطريق محاولة لتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي بشكل غير شفاف، وقد يربطون ذلك بتحقيق مصالحها الوطنية دون الأخذ في الاعتبار المصالح الدولية العامة.

1-3/ نموذج روبرت كوهين: وضع كوهين عدة افتراضات تفسر لجوء الدول إلى الأنماط التعاونية يرى أن الدول تلجأ إلى التنظيمات الدولية، من أجل التوصل إلى اتفاقات تتعلق بالقضايا الدولية كوسيلة من أجل التقارب وحل المشاكل العالقة فيما بينها، كما يفترض أن التنظيمات الدولية أداة توفر الشفافية والأمن وتعزز الاستقرار الدولي، لذلك ينظر على المتدييات الدولية الاقتصادية على أنها وسيلة لتنمية العلاقات الاقتصادية الرامية لتحقيق الاستقرار والتبادل الدولي، من خلال الالتزام بالمعايير الاقتصادية والسياسية وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية⁴.

¹: رضوان محمود المجالي، المرجع نفسه، ص ص 44-45.

²: المرجع نفسه، ص 45.

³: مجموعة تقارير، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

⁴: رضوان محمود المجالي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

1-4/ نموذج جوزيف شومبيتر: اقترن إيمان كانط بقوة الديمقراطية بإيمان كوبردن بأن الرأسمالية غير المقيدة ستعزز إمكانية الانسجام الدولي في أعمال جوزيف شومبيتر (1883-1950) على عكس حجج الماركسيين اللينينيين، في حين أن بائعي الأسلحة أو تجار الموت قد يسجلون بعض المكاسب الضيقة قصيرة الأجل، في حين أن التأثير الصافي للحرب هو تدمير رأس المال القدرة المؤيدة للاقتصاديات، لأن الرأسماليين هم من يمتلكون هذه القدرة الإنتاجية وبالتالي فإن مصلحتهم الحقيقية هي حماية رأس المال وتوسيعه وليس تدميره، فوفقاً لهذا المنطق يتم خدمة السلام من خلال انتشار الرأسمالية والقيم التجارية التي تحل محل القيم القديمة والمحاربة في فترة ما قبل الرأسمالية أو الإقطاعية السابقة، وباختصار فالرأسمالية الديمقراطية تؤدي إلى السلام وتشارك مع حجج كانط وكوبردن وشومبيتر في شيء واحد وهو طبيعة الدولة والمجتمع أو النظام السياسي والاقتصادي والأفكار التي تدعمهم هي المسؤولة عن زيادة أو تقليل احتمالية الحرب¹.

فالليبرالية هي مجموعة من الأفكار والنظريات التي تدعو لحرية الفرد والتنمية الاقتصادية التي تعتمد على حرية السوق، لذا فإن الليبرالية كمفهوم تسعى إلى إحداث تغيير في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، وعلى الرغم من تباين التجارب والتحديات التي تواجهها الليبرالية إلا أن هناك جهوداً متزايدة لتعزيز قيمها وتطبيقها في العديد من الجوانب، فالتحول نحو الليبرالية يتطلب تغييرات هيكلية عميقة في السياسات والمؤسسات والثقافة، ويتطلب أيضاً تفهماً واسعاً وتبنياً لقيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، ومن المهم أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي ومستدام مع مراعاة التحديات الفريدة التي تواجهها كل دولة، وجوهر الليبرالية حسب ستانلي هوفمان يبرز أهمية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، ويشير إلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تكون شاملة وتستند إلى مبادئ العدالة والمساواة، حيث إن تعزيز حقوق

الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية يعدان جزءاً أساسياً في نجاح التحول نحو الليبرالية².

¹ : Paul R. Viotti, University of Denver, Mark V. Kauppi, Georgetown University, **International Relations Theory**, 5th ed, Pearson Education, 2012, p 135.

² : Tim Dunne, **Liberalism in: John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics: and introduction to international relations**, Oxford: OUP, 2001, p164.

وبعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 عدل فرنسيس فوكوياما أفكاره المتعلقة بنهاية التاريخ التي طرحها في مقاله الشهير The End of History and the last man، فكتب بناء الدولة الحكم والنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين حيث قال فيه أن بناء الدولة هو أمر مهم بل يفوق في أهميته النظام العالمي.¹

2/ الليبرالية الجديدة: ينصب الهدف الرئيسي لليبرالية الجديدة في تحقيق التعاون بين الدول والفاعلين من غير الدول ويعد تحقيق ذلك التعاون أمراً صعباً في ظل الفوضى العالمية القائمة، وقد أكدت أن المؤسسات الدولية هي وسيلة لتحقيق التعاون عندما تضبط الدول سلوكياتها مع تفضيل للآخرين بحيث تتماشى وشركائها بسياسات متناسقة من خلال معرفة أهدافهم وأخذها بعين الاعتبار، حيث يرى الليبراليون أن العلاقات الاقتصادية الدولية تلعب دوراً محورياً في توجيه سلوك الفاعلين الدوليين نحو التعاون أو التصارع، كما يعتقد الليبراليون أن العلاقات الاقتصادية تسهم في تحقيق أهداف الرخاء والثروة، والتي تعتبر جوهرية في السياسات الدولية.

ومن وجهة نظر أخرى تعتبر علاقات الدولة مع المجتمع لها تأثيرات كبيرة على سلوك الدولة في السياسات العالمية، فالأفكار الاجتماعية والمصالح والمؤسسات تؤثر بشكل مباشر على سلوك الدولة من خلال تشكيل أفضلياتها، بمعنى آخر السياسات التي تتبناها الدول على الساحة الدولية تتأثر بتركيبة المجتمع الداخلية، سواء كانت هذه التركيبة متعلقة بالاقتصاد أو بالمؤسسات السياسية أو بالأفكار الاجتماعية وتشكل هذه العلاقات من خلال عدة عوامل:²

 المؤسسات الداخلية: تشمل النظام السياسي والقوانين والأنظمة التي تؤثر على كيفية تفاعل الدولة مع المجتمع الدولي؛

 الاعتماد الاقتصادي المتبادل: يشير إلى درجة التداخل الاقتصادي بين الدول حيث أن الاعتماد المتبادل يمكن أن يقلل من احتمالية الصراعات ويزيد من فرص التعاون؛

 الأفكار المتعلقة بتوفير الحاجات العامة: تتضمن الأفكار التي تحدد كيفية تلبية الحاجات العامة الوطنية سواء كانت اقتصادية، سياسية، أو اجتماعية.

1 : Tim Dunne, Op. Cit, p 164.

2: روبرت غيلين، 2004، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، دار نشر جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة ونشر مركز الخليج للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي الإمارات العربية المتحدة، 1987، ص 51.

هذه العوامل تؤثر على القرارات الاستراتيجية للدول حيث تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية من خلال سياسات تتأثر بالبنية الداخلية والاعتماد الاقتصادي المتبادل والأفكار السائدة، بالتالي يرى الليبراليون أن فهم هذه العوامل الداخلية والخارجية يمكن أن يساعد في تفسير وتحليل سلوك الدول في السياسات العالمية، كما يرى الليبراليين بأن العلاقات الاقتصادية الدولية تبرز في نطاق التعاون أو التصارع بين الفاعلين الدوليين في سعيهم نحو تحقيق أهداف الرخاء والثروة التي تمثل محورا أساسيا في محتوى السياسات الدولية، وتكمن وراء الصورة الليبرالية للعلاقات الدولية خمسة افتراضات رئيسية¹.

أولا/ تعتبر الدول وكذلك الجهات الفاعلة عبر الوطنية غير الحكومية كيانات مهمة في السياسة العالمية، فالمنظمات الدولية على سبيل المثال قد تكون جهات فاعلة مستقلة في حد ذاتها بشأن مسائل معينة وبالمثل، وتؤدي منظمات غير حكومية كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان والبيئة أدوارا هامة في السياسة العالمية في بعض الأحيان، ويمكن حتى للأفراد أن يكون لهم تأثير كبير وبالتالي فإن الصورة الليبرالية هي صورة تعددية تلعب فيها أنواع متعددة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية أدوارا كبيرة في السياسة العالمية، ويفضل العديد من الليبراليين السياسة العالمية بدلا من السياسة الدولية لأن المصطلح الأخير يميل إلى منح امتياز للدولة على المنظمات الدولية؛

ثانيا/ يرى كثير من الليبراليين أن الترابط الاقتصادي أو غيره من أشكال الاعتماد المتبادل بين كل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على أنه يميل إلى أن يكون له تأثير مهدئ إن لم يكن على الأقل تأثير معتدل على سلوك الدولة، وبما أن العالم يرتبط ارتباطا وثيقا بشبكة لا تقتصر على الروابط الاقتصادية فحسب، بل تشمل أيضا الروابط الاجتماعية والثقافية والسياسية فإن الأدبيات المتعلقة بالترابط تتدفق بطبيعة الحال إلى مناقشة عملية العولمة التي تزداد يوما بعد يوم، ويرى الليبراليون الدول والمنظمات الدولية والغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات يعملون في مجموعات معقدة من الائتلافات والشبكات المتداخلة أو الشاملة ؛

ثالثا/ بالنسبة لليبراليين فإن أجندة السياسة الدولية واسعة النطاق، حيث يرفض الليبرالي فكرة أن أجندة السياسة الدولية لا تهيمن عليها سوى القضايا العسكرية والأمنية، فالتمييز بين السياسة العالية والسياسة المنخفضة هو كذب متعمد، فالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مهمة أيضا ففي بعض الأحيان يمكن فهمها أيضا على أنها قضايا أمنية في حد ذاتها، وربما تكون أكثر بروزا من المسائل الأمنية الأخرى المتعلقة بالجيش؛

1 : Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi, Op.Cit, p p 129-130.

رابعاً/ على عكس الواقعيين من خلال وجهة نظرهم من أعلى إلى أسفل حول كيفية تأثير الفوضى وتوزيع القدرات على سلوك الدولة، فالعديد من الليبراليين يتبنون وجهة نظر داخلية تبحث في كيفية تأثير العوامل في الدولة والمجتمع ومستويات التحليل الفردية على العلاقات والنتائج الدولية، ومن جانبها تحاول نظرية السلام الديمقراطية إظهار كيف تؤثر الثقافة السياسية والقيم والهياكل السياسية المحلية على آفاق السلام الدولي، حيث يدرس العمل الآخر دور الإدراك وسلوك المجموعات الصغيرة وعمليات صنع القرار فقد تعزز سياسات معينة السلطة البيروقراطية والهبة والمكانة لمنظمة أو مؤسسة على حساب الآخرين أو الدولة ككل، وبالتالي لا تسفر عمليات صنع القرار المرتبطة ببناء الائتلاف والتحالف المضاد والمساومة والتنازل عن قرار أفضل أو أمثل لدولة معينة؛

خامساً/ تتمثل المهمة التحليلية الرئيسية في اكتشاف الظروف الدولية وقد يتحقق التعاون إن لم يكن السلام ودور المنظمات الدولية هو محور تركيز رئيسي، على سبيل المثال في العمل المتعلق بالتكامل الإقليمي والاعتماد المتبادل، المهمة هي تجاوز مجرد الوصف وتحقيق التفسير لتحقيق هذه الغاية، كما يستخدم المؤسسون النيوليبراليون افتراض التفاعل العقلاني للمساعدة في توليد فرضيات قابلة للاختبار حول كيفية تأثير المنظمات الدولية على حسابات مصالح الدول، أو قد تتمتع المنظمة بقدر كبير من السلطة من حيث وضع جدول الأعمال وكذلك في توفير المعلومات التي قد تؤثر على كيفية تحديد الدول لمصالحها، ولاحظ ليبراليون آخرون أن حسابات الفائدة أو المنفعة (المكاسب والخسائر) يمكن أن تتأثر أيضاً بسوء الفهم أو المفاهيم الخاطئة من قبل صانعي القرار في الدولة، نتيجة عدم اكتمال المعلومات أو التحيز أو عدم اليقين بشأن علاقات السبب والنتيجة المتعلقة بخيارات السياسة قيد النظر.

3/ أبعاد الليبرالية: يبدو أن النظرية الليبرالية تتضمن مجموعة من الأبعاد والتحديات التي تتطلب التفكير فيها بعناية حيث تتضمن على ثلاثة أبعاد رئيسية:¹

- ✓ البعد الفلسفي: هو المتمثل في فلسفة الحرية الفردية وحقوق الإنسان، وهو يشمل أيضاً التفكير في توازن الحريات الفردية مع حقوق المجتمع والمصلحة العامة؛
- ✓ البعد الاقتصادي: يتعلق بتحرير الاقتصاد وتعزيز دور السوق، ولكن يجب أن يكون هذا التحرير مرتبطاً بتوفير الحماية الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية؛

1: مروة خليل محمد مصطفى، القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير” دراسة تقويمية ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، 2021، ص 172.

https://esalexu.journals.ekb.eg/article_137445_6d775e99d23d26f009a890c27d2cfa9a.pdf

✓ البعد السياسي: يتضمن السعي لتحقيق الديمقراطية وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد ومكافحة الفساد.

➤ التحديات الثقافية: تشمل هذه التحديات تغيير الثقافة والتفكير في المجتمع نحو قبول قيم الحرية والتنوع والمساواة؛

➤ التحديات الاجتماعية: تتعلق بضمان حقوق الأقليات وتحقيق المساواة بين الجنسين وتقليل الفجوات الاجتماعية لتحقيق التوازن بين هذه الأبعاد ومواجهة التحديات المتعلقة بها، يجب على الليبرالية أن تكون مرنة ومتجاوبة مع الظروف المحلية والثقافية والاقتصادية ويجب أن تكون السياسات الليبرالية متوازنة ومتأنية، تأخذ في الاعتبار مصالح الجميع وتسعى إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

النقطة المهمة هي أن النظرية الليبرالية تشدد على ضرورة حماية حقوق الفرد وتعزيز الحريات الشخصية، ولكنها تدرك أيضا أن هناك حاجة لتنظيم وتوجيه بعض الأنشطة والقوى لتحقيق التوازن والمسؤولية الاجتماعية، فالديمقراطية وحقوق الإنسان هي جوانب أساسية من النظرية الليبرالية، لكنها تدعم أيضا القوانين التي تضمن العدالة وتقوم بتحديد حدود حرية الفرد عندما تتعارض مع مصالح المجتمع العامة أو تؤدي إلى الضرر للآخرين، ومن الجدير بالذكر أن الليبرالية لا تقتصر على نموذج اقتصادي معين، بل يمكن تطبيقها في سياقات اقتصادية متعددة مع الاعتراف بأن هناك حاجة لتنظيم ورقابة بعض القطاعات لمنع الاحتكار والانحرافات الاقتصادية.

المطلب الثاني: النظرية الواقعية

يرجع الفضل في إدخال الواقعية كمدرسة فكرية لدراسة العلاقات الدولية إلى هانس مورغنثاو من خلال عمله الشهير السياسة بين الأمم عام 1948، الذي أحدث ثورة في الدراسة الأكاديمية للسياسات الدولية وفي أواخر السبعينيات من القرن العشرين أحدث كينيث وولتر شرخا كبيرا عن واقعية مورغنثاو التقليدية، حيث أسس ما يسمى بالواقعية الجديدة.

1/ الواقعية الكلاسيكية: ظهرت الواقعية في البداية من خلال شكلها التقليدي مع إسهامات هانس مورغنثاو بين 1904-1980 وغيره من المفكرين الواقعيين الأوائل الذين حاولوا التكيف مع أحداث القرن العشرين، التي صاحبها الكثير من مظاهر الاضطراب وانعدام الأمن وتفاقم حدود الصراعات والحروب، وقد هيمن هذا المنظور على حقل العلاقات الدولية والفكر السياسي الأمريكي خلال مرحلة الحرب الباردة، وتنطلق الواقعية من مفترض أن الدول وحدات متجانسة ومستقلة، وهي الفاعل الأساس في العلاقات الدولية بالرغم من ظهور فاعلين جدد، إلا أن الواقعيون يتمسكون بمبدأ الدول القومية والتي لا يمكن النفاذ إليها بتأثيرات خارجية كما أنها لا تتعرض لضغوط

داخلية، وترى الواقعية أن السياسة الدولية هي صراع دائم على القوة حيث تسعى الدول لتحقيق مصالحها الوطنية في بيئة دولية فوضوية تخلو من سلطة مركزية تفرض النظام والقانون.

إن دعامة التحليل في النظرية الواقعية لمورغنتاؤ هما فكرة المصلحة والقوة فالمصلحة في مفهوم هذه النظرية تتحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق فكرة التأثير أو السيطرة، وبرؤية أخرى فالقوة السياسية التي تقصدها النظرية الواقعية هي مدى التأثير النسبي الممارس في العلاقات المتبادلة بين الدول، فهي بذلك تعبر عن النتائج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية، والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو المحدد لحجم قوة الدولة وبحسبه تتحدد الإمكانيات في التأثير السياسي لمواجهة الدول الأخرى، ومن هنا تنظر النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة، واستغلالها بالكيفية التي تخدم المصالح، والاستراتيجية المستهدفة بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى¹، وينظر مورغنتاؤ إلى القوة من ثلاث زوايا الأولى القوة كسبب ودافع لسلوك معين، والثانية القوة كهدف، والثالثة كهدف لبلوغ الغاية المرجوة. ومن منطلق الترجمة الحرفية لواقع العلاقات الدولية تمكن أنصار الفكر الواقعي من الخروج من الدائرة الجدلية وإعطاء تحليل فعلي يتطابق وطبيعة العلاقات الدولية القائمة، ومن هنا تبنت المدرسة الواقعية الافتراضات التالية:²

العلاقات السياسية ليست عشوائية أو تتبع مجرد أهواء فردية بل هي محكومة بقوانين وحقائق موضوعية تستند إلى طبيعة الإنسان وأفعاله ونواياه، ومن هذا المنطلق فإن صياغة السياسة العامة يجب أن تكون مستندة إلى فهم دقيق لهذه القوانين والحقائق الموضوعية؛

تركز الواقعية على مفهوم القوة والمصلحة الوطنية كموجهين أساسيين لسلوك الدول في الساحة الدولية فالقادة السياسيين يتخذون قراراتهم من منطلق ما يرونه يخدم مصلحة بلدهم على أفضل وجه وقد تؤدي الواقعية إلى سياسات عدوانية واستراتيجية قصيرة الأمد مما يرفع احتمالات النزاعات الدولية، وبشكل عام الواقعية السياسية توفر إطارا تحليليا لفهم كيفية اتخاذ الدول لقراراتها في سياق دولي معقد ومتنافس حيث أن المصلحة الوطنية هو المفتاح لفهم سلوك الدول على الساحة العالمية؛

فكرة أن المصلحة الوطنية تتشابه مع القوة من حيث كونها غاية مشروعة، ولكنها تختلف في معناها بناء على السياق والظروف الزمنية، والمصلحة الوطنية تعتبر غاية مشروعة لأن الدول بطبيعتها تسعى للحفاظ على

¹: عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 15-17.

²: علي الجرباوي، لورد حبش، النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، سياسات عربية، العدد 38، ماي 2019، ص ص 29-49.

وجودها وتأمين رفاهية مواطنيها حيث تشمل جوانب مختلفة مثل الأمن، الاقتصاد، الاستقرار الداخلي، والنفوذ الدولي، وبلوغ هذا الهدف تحتاج الدول إلى موارد وقدرات متنوعة تتجاوز مجرد الدفاع عن النفس، ومنها تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي لأن الاقتصاد القوي يوفر الموارد اللازمة للدفاع الوطني ولتحقيق الرفاهية الاجتماعية، والعمل على بناء تحالفات وشراكات استراتيجية لضمان الدعم في الأوقات الصعبة ولموازنة القوى الأخرى وزيادة النفوذ الدولي؛

تُعترف الواقعية السياسية بأن القيم الأخلاقية لها دور في الحياة السياسية، ولكنها ترى أن السياسة يجب أن تكون مبنية على تقييمات عملية وواقعية، فالقادة الواقعيون غالباً ما يكونون مدفوعين بالحفاظ على الأمن القومي وتحقيق المصلحة الوطنية حتى لو تطلب ذلك اتخاذ قرارات تتعارض مع المبادئ الأخلاقية؛

السياسة الواقعية تبحث على دراسة الظواهر السياسية بشكل مستقل حيث يتم التركيز على ديناميكيات القوة، المصالح، والصراع بين الدول، ويهدف هذا التحليل إلى فهم السلوك السياسي انطلاقاً من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على القرارات السياسية مثل التوازنات الدولية والتهديدات الأمنية، ومن الجدير بالذكر أن هذا المنظور يواجه نقداً من أولئك الذين يعتقدون أن السياسة لا يمكن فصلها عن القيم الإنسانية والأخلاقية، وأن تجاهل هذه العوامل يمكن أن يؤدي إلى قرارات غير إنسانية أو قصيرة النظر.

وعلى الرغم من تركيز الواقعية على المصلحة وتوازن القوة ثم مراكمتها غير أن هذا المفهوم غير مكتمل حيث لا يمكن قياس طبيعة القوة التي تعتبر نسبية لهذا انصرف رواد هذه المدرسة الفكرية لحصر مفهوم القوة في عوامل كالجغرافيا والقوة العسكرية والاقتصادية وعدد السكان وغيرها ولتفسير ذلك أكثر ندرج ما يلي:

أ/ النظرية العضوية لفريدريك راتزيل **f. ratzel**: يرى راتزيل من خلال نظريته أن الدولة كائن حي تدفعه الضرورة للنمو من خلال الحصول على الأعضاء التي تنقصه حتى ولو دفعه هذا إلى استخدام القوة، وهذا الرأي هو نظرة بيولوجية بحتة للدولة، إذ أن راتزيل اعتبر الجغرافيا السياسية جزءاً لا يتجزأ من ميدان البحث الجغرافي، وقد نشر مقالا بعنوان القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة ومن أهم ما جاء في القوانين السبعة ما يلي:

- رقعة الدولة تنمو بنمو الحضارة أو الثقافة الخاصة بالدولة؛
- يستمر نمو الدولة إلى أن تصل إلى مرحلة الضم بإضافة وحدات أخرى؛
- نمو الدولة عملية لاحقة لنمو سكانها.

ب/ **نظرية هالفورد ماكيندر Halford John ;ackinder (قلب العالم)** : يعتبر ماكندر أن من يستطيع السيطرة على جزيرة العالم فيإمكانه أن يسود العالم كله، وأن أية قوة بحرية لن تقف في وجه القوة البرية على اعتبار أن الأخيرة ستكون مسيطرة على هوامش الجزيرة العالمية بما في ذلك القواعد البحرية، كما أن القوة البرية بما تملكه من إمكانيات بشرية وموارد طبيعية ستكون في مركز أقوى يمكنها من غزو أي منطقة وفرض السيطرة عليها، وانتهى ماكندر إلى فرضياته العلمية والتي يدور فحواها حول ما يلي:

من يحكم شرق أوروبا يحكم قلب الأرض ومن يحكم قلب الأرض يحكم الجزيرة العالمية، ومن حكم الجزيرة العالمية حكم العالم، كما أوضح أن من يتحكم في منطقة العالم هي قوة أخرى أقوى بكثير من أي دولة بمفردها، وأن أي قوة تتحكم في منطقة جزيرة العالم فإنها تتحكم بمساحة تعادل 3309 مليون كيلو متر مربع أي ثلثي مساحة العالم وسبعة أثمان سكانه وبالتالي يسيطر على العالم.¹

ج/ **نظرية ألفريد ماهان Alfred Thayer Mahan (القوة البحرية)**: يفترض ماهان أن القوة البحرية أساس قوة الدولة و أن أي دولة تريد السيطرة على العالم يجب أن يمتلك القوة البحرية التي تفرض بها السيطرة على البحار، وحسب وجهة نظره فالدول البحرية هي التي تسود العالم في النهاية، والقوة البحرية حسب تعني القوة العسكرية التي يمكن نقلها بحرا إلى المكان المطلوب، ومن ثم فإن التحكم في البحار يعني بالضرورة التحكم في القواعد البرية التي تتميز بالمواقع الاستراتيجية المتحكممة في النقل البحري والقواعد البحرية التي تحميها أشكال السواحل من جهة وعمق خلفيتها الأرضية من جهة ثانية، وبالتالي أصبحت كتابات ماهان عن النفوذ البحري مهمة وذات طابع جغرافي يمكن التطرق إليه من وجهة نظر استراتيجية.²

د/ **نظرية سيادة القوة البحرية نيكولاس سبيكمان Nicholas Spykman**: يقول سبيكمان في نظريته أن من يملك القدرة للسيطرة على الهلال الداخلي بإمكانه أن يحكم الجزيرة العالمية ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يحكم العالم، حيث استعرض التحولات التاريخية في مراكز القوى في العالم من الشرق الأوسط إلى بحر إيجه فالبحر الأبيض المتوسط تليها أوروبا الغربية ثم المحيط الأطلسي حيث كانت هناك أربع مناطق من القوى العالمية كل قوة تسيطر على مراكز مختلفة.³

2/ **الواقعية الجديدة**: تعد الصين اليوم من القوى الدولية الصاعدة التي حظيت باهتمام كبير لدى منظري

¹ : <https://politicalencyclopedia.org/dictionary> visiter le 21/12/2023 à 23 :19

² : <https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=75671&chapterid=9624>

³ : <https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=3307> visiter le 21/12/2023 à 23 :24

المدرسة الواقعية حيث أن الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها قد أدت إلى تعزيز قدرتها العسكرية والسياسية والتكنولوجية، فالصين بمقومات قوتها القومية تعتبر واحدة من أبرز القوى الدولية الصاعدة ولا يمكن إغفال الدور الذي تقوم به على الصعيدين الإقليمي والدولي، ففي آسيا تعتبر قوة إقليمية إلى جانب روسيا والهند ويرى البعض أنها منافس محتمل على قيادة النظام الدولي، وأن امتلاكها القوة ليس بهدف الهيمنة ولكن لتعزيز أمنها وقدرتها على التصدي لمختلف الأخطار المحتملة فهي لا تهدد أحد بل تسعى إلى خلق بيئة إقليمية ودولية سلمية تؤمن بمبادئ العيش المشترك، وتعتمد الصين في سياستها الخارجية على مبادئ بناءة حيث لا تتضمن سياساتها إقامة أحلاف عسكرية بل تؤكد للمجتمع الدولي أن صعودها سلمي على الرغم من نمو قدراتها الاقتصادية والعسكرية.

لكن هناك وجهة نظر أخرى تشير إلى أن صعود الصين قد لا يكون سلميا ما يمكن أن يهدد النظام الدولي القائم هذه الرؤية ترى أن سعي الصين لتحقيق الهيمنة الإقليمية قد يشكل تحديث كبيرا للولايات المتحدة فالصين بقوتها العسكرية والديموغرافية والاقتصادية تصبح منافسة ويمكن أن تضاهي الولايات المتحدة، هذا التعزيز العسكري يمكن أن يسبب عدم استقرار في منطقة شرق آسيا ويثير مخاوف الدول المجاورة مما يهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، أما بخصوص السياسة الخارجية فالصين تنتهج سياسة خارجية سلمية ومستقلة تهدف أساسا إلى حماية استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها، كما أنها حريصة على تنمية علاقاتها الإقليمية والدولية وتفعيل نمو قدراتها الاقتصادية وتعمل الصين على إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان بناء على المبادئ الخمسة، وهي: الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي، عدم الاعتداء، عدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والتعايش السلمي، حيث أن الصين تجاوزت الأيديولوجيا وتبنت الانفتاح السياسي والاقتصادي والإصلاح الإداري واحترام الثقافات المختلفة، كما أنها تؤكد أنها لن تستخدم نموها الاقتصادي لتحقيق أهداف عسكرية توسعية أو للسيطرة على الدول الأخرى بل تسعى إلى تحقيق التنمية والسلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وانطلاقا مما تم ذكره يمكن للنظرية الواقعية الجديدة تفسير هذه الأحداث حيث تحتل مكان الصدارة في التفكير حول العلاقات الدولية والتي يتزعمها "كينيث والتز K.Waltz"، وركزت هذه النظرية على تأثير النظام الدولي في تفسير الظواهر العالمية، حيث تسعى كل دولة للحفاظ على وجودها، فالنظرية الواقعية الجديدة انطلقت من فوضوية النظام الدولي وغياب الأمن إذ تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية ملزمة ومحترمة على المستوى الدولي¹،

1: م.م ميثاق مناحي دشر، النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 20، 2016، ص ص 409-410.

وتؤكد المدرسة الواقعية الجديدة على استخدام الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية، حيث حلت محل القنوات القتالية كون هذا العصر هو عصر الاقتصاديات القائمة على المعلومات، والاعتماد المتبادل الذي يتخطى الحدود الوطنية.

تشدد المدرسة الواقعية الجديدة على استخدام الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية حيث أزاحت القنوات التقليدية، ففي عصر الاقتصاديات القائمة على المعلومات والاعتماد المتبادل الذي يتجاوز الحدود تعتمد الواقعية الجديدة على فكرة أن القوة ليست مجرد قوة عسكرية، بل تشمل أيضا القوة الاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية والثقافية والتي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف السياسية، ويقول كينيث والتز بأن بنية النظام الدولي الفوضوية هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدول، حيث يرى أن الفوضى من المكونات الأساسية للنظام الدولي، إجمالا فالواقعية الجديدة تقدم رؤية تحليلية تركز على بنية النظام الدولي والفوضى التي تميز هذا النظام.

تعتبر القوة في المدرسة الواقعية التقليدية غاية في حد ذاتها حيث تسعى الدول لتحقيق ميزان القوى، وفي نفس السياق فالقوة وسيلة لضمان التفوق والاستقرار النسبي في النظام الدولي، مما يساعد في منع أي دولة من الهيمنة التامة والحفاظ على التوازن، أما في الواقعية الجديدة، فالقوة ليست هدفا فقط بل وسيلة أيضا لتحقيق الأهداف الأساسية للدول، وتنطلق الواقعية الجديدة من مسلمة أساسية وهي أن الهدف الرئيسي للدول هو المحافظة على البقاء لتحقيق هذا الهدف فتبذل الدول جهودا داخلية مثل تقوية الاقتصاد، بناء القدرات العسكرية، وتطوير التكنولوجيا، وكذلك جهودا خارجية مثل بناء الأحلاف وتعزيز التعاون الدولي، وتستخدم الدول مجموعة متنوعة من الأدوات لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك الأدوات الناعمة مثل الدبلوماسية والاقتصاد، بالإضافة إلى الأدوات الصلبة مثل القوة العسكرية، هذا النهج المتعدد الأبعاد يعكس فهما أكثر تعقيدا وديناميكية للعلاقات الدولية في السياق الحديث، فالواقعية الجديدة تؤكد على أهمية الاعتماد المتبادل بين الدول في العصر الحديث حيث أصبحت الاقتصاديات مترابطة بشكل كبير بسبب العولمة والتقدم التكنولوجي، هذا الاعتماد المتبادل يمكن أن يقلل من احتمالية الصراعات العنيفة لأنه يجعل التكلفة الاقتصادية للصراع عالية جدا.¹

2-1/ نظرية الواقعية الدفاعية: يتماشى صعود القوى مع نظرية الواقعية الدفاعية التي تفترض أن الأمن هو

الهدف الأساسي لأية دولة، حيث تسعى في الأساس إلى الحفاظ على أمنها وبقائها في بيئة دولية فوضوية، فوفقا لهذه النظرية إذا ما واجهت القوى الصاعدة تهديدات أمنية في محيطها الخارجي فإن احتمال انتهاجها لسلوك توسعي

1: م.م. ميثاق مناحي دشر، مرجع سبق ذكره، ص 412.

يبقى بعيدا رغم تنامي قوتها، ونجد أن القوى الكبرى الصاعدة تميل إلى تشكيل تحالفات لموازنة أي تركيز شديد للقوة بهدف الحيلولة دون بروز قوة مهيمنة على الصعيد الدولي، لذا تتبنى القوى الصاعدة سلوكا توازنيا لمنع أي تركيز للقوة أو للاستجابة لبعض مصادر التهديد من قبل قوى أخرى تهدف إلى قلب الوضع القائم، فالواقعية الدفاعية تقدم نظرة متفائلة نسبيا حول العالم، إذ تستبعد الحرب لارتفاع تكاليفها، هذه النظرية تعتبر أن استخدام القوة العسكرية هو استراتيجية مرفوضة من قبل مختلف القادة خاصة في عصر الاعتماد المتبادل والعولمة، وهي الرؤية التي تعكس فهما لعلاقات الدول التي تفضل التوازن والتعاون على الصراع والمنافسة.¹

2-2/ نظرية الواقعية الهجومية: تأتي نظرية الواقعية الهجومية التي يمثل جون ميرشايمر من أبرز روادها كردة فعل على الواقعية الدفاعية، بحيث تختلف عنها في رؤيتها لكيفية تحقيق الدول لأمنها في نظام دولي فوضوي، وتؤكد الواقعية الهجومية على أن الدول مضطرة للتوسع وزيادة قوتها لضمان بقائها وأمنها، فهذه النظرية تربط بشكل وثيق بين القوة والأمن حيث إن ضمان الأمن يتطلب مضاعفة القوة والقدرات النسبية، إن السعي لتحقيق أكبر قدر من الأمن يمكن أن يقود الدول إلى محاولة تحقيق وضع مهيمن في النظام الدولي أو في الإقليم الذي تقع فيه، فالأمن والسلام لا يمكن تحقيقهما إلا بالقوة؛ فالدول في هذه الرؤية تسعى للتفوق على منافسيها لتحقيق الهيمنة وهو ما يعتبر الطريقة الأكثر أمانا لضمان البقاء.²

2-3/ نظرية صنع القرار: تعتبر نظرية صنع القرار من أهم النظريات في مجال العلاقات الدولية، حيث تسعى لفهم كيفية تفاعل الدول مع بيئتها الخارجية واتخاذ القرارات التي تعكس مصالحها ضمن الأسرة الدولية، ويعد نموذج ريتشارد سنايدر **Richard Snyder** من النماذج البارزة في دراسة صنع القرار، إذ يستند إلى مجموعة من العوامل الأساسية: المحيط الخارجي، المحيط الداخلي، البنية الاجتماعية، صناع القرار، وعملية صنع القرار بحد ذاتها، إضافة إلى العوامل المذكورة في نموذج سنايدر يبرز نموذج كيه جاي هولستي **K.J. Holsti** أهمية العوامل الشخصية والنفسية لمتخذي القرار، بالإضافة إلى العوامل الثقافية والحضارية التي تتضمن العادات والتقاليد والقيم التي تؤثر على عملية صنع القرار، وفيما يخص العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار يمكن تقسيمها إلى عوامل خارجية وداخلية³:

1 : Gideon Rose, **Neoclassical realism and theories of foreign policy**, World Politics Johns Hopkins University Press, Volume 51, Number 1, October 1998, p 157.

2: م.م. ميثاق مناحي دشر، المرجع نفسه، ص ص 417-418.

3: عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، دار أمواج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت 2003، ص ص 121-123.

➤ العوامل الخارجية: التدخل الأجنبي، الرأي العام العالمي، التطورات التقنية والتكنولوجية، الظروف المالية والاقتصادية العالمية؛

➤ العوامل الداخلية: نوعية نظام الحكم.

من خلال فهم هذه العوامل وتأثيراتها المتبادلة يمكن تحليل كيفية اتخاذ الدول للقرارات الهامة وتأثير هذه القرارات على الساحة الدولية فهذه النظريات والنماذج توفر إطاراً مفيداً لفهم الديناميكيات المعقدة لصنع القرار في العلاقات الدولية بما في ذلك ما يحدث على الساحة الصينية من تحولات وتطورات في الفكر الصيني وبناء عليه هناك متغيرات مادية أخرى تتحكم في اتخاذ القرار أهمها:

➤ المتغير الاقتصادي: تتيح الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لدولة ما باتخاذ قراراتها بمعزل عن الضغوطات الخارجية؛

➤ المتغير العسكري: الدول التي تتمتع بقدرات عسكرية كما ونوعاً لها مرونة وحرية في اتخاذ قراراتها في أي وقت وظرف؛

➤ الموقع الجغرافي: الموقع الجغرافي المميز يؤثر على سلوك الدولة وقراراتها؛

➤ النمو الديمغرافي: يعتبر من العوامل المؤثرة في حال تم استثماره في المجال الاقتصادي والتكنولوجي.

المطلب الثالث: نظرية تحول القوة

1/ مفهوم القوة: طرح كين أورغانسكي Ken Organski عام 1958 النظرية التي تعرف باسم نظرية القوة الناعمة Soft Power، وتتناول هذه النظرية تأثير الدول والمؤسسات على الآخرين من خلال الجذب والإقناع بدلاً من الإكراه والقوة الصلبة، وتفترض النظرية أن الدول والمؤسسات يمكنها أن تحقق أهدافها وتأثيرها في العالم بطرق أكثر ذكاءً من خلال استخدام القوة الناعمة دون الحاجة إلى اللجوء إلى القوة العسكرية أو الاقتصادية، ويشير أورغانسكي إلى أن تحول القوة الناعمة إلى نفوذ قوي يعتمد على عدة عوامل بما في ذلك الثقافة، والقيم والسياسات الداخلية والتقنيات والإعلام وغيرها، وتوظيفها بشكل منسق وفعال يمكن أن يجعل الدول والمؤسسات أكثر تأثيراً على الساحة الدولية.

وتحول القوة هو عملية يتم فيها تحويل القوة الناعمة إلى نفوذ سياسي أو اقتصادي ولكن يجب أن يتم ذلك بطريقة معقولة ومرتنة، ويهتم هذا التحول بتعزيز المصالح الوطنية أو الدولية من خلال استخدام أدوات القوة الناعمة مثل الثقافة والتكنولوجيا والاقتصاد وغيرها من العوامل التي تؤثر على سلوك الدول والمؤسسات في المجتمع الدولي،

ومع ذلك يجب أن يكون لهذا التحول قواعد ومعايير محددة تحكمه مع حتمية أن يكون التأثير على المجتمع الدولي متوازنا ومعقولا، وبشكل عام يتمثل التحول الناجح للقوة في تحقيق الأهداف السياسية أو الاقتصادية بطرق تتماشى مع القيم الدولية والأخلاقيات.¹

يعتبر مفهوم القوة في العلاقات الدولية موضوع شائك ومعقد فالقوة تتجلى بشكل أساسي في القدرة على تحقيق الأهداف الوطنية والتأثير في المتغيرات العالمية، وتعتبر بمثابة معادلة الصراع وجوهر العلاقات التي تشكل غاية ووسيلة في آن واحد²، ومن المعلوم أن هناك تغيرات في مفهوم القوة الدولية عبر التاريخ، حيث كانت القوة العسكرية تمثل الأهمية القصوى في الماضي لكن اليوم انتقلت إلى القوة الاقتصادية والتكنولوجية التي تلعب دورا متزايد الأهمية، وبالتالي فإن الدول تلتقي جميعا على هدف واحد وهو السعي في طلب القوة³، ويرى كل من جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف أن القوة تعني تحقيق الأهداف من خلال توفر الظروف على الرغم من أن هذه القوة قد تصبح غاية في حد ذاتها⁴، ولقد ساد كثير من الغموض لمفهوم القوة في العلاقات الدولية الذي رافق تطور الأبحاث في هذا المجال، حيث أصبح هذا المفهوم عرضة للجدل إذ يتضمن نطاقا متدرجا من الاحتمالات التي تتراوح بين حالة الاقتران بمفهوم القوة إلى حالة التأثير والنفوذ وكلتاها أدوات لإدارة الصراع، وقد شكل هذا نقطة تحول حيث يتم التمييز بين القوة المقترنة بفعل القهر والقوة المقترنة بمعنى القدرة بالأولى تنطوي على الإكبار بينما الثانية تنطوي على أشكال غير قسرية.⁵

ولقد دعا العقيد في الجيش الصيني **ليو مينغفو** في كتابه بعنوان الحلم الصيني إلى أن تنتهج الصين سياسة مغايرة وتتخلى عن تواضعها لتحقيق أهدافها وتتحدى الولايات المتحدة الأمريكية حول الزعامة العالمية، ويتحدث **ليو** عن هدف الصين الكبير في القرن الحادي والعشرين في أن تصبح الصين القوة الأولى في العالم، وأن الوقت الآن مناسب لتحقيق هذا الخيار على اعتبار أنه إذا لم تتمكن الصين أن تكون القوة العظمى فإنها

1 : Steve Chan, China, the U.S., and the Power- Transition Theory: A Critique, London and New York, Routledge, 2008, p11.

2 : Donald M.Snow, The Shape of The Future- The post Cold war World U.S.A, M,E. Sharap, Inc, 1995, P 149.

³ هانز.ج. مورجنثاو، السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان والسلام، ترجمة خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 60.

⁴ جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985، ص 13.

⁵ عبد العزيز السعيد وآخرون، النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ص 88.

ستصبح حتماً مهمشة، وأن التنافس بين البلدين إنما هو في حقيقة الأمر صراع حول من يسقط ومن يصعد للهيمنة على العالم، وأن ذلك سيحصل حتى لو تحولت الصين إلى دولة أكثر رأسمالية من الولايات المتحدة نفسها، والتي تسعى دوماً لاحتواء الصين بأي شكل من الأشكال، ومع مواصلة الصين سياسة الإصلاح والانفتاح سيؤدي ذلك لاندماجها بعمق في المجتمع الدولي والميكانيزمات العالمية كي تؤدي دورها كقوة عظمى وفاعلة في الساحة الدولية.¹

ومن جانب آخر يرى بعض المحللين الصينيين أن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي، حيث تعمل بكل جد وتضع العراقيل في وجه التنامي الصيني في مسعى منها لإضعافها والتقليل من نفوذها على الساحة الدولية، ونتيجة لهذا فالصين سوف تقوم بدمج نفسها بقوة في المجتمع الدولي الذي يشهد تغيرات مفصلية وهي بطبيعة الحال تصب في المصلحة الوطنية للصين لتؤدي وظيفتها كقوة عظمى وفاعلة، ومن هنا نبين مفهوم القوة المسؤولة وفق المنظور الاستراتيجي الصيني من خلال إسقاط نموذج ROSEMARY FOOT الذي يصنفها إلى ثلاث مراحل وهي كالتالي:²

المرحلة الأولى 1978-1995: كان عنوانها الرئيس تعزيز الصين لمبدأ عدم التدخل في الشؤون

الداخلية للدول واحترام سيادتها ومكافحة الاستعمار والهيمنة الامبريالية؛

المرحلة الثانية 1990-1999: تخلص هذه الفترة مشاركة الصين الفعالة في النظام الدولي حيث

أصبحت الصين مندجمة بشكل أكبر في السياسة الدولية؛

المرحلة الثالثة 2000-2009: بدأت الصين في هذه المرحلة ترى أن لديها القدرة والتأثير في المحررات

العالمية حيث تعتبر نفسها قوة عالمية تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية محلياً ودولياً.

2/ أشكال القوة: في السياق الدولي تأتي القوة بأشكال متعددة، بما في ذلك القوة العسكرية، والقوة

الاقتصادية، والنفوذ السياسي، والتأثير الثقافي وغيرها، وتحدد هذه القوى توزيع النفوذ بين الدول وتشكل أساساً للتوازنات والصراعات إضافة إلى ذلك هناك مفهوم القوة الناعمة، الذي يشير إلى القدرة على التأثير والإقناع من خلال القيم والثقافة والدبلوماسية وهو عنصر مهم في تحليل القوة الدولية في العصر الحديث، وفي النهاية فهم القوة الدولية يتطلب تحليلاً شاملاً للعوامل المختلفة التي تشكل القوة وتؤثر على العلاقات الدولية، وهو مفتاح لفهم

1: علي حسن باكير، مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186.html#2>, [visiter le 10/12/2023](#) à 22:51

2 : Xiang Gao, **China as a Responsible Power: Altruistic, Ambitious or Ambiguous?**, International Journal of China Studies, Vol. 4, No. 3 December 2013, pp. 406-427

ديناميكيات السياسة الدولية الحالية وللقوة أشكال أهمها ما يلي:

أ/ **القوة الصلبة:** عرفها جوزيف ناي على أنها التهديدات المتكونة والمدفوعة بالقوة العسكرية والاقتصادية¹، وفي تعريف آخر قدمها على أنها نقيض للقوة الناعمة حيث تعتمد على استخدام القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية من أجل فرض وجهة نظر وإرادة معينة على الآخرين.²

ويعرفها قاموس السياسة توبي Toupie على أنها القوة القسرية الكلاسيكية التي تستخدمها الدولة لفرض إرادتها أو إجبار محاورها على تغيير وجهة نظرهم، حيث تشكل كل من القوة العسكرية، الاقتصادية، المالية، والعوامل الديموغرافية المكونات الرئيسية للقوة الصلبة والتي تستخدمها لتحقيق أهدافها بدلا من التأثير الثقافي أو الاقتصادي.³ والقوة الصلبة هي نقيض القوة الناعمة تماما عند تحديد العلاقة بينهما غير أنه يمكن لكل منهما تعزيز الآخر حيث يشكل الردع الذي يرافق القوة الصلبة على أساس التفوق العسكري عاملا مساعدا لتوظيف القوة الناعمة حيث تنجذب عديد الدول نحو الأقوى كتعبير على المثالية في مقابل المصلحة حسب المدرسة الواقعية.⁴

ب/ **القوة الناعمة:** تعتبر القوة الناعمة الوجه الآخر للقوة الصلبة وتعتمد في تحقيق أهدافها على الإذعان من دون اللجوء لاستعمال القهر والقوة العسكرية إذ قدم المفكر الأمريكي جوزيف ناي عام 1990 هذا المصطلح في كتاب بعنوان القوة الناعمة للعمل به في ظل الظروف التي تتواءم وحجم المبادلات التجارية والاستثمارات الاقتصادية المسيطرة على البيئة الدولية ناهيك أنها أقل تكلفة من القوة الصلبة، وتعتمد الدولة على القوة الناعمة لتوظيف مختلف قدراتها للمحافظة على نمط سياستها الخارجية.⁵

ويعرف جوزيف ناي القوة الناعمة على أنها القدرة على الجذب والاعتماد على التأييد والموافقة من دون اللجوء إلى القهر والتهديد العسكري كما كان سائدا في الاستراتيجيات القديمة للقوة بمفهومها الصلب فالاعتماد على الجاذبية يفرض جعل الآخرين يريدون ما نريد.⁶

وفي تعريف آخر يقصد بها القدرة على التأثير في الآخرين والحصول على النتائج المفضلة عن طريق الجذب والإقناع بدلا من الإكراه أو الدفع.

1 : Joshua Nelson, **Oil, Hard Power and U.S. Hegemony**, **Political Review**, V.11, N. 2, 2015, p.1.

2 : Alexandra Boudet-Brugal, **Hard Power**, in <https://bit.ly/3JJySQH>, visiter le 12/12/2023 à 23:15

3 : La Toupie, « **Hard Power** », in https://www.toupie.org/Dictionnaire/Hard_power.htm, visiter le 12/12/2023 à 23:11

4 : Joseph Nye, **Soft Power : The Evolution of The Concept**, **Journal of Political Power**, February 2021, p.50

5: جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة لنجاح السياسة الدولية، العيبكان، ط1، المملكة العربية السعودية، 2007، ص ص24-26.

6: جوزيف ناي، المرجع نفسه، ص 20.

والقوة الناعمة هي القدرة التي يستخدمها الفاعل الدولي للتأثير على الجهات الفاعلة الأخرى بالقوة التعاونية بدلا من القوة الصلبة أو الإكراه، حيث تعتمد هذه القدرة على التأثير في الجمهور المقصود من خلال جاذبية ثقافة الدولة والدبلوماسية العامة والسياسة الخارجية.¹

الملاحظ من خلال التعريفات السابقة أنها تعتمد على المقارنة وإبراز الفرق بين أنواع القوة بالتركيز على القوة الصلبة كمطلق لتعريف مفهوم القوة الناعمة أضف إلى ذلك أن غالبية هذه التعريفات تنطلق إلى محتوى القوة الناعمة من ناحية المصادر، الممارسات، والأهداف وبناء على ذلك يمكن اقتراح التعريف التالي:

القوة الناعمة هي القدرة على التأثير بالاعتماد على الجاذبية بدلا من الإكراه استنادا إلى الثقافة، القيم السياسية، ومشروعية السياسة الخارجية كمصدر للتعامل مع مختلف الدول والتأثير فيها بالاعتماد على سلوكيات فعالة لتحقيق الهدف الأسمى من توظيف القوة الناعمة.

ج/ القوة الذكية: هي مزيج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة حيث عرفها أرنست ويلسون على أنها قدرة الفاعل الدولي على الجمع بين عناصر القوتين الصلبة والناعمة قصد زيادة الفعالية حيال مسعى تحقيق الأهداف، حيث حدد ويلسون مجموعة من العوامل لتوظيف القوة الذكية وهي:²

- الهدف من ممارسة القوة: حيث أن لتوظيف القوة الذكية يجب تحديد الأهداف مسبقا قبل استخدامها والعمل على دراسة الشعوب والبلدان المستهدفة حيال هذا الاستخدام؛
- الإدراك والفهم التلقائي للأهداف: استخدام عنصري الإرادة والقوة لتحقيق أهداف توظيف القوة الذكية من منطلق دراسة وتحديد القدرات والإمكانات المتاحة؛
- السياق الإقليمي والدولي: تسعى الدول لتوظيف قوتها الذكية ضمن إطار معين للوصول إلى تحقيق أهدافها؛
- الأدوات: سيتم توظيفها منفصلة أو مع بعضها البعض وفق تحديد توقيتها وكيفية توظيفها.

إذن مفهوم القوة الذكية يشير إلى استراتيجية استخدام مزيج من القوة الناعمة والقوة الصلبة لتحقيق الأهداف الوطنية والدولية، تم تطوير هذا المفهوم كان استجابة لنقد استخدام القوة الصلبة فقط أو الاعتماد الكلي على القوة الناعمة لتحقيق النجاح، فمفهوم القوة الذكية يقر بأن استخدام مزيج من الأدوات والأساليب يكون أكثر فعالية في

1 : John Irgengioro, **Soft power instruments: An assessment of China's soft power and Sinophobia in Central Asia**, Fabienne Bossuyt and Bart Dessein, The European Union, China and Central Asia, london : routeldg, 2021, p182.

2: فريد بن بلعيد: القوة الذكية: الاستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما، استراتيجية مجلة دراسات الدفاع والاستشراف، العدد 06 السداسي الثاني 2016، ص ص 79-125.

التعامل مع التحديات المعقدة في العلاقات الدولية، وتأتي أهمية القوة الذكية من قدرتها على تقديم حلول متكاملة وفعالة تتناسب مع التحديات العالمية المعقدة، فهي تسمح للدول بتحقيق أهدافها بطريقة أكثر شمولية واستدامة، وفي النهاية يتطلب النجاح في استخدام القوة الذكية تحقيق توازن دقيق بين العناصر المختلفة للقوة والتكيف المستمر مع التغيرات في البيئة الدولية.

ومع تواصل عملية الصعود الصيني توالى في المقابل الكتابات والتحليلات التي استفاضت في تناول مظاهر ومؤشرات هذا الصعود خصوصا تلك المتعلقة بمعدلات النمو الاقتصادي، حجم الإنفاق العسكري، حجم الصادرات الخارجية، حجم الاحتياطي النقدي... إلخ لكن بملاحظات دقيقة وقراءة أكثر شمولاً لهذا التنامي وجب الوقوف على المآل النهائي لهذه المرحلة خصوصا مع تصاعد وتيرة الحرب التجارية المفتوحة بين الصين و الولايات المتحدة إذ تقتضي تجاوز الوقوف عند المؤشرات الاقتصادية والعسكرية مع أهميتها، حيث يتم رصد مجموعة من التغيرات ذات الطابع الهيكلي، والتي تمثل جزءاً من استراتيجية صينية لإعادة هيكلة النظام العالمي والمؤسسات الاقتصادية الدولية لتعكس التوزيع الفعلي الجديد للقدرات الاقتصادية والعسكرية داخل هذا النظام، بعد أن فقدت العديد من مؤسساته وأنظمتها الوظيفية المختلفة القدرة على التوزيع العادل للأعباء والمكاسب داخل هذا النظام.

3/ محددات وعوامل دعم القوة: حتى يتم فهم الصعود الصيني بشكل جيد يتطلب تحليلاً شاملاً يتجاوز النظرة الضيقة للمؤشرات الاقتصادية والعسكرية ومن الضروري أيضاً التركيز على التحولات الهيكلية التي تحدث داخل الصين والتي تؤثر على موقعها في النظام العالمي وعلى العلاقات الدولية بشكل عام ومن بين هذه التحولات الهيكلية¹:

➤ **التحول الجيوسياسي:** يركز الصعود الصيني على استعادة مكانتها التاريخية كقوة عظمى وترسيخ دورها كلاعب رئيسي في الشؤون الدولية، وتتضمن هذه الجهود توسيع نفوذها الإقليمي والدولي وإقامة شراكات استراتيجية مع دول أخرى وتعزيز دورها في المنظمات الدولية؛

➤ **التطور الاقتصادي والتكنولوجي:** تسعى الصين إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال التوجه نحو اقتصاد قائم على الابتكار والتكنولوجيا، ويتضمن ذلك الاستثمار في البحث والتطوير وتعزيز التكنولوجيا الصينية وزيادة القدرة التنافسية على المستوى الدولي؛

➤ **التغير الديموغرافي والاجتماعي:** تواجه الصين تحديات متنوعة في مجال الديموغرافيا والتحول

1 : <https://aawsat.com/home/article visiter le 12/12/2023> à 23:09.

الاجتماعي، مثل تقلص عدد السكان، زيادة نسبة المسنين، تغيرات في هيكل العمالة، كل هذه التحديات تؤثر على القدرة التنافسية وعلى استقرار النظام الاقتصادي والاجتماعي؛

➤ **التقلب البيئي والطاقي:** مع تزايد الضغوط البيئية تسعى الصين إلى تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة تتضمن جهودها انتقال نوعي نحو مصادر الطاقة المتجددة والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء. إن فهم هذه التحولات يساعد على رؤية دور الصين الرئيسي في إعادة هيكلة النظام العالمي ويسلط الضوء على التحديات والفرص التي يواجهها المجتمع الدولي و الصين، وفي هذا السياق وضمن إطار عملية مراكمة القوة الصينية داخل النظام العالمي يمكن تسجيل الحضور الصيني داخل مجموعة العشرين على سبيل المثال والتي باتت تؤدي دورا مركزيا في إدارة النقاش حول إصلاح النظام الاقتصادي والتجاري العالمي وعلى رأسه صندوق النقد الدولي، وقد نجحت بشكل لافت في الاضطلاع بالدور المركزي داخل المجموعة والتعبير بقوة عن مصالح الاقتصاديات الناشئة والنامية، ومن ذلك أيضا الدور الصيني في تأسيس مجموعة بريكس التي تضم الاقتصاديات الناشئة الخمس الأهم: الصين، روسيا، الهند، جنوب أفريقيا، البرازيل.

ثم جاءت الخطوة الاستراتيجية الهامة من الصين لتعزيز التعاون الدولي وتعميق العلاقات الاقتصادية مع دول مختلفة حول العالم من خلال مبادرة الحزام والطريق والتي تسعى الصين من خلالها لتعزيز التجارة والاستثمار وبناء البنية التحتية في مناطق متعددة في آسيا وأوروبا وإفريقيا ، بهدف خلق مصلحة عالمية مستقرة بما في ذلك لدى القوى الأوروبية وحلفاء الولايات المتحدة في استمرار عملية الصعود الصيني، ومن ثم تطوير إدراك عالمي بأن هذا التنامي لا ينطوي على تهديد بقدر ما يحمل مكاسب ليس فقط للدول الواقعة على مسارات الحزام والطريق ولكن بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل، وهو ما يمثل ضربة قوية لنظرية التهديد الصيني China Threat Theory التي تطورت خلال العقود الأخيرة على يد عدد من الأكاديميين والسياسيين الأميركيين، وبذلك يخفف من المخاوف المرتبطة بنمو الصين ويعزز الفهم العالمي لأن الصين ليست فقط قوة اقتصادية ناشئة بل أيضا شريك محتمل للتعاون والازدهار العالمي.

خلاصة الفصل:

أحرزت الصين تقدماً في التنمية والتطوير حيث انتهجت سياسة ذات فعالية لتعزيز الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي من جهة، ومن جهة على التكامل الوطني من خلال الاستفادة الكاملة من المزايا النسبية وتضييق الفجوات الإنمائية في مختلف المناطق، كما سعت الحكومة جاهدة لضمان تنمية جيدة التنسيق عبر مناطق مختلفة في الصين، وبشكل عام وفي وقت لاحق يمكن رؤية السياسات الموصوفة هنا على أنها اتساقاً واضحاً ونجاحاً ساحقاً وأدى تقليص احتكار الدولة إلى دخول سريع لشركات جديدة، حيث عملت الشركات الجديدة إلى جانب اعتماد أسعار السوق على الهامش إلى تعزيز المنافسة، والسعي لجعل مديري القطاع الحكومي معتادين على الاستجابة للسوق، كما كان إلغاء التحكم التدريجي في الأسعار أمراً ضرورياً، وأدت المنافسة إلى تآكل هوامش الربح المرتفعة في البداية للشركات الحكومية ودفعها بصفتها مالكة الشركات إلى أن تصبح أكثر اهتماماً بالربحية. جربت الحكومة أجهزة تخفيف ومراقبة أفضل وقد أدى هذا التجريب إلى تحسين أداء قطاع الدولة، ومع ذلك نما هذا القطاع بشكل أبطأ من الشركات غير الحكومية التي كانت تدخل أسواقاً جديدة، بالإضافة إلى ذلك فقد حدث هذا النمو مع الاستمرارية الاقتصادية التي تعزى إلى التوجه الرئيسي لقطاع صغير مخطط له كنوع من الاستقرار، فضلاً عن الادخار القوي والاستثمار الذي يدعم النمو الاقتصادي المستمر.

الفصل الثاني

الصين ومبادرة الحزام والطريق

المبحث الأول: ماهية مبادرة حزام واحد طريق واحد
المبحث الثاني: تنفيذ الاستراتيجية الصينية للحزام والطريق
المبحث الثالث: إنجازات ونتائج مشروع طريق الحرير الصيني خلال الفترة
2013-2023

تمهيد:

لقد مر بالفعل أكثر من عقد من الزمن منذ أن أطلق الرئيس شي جين بينغ مشروع طريق الحرير الجديدة في الصين عندما ذكر الفكرة لأول مرة في خطاب خريف 2013 في كازاخستان، وتدرج المبادرة الصينية في هذا السياق الطموح الذي تسعى من خلاله الصين إلى تحقيق تمكين اقتصادي أكبر لها تعزز به مكانتها وموقعها في الاقتصاد الدولي ويمكنها من تحقيق انسجام أكبر مع الاقتصاد العالمي، والمبادرة هي رؤية صينية للانفتاح والتكامل الاقتصادي للقرن الواحد والعشرين بين الصين ودول العالم في آسيا وأوروبا وإفريقيا، وسرعان ما ظهرت أسئلة حول معنى هذا المفهوم العام والذي تم الترويج له على نطاق واسع من خلال استراتيجية دبلوماسية عامة واسعة النطاق وجيدة التنسيق داخل الصين وخارجها، وفي ذلك الوقت كان من الصعب تحديد ما وراء هذا المفهوم وما الذي سيصل إليه في النهاية، نظرا لأن التفسيرات الرسمية والمشاريع الملموسة ظلت شحيحة إلى غاية أوائل عام 2015.

أما الآن ما تم تسميته بالعديد من الأسماء من الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، إلى حزام واحد وطريق واحد وإلى مبادرة الحزام والطريق وهو ما يعرف الآن بالاسم المختصر One Belt One Road (OBOR) بدأت تتشكل وتتضح أخيرا، حيث تم تحديد المشاريع وإنشاء المؤسسات وإنفاق الأموال ومع ذلك يبقى OBOR غامضا وغير واضح في نواح كثيرة حيث لا يزال شرح وفهم حقيقتها الفعلية بالضبط مهمة صعبة لكل الباحثين، ومن المرجح أن يستمر هذا في المستقبل وتتمثل إحدى طرق تجاوز مثل هذا الغموض وفهم أوضح لمشاريع الصين وأهدافها في فحص كيفية تشكيل OBOR بعبارات ملموسة وردود الفعل التي أثارها المشروع.

وتبعاً لما تقدم يتطرق هذا الفصل إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية من خلال ثلاث مباحث على النحو

التالي:

المبحث الأول: ماهية مبادرة حزام واحد وطريق واحد؛

المبحث الثاني: تنفيذ الاستراتيجية الصينية للحزام والطريق؛

المبحث الثالث: إنجازات ونتائج مشروع طريق الحرير الصيني خلال الفترة 2013-2023.

المبحث الأول: ماهية مبادرة حزام واحد طريق واحد

أطلق الرئيس شي جين بينغ مبادرة الحزام والطريق (BRI) في عام 2013 لتعزيز التعاون الاقتصادي من غرب المحيط الهادئ إلى بحر البلطيق وكسر عنق الزجاجة في الاتصال داخل آسيا وخارجها في قارات العالم، من خلال استثمارات هائلة في البنية التحتية عبر مبادرة طريق واحد حزام واحد (OBOR) حيث يعد برنامج المبادرة محوريا في السياسة الخارجية للصين واستراتيجيتها الاقتصادية الحالية والمستقبلية.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لطريق الحرير

1/ تاريخ طريق الحرير القديم: لمعرفة حقيقة طريق الحرير نعود بالزمن إلى ما قبل الميلاد حيث أثبتت الدراسات الجيولوجية والتاريخية حسب علماء الآثار والحفريات أن ديباج سيتشوان استخدم ليكون سلعة قيمة على طول طريق الحرير القديم، ومن منظور التطور التاريخي يمكن تقسيم تاريخ طريق الحرير بأكمله إلى عدة مراحل متمثلة في حقبة طريق الحرير فترة ما قبل تشين إلى عهد أسرة يوان ثم حقبة طريق الحرير أثناء حكم سلالات مينغ وتشينغ، وصولا لطريق الحرير إبان حرب الأفيون وقيام جمهورية الصين وأخيرا فترة طريق الحرير الجديدة المعروفة باسم مبادرة الحزام والطريق¹، كما أظهرت الاكتشافات الأثرية أن الأقمشة الحريرية كانت متوفرة في الصين في وقت مبكر من العصر الحجري الحديث حيث طور الأسلاف الذين يعيشون في سيتشوان زراعة القز وكان ذلك في فترة كانكونغ الأسطورية، فقد حدد العلماء أن هناك نقوش على العظام وأصداف السلاحف تشير إلى دودة القز في أسرة شانغ حوالي القرن السادس عشر إلى الحادي عشر قبل الميلاد من المحتمل أن الشخصية الصينية شو لسيتشوان تطورت من شخصية دودة القز.

ومن المؤكد أن سيتشوان هي أحد أصول تربية القز وإنتاج الحرير شو ويسمى أيضا بروكيد سيتشوان، فالعديد من الوثائق التاريخية لديها سجلات حول شو بروكيد والحفريات الأثرية تثبت أنها كانت مادة مهمة في التجارة على طول طريق الحرير، حيث كان طريق الحرير ينطلق من الصين ويمتد إلى أماكن مختلفة من العالم وأخذ يتشكل بذلك طريقا تجاريا بشكل طبيعي تماما مثل طريق الشاي القديم، شمل المسافرون على طول طريق الحرير التجار والرهبان والمسؤولين والجنود والمثقفين لأغراض مختلفة إنه ليس فقط ممر شحن، ولكنه أيضا قناة لنشر الثقافات المختلفة وتحقيق تقنيات الإنتاج التكاملية وعلامة فارقة في تطور الحضارة.

1 : Zhang Haipeng , The Historical Basis for the Belt and Road Initiative, 2017, Contemporary Social Sciences: No. 6, Article 13,p136.

شهدت الحقبة الأولى بشكل أساسي تبادلات بين السهول الوسطى في شيان والمقاطعات النائية الأربع وهي لانتشو وينتشوان وقوانغتشو وغيلين ، حيث يتم بيع السلع المصنوعة في السهول الوسطى كالحرير والخزف والشاي والتوابل والبرونز وأواني الحديد إلى الولايات النائية الأربع التي انتشرت سلعتها وثقافتها أيضا في السهول الوسطى، ولقد ساهمت الاتصالات والتبادل والاندماج التي تضمنت التجارة والمصاهرة والعلاقات الرسمية والزواج للأغراض السياسية أو النزاعات وحتى الحروب بين مختلف الأمم والأعراق في تثبيت مسار طريق الحرير دورا مهما في كان للثقافة المادية للسهول الوسطى تأثير على المناطق النائية الأربع ودياج شو أصبحت هدايا خاصة بين ملوك أو نبلاء الولايات النائية الأربع أثرت الثقافات المادية للولايات النائية الأربع أيضًا على السهول الوسطى وتشكل جزءا من ثقافتها المتكاملة والمتنوعة.

أما الحقبة الثانية فقد اتخذت خلالها الصين زمام المبادرة للتواصل مع العالم الخارجي إذ تجاوزت هذه الاتصالات العلاقات بين السهول الوسطى والمقاطعات النائية في ذلك الوقت حيث كانت الصين منطقة مركزية للتجارة والاقتصاد العالميين فقد كانت رحلات تشنغ شيان إلى البحار الغربية أعظم الرحلات البحرية في القرن الخامس عشر، ولسوء الحظ لم يتم الحفاظ على هذا الزخم التنموي والتطور المتقدم للثقافة المادية الصينية وقدرات الشعب الصيني على استكشاف العالم في تلك الحقبة وتم استبداله باستراتيجيات إغلاق الحدود المعتمدة خلال أواخر مينغ وسلالات تشينغ المبكرة.

فابتداء من القرن الرابع عشر وحتى القرن السابع عشر تم إغلاق طريق الحرير البري في أجزاء معينة حيث اعترضت الدولة العثمانية الطريق نصرة للتاتار المسلمين في الصين وكان هذا سببا مهما لتراجعها في أوائل عهد أسرة مينغ، حيث بذلت جهود لأكثر من مائة عام لبناء ممر جيايو للسور العظيم والذي كان من المفترض استخدامه لتسهيل استقبال وإدارة التجار القادمين من شيو.

ومع ذلك بسبب انقطاع الطريق من قبل الإمبراطورية العثمانية تمكن عدد قليل من التجار من شيو القدوم إلى الصين والعديد من الأماكن على طول الطريق داخل الصين مثل دونغوانغ كما أصبحت يانغوان وكل من ممر يومين وممر جيايو متداعية، ولم يكن إغلاق طريق الحرير البحري بعد القرن السادس عشر مرتبطا فقط بالخطر المفروض على التجارة البحرية في أواخر مينغ وأوائل سلالات تشينغ، ولكنه كان مرتبطا أيضا بصعود الرأسمالية في الدول الغربية التي سعت للسيطرة على الممرات البحرية بالهيمنة حتى يتم قمع السلوك السلمي للتجارة بالرغم من أن حظر التجارة البحرية في أواخر مينغ وسلالات تشينغ المبكرة تم تنفيذه لتركيز القوة الإمبراطورية وتعارضه مع

الاتجاه التاريخي في أسرة تشينغ، علما أن الإمبراطور تشيان لونغ ألغى الحظر فقد أغلقت المدن الساحلية وسمح فقط لقوانغتشو بأن تكون مفتوحة للتجارة الخارجية ومع ذلك أدت الرؤية الضيقة للحكام إلى استمرار تدهور طريق الحرير¹.

بعد رحلات تشنغ الاستكشافية كان الأوروبيون قد بدأوا عصر الاستكشافات العظيمة عن طريق البحر في منتصف القرن السادس عشر حيث ذهب البرتغاليون شرقا ووصلوا إلى ماكاو واحتفظوا بموطئ قدم وشكلوا دائرة تجارية مثلثة عملاقة مع ناغازاكي من اليابان والبرازيل في أمريكا الجنوبية، وفي القرن السابع عشر سار الاقتصاد الصيني إلى عصر الزيادات الحادة في الكمية مع تحسن طفيف في الجودة وأدى التدفق الهائل للفضة إلى تسريع التنمية الاقتصادية للمناطق المنخفضة من نهر اليانغتسي، لكن مثل هذه التبادلات سيطر عليها الأوروبيون ولم تحصل الصين على تكنولوجيات أجنبية متقدمة من خلال الأنشطة التجارية وفي الوقت نفسه كان هذا هو الوقت الذي ظهر فيه نمط الإنتاج الرأسمالي في أوروبا.

وخلال الحقبة الثالثة تمكن التجار الغربيون من نشر نظام استعماري في الصين وفرضت عليها تجارة الأفيون القادم من الهند كحافز لهم فاضطرت الصين إلى الدخول في حرب طاحنة وكانت النتيجة تعطل وتضاؤل طريق الحرير البحري، ثم تأتي الفترة الرابعة لطريق الحرير المعاصر التي تسعى من خلاله الصين لبناء علاقات متينة مع دول العالم وتحقيق مصالح الصين أولا من خلال سياسة الإصلاح والانفتاح المستمرة المضي قدما لتحقيق الأهداف المرجوة².

ومما سبق ذكره وبشكل عام فطريق الحرير التاريخي هو الطريق الذي ربط بين أجزاء من أوروبا بشرق وجنوب غرب آسيا عن طريق شبكة طرق تجارية، حيث تم تأسيسه خلال حكم أسره هان 206 قبل الميلاد وغطى الطريق أكثر من 7000 كم بهدف تعزيز التجارة والثقافة بين الصين ودول العالم القديم في آسيا وأوروبا وإفريقيا³، ولقد كان عالم الجيولوجيا والجغرافي الألماني فرديناند فون ريشتهوفن سنة 1877 ميلادية أول من أطلق لقب طريق الحرير على الممرات التجارية التي كانت تربط الصين بالعالم الخارجي، بعدما قام بدراسة جغرافية آسيا الوسطى والجزء الغربي من الصين لمدة ثلاث سنوات تقريبا وقام بنشر بحثه الذي يبين فيه وجود طريق تجاري يمتد من تشانجان ولويانج وصولا إلى سمرقند في آسيا الوسطى، والشكل الموالي يبين طريق حرير قديم كانت تستعمله القوافل في التواصل

1 : Zhang Haipeng, Op.Cit, P P 138-139.

2 : Zhang Haipeng, Ibid, P P 139-140.

3 : Li, P et al, **Building a new Sustainable Silk Road Economic Belt.** "Environmental Earth Sciences, 2015, Vol. 74, pp 04-10.

والتجارة.

ويشير مصطلح طريق الحرير إلى شبكة الممرات التجارية التي تربط شرق آسيا بالبحر المتوسط من جهة ومن جهة أخرى الطرق الفرعية التي تربطه بشمال غرب الهند ومنه إلى جميع أنحاء شبه القارة الهندية، وتمتد هذه الشبكة من شرق العاصمة الصينية القديمة تشانغان (شيان حالياً) إلى قلب العاصمة البيزنطية القسطنطينية وأنطاكية ودمشق والعديد من مدن الشرق الأوسط واتخذت هذه المسارات طريقين هما:¹

الشكل رقم (1-2): تبين صورة لمسافرين على طريق الحرير القديم في بيئة صحراوية



المصدر: <https://www.chinadiscovery.com/gansu/dunhuang/yumen-pass.html>

الشكل رقم (2-2): صورة لبوابة يومين على طريق الحرير القديم

¹: باهر مردان مضخور، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي العشرين، بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية النموذجي، 2017، ص5.



المصدر: <https://www.chinadiscovery.com/gansu/dunhuang/yumen-pass.html>

الطريق الرابط بين تشانغان (شيان) ودونخوانغ الذي بدوره ينقسم إلى قسمين حيث يجتاز القسم الأول الصحراء انطلاقاً من دونخوانغ متقدماً إلى السفوح الجنوبية لجبال تيانشان مروراً من نوريان إلى غاية كاشغر، أما القسم الثاني منه فينطلق هو الآخر من دونخوانغ ويتقدم نحو السفوح الشمالية وصولاً إلى كاشغر كذلك. والطريق الآخر يمتد من كاشغر نحو الغرب يتفرع إلى طريقين كذلك الأول في فرغانة مروراً بسمرقند وبخارى وصولاً إلى مرو والثاني يقطع هضبة البامير إلى غاية مرو، هذه الأخيرة كانت ملتقى عدة فروع لطريق الحرير القديم منها خط كان يجتاز عاصمة الأسرة الأرساكسية (إيران حالياً) حتى ينتهي إلى سلوقية وطيشفون ومنهما نحو دمشق وآسيا الصغرى فمصر حتى ينتهي إلى أوروبا.

2/ مفهوم مبادرة الحزام والطريق: طريق الحرير الجديد ولدت كفكرة عام 1994 من قبل رئيس الوزراء الصيني السابق (Li Peng) خلال زيارة إلى دول من آسيا الوسطى حيث أكد على أهمية الانفتاح الشامل للنسخة الحديثة للطريق¹، وفي السابع من شهر أيلول (سبتمبر) 2013 أي قبل أكثر من عشرة سنوات بالضبط اقترب رئيس الصين شي جين بينغ من الميكروفونات في جامعة نزارباييف بأستانا (نور سلطان حالياً) عاصمة كازاخستان، حيث بدأ خطابه بتذكّر رحلات تشانغ تشيان المبعوث الذي أرسله الإمبراطور وو من أسرة هان في رحلة عبر آسيا الوسطى منذ أكثر من 2100 عام²، وقال شي إن رحلاته فتحت الباب أمام اتصال ودي بين الصين ودول آسيا الوسطى وأدت إلى طريق الحرير يربط بين الشرق والغرب وآسيا وأوروبا، وحينها حدد اقتراحاً من شأنه أن يمثل عقده

1: باهر مردان مضمخور، مرجع سابق، ص7.

2 : Guillermo Abril; Beijing;07/09/2023;consulter le Site <https://english.elpais.com>.

القادم كزعيم للصين.

ولقد ولدت فكرة تم تصورها لتوسيع العملاق الاقتصادي الآسيوي خارج حدوده وبما يتماشى مع العصر الجديد الذي تم وضعه لبلاده بهدف زيادة ثقلها على المستوى الدولي، وقال حتى تتمكن جميع الدول الأوروبية الآسيوية من التمتع بعلاقات اقتصادية أوثق وتعاون أعمق ومساحة أكبر للتنمية، يمكننا استخدام نموذج مبتكر للتعاون وبناء حزام اقتصادي مشترك على طول طريق الحرير وهكذا ولد طريق الحرير الحديث بعد الخطاب الذي ألقاه شي في كازاخستان، حيث اعتبر الوثيقة التأسيسية لمبادرة الحزام والطريق، والاسم الرسمي لبرنامج البنية التحتية الضخم الذي تسعى الصين إلى التواصل معه مع العالم، وفي عام 2016 بإندونيسيا جاء الإعلان الثاني لطريق الحرير البحري.¹

يعتبر طريق الحرير البحري أول طريق دولي رسمي للتجارة البحرية في التاريخ الصيني من قبل سلالة تانغ حتى الاستعمار الأوروبي، حيث يجب النظر إلى طريق الحرير البحري بنفس الأهمية التاريخية المتعلقة على طريق الحرير البري الأكثر شهرة²، فقد كان الحرير والرخام الصيني يعبر من هذا الطريق التجاري الحيوي الذي ربط الصين بالنظم السياسية في جنوب شرق آسيا وخارجها ثم إلى الهند والشرق الأوسط وحتى أوروبا³، وذلك لأن القناة التجارية جعلت الصين أعظم دولة بحرية في العالم وسهلت النجاح الاقتصادي للعديد من السلالات الصينية على مر التاريخ، ولقد سمح الحجم الهائل للاقتصاد الصيني بممارسة نظام هيمنة في جميع أنحاء المنطقة شمل جميع جوانب العلاقات الدولية مع النظم السياسية في جنوب شرق آسيا، وغالبا ما كان يشار إليه بالنظام العالمي السيني أو بالنظام الرافد وقد كان موجودا في المنطقة إلى غاية القرن التاسع عشر حيث كانت ممالك جنوب شرق آسيا تلتزم وتخضع لهذا النظام الهرمي وتدعن للقيادة الصينية في محاولة الوصول إلى أسواقها الهائلة⁴، وبالنسبة للصين يمثل طريق الحرير البحري عودة عصر العظمة والتفوق الإقليمي الصيني الذي يحاول الحزب الشيوعي الصيني تحقيقه من خلال مبادرة OBOR عبر ممرات برية وبحرية متعددة الميمنة في الشكل الموالي.

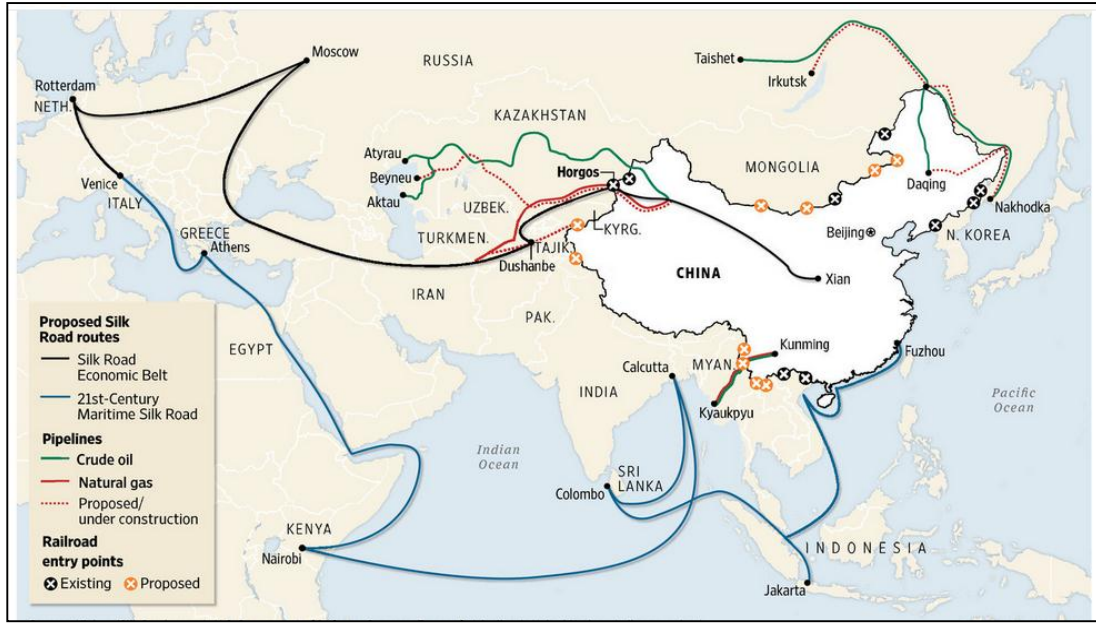
الشكل رقم (3-2): خارطة المسارات والممرات البرية والبحرية لطريق الحرير الجديدة

1 : Raphael ZiroMwatela, Zhao Changfeng, *Africa in China's 'One Belt, One Road' Initiative: A Critical Analysis*, 2016, p10.

2 : : Zhaoming Xiong, 2014, *The Hepu Han tombs and the maritime Silk Road of the Han Dynasty, Antiquity*, volume 88, issue de 342, p1231.

3 : Till Geoffrey, *Dominion, Trade and the Maritime Silk Road: A Review of the Issues*, Soundings Sea Power Centre – Australia, 2016, Vol. 9, p2.

4 : Stuart-Fox martin , *Southeast Asia and China: The Role of History and Culture in Shaping Future Relations, Contemporary Southeast Asia*, 2004, vol 26, issue 1, pp. 123-124.



المصدر : <https://www.weforum.org/agenda/2016/06/why-china-is-building-a-new-silk-road>

استخدمت بكين مصطلحا جديدا للإشارة إلى المبادرة وهو مبادرة الحزام والطريق **Belt and Road Initiative** لأول مرة في أيار (ماي) 2017 وإلى غاية كانون الثاني (جانفي) 2018 نجحت في استقطاب 75 دولة و 35 منظمة دولية للانضمام إلى المبادرة التي تربط آسيا بأوروبا وأفريقيا، بل يمتد نطاقها لتشمل أستراليا ونيوزيلندا¹، وتتمثل أهم الدول التي قبلت الانضمام إلى المبادرة ماليزيا وميانمار والفلبين وتايلاند في جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى دول آسيا الوسطى الخمسة ناهيك عن أفغانستان وبنجلاديش والهند والمالديف ونيبال وباكستان في منطقة جنوب آسيا، بجانب ذلك قبلت 24 دولة في منطقة أوراسيا الدخول في المشروع أهمها روسيا وألبانيا وبيلاروسيا وتركيا وأوكرانيا ورومانيا وبولندا و 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط أبرزها الإمارات والسعودية ومصر والكويت والبحرين وعمان والأردن و لبنان وسوريا وتضم الدول المشاركة في المبادرة مجتمعة 62.3 % من التعداد الإجمالي لسكان العالم، ونحو 35.3 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وحوالي 24 % من الإنفاق الاستهلاكي العالمي²، ومنذ إطلاق المبادرة حتى نهاية 2017 أنفقت الصين نحو 34 مليار دولار المتضمنة في المبادرة وقد تنوعت بين الطرق البرية وخطوط السكك الحديدية والموانئ وشبكات خطوط نقل وإمداد

1: علي صلاح، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، تقرير المستقبل ملحق يصدر مع دورية اتجاه الأحداث، العدد 26، 2018، ص 3.

2 : Helen Chin, Winnie He, **The Belt and Road Initiative: 65 Countries and Beyond**, May 2016, p1-4.

الطاقة¹، وقسمت هذه المبادرة حسب صانع القرار الصيني إلى ثلاث مراحل وفقا لتنفيذها:²

المرحلة الأولى: (2013-2016) وهي مرحلة التعبئة الاستراتيجية؛

المرحلة الثانية: (2016-2019) وهي مرحلة التنفيذ الاستراتيجي؛

المرحلة الثالثة: (2019-2049) وهي مرحلة التقييم الاستراتيجي.

2-1/ شبكة ممرات ومسارات طريق الحرير الصيني: تتكون مبادرة الحزام والطريق من مجموعة كبيرة

من الممرات والطرق البرية والبحرية وخطوط الأنابيب وشبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التي تنطلق من الصين وصولا إلى المناطق الواقعة على طول المسار في كل من أوروبا وآسيا وإفريقيا.

أ/الممر الاقتصادي لطريق الحرير (الحزام البري): وهي عبارة عن شبكة من الطرق البرية وخطوط السكك

الحديدية والتي تربط الصين بأوروبا مرورا بوسط آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا عبر شبكة من الممرات البرية إضافة إلى عديد دول العالم وهي كما يلي:³

الجسر البري - الأوروبي الجديد ويمتد من غرب الصين إلى غرب روسيا؛

ممر الصين-آسيا الوسطى-غرب آسيا يمتد من غرب الصين إلى تركيا؛

ممر الصين-شبه الجزيرة الهندية يمتد من جنوب الصين إلى سنغافورة؛

ممر الصين-منغوليا-روسيا يمتد من شمال الصين إلى شرق روسيا؛

ممر الصين-باكستان يمتد من جنوب غرب الصين إلى باكستان؛

ممر بنغلاديش-الصين-الهند-ميانمار ويمتد من جنوب الصين إلى الهند.

وبجانب الطرق البرية يتضمن الحزام البري شبكة من خطوط السكك الحديدية التي تسعى من خلالها الصين

إلى استثمار التكنولوجيا المتطورة المتعلقة بالقطارات فائقة السرعة وتتضمن هذه الشبكة عدة خطوط:⁴

خط سكك حديد شرق الصين الذي يربط جنوب الصين بشمالها وصولا إلى روسيا؛

خط سكك الحديد الأوسط ويبدأ من جنوب الصين ثم يمر بوسطها لينتقل إلى منغوليا ويواصل طريقه إلى

1 :China's Belt and Road Initiative, Five Years In, Stratfor, June 22, 2018, accessible at: <https://worldview.stratfor.com/article/chinasbelt-and-road-initiative-five-years>

2: أحمد زرقين، مبادرة الحزام والطريق الصينية قراءة استراتيجية، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، العدد الثالث، برلين-ألمانيا، 2020، ص75.

3: عائشة قندوز، دور طريق الحرير الجديد في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية-مقاربة تحليلية للعلاقات الجزائرية الصينية-مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، ص 117.

4 : Alvin C. Chua, One Belt One Road and Opportunities, Centre for Financial Stability, 6 July 2017, pp. 6 - 48.

غرب روسيا؛

خط سكك حديد الغرب ويبدأ من جنوب الصين إلى شمالها وصولاً إلى أوروبا عبر كازاخستان وروسيا

ويتفرع إلى: الأول: يتجه نحو شمال أوروبا وصولاً إلى لاتفيا واستونيا وفنلندا؛

الثاني: يمر ببولندا وألمانيا وصولاً إلى المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا؛

الثالث: خط يتجه إلى إيران وتركيا وينتهي إلى أوروبا عبر بلغاريا والبحر؛

خط سكك حديد اليونان بورما والذي يربط الصين بخليج البنغال؛

خط سكك حديد بان آسيا والذي يربط الصين بتايلاند.

ب/ طريق الحرير البحري: أما الطريق البحري فينقسم إلى فرعين:¹

الخط الأول: ينطلق من الساحل الصيني مروراً بمضيق ملقا وصولاً إلى الهند ومنطقة الشرق الأوسط وشرق

إفريقيا وأخيراً إلى السواحل الأوروبية؛

الخط الثاني: يربط الموانئ الساحلية في الصين مع جنوب المحيط الهادئ؛ والشكل أدناه يبين خطوط النقل

والإمداد لطريق الحرير الجديد.

وبشكل عام طريق الحرير البحر يكتسي طابعاً خاصاً نظراً للطبيعة الاستراتيجية للمحيط الهندي والذي يتميز بنظام استراتيجي شبه مغلق، باعتباره يحتوي على عدد من المضائق التي تتحكم في حركة الملاحة من وإلى شمال المحيط فيما يعرف باسم نقاط الاختناق **Choke Points** كما يتضمن هذا الطريق ما يعرف باسم طريق الحرير القطبي والذي أعلنت عنه الصين في بداية كانون الثاني (جانفي) 2018، حيث كشفت أنها تقوم بتشجيع شركاتها لتطوير البنية التحتية والقيام برحلات تجريبية من أجل تدشين ممرات بحرية في القطب الشمالي والتي تكون بدورها طريق الحرير القطبي²، وبالنسبة لهذا الطريق فهو يمثل شريان إمداد للصين بحيث يقلل مدة الرحلات البحرية على أوروبا بمقدار 20 يوماً مقارنة بالمسار التقليدي الذي يعبر قناة السويس³، هذا من جهة ومن جهة ثانية فالطريق يبدد مخاوف روسيا من التمدد الصيني المباشر للجوار الروسي في آسيا الوسطى من خلال الدخول في شراكة تجارية مباشرة مع هذه الأخيرة والتي ستنتقل صادراتها من الغاز والنفط عبر القطب الشمالي إلى الأسواق الدولية، كما تسعى روسيا كذلك على الحصول على رسوم مقابل مرافقة وحماية السفن العابرة للطريق الشمالي عبر تكوين أسطول من السفن كاسحات الجليد.⁴

1: زينب عبد الله، الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية، إصدارات المركز العربي الديمقراطي، الطبعة الأولى، برلين-ألمانيا، 2019، ص 10.

2 : China unveils vision for 'Polar Silk Road' across Arctic, Reuters, 26 January, 2018, accessible at: <https://reut.rs/2u8oeO>

3 : China unveils vision for 'Polar Silk Road' across Arctic, op.cit.

4 : Keith Johnson And Reid Standish, Putin and Xi Are Dreaming of a Polar Silk Road, Foreign Affairs, March 8, 2018, accessible at: <https://bit.ly/2DqTU3>

وتجدر الإشارة إلى وجود صعوبات متعددة تقف ضد تنفيذ مشروع طريق الحرير القطبي ومن أهمها أن الممر لا يمكنه استيعاب سفن الحاويات الضخمة التي تمر عبر قناة السويس ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال حجم التجارة الكلية التي مرت عبر القطب الشمالي والتي بلغت 9.7 مليون طن عام 2017 وقد كان نصيب الممرات البحرية منها 194.4 ألف طن أما باقي الحمولة فقد تم نقلها عبر الخطوط البرية.¹

ج/ خطوط أنابيب النفط والغاز: تعتبر خطوط الإمداد من الغاز والنفط مكونا أساسيا في مبادرة الحزام والطريق والتي تسعى من خلالها الصين إلى تأمين وارداتها من الطاقة بطريقة سلسلة وأمنة بعيدا عن الطرق التقليدية التي تتعرض للتهديد الأمني وما يحدث في البحر الأحمر وغزة خير دليل على ذلك، علما أن الصين تستورد حوالي 80% من احتياجاتها من النفط والغاز عبر مضيق ملقا وتتضمن المبادرة عدة خطوط وهي كما يلي:²

خط أنابيب النفط والغاز الطبيعي بين روسيا والصين؛

خط أنابيب النفط بين الصين وكازاخستان؛

خط أنابيب الغاز الطبيعي بين الصين وتركمانستان؛

خط أنابيب النفط والغاز بين الصين ووسط آسيا؛

خط أنابيب النفط بين الصين وميانمار؛

خط أنابيب النفط بين الصين وميناء جواردر في باكستان.

د/ طريق الحرير الرقمي: بدأت فكرة إنشاء هذا الطريق خلال انعقاد ورشة عمل الصين - الاتحاد الأوروبي للتعاون الرقمي في تموز (جويلية) 2015، حيث تم تصور خطة عمل لتطوير التجارة الالكترونية وإنشاء كابلات ضوئية بين الصين والدول المشاركة في المبادرة، وفي مطلع عام 2018 أعلن الرئيس الصيني عن الانطلاق الفعلي لهذا المشروع، حيث يستهدف فتح أسواق جديدة للتجارة الالكترونية أمام المنتجات الصينية لاسيما أن هناك فرصا كبيرة لنمو هذا النوع من التجارة في البلدان الأعضاء في المبادرة، وهنا ستؤدي شركات الاتصالات الصينية دورا محوريا في بناء شبكات الاتصالات والمعلومات في تلك الدول، وما يعزز هذا الاتجاه الاتفاق الذي أبرمته الحكومة الباكستانية سنة 2017 مع العملاق الصيني هواوي القاضي بإنشاء كابل من الألياف الضوئية يربط باكستان وجيبوتي وكينيا تحت مسمى باكستان-شرق إفريقيا كابل اكسبريس، وقد يمتد الخط جنوبا ليصل غلى جنوب إفريقيا وشمالا إلى مصر بطول يقدر بحوالي 13 ألف كيلو متر، أضف إلى ذلك مشروع يربط بين كل من فنلندا واليابان

1 : Keith Johnson And Reid Standish, Ibid.

2 : Alvin C. Chua, Op.cit, pp. 32 - 37.

وروسيا والنرويج بالألياف الضوئية عبر القطب الشمالي.¹

المطلب الثاني: أهداف وعوائق مبادرة الحزام والطريق

مبادرة الحزام والطريق BRI التي أطلقتها الصين تعكس مجموعة معقدة من الدوافع الثقافية، التاريخية، الجيو اقتصادية، والجيو سياسية التي تعزز دور الصين على المسرح العالمي، وهي عبارة عن مزيج من الأهداف التي تستند إلى الإرث الثقافي والتاريخي للصين وتسعى لتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن كما تطمح إلى تعزيز النفوذ الصيني في المنطقة والعالم، فهذه المبادرة تعزز من مكانة الصين كفاعل أساسي في النظام الدولي الجديد وتظهر مدى تعقيد وتعدد أبعاد السياسات الصينية على الساحة العالمية.

1/ أهداف المبادرة:

أ/ الدوافع الثقافية والتاريخية: تستند مبادرة الحزام والطريق إلى إرث تاريخي يمتد لقرون عديدة، حيث كانت الطرق التجارية القديمة مثل تربط الصين بالشرق الأوسط وأوروبا منذ عهد أسرة هان، فقد كانت مدينة شيان الصينية هي نقطة البداية لطريق الحرير البري، وعلى صعيد آخر يعكس طريق الحرير البحري رحلات الأدميرال تشنغ هي (1371-1433) الذي قاد أسطولاً ضخماً في رحلات بحرية امتدت من عام 1405 إلى 1433، شملت جنوب آسيا، الهند، الشرق الأوسط، ووصلت حتى الصومال وكينيا هذه الروابط التاريخية تعزز من مفهوم المبادرة وتجعلها تبدو كامتداد طبيعي لتاريخ الصين التجاري والثقافي.

ب/ الدوافع الجيو اقتصادية: تسعى الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن يشمل كافة مناطقها وخاصة المناطق الغربية والوسطى الأقل تطوراً، وتهدف سياسة التوجه نحو الغرب **Go West** إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في هذه المناطق كما تسعى الصين إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الشركاء التجاريين في آسيا، آسيا الوسطى وأفريقيا، مما يفتح أسواقاً جديدة للصناعات الصينية مثل الصلب، الإسمنت، وتهدف المبادرة أيضاً إلى تسهيل الاستثمارات الأجنبية للشركات الصينية وتعزيز مكانة العملة الصينية على الساحة الدولية، مما يسهم في تحقيق تكامل اقتصادي أعمق مع بقية العالم.²

ج/ الدوافع الجيو سياسية: ترمي الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى زيادة نفوذها الدولي وتبني دور قيادي على الساحة العالمية يعتمد هذا الطموح على استخدام الاقتصاد كأداة لتشكيل العلاقات الدبلوماسية، وعلى الصعيد المحلي تعتبر المبادرة وسيلة للحفاظ على السلامة الإقليمية للصين ويشمل ذلك مقاطعة شينجيانغ التي تمثل مركزاً استراتيجياً لآسيا الوسطى ضمن المبادرة، حيث تساعد الاستثمارات والبنية التحتية في تعزيز الاستقرار والأمن

1: علي صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.

2 : Joel Wuthnow, "Securing China's Belt and Road Initiative: Dimensions and Implications: Testimony before the U.S.-China Economic and Security Review Commission Hearing on 'China's Belt and Road Initiative: Five Years Later', 25/1/2018, p 2, at: <https://www.uscc.gov>

في هذه المنطقة الحساسة.

ومن الناحية التفصيلية هناك العديد من الأسباب والأهداف الموسعة التي سعت الصين وراء تحقيقها من خلال ابتكار آليات ونسج طرق جديدة لخطوط النقل والإمداد، ومسارات التجارة الدولية لتعزيز اندماج الاقتصاد الصيني بالاقتصاد الدولي وتسعى الصين إلى تنفيذ مبادرة الحزام والطريق بغية تحقيق عدد من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:

1/ الاستفادة من نمو التجارة العالمية: شهدت التجارة العالمية نمو ملحوظا خلال السنوات التي سبقت الجائحة (كوفيد 19 الذي تسبب بركود اقتصادي بسبب إجراءات الوقاية لتفادي الانتشار الواسع للمرض) ويرتبط ذلك بعدة عوامل من أبرزها الزيادة في حجم الطبقة الوسطى في مناطق متعددة حول العالم خصوصا في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع مستويات الدخل والطلب المتزايد على السلع والخدمات في هذه المناطق وباعتبار الصين واحدة من أكبر الاقتصاديات العالمية فهي تسعى للاستفادة من هذا النمو في التجارة العالمية لتصريف منتجاتها وتعزيز مكانتها التجارية معتمدة في ذلك على استراتيجيات متعددة من بينها:¹

توسيع نطاق مبادرة الحزام والطريق: تعمل الصين على توسيع نطاق هذه المبادرة لتعزيز البنية التحتية والروابط التجارية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، مما يسهل حركة البضائع ويساهم في زيادة التبادل التجاري؛

إبرام الاتفاقيات التجارية: تهدف الصين إلى توقيع اتفاقيات تجارية جديدة وتعزيز الاتفاقيات القائمة مع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء بغرض تسويق منتجاتها إلى مناطق جديدة؛

تحسين جودة المنتجات: تستثمر الصين في تحسين جودة المنتج وتطوير التكنولوجيا والابتكار مما يعزز من تنافسية منتجاتها في الأسواق العالمية؛

التوجه نحو الأسواق الناشئة: تركز الصين على الأسواق الناشئة في آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تتزايد القوة الشرائية والطلب على السلع المتنوعة؛

الاستثمار في التجارة الإلكترونية: تقوم الصين بتعزيز منصات التجارة الإلكترونية والتي تمثل جزءا مهما من التجارة العالمية الحديثة مما يسهل وصول منتجاتها إلى مختلف أنحاء العالم.

2/ تعزيز مكانة اليوان الصيني عالميا:

1 : ádraig Murphy, The Silk Road, XXI Century 'One Belt One Road, The Institute of International and European Affairs, 24/03/2016, p 3-4.

تواصل الصين عملية تدويل عملتها المحلية اليوان والتي تهدف من خلالها إلى جعلها عملة رئيسية للتبادل التجاري العالمي خاصة بعدما تمكن اليوان عام 2016 من الانضمام إلى سلة حقوق السحب الخاصة إلى جانب كل من الدولار الأمريكي واليورو والين والجنيه الإسترليني، ويستخدم اليوان في تسوية التعاملات التجارية الصينية مع الدول الأعضاء في مبادرة الحزام والطريق في خطوة كبيرة تسعى إليها الصين من أجل تداول عملتها وتعمل لتحقيق هذا الهدف على عدة محاور أهمها:¹

✚ استخدام اليوان في تسوية التعاملات التجارية: تروج الصين لاستخدام اليوان في تسوية التعاملات التجارية مع الدول الأعضاء في مبادرة الحزام والطريق. هذا الاستخدام الموسع يسهم في زيادة الطلب على العملة خارج الصين؛

✚ إبرام الاتفاقيات الثنائية: تعمل الصين على توقيع اتفاقيات تبادل عملات مع العديد من الدول مما يسمح بالتداول المباشر بين العملات المحلية دون الحاجة لاستعمال الدولار الأمريكي هذه الخطوة تعزز السيولة وتدفع باتجاه استخدام اليوان على نطاق أوسع؛

✚ تحرير سوق الصرف الأجنبي: تواصل الصين تحرير سوق الصرف الأجنبي وتخفيف القيود على حركة رؤوس الأموال وجعل أسواقها المالية أكثر انفتاحاً وكفاءة مما يسهل على المستثمرين الأجانب استخدام اليوان في تعاملاتهم المالية؛

✚ زيادة الثقة الدولية: تحرص الصين على تعزيز الثقة في اليوان من خلال السياسات الاقتصادية المستقرة والإصلاحات المالية، مما يشجع الدول والشركات الأجنبية على استخدامه في تعاملاتها؛

✚ مراكمة الاستثمارات: تشجع الصين على زيادة الاستثمارات الخارجية باليوان سواء من خلال استثمار الشركات الصينية في الخارج أو جذب الاستثمارات الوافدة وهذا يعزز من استخدام اليوان في الأنشطة التجارية والمالية الدولية.

3/ تطوير الاقتصاد الصيني:

تبت الحكومة الصينية العديد من المبادرات لتطوير المناطق الغربية من البلاد التي تعاني من ضعف اقتصادي حيث أطلقت في عام 2000 حملة تحت شعار الاتجاه غرباً لتحفيز النمو الاقتصادي في تلك المناطق، وضمن إطار

1: Francis Schortgen, **China and the Twenty-First-Century Silk Roads: A New Era of Global Economic Leadership?**, in: Wenxian Zhang, Ilan Alon and Christoph Lattmann (eds) *China's Belt and Road Initiative Changing the Rules of Globalization*, US; Palgrave Macmillan, 2018, p. 27.

هذه الحملة استثمرت الحكومة الصينية مليارات الدولارات لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي إلى جانب تطوير البنية التحتية وتعزيز التنمية الصناعية¹، وتعد مبادرة الحزام والطريق واحدة من أكبر المشاريع التنموية التي أطلقتها الصين إذ تؤدي دورا كبيرا في تطوير المناطق الغربية من البلاد مثل شينغيانغ وقانسو، ومن خلال هذه المبادرة تسعى الصين إلى تحقيق توازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الدولة ولهذا أطلقت خطة صنع في الصين 2025 والتي تسعى من خلالها لتحويل البلد إلى اقتصاد متقدم ذي قيمة مضافة عالية وتقليص الفجوة التنموية بين المناطق²، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام والشامل في البلاد ويتم ذلك من خلال التركيز على عدة جوانب رئيسية:

- البنية التحتية والنقل: تشمل المبادرة تطوير البنية التحتية للنقل بما في ذلك السكك الحديدية، الطرق السريعة، والموانئ مما يساهم في تحسين الربط بين المناطق الغربية والجزء المتقدم من الصين وباقي دول العالم؛
- الاستثمارات الصناعية: تستهدف المبادرة جذب الاستثمارات الصناعية إلى المناطق الغربية من خلال إنشاء مناطق اقتصادية خاصة وتحفيز الشركات المحلية والدولية للاستثمار في هذه المناطق، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويوفر فرص عمل جديدة؛
- التجارة الدولية: يعزز الحزام البري التجارة بين الصين ودول وسط وغرب آسيا وأوروبا مما يفتح أسواقا جديدة للمنتجات الصينية ويعزز النمو الاقتصادي في المناطق الغربية؛
- تقليص الفجوة التنموية: تهدف السياسات والمشروعات التنموية إلى تقليص الفجوة التنموية بين المناطق الشرقية المزدهرة والمناطق الغربية الأقل تطورا، مما يحقق توازناً أكبر في النمو الاقتصادي والاجتماعي؛
- تحسين مستويات المعيشة: يؤدي تطوير البنية التحتية وجذب الاستثمارات إلى تحسين مستويات المعيشة في المناطق الغربية من خلال توفير فرص العمل وتحسين الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية؛
- الابتكار والتكنولوجيا: تسعى الصين لتعزيز الابتكار والتكنولوجيا في صناعاتها من خلال الاستثمار في البحث والتطوير والتكنولوجيا المتقدمة؛

1: Maximilian Mayer, **China's Rise as Eurasian Power: The Revival of the Silk Road and Its Consequences**, in: Maximilian Mayer(ed), **Rethinking the Silk Road: China's Belt and Road Initiative and Emerging Eurasian Relations**, (Singapore: Macmillan, 2018), p. 12

2 : Wei Hu, **Yidai Yilu, Dazao Zhongguo, yu shijie mingyun gongtongti, Belt and Road Initiative, To Build Sino-World Community of Common Destiny**, Beijing, China: Renmin Chubanshe, 2016, p 49.

➤ نقل التصنيع منخفض التكلفة: تهدف الخطة إلى نقل الصناعات ذات التكلفة المنخفضة والتصنيع الكثيف إلى دول أخرى في منطقة جنوب شرق آسيا مما يساعد على تقليل التكلفة، زيادة الكفاءة الاقتصادية وفي نفس الوقت تطوير صناعات ذات قيمة مضافة عالية داخل الصين.

4/ تعزيز مكانة شركات تكنولوجيا الاتصالات الصينية:

تسعى الحكومة الصينية إلى تشجيع شركاتها العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات إلى الاستفادة من المبادرة حيث تعمل الصين على تقديم الدعم للشركات المحلية لتصبح لاعب رئيسي في الأسواق العالمية خاصة في الدول المشاركة في المبادرة، حيث إن تطوير البنية التحتية التكنولوجية في هذه الدول ليس فقط لتعزيز نفوذ الشركات الصينية ولكنه أيضا يساهم في تحسين الاقتصاد الرقمي العالمي، إضافة إلى ذلك تعتمد هذه الاستراتيجية على تقديم تقنيات متقدمة وخدمات ذات جودة عالية مما يساعد في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وهذه الدول، ويأتي هذا التوجه ضمن إطار استراتيجية أوسع للصين لتعزيز مكانتها كقوة تكنولوجية عالمية وذلك من خلال التركيز على الابتكار والتطوير في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخير دليل على ذلك شركة هواوي باعتبارها واحدة من أبرز الشركات الصينية في هذا المجال، حيث تقوم بدور محوري في تحقيق هذه الأهداف سواء من خلال تطوير تقنيات جديدة أو من خلال توسيع نطاق عملياتها في الأسواق العالمية.

5/ تعزيز الوجود الصيني في منطقة أوراسيا:

تسعى الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى تحقيق أهداف استراتيجية متعددة في منطقة أوراسيا هذه الأهداف تشمل تعزيز النفوذ السياسي، تأمين المصالح الاقتصادية، وتعزيز التنمية المشتركة من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والتكنولوجيا، إذ تعتبر منطقة أوراسيا ذات أهمية جيوسياسية واقتصادية كبيرة حسب نظرية قلب العالم لماكندر¹، ولها تأثير على التوازنات العالمية، فمبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين في عام 2013 هي في حد ذاتها استراتيجية ضخمة تهدف إلى إعادة إحياء طرق التجارة القديمة وتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول الأخرى في المنطقة وتندرج أهمية جغرافيا أوراسيا فيما يلي:²

➤ الموقع الاستراتيجي: تربط أوراسيا بين أوروبا وآسيا مما يجعلها معبرا حيويا للتجارة بين الشرق والغرب على اعتبار أنها تضم دول ذات أهمية جيوسياسية مثل روسيا وتركيا وإيران؛

1 : The Heartland Theory and the Present-Day Geopolitical Structure of Central Eurasia, Silk Road Studies, p85, accessible at: <https://www.silkroadstudies.org/resources/pdf/Monographs/1006Rethinking-4.pdf>.

2 : Eldar Ismailov and Vladimir Papava, Rethinking Central Eurasia, Singapore, The Central Asia-Caucasus Institute, June 2010, p 85.

- الموارد الطبيعية: تحتوي أوراسيا على احتياطات ضخمة من الموارد الطبيعية بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي في روسيا وكازاخستان، والمعادن في آسيا الوسطى حيث توفر هذه الموارد قاعدة قوية للتنمية الاقتصادية في المنطقة وجذب الاستثمارات الدولية؛
- حجم السوق: تضم أوراسيا تعدادا سكاني ضخما مما يجعلها سوقا رائجة للسلع والخدمات، أضف إلى هذا التنوع السكاني الذي يخلق بدوره فرصا كبيرة للتجارة والاستثمار مما يعزز النمو الاقتصادي في المنطقة؛
- الأمن والاستقرار: استقرار هذه المنطقة يعزز من استقرار الحدود الصينية الغربية ويؤمن خطوط النقل والطاقة مما يقلل الاعتماد على الممرات البحرية التي تسيطر عليها القوى البحرية الكبرى مثل الولايات المتحدة.

6/ توسيع الدور الخارجي للصين:

صحيح أن مبادرة الحزام والطريق تشمل دولا ومناطق تعاني من صراعات واضطرابات داخلية مما يتطلب جهودا خاصة لحماية المشروعات الضخمة التي يتم إنشاؤها وفي هذا السياق تلجأ الصين إلى استراتيجيات متنوعة لضمان سلامة واستمرارية هذه المشروعات، ومن بين هذه الاستراتيجيات الاعتماد على شركات أمنية صينية خاصة لتوفير الحماية اللازمة، حيث تقوم بحماية مشروعات البنية التحتية التي تنفذها الشركات الصينية في دول أفريقية عديدة ومثال على ذلك مجموعة ديوي الأمنية التي تتولى حماية الشركات الصينية العاملة في بناء الطرق في كينيا¹، وتعمل شركات الأمن الصينية على تأمين السفن التجارية وناقلات النفط المارة بالخطوط البحرية الخطرة كالسواحل الصومالية المعروفة بنشاط القرصنة، وبالإضافة إلى توفير الحماية المباشرة تسهر هذه الشركات على تدريب وتعزيز القدرات الأمنية للقوات المحلية في الدول المضيفة، وهذا يساهم في تحسين الأمن المحلي على المدى البعيد ويعزز الاستقرار في مناطق انجاز المشاريع، وتجدد الإشارة هنا إلى أن بعض المشاريع البحرية أثارت حفيظة وهواجس الهند التي ترى أنها تهدف إلى تطويقها خاصة تلك المشاريع التي يتم انجازها في أماكن النفوذ التقليدي والاستراتيجي للهند في جنوب آسيا والمحيط الهندي.²

وخلاصة القول هو أن الشركات الأمنية الصينية تعتبر جزءا أساسيا من استراتيجية الصين لحماية مشروعات مبادرة الحزام والطريق في الدول والمناطق التي تعاني من اضطرابات أمنية، من خلال تقديم خدمات الحماية والتدريب

1 : Alessandro Arduino, China's Private Army Protecting the New Silk Road, US: Springer, 2018, p. 103.

2 : Shannon Tiezzi, The Maritime Silk Road Vs. The String of Pearls, The Diplomat, 13 February 2014, accessible at: <https://bit.ly/2zpVLss>.

حيث تحرص هذه الشركات في ضمان سلامة واستمرارية الأشغال، مما يعزز النفوذ الصيني في المنطقة ويعمل على تحقيق أهداف المبادرة الاقتصادية والسياسية.

7/ تأمين وضمان إمدادات الطاقة:

تواجه الصين تحديات كبيرة فيما يتعلق بأمن إمدادات الطاقة نظرا لاعتمادها الكبير على مضيق ملقا الذي تمر من خلاله حوالي 80% من الإمدادات، حيث يمثل مسارا حيويا لنقل الطاقة إلى الصين ما يجعل الصين عرضة لخطر تعطل الإمدادات في حالة وقوع أزمات أو توترات دولية في هذه المنطقة الحيوية، وللتخفيف من هذه المخاطر تسعى الصين إلى تطوير مسارات نقل الطاقة من خلال مشروع الحزام والطريق ويتضمن هذا المشروع إنشاء ممرات تجارية بديلة لمضيق ملقا، مثل خط أنابيب النفط بين الصين وميانمار والممر الاقتصادي الباكستاني-الصيني الذي يربط ميناء جواردر في باكستان بمنطقة شينغيانغ في الصين، هذه البنية التحتية تشمل شبكة من الطرق والسكك الحديدية وأنابيب النفط التي من شأنها تقليل الاعتماد الكلي على مضيق ملقا وتوفير مسارات بديلة لاستيراد الطاقة خاصة من منطقة الخليج العربي.¹

2/ عقبات مبادرة الحزام والطريق:

يواجه مشروع طريق الحرير الجديد المعروف أيضا باسم مبادرة الحزام والطريق BRI العديد من التحديات المؤسسية والأمنية المتنوعة التي تؤثر على تنفيذه بشكل فعال وتشمل هذه التحديات ما يلي:²

أ/ التحدي المؤسسي والسياسي:

➤ ضعف الحوكمة: بعض الدول المشاركة تعاني من ضعف في نظم الحوكمة مما يؤدي إلى عقبات في تنفيذ المشاريع.

➤ تغلغل البيروقراطية: الإجراءات البيروقراطية المعقدة في بعض الدول تعرق التقدم السريع للبرامج؛

➤ انعدام الاستقرار السياسي: التغيرات السياسية وعدم الاستقرار في بعض البلدان يمكن أن يؤثر على استمرارية وديمومة التنمية.

ب/ التفاوت في مستويات التنمية:

➤ التباين في أنظمة الحكم: اختلاف أنظمة الحكم بين الدول يؤدي إلى صعوبات في تنسيق وتنفيذ الخطط المفترض تجسيدها؛

➤ التفاوت في التنمية الاقتصادية: اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية يمكن أن يخلق فجوات في القدرات

1 : B.A. Hamzah, Alleviating China's Malacca Dilemma, Institute for Security and Development Policy, 13March 2017, accessible at: <http://isdip.eu/alleviating-chinas-malacca-dilemma>

2 : Barisitz Stephan & Alice Radzyner, The New Silk Road, Part I: A Stocktaking and Economic Assessment, FOCUS ON EUROPEAN ECONOMIC INTEGRATION Q3/17, pp 13-14, accessible at: <https://ideas.repec.org/a/onb/oenbfi/y2017iq3-17b1.html>

والبنية التحتية المطلوبة لتنفيذ المشروع.

ج/ الهيمنة الصينية:

- التأثير المحلي: الهيمنة الصينية على تنفيذ المشروعات دون مراعاة الظروف المحلية قد تؤدي إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية في الدول المشاركة؛
- المشاركة الاقتصادية: بالرغم من أن المشاركة الصينية الكبيرة في التمويل والإدارة قد تسرع من الإنجاز إلا أن التأثير الإيجابي على الاقتصاديات المحلية قد يكون محدودا.

د/ تمويل مشروعات البنية الأساسية:

- مصيدة الديون: التمويل من خلال الديون وخاصة بالعملات الأجنبية يمثل تحديا كبيرا للدول التي تعاني من أزمات في تسديد ديونها السيادية؛
- استثمارات القطاع الخاص: قد لا تتدفق الاستثمارات الخاصة إلى الدول التي تواجه مشاكل في تسديد الديون مما يحد من التمويل المتاح لمشروعات البنية التحتية.

هـ/ التوترات الجيوسياسية:

- المخاطر السياسية: تسود توترات جيوسياسية خاصة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي قد تؤدي إلى تداعيات تعرقل تنفيذ المشاريع؛
- تصاعد حدة المنافسة: تزايد المنافسة وحدة الصراع بين الدول الكبرى يمكن أن تؤدي إلى اختلال في التوازنات السياسية وتؤثر على نجاح المشروع.

هذه التحديات تستدعي استراتيجيات وحلول مبتكرة لضمان نجاح مشروع طريق الحرير الجديد وتحقيق الفوائد المرجوة منه خاصة التعاون الدولي والالتزام بحوكمة جيدة، بالإضافة إلى مراعاة الظروف المحلية وتنوع المصالح الاقتصادية والسياسية ستكون أساسية في التغلب على هذه العقبات.

المطلب الثالث: التحديات الدولية لمبادرة الحزام والطريق

احتفلت الصين وشركائها بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيس وإعلان الخطة الاستراتيجية الحزام والطريق في ظروف دولية تتسم بعدم الاستقرار واشتداد الصراع والتنافس الدولي على مناطق النفوذ والهيمنة، حيث ترى عديد الدول أن الصين باستثمارها أكثر من تريليون دولار في مجالات البنية التحتية وتنفيذ مشاريع تجارية واجتماعية ليس فقط من أجل تعزيز التنمية المشتركة والتكامل الإقليمي، بل إن الدافع الحقيقي أكبر من ذلك بكثير حيث يعتقد البعض أن الطريق سيحدث تغييرا جذريا في توازن القوى وطبيعتها على مستوى العالم وخاصة في منطقة وسط آسيا والتي تعذ بمثابة حديقة خلفية لروسيا والتي أصبحت هدفا استراتيجيا للصين من خلال مد الطرق داخل أراضي بعض الدول كالأندلس مثلا، إضافة إلى توثيق علاقاتها مع دول الجوار في منظمة شنغهاي تعزيز التعاون خاصة في المجال

العسكري لتحقيق الأمن الإقليمي، هذا من جانب ومن جانب آخر تصرفات الصين المتكررة في بحر الصين الجنوبي أثارت حفيظة القوى الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودون أن ننسى كل من الهند وروسيا واليابان وكل له مبرراته ودوافعه للتخوف من نوايا الصين الخفية وراء تنفيذ مبادرة الحزام والطريق.

مواقف ومخاوف الدول الكبرى من المشروع:

تسعى معظم الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للدفاع عن مصالحها والمحافظة على مناطق نفوذها وتأمين موارد دائمة لاقتصادها بمختلف السبل، ولهذا ترى هذه الدول في بناء مشروع الحزام والطريق تهديدا حقيقيا يؤجج الصراع العالمي ويقوض عمل المؤسسات الدولية والنظام العالمي.

1/ الولايات المتحدة الأمريكية:

تحليل الأوضاع الجيوسياسية في الشرق الأوسط والعلاقات الدولية يكشف الكثير من تعقيدات الصراعات والنفوذ، فالولايات المتحدة وحلفاؤها منذ عقود تتبع سياسات تهدف إلى الحفاظ على مصالحهم الاستراتيجية والاقتصادية في العالم وتشمل هذه السياسات استخدام المؤسسات الدولية لفرض رؤاهم، بالإضافة إلى استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي لتعطيل القرارات التي لا تتماشى مع مصالحهم وفيما يخص التدخلات العسكرية تعتبر أفغانستان والعراق أمثلة واضحة على استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية لتحقيق أهدافها كما أن التدخل في سوريا يعكس سعيها لتحقيق أجندتها الاستراتيجية، ومن ناحية أخرى يشهد الشرق الأوسط صراعا متزايدا يتداخل مع مشروع الحزام والطريق الصيني، إذ يعتبر هذا المشروع تهديدا مباشرا للولايات المتحدة نظرا لأنه يهدف إلى تعزيز النفوذ الاقتصادي الصيني في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وتخشى الولايات المتحدة من أن يؤثر هذا المشروع على نفوذها ويقوض مصالحها في المنطقة، فالتحولات الجارية في فلسطين وخاصة في غزة تضيف بعدا جديدا لهذه الديناميكيات فهذه التغيرات قد تسهم في إعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة وتؤثر على المشاريع الاستراتيجية الكبرى مثل الحزام والطريق، فالتنافس بين القوى الكبرى على النفوذ في الشرق الأوسط يعكس تعقيدات العلاقات الدولية ويبرز أهمية المنطقة على الساحة العالمية.

وخلال فترة رئاسة دونالد ترامب لم تتخذ الولايات المتحدة موقفا رسميا محددا تجاه مبادرة الحزام والطريق الصينية إلا أن سياسة أمريكا أولا التي تبناها ترامب جعلت من الصعب تطوير رد واضح وجماعي على هذه المبادرة، وكانت السياسات الاقتصادية لترامب تركز على الحمائية التجارية وفرض العقوبات الاقتصادية على الصين مما زاد من التوترات بين البلدين، ففي كانون الأول (ديسمبر) 2017 تم تسليط الضوء على الصين كمنافس قوي في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية حيث أشارت إلى أن الصين تسعى لتوسيع نفوذها العالمي من خلال أساليب مثل مبادرة الحزام والطريق¹.

1 : Paulo Afonso, La sécuritisation des intérêts chinois: la Nouvelle Route de la Soie au sein du Nouveau Grand Jeu centrasiatique, Paris, Dalloz, 2018, p 174.

وترى الولايات المتحدة أن المؤسسات المالية التي أنشأتها الصين لدعم هذه المبادرة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB وصندوق طريق الحرير الجديد NSRF تمثل منافسة للنظام المالي العالمي القائم على مؤسسات بروتون وودز كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتنظر الولايات المتحدة إلى مبادرة الحزام والطريق على أنها تحد استراتيجي كبير، ومن المتوقع أن تعمل على إفشال المشروع عن طريق ممارسة الضغوط على حلفائها وخلق المشاكل المتعددة، باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى تعزيز النفوذ الصيني في جميع أنحاء العالم وهو ما يثير قلقها الاستراتيجي والسياسي والعسكري، وباختصار يتميز موقف الولايات المتحدة من مبادرة الحزام والطريق BRI بالتحفظ والقلق وتسعى إلى مراقبة تأثيرها والعمل على عرقلتها وتعزيز بدائل، وهذه بعض النقاط الرئيسية حول موقف الولايات المتحدة:¹

- تزايد النفوذ الصيني: تعبر الولايات المتحدة عن تخوفها من مبادرة الحزام والطريق إذ تعدها وسيلة لتعزيز النفوذ الصيني في العالم وخاصة في البلدان النامية، حيث يمكن للصين استخدام هذه المبادرة لتحقيق أهداف جيوسياسية؛
- تأثير الديون: تشير الولايات المتحدة إلى أن بعض البلدان المشاركة في المبادرة قد تقع في فخ الديون نتيجة للقروض الكبيرة التي تقدمها الصين مما قد يؤدي إلى ضغوط اقتصادية وسياسية على هذه البلدان؛
- شفافية معايير العمل: تنتقد الولايات المتحدة بعض المشاريع لافتقارها إلى الشفافية والمعايير البيئية والاجتماعية وتدعو الولايات المتحدة إلى ضرورة إتباع معايير دولية في تنفيذ المشاريع لضمان فوائد مستدامة للدول المشاركة؛
- التعاون الدولي والإقليمي: تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز التعاون مع حلفائها وشركائها لتقديم بدائل لمبادرة الحزام والطريق في هذا السياق دعمت الولايات المتحدة مشاريع بنية تحتية بديلة من خلال مبادرات مثل مبادرة شبكة النقاط الزرقاء Blue Dot Network لتعزيز معايير الشفافية والجودة، وتعزيز التعاون مع الدول في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لتعزيز استراتيجية هند-باسيفيكي حر ومفتوح؛
- السياسة الخارجية: تعكس هذه المواقف جزءاً من السياسة الخارجية الأمريكية الأوسع التي تركز على منافسة الصين في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية؛
- الضغط على الحلفاء: محاولة إقناع الدول الحليفة بعدم المشاركة في المبادرة الصينية أو تقليص مستوى التعاون معها؛
- إثارة القضايا والمشاكل: تسليط الضوء على المخاطر المالية والسياسية التي قد تنجم عن الانخراط في المشروع الصيني مثل زيادة الديون أو فقدان السيادة الاقتصادية.

1 : Gal Luft, Silk Road 2.0: A US Strategy toward China's One Belt, One Road Initiative, Atlantic Council, Strategy Paper, no. 11 (October 2017), pp. 15-17, accessed on 9/5/2024, at: <https://bit.ly/2WIKLir>

2/ الاتحاد الأوروبي:

مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين تعبر عن استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز التواصل التجاري والاقتصادي بين آسيا وأوروبا من خلال إنشاء شبكة من البنية التحتية تشمل الطرق البرية والموانئ البحرية، وتعد أوروبا الطرف الآخر من الحزام والطريق الاقتصادي حيث يمر الطريق البري من الصين مروراً بكازاخستان، روسيا، بيلاروسيا، وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي، حيث أقامت الصين استثمارات هائلة في أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي سابقاً إذ ضخّت أموالاً طائلة لإنشاء السكك الحديدية ومد خطوط الأنابيب والأهم من ذلك هو التركيز على الطرق البحرية، حيث سعت الصين إلى تجسيد العديد من الموانئ على سواحل الدول المشاركة في المبادرة، وتعمل الصين على تحويل استراتيجيتها إلى واقع من خلال سلسلة من عمليات الاستحواذ على الموانئ من سنغافورة إلى بحر الشمال، مما يعيد رسم خريطة العالم التجارية والنفوذ السياسي وتهدف هذه الاستثمارات والمشاريع إلى تسهيل وزيادة التبادل التجاري بين الصين وأوروبا، مع تعزيز الصين لنفوذها في المناطق المستهدفة من خلال المبادرة فهي بذلك تحقق مكاسب اقتصادية وسياسية على الصعيد الدولي وتوسع من تأثيرها الجيوسياسي على نطاق عالمي.

وقد شهدت الشركات الصينية الكبرى مثل كوسكو والميناء الصيني التجاري توسعاً في المحيط الهندي، البحر المتوسط، والحدافة الأطلسية، ففي كانون الثاني (جانفي) 2018 تمكنت كوسكو من الاستحواذ على ميناء زيربروغ ثاني أكبر المرفأ في بلجيكا مما مثل أول محطة عبور للشركة الصينية في شمال غرب أوروبا، تبعت ذلك صفقات استحواذ في إسبانيا، إيطاليا، واليونان خلال الفترة 2018-2019، حيث سيطرت الشركات الصينية على 10% من قدرة الموانئ الأوروبية، وقد أنفقت كوسكو كذلك مليار دولار لشراء وتحديث ميناء بيرايوس اليوناني، ورغم المنافع الاقتصادية للمشروع يرى القادة الأوروبيون في هذه المبادرة محاولة صينية للتغلغل وزيادة النفوذ السياسي والاقتصادي في أوروبا، حيث أعرب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن أن مشروع الحزام والطريق يجب أن يعتمد على روح التعاون المتبادل وليس الهيمنة الصينية، ومن ناحية أخرى تقود ألمانيا تيار التحفظ ضد هذه المبادرة واشترطت تقديم الصين ضمانات لحرية التجارة والمنافسة العادلة، وأوضح الرئيس الصيني شي جين بينغ أن المبادرة هي مشروع القرن وأنها مفتوحة للجميع على أساس مبدأ الربح للجميع، مع اعتمادها على قواعد الشفافية ونظام التجارة المفتوحة المتعددة الأطراف.

وفي 26 تموز (جويلية) 2023 الماضي اجتمع قادة مجموعة السبع بقلعة إلماو الألمانية وبعد ساعات من النقاش خلصوا إلى إعلان المواجهة على مشاريع التوسع الاقتصادي الصيني في العالم، وعلى رأسها مبادرة الحزام والطريق وفي هذا الصدد وحسب بيان البيت الأبيض قررت المجموعة جمع 600 مليار دولار بحلول 2027،

للاستثمارات في البنية التحتية العالمية والتي ستوفر منها واشنطن خلال السنوات الخمس المقبلة 200 مليار دولار عبر منح وموارد من الحكومة الاتحادية وجمع استثمارات من القطاع الخاص، فيما أتت الوثيقة التي نشرها الاتحاد لتكشف ماهية هذه المشاريع التي يصل عددها إلى 70، وحسبما أوضحت بوليتيكو الأمريكية نقلا عن مسؤول كبير في بروكسل قوله الآن علينا العمل في إشارة إلى المرور من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ، وتشمل هذه المشاريع مساعدة عدد من الدول الإفريقية على تحقيق الانتقال الطاقوي، وضمت كل من بنين وجنوب إفريقيا اللتان ستحظيان بتمويلات من أجل إنشاء محطات طاقة شمسية وقد تفوق قيمتها 367 مليون يورو لكيب تاون كما يخطط الاتحاد لعقد شراكة مع ناميبيا في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر.¹

ومنذ تأسيس صيغة 16+1 في عام 2012 والتي تشمل الصين و16 دولة من شرق وجنوب شرق أوروبا استهدفت هذه الأخيرة زيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي كمدخل استراتيجي لأوروبا، ومع تراجع جاذبية الاتحاد الأوروبي في بعض دول وسط وشرق أوروبا بدأت هذه الدول في البحث عن بديل لها وهو ما أتاح الفرصة للصين لدخول الأسواق الأوروبية بقوة، ومع ذلك تدرك القارة العجوز أن المبادرة تهدف أساسا إلى زيادة النفوذ الصيني أكثر من تحقيق مكاسب مشتركة للجميع، وقد أكد تقرير صادر في نيسان (أفريل) 2018 وقعه 27 من أصل 28 سفيرا أوروبيا لدى الصين أن المشروعات الصينية تمنح الشركات الوطنية ميزة تنافسية على حساب الشركات الأوروبية ولا تلتزم بمعايير الشفافية الدولية، وفي خضم الأحداث العالمية الجارية استغلت الصين الفرصة وعملت على تعزيز وجودها الاقتصادي والسياسي في المنطقة وبالرغم من الفوائد الاقتصادية التي جلبتها هذه

الاستثمارات الصينية إلا أن هناك قلقا متزايدا من وتيرة تنامي القوة الاقتصادية للصين خارج حدودها الجغرافية.² وقد قامت الصين بإطلاق 51 خطا للسكك الحديدية تربط بين الصين و28 مدينة أوروبية ووفقا للأرقام الصينية فمنذ آذار (مارس) 2011 إلى نيسان (أفريل) 2017 تم تشغيل أكثر من ثلاثة آلاف قطار بين الصين وأوروبا، ما أسهم في نقل السلع الصغيرة الحجم مثل الهواتف وأجهزة الكمبيوتر المحمولة بين البلدين، ومن المتوقع أن يحدث طريق الحرير الجديد طفرة سياحية في الدول التي يمر بها وخاصة في لندن، كما عمدت الصين للزيادة من استثماراتها في قطاعات الصناعة والطاقة، ولقيت المبادرة ترحيبا كبيرا من بريطانيا والتي تسعى لتعميق علاقتها التجارية مع الصين في إطار خروجها من الاتحاد الأوروبي.

ومنذ أن قامت الصين بتحديث ميناء بيرايوس في اليونان تمكنت من إفشال إدانة الاتحاد الأوروبي للسلوك الصيني في قضايا تشمل حقوق الإنسان وبحر الصين الجنوبي بمساعدة اليونان، لكن يبقى القلق قائما على نحو دائم من الناحية الاقتصادية، حيث يرى البعض أن الصين لن تتخلى عن حلمها في الاستحواذ على الاقتصاديات

1 : <https://www.trtarabi.com/issues/>, viser le 24/03/2023 à 14 :50.

2 : Gerstl Alfred, China's New Silk Roads. Categorising and Grouping the World: Beijing's 16+1+X European Formula, Vienna Journal of East Asian Studies, 10,2018, pp 39-43.

الأوروبية للحفاظ على تفوقها وتعتبر صفقات ومشاريع البنية التحتية المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق تهديدا لدول وسط وشرق أوروبا.

وهناك آراء ترى أن من مصلحة الاتحاد الأوروبي تنفيذ المشروع لضمان تطوير البنية التحتية في أوروبا وتعزيز تنمية التجارة الدولية من خلال التعاون مع الصين في إطار مشروعات الطريق، وتعبئة القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع البنية التحتية، وتعزيز التعاون الإقليمي ولهذا فهي مستعدة لدعم المشروع الصيني بشرط أن تفي الصين بالمعايير الأوروبية، وتهدف كذلك إلى تعزيز الروابط بين شرق القارة الأوروبية ووسط آسيا من خلال مبادرة الحزام والطريق وللعلم فإن المجر كانت أول دولة أوروبية تنظم بشكل رسمي للمشروع، مما يعكس الأهمية الاستراتيجية التي يوليها بعض دول الاتحاد الأوروبي لهذه المبادرة، والرأي القائل بأن من مصلحة الاتحاد الأوروبي تنفيذ مشروع مبادرة الحزام والطريق له عدة أبعاد إيجابية أهمها:

- تطوير البنية التحتية: تنفيذ المشاريع المتعلقة بالمبادرة يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحسين وتطوير البنية التحتية في الدول الأوروبية، مما يعزز من الكفاءة والنقل وتسهيل حركة التجارة؛
- تعزيز التجارة الدولية: يمكن للمبادرة أن تساهم في تسهيل وتنمية التجارة الدولية بين أوروبا والدول الأخرى، مما يعود بفوائد اقتصادية كبيرة على دول الاتحاد الأوروبي؛
- تعبئة القطاع الخاص: التعاون مع الصين في إطار هذه المبادرة يعمل على تحفيز القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع مما يوفر فرص استثمارية جديدة ويعزز من التعاون الاقتصادي؛
- التعاون الإقليمي: دعم المشروع يعزز التعاون بين الدول الأوروبية والآسيوية ويؤدي لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية الإقليمية؛
- شروط الاتحاد الأوروبي: استعداد أوروبا لدعم المشروع مرهون بالتزام الصين بالمعايير الأوروبية، مما يضمن تنفيذ المشاريع بجودة وكفاءة عالية ووفقا لمعايير التنمية المستدامة؛
- تعزيز الروابط الإقليمية: المبادرة تسعى إلى تعزيز الروابط بين شرق القارة الأوروبية ووسط آسيا، مما يعزز من التعاون الاقتصادي والتجاري ويخلق فرص جديدة للنمو والتطور.

3/ روسيا الفدرالية:

تعتبر روسيا آسيا الوسطى الحديقة الخلفية لها كما تراها منطقة قريبة ثقافيا لأكثر من قرن فقد كانت جزءا من الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتي، ولهذا فهي منطقة نفوذ استراتيجي حيث تتمتع باحتياطات هائلة من النفط والغاز، إضافة لكونها محطة ربط بين الشرق والغرب ولذلك تعتقد موسكو أن أي تواجد أجنبي وحتى من حليفاتها بكيين بمثابة تهديد مباشر لها، ولقد برزت الصين في الواقع باعتبارها القوة الاقتصادية والجيوستراتيجية المركزية في المنطقة حيث كانت التجارة المحرك الرئيسي ففي عام 2013 تجاوزت المبادلات التجارية مع دول المنطقة 50 مليار دولار، متجاوزة بكثير حجم التجارة مع روسيا وبشكل عام كان توسع النفوذ الصيني في المنطقة على حساب

روسيا التي لا تزال تعيش الحنين للعالم الذي اختفى قبل خمسة وعشرين عاما (سقوط الاتحاد السوفيتي). وفي خطوة لمحاولة تقليل الوجود الصيني ناقش فلاديمير بوتين وشي جين بينغ في ماي (أيار) 2015 إمكانية التنسيق وحتى دمج الحزام الاقتصادي لطريق الحرير والاتحاد الاقتصادي الأوروبي-آسيوي، بهدف خلق مساحة اقتصادية مشتركة والتزم شي في وثيقة مشتركة بإجراء محادثات متعددة الأطراف بشأن الربط بين المشروعين، بدلا من إجراء مفاوضات ثنائية بين المعنيين وهذا لم يكن يلائم دول آسيا الوسطى وفي أيلول (سبتمبر) 2015 أعلنت كازاخستان والصين عزمهما على تنسيق برنامج التنمية الوطنية السابق باعتباره مرتبط مع مبادرة طريق الحرير، ومن ثم يتمثل الهدف الروسي الرئيس من المشاركة في تنفيذ المشروع الصيني في تأمين مصالحها في آسيا الوسطى، وهو ما يؤدي إلى تأرجح العلاقات الروسية الصينية على المدى الطويل نظرا لتركيز روسيا على تعزيز الشراكة في الإطار الأوروبي-آسيوي.¹

تحليل العلاقات بين روسيا والصين يتسم بالتعقيد والتناقضات من جهة تواجه روسيا ضغوطا وعقوبات من الغرب خاصة بعد الأزمة الأوكرانية، مما يدفعها نحو تعزيز علاقاتها مع الصين كخيار استراتيجي لتعزيز اقتصادها وتقوية موقفها السياسي، ومن جهة أخرى تحمل روسيا مخاوف كبيرة من النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة حيث تسعى الصين لتكون قوة كبرى عالمية، وهذا قد يهدد مكانة روسيا الاقتصادية والسياسية خاصة في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده موسكو، فالصين تسعى لتوسيع نفوذها من خلال مبادرات مثل الحزام والطريق والتي قد تؤدي إلى تضيق الخناق على روسيا وجعلها أكثر تبعية لبكين، بالإضافة إلى ذلك هناك شعور بين بعض النخب السياسية الروسية بأن الصين في نهاية المطاف يمكن أن تكون منافسا رئيسيا وتهديدا طويل الأمد لروسيا بسبب قوتها الاقتصادية والعسكرية المتزايدة، وفي هذا السياق تجد موسكو نفسها في موقف صعب بين الحاجة إلى التحالف مع الصين لمواجهة الغرب والخوف من العواقب طويلة المدى لهذا التحالف على سيادتها ومكانتها الإقليمية والدولية.

من هذا المنطلق ترى روسيا أن من مصلحتها المحافظة على مكانتها التقليدية في الفضاء الأوراسي ضمن التحالف مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق حيث تبقى مخاوفها أكبر بكثير من مكاسبها، لأن أغلب المشاريع الحيوية للمشروع لا تمر عبر روسيا لهذا فإن المشكلة تكمن في تعزيز الصين لمكانتها دوليا والابقاء على موسكو كقوة إقليمية من الدرجة الثانية، حيث تحظى الصين بحضور اقتصادي قوي في آسيا الوسطى فهي تسيطر بالحصص الأكبر من أنابيب ضخ النفط من كازاخستان إلى أوروبا، إضافة إلى خطوط نقل الغاز من تركمانستان إلى غرب الصين، فضلا عن هذا فإن الصين تفضل التعامل الثنائي الأطراف مع شركائها على عكس موسكو التي تراهن دوما على الطريقة الصلبة، ولهذا فإن بكين تستمر في انتهاز الفرص لتعزيز تواجدتها في الفناء الخلفي لروسيا.

1 : Pádraig Murphy, the Silk Road, XXI Century, One Belt One Road, The Institute of International and European Affairs, 2(3/2016, pp 4-5.

4/ اليابان والهند:

يعتبر بحر الصين الجنوبي SCS منطقة ذات بعد استراتيجي حيث تشكل جزءا لا يتجزأ من طريق الحرير البحري الذي يربط الصين بآسيا والشرق الأوسط وأوروبا، إضافة لكونه ممرًا حيويًا للتجارة بين دول جنوب شرق آسيا في فترات مبكرة¹، حتى اليوم لا تزال SCS ذو أهمية استراتيجية لكل الدول المطلة عليه في المحيطين الهندي والهادئ بما في ذلك الفلبين وماليزيا وبروناي وتايوان وفيتنام والصين، التي تطالب بأجزاء من SCS فلم يعد مجرد الوصول إلى طرق التجارة هو الذي يجعل المنطقة مهمة ومشتعلة بل تعداه إلى الاحتياطات الهائلة من الأسماك والنفط والغاز التي تتمتع بها المنطقة، وقد زادت التوترات وانعدام الثقة بشكل كبير في المنطقة خاصة مع تصرفات الصين والتي تشمل بناء موانئ المياه العميقة وكذلك المطارات التي يمكن أن تستوعب الطائرات المقاتلة والقاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى، وقد أدت هذه الإجراءات إلى زيادة المواجهات بين حكومات جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بمبادرة OBOR هذا لأن حكومات جنوب شرق آسيا تعتقد أن بكين ستمكن من تأكيد المزيد من السيطرة على الجزر المتنازع عليها في SCS وهذا كله تحت ستار التكامل الاقتصادي الإقليمي².

وفي سياق هذه المتغيرات يتبلور المنظور الياباني الذي لم يكتفي بمعارضة مشروع طريق الحرير ولكن امتد ليشمل مجموعة من الإجراءات التي تحاول بها تحجيم التهديد المتوقع على مصالحها الاستراتيجية، إذ كانت اليابان أول عضو في مجموعة السبع يتعرض للتأثير الإقليمي لمبادرة الحزام والطريق وللميزة التنافسية المتزايدة بسرعة للشركات الصينية في بناء البنية التحتية المنخفضة التكلفة في الخارج، والتي تم تمكينها من خلال وفورات الحجم الكبيرة في الداخل والدعم الحكومي الهائل في ظل سياسة الخروج لجمهورية الصين الشعبية، وبالتالي صممت اليابان في عام 2015 على إيجاد بديل لمبادرة الحزام والطريق.

واستنادا إلى خبرتها التي دامت عقودا وسجلها الحافل في تمويل البنية التحتية جاءت المبادرة اليابانية المسماة الشراكة من أجل البنية التحتية للجودة **PQI** والتي كانت موجهة أساسا إلى دول آسيا، حيث خصصت لها ميزانية تقدر بـ 110 مليار دولار على مدى خمس سنوات، إضافة إلى ذلك أعلنت اليابان علنا عن دعمها لدول جنوب شرق آسيا خاصة الفلبين التي لديها نزاع مع الصين حول SCS، وكانت اليابان تعول كثيرا على تدخل الولايات المتحدة في آسيا من الناحية الاقتصادية من خلال اتفاقية الشراكة عبر الباسفيك، ويتمثل هدفها الرئيس في توسيع قواعد التجارة والاستثمار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى جانب احتواء الصين بوصفه أهم هدف جيوسياسي وجيواقتصادي، بحيث لا تكون بكين هي اللاعب الوحيد والمتحكم في المنطقة وحتى يمكنها أن تحقق مصالح مشتركة تتوافق مع مصالحها المحلية ولا تكون مقتصرة على الأهداف الكبرى للصين وأن لا تصبح تلك الدول محكومة بما

1 : Flecker Michael, Early Voyaging in the South China Sea: Implications on territorial claims, Nalanda-Sriwijaya Centre Working Papers Series, 2015, No.19, p 48.

2 : Tiezzi, Shannon, 3 years on, Where Does China's Silk Road Stand?, The Diplomat, published (31/08/16), accessed on (1/10/2023) via: <http://thediplomat.com/2016/09/3-years-on-where-does-chinas-silk-road-stand/>

تقتضيه الرؤية الاستراتيجية الصينية.

تواجه اليابان تحديات متعددة من خلال منظورها الاستراتيجي في مواجهة مبادرة طريق الحرير الصينية فلم تكتف اليابان بمعارضة المشروع بل قامت باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز مصالحها، وخططها المستقبلية، والحد من التهديدات المحتملة، ومن أبرز هذه الإجراءات دعمها العلني لدول جنوب شرق آسيا وخاصة الفلبين التي تواجه نزاعاً مع الصين حول بحر الصين الجنوبي SCS، وتعتمد اليابان في هذا بشكل كبير على التدخل الأمريكي في آسيا من الناحية الاقتصادية، وذلك من خلال اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP حيث تهدف اليابان من خلال هذه الاتفاقية إلى توسيع قواعد التجارة والاستثمار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بالإضافة إلى احتواء النفوذ الصيني، ومنع بكين من أن تصبح اللاعب الوحيد والمتحكم في المنطقة، وتسعى طوكيو إلى تحقيق مصالح مشتركة تتوافق مع أهدافها الوطنية، إضافة إلى السعي باستمرار على أن تكون هذه الدول بعيدة بالكامل عن الرؤية الاستراتيجية الصينية.

وانطلاقاً من هذا المبدأ طرحت اليابان مبادرة بديلة أطلقت عليها 'محيط هادئ وهندي حر ومفتوح وتستهدف هذه المبادرة وفقاً للرؤية اليابانية الحفاظ على أمن وحرية الملاحة في المحيطين الهادئ والهندي استناداً إلى قواعد القانون الدولي، وتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بين الدول في هذه المنطقة التي تضم دولاً آسيوية وإفريقية وتمتد حتى الشرق الأوسط، وقد أعلنت بالفعل ثلاث دول رئيسة تأييدها لهذه المبادرة وهي الولايات المتحدة والهند وأستراليا، ويرى بعض الأكاديميين أن هذه الاستراتيجية هي ردة فعل من اليابان والهند على الاستراتيجية التي تتبناها الصين والتي تثير قلق الدولتين من الصعود الصيني في آسيا ومنطقة بحر الصين الجنوبي، فمن الجانب الهندي فهي تحاول أن تؤدي دور الموازن من ناحية بحكم الروابط والعلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة واليابان، ومن ناحية أخرى تقوم بزيادة وتنويع علاقاتها التجارية في المنطقة منذ عام 2006 .

وتسعى إلى تكوين روابط مشتركة مع عديد الدول، إلا أن الحضور الصيني يحد من الدور الهندي في المنطقة وقد بدا هذا واضحاً منذ إعلان الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني والعمل على حماية أراضي كشمير وهي المنطقة المتنازع عليها بين باكستان والهند مما يمثل تحدياً علنياً للهند من الصين التي تحمي مصالحها الاستراتيجية وتستكمل تنفيذ مشروعها، ولهذا فإن الموقف الهندي يتسم بالقلق والتردد حيث ترفض المشاركة في المبادرة وتعمل على تعزيز تحالفاتها الإقليمية والدولية لمواجهة التوسع الصيني وهذا مرتبط بعدة عوامل أهمها:

✚ تعتبر الهند أن مبادرة الحزام والطريق مدخلاً إلى تعزيز نفوذ بكين في المنطقة مما قد يحد من تأثير الهند الإقليمي خاصة فيما يتعلق بالممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني CPEC حيث تعتبر الهند هذا الممر انتهاكاً لسيادتها؛

✚ الشعور المتزايد بالقلق من التوسع الصيني في المحيط الهندي من خلال بناء الموانئ والقواعد العسكرية مما يمثل تهديداً لأمن الهند البحري ونفوذها في المحيط الهندي؛

الخشية من أن تقوم الصين بتعزيز علاقاتها الاقتصادية بالدول المجاورة للهند مما قد يؤدي إلى تهميش دورها الاقتصادي في المنطقة؛

تتعاون الهند مع دول أخرى مثل الولايات المتحدة واليابان وأستراليا في مبادرات تهدف إلى تقديم بدائل لمبادرة الحزام والطريق، مثل مبادرة محيط هادئ وهندي حر ومفتوح.

المبحث الثاني: تنفيذ الاستراتيجية الصينية للحزام والطريق

بدأت الصين استراتيجية كبرى لطريق الحرير في آسيا الوسطى ومخطط سلسلة من عقد اللؤلؤ في المناطق الساحلية من المحيط الهندي والمناطق المجاورة وهو ما أدى إلى تفاقم السيناريو المتوتر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بما في ذلك بحر الصين الجنوبي، ومن الناحية الاقتصادية فخلال العقد الماضي أصبحت بكين رمزاً للتجارة والاستثمار يشمل الصين وآسيا الوسطى وأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وتتركز استراتيجية تنمية طريق الحرير الجديد في الصين على التجارة والنقل بشكل خاص، ويرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن مبادرة الحزام والطريق تشبه إلى حد كبير خطة مارشال التي اقترحتها وسنتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وتأمل الصين من خلالها إلى تحقيق الأهداف المسطرة ومنها الحفاظ على الاقتصاد المحلي والعمل على أن تكون قوة عظمى وفاعلاً مهماً في آسيا وخارجها مع الحفاظ على وضع يربح فيه الجميع.

المطلب الأول: أدوات وآليات تنفيذ الاستراتيجية الصينية OBOR

1/ كسب التأييد والترويج للمبادرة:

عملت الصين جاهدة للترويج لمشروع الحزام والطريق عبر جميع السبل المتاحة من إعلام ودبلوماسية ناعمة وعلاقات تجارية واستثمارية، وقد أصبحت BRI تضم أكثر من نصف سكان العالم بنسبة 63% أي في حدود 4.4 مليار نسمة وحوالي 30% من الإنتاج الاقتصادي العالمي وبحلول عام 2017 انخرطت حوالي 65 دولة من قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط في المبادرة¹، وبحلول عام 2023 أصبحت المبادرة تضم 149 دولة من جميع القارات وفسرت هذه الزيادة الكبيرة في عدد الدول المشاركة إلى اهتمام الدول المباشر بالحصول على

1 : Harinder Kohli, Looking at China's Belt and Road Initiative from the Central Asian Perspective, Global Journal of Emerging Market Economics, vol. 9, no(1-3) 2018, p. 3.

مكاسب محتملة وفقا لما تعلنه وتؤكدده الصين وقد قسمت هذه الدول كما يلي:¹

- 44 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛
- 35 دولة في أوروبا وآسيا الوسطى بما في ذلك 18 دولة من الاتحاد الأوروبي؛
- 25 دولة في شرق آسيا والمحيط الهادي؛
- 18 دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- 21 دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- 6 دول في شرق آسيا.

وبالرغم من الاختلافات الشاسعة في الوزن الاقتصادي لهذه الدول فإن مشروع الحزام والطريق يعتبر كأداة للسياسة الإقليمية للحد من الفجوة بين المناطق الساحلية المزدهرة والمناطق الداخلية الفقيرة²، وبمرور الزمن أصبحت **OBOR** مظلة تنضوي تحتها جملة من مشاريع البنية التحتية الأساسية ويصاحبها في ذلك مجموعة من الاتفاقات التجارية الثنائية أو الإقليمية لتطوير مجموعة هائلة من الأصول كالطرق والمطارات ومحطات الطاقة وخطوط أنابيب نقل النفط والغاز ومناطق التجارة الحرة، ناهيك عن دعم وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية المالية والتمويلية.

2/ أهمية تجسيد هياكل البنية التحتية:

تدرك القيادة الصينية جيدا أهمية البنية التحتية في خدمة مشروع **NSR** نظرا لوجود ارتباط قوي وإيجابي بين تحسين البنية التحتية للنقل وتحقيق الرفاهية³، حيث تدعم الدراسة السابقة الرأي القائل بأن آفاق التنمية في البلد تتأثر إلى حد كبير بالجغرافيا الاقتصادية إذ أن إمكانية الوصول إلى الأسواق تفسر ما يصل إلى 70 في المائة من الاختلافات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فخلال الفترة 1986-2005 في الصين عندما شهد البلد نموا سريعا في الناتج المحلي الإجمالي وثبت أن القرب من شبكة النقل كان له تأثير سبي إيجابي معتدل على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يلعب النقل دورا مهما في تحديد الفوائد الاقتصادية للبنية التحتية في هذه الحالة، ويرى Bird and Straub في 2014 تأثير التوسع السريع لشبكة الطرق البرازيلية من الستينيات إلى

1 : Christoph Nedopil Wang, Ten years of China's Belt and Road Initiative (BRI): Evolution and the road ahead, Griffith Asia Institute (Griffith University), Regional Outlook Paper No. 76, 2023.

2 : Kolosov V.A. and al, The Chinese initiative-The Belt and Road: a geographical perspective, GES Journal, 2017, Vol. 10, No 1, p 8.

3 : Redding, S.J. and A.J. Venables, Economic Geography and International Inequality, 2001, Center for Economic Performance (CEP) Discussion, London School of Economics. Paper 495.

العقد الأول من القرن الحادي والعشرين باستخدام التجربة الطبيعية التاريخية التي شكلها إنشاء العاصمة الجديدة برازيليا، حيث يحددان الآثار الكبيرة والإيجابية للهياكل الأساسية للنقل على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهي تعزو ما يقرب من 50 في المائة من النمو في الناتج المحلي الإجمالي¹.

ولقد ذهب دونالدسون في دراسة عام 2016 إلى تأثير شبكة السكك الحديدية الهندية الضخمة على الدخل الزراعي للفرد والرفاهية الاقتصادية في الهند، حيث وجد أن خطوط السكك الحديدية تقلل من تكاليف التجارة والفجوات في الأسعار وتزيد من مستويات التجارة الإقليمية والدولية، كما خلص إلى أنه عندما تم توسيع شبكة السكك الحديدية ارتفع الدخل الزراعي الحقيقي بنحو 16 في المائة في المنطقة المستهدفة².

لقد بقي محتوى **OBOR** غامضاً لعدة سنوات فخلال الزيارات العديدة من قبل كبار قادة الصين إلى الدول المجاورة خلال الفترة 2013-2016، تم تقديم مفهومين جديدين للدبلوماسية الاقتصادية الصينية الحزام الاقتصادي لطريق الحرير و طريق الحرير البحري اللذان سيربطان الصين وأوروبا من خلال البنية التحتية المتطورة، والتعاون الاقتصادي الوثيق مع جيرانها في وسط وجنوب شرق آسيا وإفريقيا، ومن المؤكد أن تطوير البنية التحتية هو جوهر المشروع الصيني منذ أن صعد شي جين بينغ إلى الرئاسة، انصب تركيز البيانات الرسمية التي تم الإدلاء بها تجاه الجمهور على الترابط وبناء مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود.

أبرزت خطة العمل التي أصدرتها اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح **NDRC** في آذار(مارس) 2015 على أربعة أنواع رئيسية من البنية التحتية والمتمثلة في: النقل (الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات...) والطاقة (خطوط الأنابيب والمصافي...) والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمناطق الصناعية الخاصة، وكثيراً ما ترتبط مبادرة **OBOR** بالهياكل الأساسية للنقل أساساً، ولكن من المهم ألا يغيب عن البال أن هناك ثلاثة أنواع أخرى من الهياكل الأساسية المدرجة وأن القائمة ليست شاملة، وفيما يلي النسب المئوية للاستثمارات والبنية التحتية موزعة على أنحاء العالم.

الجدول رقم (1-2): توزيع كل من الاستثمارات ومشاريع البنية التحتية في **NSR(2023)**

المنطقة	قيمة الاستثمار %	البنية التحتية %
شرق آسيا	43.9	16.1
أمريكا الجنوبية	22.9	/

1 : Bird, J. and S. Straub, The Brasília Experiment: Road access and the spatial pattern of long-term local development in Brazil, World Bank, July 2014, Policy Research Working Paper 6964.

2 : Donaldson, D. and R. Hornbeck, Railroads and American Economic Growth: A market access approach, 2016, Quarterly Journal of Economics 131, p p 799-858.

إفريقيا جنوب الصحراء	6.7	38.6
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	12.3	31.3
أوروبا	3.1	2.8
غرب آسيا	1.1	11.2

Source: Green Finance And Development Centre

إن التركيز بشكل عام على أنشطة بناء البنية التحتية التي يتم الاضطلاع بها في إطار مبادرة الحزام والطريق يخفي حقيقة أن المبادرة تتكون من خمس روابط تنسيق السياسات، وبناء البنية التحتية، والتجارة دون عوائق، والتكامل المالي، والتبادلات بين المجتمعات، وتعكس هذه الروابط الخمس رؤية القيادة الصينية لمنطقة أكثر تكاملاً حول الصين وتشكل نظاماً مركزياً الهدف النهائي لمبادرة الحزام والطريق ليس فقط تعزيز اتصال البنية التحتية عبر أوراسيا ولكن التحرك نحو مجتمع المصير المشترك واحتضان مستقبل جديد، وقد تم حتى الآن وضع الإطار المؤسسي الأساسي وبدأ تنفيذ بعض مشاريع الهياكل الأساسية الرئيسية، كإنشاء مناطق إنمائية مشتركة، وإنشاء نظم داعمة لضمان تطوير البنية التحتية للسلسلة لمبادرة الحزام والطريق، وكان من المتوقع أن يتم تعبئة ترليون دولار أمريكي لتمويل المشاريع بالخارج خلال السنوات العشرة التالية بعد طرح المبادرة، وبحلول عام 2039 سيتم الإعلان عن الانتهاء الزمني لتنفيذ المبادرة أين تكون الصين قد حققت معظم أهداف المبادرة عند الاحتفال بمرور قرن من الزمن على إنشاء الجمهورية الصينية.¹

وقد شهدت الخمس سنوات الأولى من إعلان المبادرة تقدماً محرزاً في المشاريع الرئيسية لبناء الحزام والطريق خاصة في مجالي تطوير البنية التحتية والتعاون الدولي في مجال القدرات، حيث تتقدم بعض المشاريع الرئيسية بسرعة وتركز الإنشاءات على تطوير الهياكل الأساسية والرئيسية للممرات الاقتصادية الستة وبناء الموانئ في بعض البلدان وفي الوقت نفسه كما هو مطلوب، وتم تنفيذ بعض المشاريع لتطوير البنية التحتية في إطار مبادرة الحزام والطريق وهذه بعض من المشاريع المختارة على طول الممرات الاقتصادية الستة:²

أ/ الممر الاقتصادي بين الصين ومنغوليا وروسيا: في إطار هذا الإطار تم إنشاء عشرة (10) خطوط نقل بين الصين ومنغوليا، كما اكتملت الاستعدادات الأولية لمشروع السكك الحديدية العالية السرعة بين موسكو وكازان والسكك الحديدية بين إيرشان (الصين) وتشويبالسان (منغوليا).

1 : Bressan Matteo, The Impact of the New Silk Road on the Mediterranean and on Italy, Harald Pechlaner, Greta Erschbamer, Hannes Thees, Mirjam Gruber (Editors), China and the New Silk Road Challenges and Impacts on the Regional and Local Level, Springer Nature Switzerland AG, 2020, p 95.

2 : Biliang Hu, Belt and Road Initiative: Five Years on Implementation and Reflection, Global Journal of Emerging Market Economies, Emerging Markets Institute, Beijing Normal University, 2019, p 1-10.

ب/ الممر الاقتصادي للجسر البري الأوراسي الجديد: يقوم عدد كبير ومتزايد من البلدان ببناء خطوط سكة حديد لربط مدنها بالجسر البري الأوراسي الجديد، وهو الجسر الرئيسي والشریان الاقتصادي الحيوي حالياً، يربط قطار الشحن الصيني الأوروبي السريع (China-Europe Railway Express) الصين بـ 43 مدينة من خمس عشرة (15) دولة أوروبية وقد تجاوز العدد الإجمالي لهذه القطارات التي تسير على طول هذا الخط 10000 قطار.

ج/ الممر الاقتصادي بين الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا: لقد تم فتح نفق قامشيق وهو عبارة عن خط سكة حديد أنغرين وهي بوابة أوزبكستان في المنطقة، ويعتبر أول نفق للسكك الحديدية الذي بنته الشركات الصينية في آسيا الوسطى الذي فتح أمام حركة المرور في حزيران (يون) 2016، ويربط الطريق التضاريس الجبلية في طاجيكستان بالجزء الأوسط والجنوبي من خط سكة حديد Vahdat-Javan وافتتح بنجاح أمام حركة المرور في أغسطس (أوت) 2016 وقد اكتملت أقسام الخطوط أ- ب- ج من مشروع خط أنابيب الغاز الممتد من آسيا الوسطى (تركمانستان) إلى غاية الصين وهو يعمل بكامل طاقته بينما لا يزال الخط د قيد الإنشاء.

د/ الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني: يجري بناء المرحلة الثانية من توسيع طريق كراكورام السريع والذي يمتد جنوباً إلى وسط وجنوب باكستان.

هـ/ الممر الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار: تم الانتهاء من مشاريع خط أنابيب الغاز والنفط بين الصين وميانمار خلال الفترة الممتدة بين 2013 و 2017 على التوالي.

و/ الممر الاقتصادي بين الصين والهند الصينية: خط قطار جاكارتا باندونغ فائق السرعة في إندونيسيا وخط قطار فائق السرعة بين الصين وتايلاند وخط سكة حديد الصين ولاوس ومشاريع السكك الحديدية الأخرى على التي يتم العمل فيها على قدم وساق، وقد اكتملت المرحلة الأولى من مشروع تجديد نهر لانكانغ -نهر الميكونغ الذي اشتركت في تنفيذه تايلاند والصين ولاوس وميانمار وهو الآن في المرحلة الثانية من التطوير.

ز: مشاريع أخرى للبنية التحتية:

على الرغم من أن مشاريع تطوير البنية التحتية هي بشكل أساسي الممرات الاقتصادية الرئيسية الستة والموانئ في بعض بلدان الحزام والطريق الرئيسية، كبناء ميناء جواردر في باكستان حيث اكتمل بناء المرحلة الأولى من منطقة جواردر الاقتصادية الخاصة، وقد بدأ بناء ميناء كياوكيو في ميانمار إضافة إلى عودة الأشغال إلى ميناء هامبانتوتا في سريلانكا وبورت سيتي كولومبو إلى المسار الصحيح بعد فترة من الجمود، في وقت لاحق شاركت الشركات الصينية في بناء أكثر من 50 ميناء في أكثر من 20 دولة على طول طريق الحرير البحري، إلا أن هناك العديد من مشاريع

البنية التحتية الأخرى التي يتم تنفيذها في إطار التعاون بين الحزام والطريق.

وفي إفريقيا يتجاوز الطول الإجمالي لخطوط السكك الحديدية الموضوعة بمشاركة صينية 6000 كيلومتر ويتجاوز الطول الإجمالي للطرق السريعة قيد الإنشاء 5000 كيلومتر، وبالإضافة إلى ذلك يجري أيضا إنشاء عدد من الموانئ والمطارات وقد اكتملت بالفعل بعض مشاريع الهياكل الأساسية وهي قيد التشغيل حاليا، إذ تم افتتاح سكة حديد مومباسا-نيروبي في كينيا في أيار (ماي) 2017، وسكة حديد أبوجا-كادونا في نيجيريا في تموز (جويلية) 2017 وسكة حديد أديس أبابا-جيبوتي من إثيوبيا إلى جيبوتي أمام حركة المرور في عام 2017 وبالإضافة إلى تطوير البنية التحتية هناك أولوية أخرى للنهوض بمبادرة الحزام والطريق من خلال تعزيز التعاون في مجال الطاقة الإنتاجية وهي أحد المكونات المهمة هو بناء مجمعات صناعية في الخارج فبحلول نهاية أغسطس (أوت) 2018 كان هناك 82 منطقة تعاون اقتصادي وتجاري خارجية قيد الإنشاء في دول الحزام والطريق، واستقر ما يقرب من 4000 مؤسسة صينية في مناطق التعاون، وقدر الاستثمار التراكمي بـ 28.9 مليار دولار أمريكي في أجزاء معينة من إفريقيا¹، واستثمرت بلدان واقعة خارج الطريق التجاري أيضا في عدد من المجمعات الصناعية والشكل أدناه يوضح توزيع مشاريع البنية التحتية لمشروع الحزام والطريق:

3/ استحداث المؤسسات المالية الداعمة: انتهجت الصين في تنفيذ استراتيجيتها ومشاريع طريق الحرير سياسة بعيدة عن المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فقامت بدعم وإنشاء مؤسسات مالية بأموال صينية للقيام بذلك وبالتالي إيجاد بدائل للمؤسسات المالية العالمية من جهة ومن جهة أخرى العمل على عوامة العملة الصينية لتصبح عملة تداول دولية، ويتطلب التنفيذ السلس للبناء المشترك للبحث والتطوير بعض الآليات الداعمة ولما كانت المبادرة تنطوي على تطوير هياكل أساسية ضخمة فمن المهم ضمان الدعم المالي، ومع ذلك من المهم بنفس القدر ضمان الأمن والحماية القانونية وكسب التأييد العام وفيما يلي ندرج بعض المؤسسات المالية الصينية لطريق الحرير:

 **صندوق طريق الحرير (SRF):** في ديسمبر 2014، أنشأت الحكومة الصينية هذا الصندوق الإنمائي والاستثماري المقيم في بيجين حيث ضببطت السلطات الصينية ما قيمته 40 مليار دولار من رأس المال، والتي قدمتها إدارة الدولة للنقد الأجنبي، ومؤسسة الاستثمار الصينية، وبنك التصدير والاستيراد الصيني (China EXIM Bank) و China Development Bank بدأ SRF عملياته في ربيع عام 2015

1 : Biliang Hu, Op.Cit, P 4.

ويتم استخدامه للحصول على حصص في البنية التحتية وتنمية الموارد ومشاريع التعاون الصناعي في البلدان الواقعة على طول NSR وبحلول آذار (مارس) 2017 كان قد استثمر أكثر من 6 مليارات دولار أمريكي في مشاريع ¹OBOR؛

 بنك التنمية الجديد (NDB): تم إنشاء مؤسسة الإقراض متعددة الأطراف هذه في عام 2014 من قبل دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) وتم تجهيزها بمبلغ 100 مليار دولار أمريكي مقرها في شنغهاي، بدأ العمل في عام 2016 وفي نهاية السنة تمت الموافقة على مشاريع في جميع البلدان الأعضاء، وينطوي على مساعدة مالية تبلغ نحو 2 مليار دولار من الولايات المتحدة وقد تم تخصيص حوالي 10 مليارات دولار أمريكي من أموال NDB لمشاريع ²NSR؛

 البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB): هذه المؤسسة ومقرها في بيجين بدأت العمل في كانون الثاني (جانفي) 2016 وبحلول مارس 2017 كان لدى الجماعة متعددة الأطراف 52 عضواً و18 عضواً محتملاً بما في ذلك العديد من البلدان على طول OBOR من بينها عدد من البلدان الأوروبية الصين هي أكبر مساهم منفرد حيث تمثل 26.1٪ من حقوق التصويت، تليها الهند 7.5٪ وروسيا 5.9٪ وألمانيا 4.2٪ ورأس المال المصرح به لـ AIIB هو 100 مليار دولار أمريكي ويشارك البنك في تمويل مشاريع مع مؤسسات تمويل إنمائية أخرى متعددة الجنسيات مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، وبحلول آذار (مارس) 2017 تلقى اثنا عشرة مشروعاً دعماً مالياً من AIIB بلغت قيمته 2.6 مليار دولار أمريكي ويبدو أن المؤسسة تخطط للمساهمة بحوالي 12 مليار دولار أمريكي في مبادرة ³NSR. وبحسب ما ورد في التقارير الاقتصادية خصصت السلطات الصينية المبالغ التالية لاستخدامها في مشاريع OBOR لبنوك صينية داخل البلاد⁴:

- بنك التصدير والاستيراد الصيني (CEB) 30 مليار دولار؛
- بنك التنمية الصيني (CDB) 32 مليار دولار؛
- مصرف التنمية الزراعية الصيني (ADBC) 20 مليار دولار.

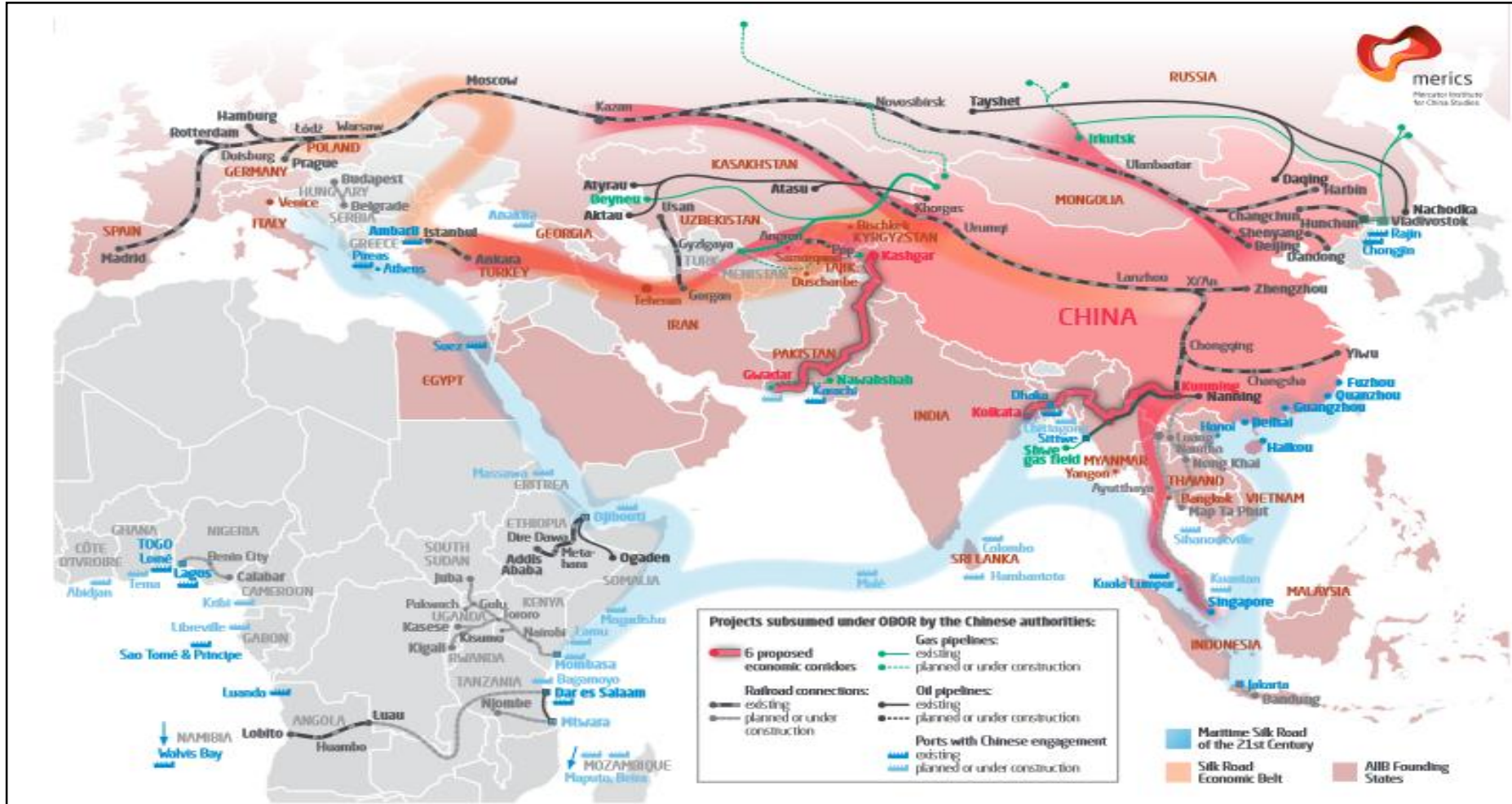
1 : Stephan Barisitz, Alice Radzyner, Op.Cit, P 10.

2 : Stephan Barisitz, Alice Radzyner, Op.Cit, P 10.

3 : Ibid, P 10.

4 : Ibid, P 11.

الشكل رقم (2-4): مشاريع البنية التحتية ضمن طريق الحرير الجديد



Source: The Mercator Institute for China Studies, MERICS

المطلب الثاني: سلسلة اللآلي والعولمة الجديدة ضمن OBOR

إن سياسة NSR التي تنفذها الصين هي علامة واضحة على تطلعات بكين إلى أن تكون قوة عظمى حيث تقوم بتنفيذ خطة استراتيجية خارج حدودها ببطء على طول طريق الحرير البحري، ومع استمرار الصين في الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الأجنبية ومواد النقل والعمال الصينيين، وبناء وتحديث الموانئ والقواعد البحرية وفتح مواقع المراقبة على طول الطريق واستعادة الأراضي التي تعتقد أنها تقع ضمن سيادتها وعليه فكل ما يمكن أن يفعله العالم هو الانتظار والترقب.

1/ استراتيجية عقد اللؤلؤ: تعد موانئ الصين أحد العناصر الحيوية في مبادرة الحزام والطريق وهي المبادرة الطموحة التي تهدف إلى تعزيز التجارة العالمية وتعزيز التكامل بين الدول والقارات، وتعتبر بكين واحدة من أكبر القوى الاقتصادية في العالم التي استثمرت بشكل هائل في تطوير وتحديث بنية التجارة البحرية لتعزيز دورها كمركز رئيسي للتجارة العالمي، وتتمثل أبرز الإسهامات التي قدمتها موانئ الصين في مبادرة الحزام والطريق في زيادة سعة الشحن وتحسين البنية التحتية للموانئ في العديد من الدول، فمن خلال إنشاء موانئ حديثة ومجهزة بأحدث التقنيات تسهم الصين في تسريع وتيسير حركة البضائع وتخفيض تكاليف الشحن مما يعزز التجارة العالمية والتكامل بين الدول المشاركة في المبادرة، بالإضافة إلى ما سبق فهي تعمل على تطوير مناطق الاقتصاد الخاصة والمناطق اللوجستية والمناطق الحرة وتقوم بتوفير بيئة استثمارية مواتية للشركات المحلية والأجنبية والتي تحظى بتشجيع مباشر من الحكومة الصينية، وبالتالي فإن موانئ الصين تساهم في جذب استثمارات جديدة وتعزيز فرص العمل ومنه رفع مستويات النمو الاقتصادي.

تشير سلسلة اللآلي إلى نظرية جيوسياسية لشبكة النوايا الصينية في منطقة المحيط الهندي IOR وهي شبكة من المرافق والعلاقات العسكرية والتجارية الصينية إلى جانب خطوط الاتصال البحرية، والتي تمتد من البر الرئيسي للصين إلى بورتسودان، وقد استثمرت الصين بكثافة في البنية التحتية المادية في القارة خاصة بناء الموانئ التي تعتبر جوهر الاستراتيجية حيث سنكتشف أصل عقيدة عقد اللؤلؤ السياسة التي تستخدمها الصين لمواجهة الهند وعزلها جغرافيا عن بقية العالم والسيطرة على الموارد الهائلة للنفط والبتروول والطرق التجارية لجميع صادرات العالم.¹

ووفقا لمراكز الأبحاث والدراسات الهندية تعتبر سلسلة اللؤلؤ محاولة لتطبيق الهند استراتيجيا فهي أجنحة

1 : Shurabhi Ghosh, China's String Of Pearl Strategy: A Threat To India's Security, Journal Of Critical Reviews, VOL 7, ISSUE 09, 2020, p 10201.

جيوستراتيجية تعكس النية الصينية في منطقة المحيط الهندي، والتي تتم عن طريق الاتصال عبر نظام الأنشطة العسكرية والتجارية الصينية حول خطوط النقل البحرية والتي بدأت من الصين إلى غاية القارة الإفريقية، وهنا تصبح سلسلة اللؤلؤ ذات أهمية خاصة في القرن الحادي والعشرين منذ أن بدأت الصين العمل على تحقيق التفوق البحري، وبالتالي فهي تتحدى القوى العظمى العالمية الأخرى وبطبيعة الحال تمثل كل لؤلؤة في هذه السلسلة قدراً هائلاً من النفوذ وتؤمن لبكين مدناً ضيقة على طول شواطئ المحيط الهندي، هذا أولاً وثانياً النقطة الرئيسية في هذه السياسة هي المواضيع الاستراتيجية لهذه الموانئ المترابطة مع بعضها البعض مشكلة فيما بينها سلسلة من المحاور التي يمكن أن تكون بمثابة محطة اقتصادية وعسكرية واستخباراتية في IOR، حيث تغطي هذه الاستراتيجية نقاط الاختناق المهمة والمعروفة باسم لؤلؤ الخطوط البحرية في المحيط الهندي مثل مضيق باب المندب، ومضيق هرمز، ومضيق ملقا، ومضيق لومبوك، وهنا يمكن أن ندرج مهام كل لؤلؤة رئيسية من هذه السياسة على النحو التالي¹:

أ/ ميناء جيبوتي: أنشأت القوات الصينية أول قاعدة عسكرية خارجية للبلاد في جيبوتي والقرن الإفريقي، حيث أثارت هذه القاعدة البحرية مخاوف في الهند من أنها جزء من استراتيجية الصين لتطويق شبه القارة الهندية.

ب/ ميناء جودار بباكستان: قامت الصين بمساعدة الأصول المالية للتحالفات العسكرية في بنغلاديش وميانمار وسيريلانكا قاعدة بحرية في جودار كجزء من مشروع CPEC ومن المتوقع أن يساعد هذا الميناء الصين على التعامل مع الهند من الجانب الغربي خلال أي وضع يشبه الحرب، فالصين اليوم تبني طائراتها المقاتلة وغواصاتها لباكستان بالإضافة إلى تقديم المساعدة في التكنولوجيا النووية المقدمة حتى تتمكن من الرد بقوة على الهجوم الهندي.

ج/ ميناء هامبانتوتا (سريلانكا): خططت الصين للاستيلاء على ميناء هامبانتوتا في سريلانكا، لتعزيز عملياتها البحرية في المحيط الهندي، حيث تعمل الصين على تقديم الدعم المالي والتقني لبناء ميناء هامبانتوتا مقابل السماح للصين من استخدام أراضيها ضد الهند وقت الحاجة.

د/ ميناء شيتاغونغ (بنغلاديش): تتوفر بنغلاديش على احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي مما جعلها محل أنظار القوى الكبرى في المنطقة، ولتعزيز أمنها أقامت علاقات اقتصادية تجارية وعسكرية مع الصين فقامت هذه الأخيرة ببناء قاعدتها البحرية في أكبر ميناء بحري حالياً في شيتاغونغ، وأعلنت بنغلاديش عن شراء غواصتين من الصين لحمايتهما.

هـ/ ميانمار (سيتوي): تعمل الصين على زيادة علاقاتها العسكرية والاقتصادية مع هذا الجار الهندي

1 : Shurabhi Ghosh , Op.Cit, P P 10202-10203.

لاستخدام أراضيها ضده، حيث تعمل الصين على تجسيد عدة مشاريع رئيسية كمد خطوط أنابيب الغاز من ولاية أراكان الغربية في ميانمار إلى مقاطعة يونان وميناء سيتوي في ميانمار.

و/ جزر المالديف: يقع هذا البلد في موقع جد استراتيجي من المحيط الهندي وبالقرب من جزيرة لاكشديوب الهندية حيث أنشأت الصين قاعدة لجيشها حتى تتمكن من التعامل بحزم مع الهند في المحيط الهندي.

ز/ سيشيل: سمحت دولة جزرية صغيرة أخرى في المحيط الهندي للصين بالتواجد على أراضيها عن طريق إنشاء قاعدة بحرية لمجرد حصولها على مساعدات مالية وهي منطقة مفصلية في حالة صراع هندي-صيني.

يعتقد المحللون الهنود أن هذه العقيدة الصينية جنباً إلى جنب مع مبادرات مثل الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني وأجزاء أخرى مبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد، وسلسلة اللؤلؤ تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي الهندي من شأن هذا النظام أن يطوق الهند ويقوض قوتها وتجارتها وسلامة أراضيها، حيث تعمل الصين على تطوير المزيد من القوة النارية المختلفة من الغواصات والمدمرات والسفن الحربية وسيؤثر هذا التوجه على الاقتصاد الهندي حيث سيتم تحويل الموارد الهندية نحو الدفاع والأمن، وبالتالي لن يصل الاقتصاد إلى إمكاناته التي تحقق النمو الاقتصادي وقد يؤدي هذا كذلك إلى عدم الاستقرار في الهند والمنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية بأكملها والخريطة أدناه توضح خيوط اللؤلؤ الصينية:

الشكل رقم (5-2): خارطة توضيحية لسلسلة اللؤلؤ الصينية



Source: Rettig and Hayut-Man 2017 Indian Initiatives To Counterbalance China.

ويرجع الفضل في الاستثمارات المالية والصفقات التجارية والتعزيزات الاقتصادية الإجمالية التي تحدث في

العديد من بلدان IOR إلى الصين ومنشآتها¹، وعلى الرغم من أن هذا ليس مفاجئاً لأن السياسة الخارجية للصين تقوم على الاستثمار والاقتصاد من أجل نشر نفوذها، وبالتعمق أكثر يمكننا أن نرى أن المصالح الاقتصادية ليست سوى الطبقة الأولى من السياسة الفعلية التي تحاول بكين تنفيذها في IOR فمن خلال إتباع هذه الاستراتيجية يحاول التنين تحقيق الهيمنة البحرية في IOR وستكون سلسلة اللآلئ مهمة بشكل خاص في القرن الحادي والعشرين حيث تحاول الصين تحقيق التفوق البحري²، ومنذ ذلك الحين، تتخذ الهند خطوات مختلفة لمواجهة التهديد المتصور. تستخدم الهند استراتيجية متعددة الجوانب لمواجهة استراتيجية سلسلة اللؤلؤ الصينية. تتضمن الاستراتيجية بناء الموانئ وأنظمة رادار المراقبة الساحلية الواسعة CSR لتتبع السفن الحربية والغواصات الصينية.

2/ مبادرة الحزام والطريق أساس العولمة الجديدة: طرحت الصين بصفقتها الرأس المحرك لنمو الاقتصاد العالمي إنشاء مبادرة الحزام والطريق في عصر ما بعد الأزمة المالية وهو ابتكار هام لتنفيذ انفتاح شامل وتحويل مزايا الصين الإنتاجية والتقنية والمالية والخبرات إلى مزايا السوق والتعاون، وسوف يستفيد الجميع من أرباح التنمية والإصلاح في الصين بالإضافة إلى الخبرات ودروس التنمية الصينية من خلال الاندماج في المشروع، وقد تم التركيز على تعزيز التعاون والحوار بين الدول ذات الصلة وإقامة شراكة وتنمية عالمية جديدة أكثر إنصافاً وتوازناً ووضع أساس قوي لتنمية الاقتصاد العالمي، وبناء على الحقائق السابقة أقدمت الصين في القرن الحادي والعشرين وبالتحالف مع قوى جديدة صاعدة إلى المسرح الدولي والقوى التقليدية العائدة إلى تقدم نمط عولمة بديلة تعمل على تحدي السيطرة العالمية للتأثير الغربي وفي هذا الإطار تبرز الصين كإحدى الدول الشرقية التي تسعى للنهوض بشكل سريع من خلال BRI، ولقد واجهت العولمة بنسختها الغربية العديد من التحديات لكنها لم تمنع الشعوب الآسيوية وخصوصاً الصين من تحقيق إنجازات ضخمة منذ نهاية الحرب الباردة، وفي هذا السياق تحتل الصين موقع الصدارة من خلال تشكيل رؤية جديدة تسعى إلى إعادة توازن القوى العالمية وتأسيس قطبية متعددة الأطراف، اعتمدت هذه الرؤية على دمج الإنجازات الغربية والآسيوية بهدف إعادة توجيه مسار العولمة ليكون أكثر عدالة ويخدم الأهداف الإنسانية للتنمية الاقتصادية.

ويرى كولوسوف في إحدى دراساته أن ثقل وحجم المبادرة الصينية لا يسمح بتجاهل وتجاوز الأهمية الجيوسياسية بالنسبة للاقتصاد العالمي حيث يتعلق تشكيل المشهد الاقتصادي والسياسي الدولي في الجغرافيا بالتعاقب بين تكامل وتفكك دورات التنمية الاقتصادية العالمية، وقد امتدت دورة التكامل العالمي الأولى باكس بريتانيكا (PaxBritannica) من منتصف القرن التاسع عشر إلى سنة 1914 تبعها أول دورة عالمية من التفكك شملت

1 : Pejic, Igor, China's String of Pearls Project. South Front: Analysis Intelligence, May 10, 2016, P1. [Hereafter:Pejic]

2 : Ibid, P 1.

الحربين العالميتين مع عقدين بينهما، ثم بدأت الدورة الثانية من التكامل العالمي باكس-أمريكانا (PaxAmericana) في عام 1945 عندما أصبح الاقتصاد الأمريكي يمثل نصف الاقتصاد العالمي ويفترض عمليا أن أزمة عام 2008 تمثل نهايتها، ومن المحتمل أنه وبعد حوالي عقدين من الاضطراب في عالم متعدد الأقطاب نشأت PaxSinica من خلال NSR والتي تمثل في نواح كثيرة المحاولة الأولى لتحديد الملامح المرغوبة للصين في المرحلة الجديدة من التكامل والازدهار على الطريقة الصينية وإيجاد السبل لتنفيذها عمليا.¹

ولكن يبقى التساؤل المطروح عند البعض ما هي السمات المميزة لمفهوم الحزام والطريق الذي يتم النظر إليه في أدق التفاصيل بأنه أوسع من مجرد استراتيجية تعزيز التكامل الإقليمي في أوراسيا كنموذج بديل للعملة التقليدية، ووفقا لعدد من الباحثين الصينيين يعد تعزيز وترويج الاستراتيجية بمثابة إستكمال مرحلة التأثير السلبي للصين على مسار العملة بمجرد المشاركة فيها، وبالطبع فإن المبادئ الرئيسية المعلنة للعملة على النمط الصيني هي السلام والتعاون والتنمية والمنفعة المتبادلة والأهم من ذلك التنوع والعدالة بدلا من الحروب والمواجهة التقليدية، وتعتزم الصين الانتقال إلى المرحلة الجديدة ليس عن طريق هدم النموذج القديم ولكن من خلال تحسينه التدريجي نحو تعزيز حرية حركة السلع ورأس المال في جميع أنحاء العالم، عبر خمس مجالات رئيسية للتعاون الدولي هي التنسيق

الاقتصادي وتكامل الهياكل الأساسية، إزالة الحواجز التجارية والاستثمارية، الجمع بين الشعوب والثقافات.² وفي المرحلة الجديدة من التنمية الاقتصادية العالمية تسعى الصين جاهدة لتحديث الصناعة الخضراء محليا والتخلي تدريجيا عن الصناعات الضارة بيئيا والمنخفضة الربح والعمل على إنتاج منتجات ذات جودة وقيمة مضافة عالية، ومن خلال شبكة علاقات واسعة النطاق تسعى الصين لتقديم نهجها ونظرياتها الخاصة المتعلقة بمشاكل التنمية الاقتصادية عالميا والتي تقوم أساسا على الفهم النظري لمسار التحول الاقتصادي في الصين³، أما بالنسبة للبلدان النامية فهي فرصة للابتعاد عن النموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد الذي أدى إلى زيادة الطبقة في العالم، وهنا يبرز الدور الصيني في الاستعداد لتزويد الشركاء بأموال رخيصة ومساعدة مؤسسية (تخطيط التنمية، والتدريب الإداري، والاستشارات...) مقابل فوائد للشركات الصينية التي تصدر أعمالها ومشاركتها في جميع مراحل تحديث اقتصاد الشركاء، من مشاريع بناء الطرق والموانئ إلى إدارة مجموعات التكنولوجيات لاستضافة الصناعة التي تم إلزائها

1 : Kolosov V.A. and al, Op.Cit, P P 6-7.

2 : Liu W.D., Dunford M, Inclusive globalization: unpacking China's Belt and Road Initiative, Area Development and Policy, 2016, pp. 1-18.

3 : Borokh O.N, The Political economy of Xi Jinping and a new stage in China's reforms. Far Eastern Affairs, 2016, № 3. pp. 64-78.

والاحتفاظ بالتصنيع الموجه نحو التصدير والعمل على تحقيق نفس النجاح الذي تم تحقيقه في الصين، وهنا يمكن الاستفادة من دروس دول أمريكا اللاتينية حيث يبرز دور الدولة القادرة على الاستفادة الكاملة من العولمة وهي التي حافظت على قوة النظام القائم على التنمية من أجل المصلحة العامة ولم يتبع الطرق القائمة على تقليل التدخل الحكومي¹.

لقد تسبب الإصلاح التدريجي في الصين إلى تشكيل المؤسسات التي سمحت بالاندماج الفعال في العولمة الاقتصادية بدلا من العولمة النيوليبرالية المرتبطة بسياسة عدم التدخل الغير المتوازنة إذ تسبب ذلك في نمو عدم المساواة على الصعيد العالمي وإلغاء القيود المفروضة على الأسواق الدولية، وبالتالي فالصين تقدم نموذج عولمة جديدة شاملة مبنية على مبادئ التنمية العادلة، والمنفعة المتبادلة، والمسؤولية المشتركة، لإقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر إنصافا وينبغي للبلدان النامية ألا ترفض أساليب التنظيم السوقية بل أن تكملها بآليات حكومية سواء كانت مرئية أو غير مرئية، ومن حيث البعد الجيوسياسي فإن المبدأ الرئيسي للنهج المعلن للصين هو التخلي عن المطالب السياسية في سياق تنفيذ المشاريع المشتركة على المستوى الدولي، وهذا لا يقل أهمية عن الدور المتزايد للبلدان النامية في الحوكمة الاقتصادية العالمية سواء من خلال الدور المتغير في المؤسسات القائمة بالفعل (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) أو من خلال إنشاء هياكل جديدة مثل **AIIB**، **NDB**، **SRF** ومن المرجح أن يؤدي هذا المسار من الأحداث إلى زيادة اعتماد الاقتصاد العالمي على الحالة في الصين².

الواقع انه رغم كل المصاعب التي خططتها العولمة بنسختها الغربية وثقافتها الافتراضية فإن الكثير من الشعوب قد عرفت كيف تحقق إنجازات ضخمة منذ نهاية الحرب الباردة وتأتي الصين في الطليعة لتبلور حصاد كل هذه الجهود في رؤية شاملة لمعادلة الكفة لإنتاج قطبية جديدة متعددة الأطراف، وفي مسودة مشروع ضخيم يجمع بين إنجازات الثقافات الغربية والآسيوية بغرض إعادة تصحيح مسيرة العولمة وجعلها أكثر عدالة وتكون متسقة مع الأهداف الإنسانية للتنمية الاقتصادية ليس من منطلق التمنيات ولكن من أجل حقيقة أن الاقتصاد يعني بتوظيف خيرات الأرض وما في باطنها لتلبية حاجات الإنسان الأساسية، فالملاحظ أن مبادرة حزام واحد طريق واحد هي بلا تردد وصفة كاملة لرؤية جديدة لمفهوم العولمة ورسم إحداثياتها على الطريقة الصينية، ووفق ما تريد وتتمنى الصين ويبرز ذلك من خلال القدرات المالية غير المسبوقة لدعم الاتصال بين أوروبا وآسيا وإفريقيا من أجل صيانة أو دعم أو حتى تأسيس البنية التحتية وزيادة التجارة والتمويل، وذلك عبر مؤسسات مالية مستحدثة لمباشرة تأسيس وتنفيذ البرنامج

1 : Kolosov V.A. and al, Op.Cit, P P 7-8.

2 : Ibid, P 8.

إضافة إلى أن بنك التنمية الصيني يتابع تسعمائة مشروع في ستين دولة بتكلفة ثمانمائة وتسعون مليار دولار وربما تتعدى التكلفة في إجمالها لتصل إلى ترليون دولار.¹

ولعل أكبر وأبرز ما قامت به الصين في هذا المسار هو تطوير علاقاتها وزيادة نفوذها في إفريقيا لتصبح أكثر عمقا وقوة، ولتتحول إلى شراكة عالمية مع نهاية الثمانينيات بشكل يعكس قوة نفوذ الصين وتأثيرها في إفريقيا بشكل تصاعدي ويقدمها كبديل محتمل عن تأثير هيكلية السلطة والثقافة الغربية في إفريقيا، وقد ساهم استخدام الصين المرن لأدوات السياسة الخارجية المتعددة من السياسة إلى الاقتصاد والثقافة في ترسيخ البصمة الصينية في إفريقيا أمام النفوذ الغربي القديم، إن الدور الصيني في إفريقيا برز كبديل للعملة الغربية، وبرهن على أنه يمتلك القدرات اللازمة للمساهمة في تطوير القارة السمراء بعكس الطرق أو البدائل الأخرى التي توفرها بلدان غربية لإفريقيا وتتطلب دفع أثمان باهظة في مقابل تطويق حريتها أو حيادها.²

المطلب الثالث: جهود الصين في مواجهة تحديات مبادرة الحزام والطريق

حاولت الصين بما تستطيع تنشيط مبادرة الحزام والطريق التي فقدت زخمها خلال السنوات القليلة الماضية من جراء الوضع الوبائي (covid-19) الذي كابده العالم في عام 2020، وما صاحبه من تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المشاركة في المبادرة ورغم القوة والزخم الكبيرين للاستثمارات التي ضخمت في المشروع منذ انطلاخته فإنه مع تراكم التوترات الجيوسياسية والأزمات الاقتصادية المتلاحقة والمستمرة زادت الضغوط على المبادرة حتى باتت تهدد مستقبلها، وفي ظل تفاقم أزمات الديون لدى كثير من الدول الشريكة وما صاحبها من تشكيك غربي في النوايا الصينية احتاجت بكين في خضم هذه التحديات إلى تكثيف الجهود من أجل التصدي للتحديات الراهنة، وإثبات مدى قدرتها على التكيف وخلق حلول وفرص جديدة يمكن من خلالها بث الروح في المبادرة، بما يضمن استمرارها وتفعيل دورها الذي أطلقت لأجله.

1/ إعادة ضبط مبادرة الحزام والطريق:

شهدت مبادرة الحزام والطريق تغييرات كبيرة في بيئة تنفيذ سياستها منذ اقتراحها لأول مرة في مواجهة التوترات المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين والوباء الكاسح (covid-19)، إذ لم تعد العديد من الافتراضات التي صيغت عليها أطر سياسة مبادرة الحزام والطريق الأصلية قائمة كما هو الحال مع الأنواع الأخرى من برامج البنية

1: أنور يوسف عطا المنان، اتجاه جديد في العولمة الاقتصادية على الطريقة الصينية مبادرة الحزام الاقتصادي وطريق الحرير الجديد، مركز الدراسات السودانية، نشر في 2021/05/04، الموقع <https://ssc-sudan.org/>

2: المرجع نفسه.

التحتية الضخمة، حيث تعتمد نتائج مبادرة الحزام والطريق على التغييرات المستقبلية في النظام التي يصعب التنبؤ بها وكذلك معارضة تفضيلات أصحاب المصلحة التي من الصعب موازنتها، مع إمكانية تصور هذا الوضع على أنه عدم يقين عميق في صنع القرار على المدى الطويل، وبناء على التحليل الأولي لأدبيات مبادرة الحزام والطريق فقد تم اقتراح دمج عدم اليقين العميق في عملية صنع القرار على مستوى المبادرة للتعامل بشكل أفضل مع أوجه عدم اليقين العميقة، وهذا يعني أن صانعي القرار بحاجة إلى أدوات تحليل السياسات المنهجية القائمة على المخاطر والكمية للاسترشاد بها في أي تعديلات في استراتيجيات تطوير مبادرة الحزام والطريق، فالجهود المبذولة قائمة لجعل OBOR أكثر مرونة في مواجهة الصدمات المحتملة في المستقبل وهذا على مستوى المشاريع أو البلدان المشاركة، إضافة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الذين يحتاجون إلى هذه الأدوات لتقييم جدوى المشاريع المحددة ومخاطرها، حيث تقدم أساليب صنع القرار في ظل عدم اليقين العميق DMDU مجموعة من أدوات تحليل السياسات المفيدة والفعالة لدعم القرارات الصعبة والمكلفة التي تنطوي على تخطيط طويل الأجل كما يتضح من الاستثمار الضخم لمبادرة الحزام والطريق.

وفي أغسطس (أوت) 2018 ترأس شي جين بينغ ندوة رفيعة المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لمبادرة الحزام والطريق، حيث قارن العمل الذي تم إنجازه فعلياً بالضربات الجريئة لأسلوب الرسم الحر الصيني المسمى xieyi وأعلن أن الوقت قد حان للتحويل إلى أسلوب gongbi حيث يتبع الرسام بعناية التفاصيل الحادة والخطوط الدقيقة مع كثير من الصبر، وكان هذا القرار رداً على موجة السخط والنقد المتزايدة ما جعله يشرع في إعادة ضبط وتقييم مبادرة الحزام والطريق، وقد طالب شي على وجه التحديد مراعاة احتياجات وحساسيات الحكومات المحلية والسكان بشكل أفضل بالإضافة إلى المشاريع الضخمة الأخرى، وستركز مبادرة الحزام والطريق في قادم السنوات على المشاريع الصغيرة التي تستجيب للاحتياجات الفورية للسكان المحليين، حيث سيتم زيادة التبادلات من خلال البرامج التعليمية والسياحة والتعاون في العلوم والتكنولوجيا والثقافة وبالتوازي مع ذلك ستركز الدعاية على التأثير الإيجابي لمشاريع مبادرة الحزام والطريق، هذا وقد أصدر شي تعليمات للحزب الشيوعي الصيني بتعزيز قيادته وإشرافه لاسيما في تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها إذ يجب أن تعمل الشركات الصينية العاملة في الخارج كسفراء لمبادرة الحزام والطريق مع التأكد من أن سلوكها وممارساتها تنعكس بشكل جيد على المشاريع المنجزة.¹

وقد تعرضت الصين لموجة انتقادات بعد سماحها لشركاتها بسحب 90 في المائة من الأعمال التجارية وإملاء

1 : Nadège Rolland, The National Bureau of Asian Research, 11/04/2019, accessible at: <https://www.nbr.org/publication/a-guide-to-the-belt-and-road-initiative/>

شروط التمويل الخاصة على المقترضين، وفي أعقاب عدم توقف الانتقادات الدولية المتزايدة والمتصاعدة أقر الرئيس شي بالحاجة الملحة إلى مراجعة وإعادة ضبط مسار NSR، فخلال قمة نيسان (أفريل) 2019 أكد صدق النوايا الصينية وتعهد بعدم التسامح مطلقاً مع الفساد وضمان إنقاذ المخططات عالية الجودة بما يتماشى مع المعايير الدولية، كما تم تسليط الضوء على الانشغالات الرئيسية وهي تقليل الحواجز غير الجمركية وتعزيز الواردات وحماية حقوق الملكية الفكرية، وأكد شي من جديد أن مبادرة الحزام والطريق ستبني ممارسات مدفوعة بالسوق مما يجعل الشروط المالية قابلة للتفاوض بين المقرضين والمقترضين، وأشار أيضاً إلى أن قواعد جديدة ستصاغ في إطار منظمة التجارة العالمية وتتضح علامات التراجع الجزئي من قبل الصين على سبيل المثال أن ماليزيا أعادت التفاوض بشأن شروط مشروع السكك الحديدية مع انخفاض كبير في النفقات وزيادة المشاركة المحلية وحتى باكستان بصدد استعراض شروط CPEC، ووفقاً لرئيس الوزراء الأسترالي السابق كيفين رود أنه مع تحديث السياسة في تنفيذ مبادرة الحزام والطريق ستكون أقل هدفاً سياسياً في المستقبل، حيث تسعى بكين إلى تعزيز التعددية والعولمة والتنمية إلى جانب حقوق الإنسان، مما يوفر مظلة للتعاون المتعدد الأطراف وتظهر NSR ثقة الصين للصعود كلاعب دولي.¹

وبعد ثماني سنوات من تنفيذها واجهت مبادرة التنمية الدولية الطموحة التي تقودها مشاريع البنية التحتية العديد من التحديات على مستوى العالم بسبب التوترات بين الولايات المتحدة والصين²، فالعلاقات والشراكات الدولية المتذبذبة إضافة إلى الجائحة العالمية وتدهور استدامة البنية التحتية بسبب تغير المناخ وتغير الآفاق الاقتصادية للبلدان المشاركة في المبادرة كشف عن عوامل يمكن أن تعرض المبادرة للخطر بما في ذلك مخاطر الائتمان، مخاطر الاقتصاد الكلي والتحديات القانونية والتنظيمية والفساد في الدول الشريكة وانخفاض عائد الاستثمار والمخاطر الأمنية³، وأدت هذه التحديات والتطورات غير المتوقعة إلى إبطال العديد من الافتراضات في إطار التصميم الأصلي لمبادرة الحزام والطريق، والتي تدعو إلى التفكير وإعادة التقييم لاستراتيجية المشاركة العالمية الصينية الشاملة من قبل العديد من أصحاب المصلحة المشاركين في صنع قرار مبادرة الحزام والطريق، بينما تؤكد الوثائق الرسمية الصينية على أهمية تطوير مبادرة الحزام والطريق عالية الجودة.

1: G.G. Dwivedi, Xi's Belt-Road Initiative: Recalibration, Strategic Imperatives, manohar parrikar institute defence studies and analyses, 22/05/2019, accessible at: <https://idsa.in/idsacomments/xis-belt-road-initiative-g-g-dwivedi-220519>.

2 : Keren Zhu and all, Recalibrating the Belt and Road Initiative amidst deep uncertainties, Journal Of Mega Infrastructure & Sustainable Development, 2021, VOL. 2, NO. 1, p p 47-68.

3 : Bandiera, Luca, and Vasileios Tsiropoulos. 2019. "A Framework to Assess Debt Sustainability and Fiscal Risks Under the Belt and Road Initiative." World Bank Policy Research Working Paper 8891.

لا تزال إلى حد كبير المبادئ التوجيهية الرسمية بشأن مخططات وعمليات محددة حول كيفية تنفيذ تطوير عالي الجودة غائبة على غرار الأنواع الأخرى من مشاريع البنية التحتية الضخمة، ونتائج مبادرة الحزام والطريق تعتمد على التغييرات المستقبلية في النظام التي يصعب التنبؤ بها وعلى تفضيلات أصحاب المصلحة التي يصعب تحقيق التوازن بينها، وقد يكون هذا الوضع المفهوم على أنه عدم يقين عميق في صنع القرار على المدى الطويل في ظل حالة من عدم اليقين من الصعب أو حتى من المستحيل تقييم احتمالية حدوث كل سيناريو بثقة، مما يجعل مناهج تحليل القرار التقليدية غير مناسبة لإثراء القرارات في ظل حالة عدم اليقين العميق DMDU ، ونتيجة لذلك تم التوجه نحو نهج التشدد في خيارات سياسة مبادرة الحزام والطريق مقابل مجموعة كبيرة من السيناريوهات المستقبلية للكشف عن نقاط الضعف في مشاريع BRI كما هي الآن، على اعتبار أنها مشاريع بنية تحتية ستستمر لعقود أو حتى قرون وبالتالي فإن هذه المشاريع معرضة لشكوك طويلة الأجل في الطبيعة، المجتمع البشري، والعلاقة بينها وسيشارك صانعو قرارات مبادرة الحزام والطريق أولاً في عملية تأطير القرارات التي يحددون فيها العوامل الرئيسية في التحليل بما في ذلك الأهداف والمعايير صانعي القرار حيث يمكن لنهج DMDU أن يلبي احتياجات ومصالح كل الأطراف المختلفة والمشاركة في المبادرة وتصحيح المسار وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-2): عناصر صنع القرار في ظل حالة عدم اليقين

الشكوك الخارجية	الأدوات السياسية	العلاقات	الاجراءات
Exogenous uncertainties (Xs)	Policy levers (Ls)	Relationships (Rs)	Measures (Ms)
التعريف	عوامل خارجة عن سيطرة صانعي القرار قد تكون حاسمة لنجاح استراتيجياتهم.	الاجراءات القريبة الأجل والتي تشمل مجموعات مختلفة بالإضافة لرغبة صانعي القرار في معرفة الاستراتيجيات البديلة.	الوسائل المحتملة التي يمكن أن يتبعها في المستقبل، ولا سيما تلك التي تتناولها التدابير بمرور الوقت وعلى أساس خيارات صانعي القرار من خلال الأدوات ومظاهر عدم اليقين.
الآثار المترتبة على اتخاذ قرارات مبادرة الحزام والطريق	يمثل تغير المناخ وتغير استخدام الأراضي والتحويلات الديموغرافية مصادر نموذجية لعدم اليقين والتي يمكن أن تؤثر على عملية صنع القرار في إطار مبادرة الحزام والطريق.	ما إذا كان هناك استثمار، وأين، ومتى، وما مقدار هذا الاستثمار.	تمثيل وجهات النظر في عملية صنع القرار في إطار مبادرة الحزام والطريق أمر بالغ الأهمية لتحقيق توافق الآراء.
		يمثل اختيار معين لـ Rs و Xs حالة مستقبلية معقولة للعالم. يعتمد استخدام النماذج (Rs) على احتياجات المشاريع المحددة.	

Source: k. Zhu and al.

وتكمن أهمية استعمال نهج DMDU فيما يلي:

بإمكان **DMDU** دعم الحكومات بالتخطيط الكلي طويل الأجل من خلال أساليب التحليل الكمي بالمقارنة مع أدوات تحليل سياسة مبادرة الحزام والطريق الحالية حيث يمكن معالجة الشكوك العميقة بشكل أفضل وجعل التخطيط ضمن المبادرة أكثر قوة ومرونة من خلال الموازنة الواقعية بين المصالح حيث تكون أساليب **DMDU** أكثر شمولاً في دعم تخطيط البنية التحتية على المدى الطويل؛

يمكن لمنهاج **DMDU** مساعدة مستثمري القطاع الخاص في إدارة المخاطر وتصميم إستراتيجية الاستثمار بحيث يتحقق عائد استثمار مشاريع مبادرة الحزام والطريق بالكامل ولو بعد سنوات أو عقود، ومع ذلك فإن اتخاذ القرار يأخذ في الاعتبار المخاطر القصيرة الأجل ويتجاهل أوجه عدم اليقين الطويلة الأجل وقد يؤدي هذا النهج القريب الأجل لإدارة المخاطر المركزة إلى توقع متحيز لنجاح المشروع ومعدل الربح؛

يمكن لـ **DMDU** ترقية أبحاث سياسة **BRI** التي يمكن أن تثري بدورها تطبيق **DMDU** كما يقوم بتحويل تقييم السياسة الحالي نحو تصميم السياسة التطلعية، ويوفر لزاوية البحث البديلة لمجتمع أبحاث مبادرة الحزام والطريق أداة تحليلية مبتكرة لتحليل السياسات الكمية التي تتناول مختلف السيناريوهات المستقبلية بطريقة متعددة التخصصات ويمكن أن تفيد أبحاث **DMDU** و **BRI** كلا المجتمعين بشكل متبادل وتلهم الدراسات متعددة التخصصات.

2/ تأمين الحزام والطريق:

نظراً لتزايد عدد البنوك والشركات الصينية التي تستثمر في مشاريع **OBOR** في معظم أنحاء العالم فهذا ستزيد من تمددها أفقياً وبالتالي ستدير العديد من الشركات وتنخرط في مزيد من الأنشطة التجارية في الخارج، وبطبيعة الحال سنلاحظ حركة دائمة للسلع والعمال الصينيين وهو ما يعيد للصين المزيد من الموارد في المناطق التي كانت حتى الآن خارج نطاق وصولها التقليدي، والملاحظ على امتداد النطاق الجغرافي لمبادرة الحزام والطريق فقد كان الوضع الأمني فيها متقلبا بشكل متزايد بسبب العنف العرقي والديني، والنزاعات الإقليمية، والامتداد المزعزع للاستقرار كالصراعات في سوريا واليمن وأفغانستان، فقد كان للحكومة المركزية رؤية طموحة وهي مصممة على المضي قدماً لكن المخاطر المحتملة عالية بلا شك، وهذا يخلق معضلة للقوات العسكرية والأمنية الصينية التي ليس لديها حتى الآن القدرة الكاملة على إبراز القوة خارج حدود الصين أو نشر القوات في حالات الصراع الشديد.

بالإضافة إلى ما سبق تواصل الصين الالتزام بمبدئها الطويل الأمد بعدم التدخل والذي يشكل قيداً معيارياً حقيقياً على عمليات الانتشار في الخارج مستقبلاً، وبالتالي فإن السؤال عن كيفية حماية المصالح الخارجية المتنامية

للبلاد في ظل مبادرة الحزام والطريق يطرح مجموعة جديدة من المتطلبات الصعبة لجيش التحرير الشعبي وقوات الأمن الصينية ككل، مع نمو القوة المادية للصين وتوسع مصالحها الاقتصادية والسياسية على مستوى العالم، تحدد الصين أيضا المسار لتشكيل النظام الإقليمي والدولي بطريقة تفيدها مصالحها الخاصة وتفضل رؤية القيادة الصينية للعالم، كما كتب دبلوماسي صيني عام 2016 لقد قدم النظام العالمي المتمركز حول الغرب والذي تهيمن عليه الولايات المتحدة مساهمات كبيرة في التقدم البشري والنمو الاقتصادي ولكن هذه المساهمات تكمن في الماضي، النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة هو بدلة ولم تعد مناسبة¹.

3/ منتدى طريق الحرير: بعد مرور عقد من الزمن على طرح الصين لمبادرة الحزام والطريق تشكلت نقطة انطلاق جديدة للمبادرة الهادفة لتعزيز التجارة العالمية وربط بكين بمختلف قارات العالم، بما يؤدي إلى تحقيق مكاسب ومنفعة مشتركة لها وللدول المشاركة، وقد أدركت بكين ما واجهته المبادرة من تحديات مختلفة وهو ما دفعها إلى العمل على تصحيح مسارها وطرح الحلول للتحديات التي اعترضت طريقها، وهو يثبت بأن الصين سوف تستمر في تبني المبادرة والترويج لها باعتبارها ركيزة أساسية لسياستها الخارجية كما نص عليه في دستور البلاد، وعلاوة على كونها آلية مهمة لتعزيز نفوذ ومكانة الصين على الساحة الدولية على الرغم من شدة الرياح المعاكسة من جانب الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وقد ارتبط مستقبلها بمدى نجاحها في تنفيذ الرؤى والأفكار الجديدة المطروحة لمنحها زخما عالميا من جهة، ومدى قدرتها على التواءم مع متغيرات البيئة الدولية والإقليمية شديدة التغيير والتعقيد من جهة أخرى.

لقد عكست النسخة الثالثة لمنتدى طريق الحرير أو ما يطلق عليه (منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي) الثاني والتي استضافتها بكين يومي 17-18 أغسطس (أكتوبر) 2023 بمشاركة ممثلين عن أكثر من 130 دولة لاسيما من إفريقيا وأمريكا اللاتينية، عدة دلالات حول مدى نجاح الصين في ضخ زخم جديد في المبادرة وكيفية التعامل مع التحديات القائمة وانعكاساتها على مستقبل المبادرة في عقدها حيث نسلط الضوء على أبرز النقاط فيما يلي:²

● **فك العزلة الدولية على روسيا:** في خطوة وصفت بالجرئية في وجه الغرب والنظام العالمي القائم من قبل بكين لدعم حليفته لدعم حليفته موسكو اقتصاديا ودبلوماسيا بعد الحصار والعقوبات التي فرضت عليها من قبل

1 : Nadège Rolland, Op.Cit.

²: محمد مطاوع، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى، والوزن الاستراتيجي، والتحديات، مجلة سياسات عربية، العدد 46، أيلول/ سبتمبر 2020، ص ص 28-43.

الولايات المتحدة على خلفية الحرب الأوكرانية الروسية، عن طريق دعوة الرئيس الروسي لحضور فعاليات القمة الثالثة للمنتدى كضيف شرف على الرغم من التهديدات الغربية.

• **انخفاض مستوى الحضور الدولي رفيع المستوى:** بخلاف النسختين السابقتين للمنتدى تشير القمة الثالثة للمنتدى إلى تراجع الاهتمام بالمبادرة، وعلى الرغم من هذا الانخفاض في مستوى الحضور رفيع المستوى فإن مبادرة الحزام والطريق لا تزال تحظى بالدعم من قبل دول الجنوب، خاصة أن بكين تعمل على تعزيز دور الجنوب العالمي كمثل موازن للنظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة.

وللتعامل مع الصعوبات والعقبات التي تحد من تأثير مبادرة NSR طرح المنتدى خارطة طريق تعترم الصين من خلالها الماضي قدما نحو المستقبل لمنحها زخما أكبر في مسعى لاستعادة حيويتها وأهميتها على المستوى العالمي، حيث يمكن رصد أهم المخرجات في النقاط الرئيسية التالية:

✓ **إعداد خطة عمل جديدة:** تتمثل في اقتراح الرئيس شي لمبادرة تتألف من ثماني نقاط لتفعيل OBOR ويرتبط العديد منها بشكل وثيق بهدف بكين الرئيسي لتحقيق نمو عالي الجودة على المدى الطويل، ومجمل ما جاء في اقتراحه هو إنشاء ممر لوجستي جديد عبر أوروبا وآسيا يرتبط مباشرة بخطوط النقل عبر السكك الحديدية والطرق البرية، وإنشاء منطقة التجارة الإلكترونية وزيادة اتفاقيات التجارة الحرة ومعاهدات الاستثمار، التعهد بتمويل بقيمة 47.8 مليار دولار من بنوك التنمية الصينية، الدفع نحو تعزيز الاقتصاد الأخضر وإطلاق تعهدات بشأن دفع التطوير العلمي والذكاء الاصطناعي، دعم المزيد من التبادلات الثقافية والتعهد بمزيد من الشفافية والتعاون النظيف بالإضافة إلى بذل جهود لتعزيز مؤسسات الحزام والطريق ومنها تأسيس أمانة عامة للمنتدى.

✓ **طرح حلول لمواجهة التحديات:** إدراكا منها للتحديات التي واجهتها المبادرة في العديد من المجالات خلال العقد الماضي تمضي الصين قدما لجعل المبادرة أصغر حجما وأكثر مراعاة للبيئة مع الابتعاد عن المشروعات الكبرى مرتفعة التكلفة والتركيز على التكنولوجيا الفائقة مثل التمويل الرقمي ومنصات التجارة الإلكترونية مع إعطاء الأولوية لقضايا تغير المناخ والذكاء الاصطناعي خاصة بعدما عملت الولايات المتحدة على منع تصدير رقائق الذكاء الاصطناعي المتقدمة إلى الصين.

✓ **مقترح روسيا لتفعيل المبادرة:** أبدت روسيا تأييدها للطرح الصيني بأن فكرة الحزام والطريق تندرج بشكل مطلق في إطار الجهود المتعددة الأطراف لزيادة التعاون العالمي، حيث دعا بوتين الدول للمشاركة في تطوير طريق بحر الشمال مع اقتراح أن تكون روسيا عبارة عن دولة عبور في مبادرة الحزام والطريق.

✓ **رفض دعوات الانفصال عن الصين:** في خطاب شديد اللهجة حذر الرئيس شي من الانفصال عن الصين مبدياً رفضه للجهود الغربية لتقليل الاعتماد على الاقتصاد الصيني ومعارضته للعقوبات الأحادية والإكراه الاقتصادي والفصل وتعطيل سلسلة التوريد، ويأتي هذا الموقف رداً على رغبة الدول الغربية في تنويع سلاسل التوريد التي أصبحت تعتمد بشكل مفرط على ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

✓ **تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع موسكو:** على هامش منتدى طريق الحرير أكد الرئيس الروسي أن الصراعات والتهديدات في العالم تعزز العلاقة بين روسيا والصين ومن جانبه أشاد شي بالثقة المتبادلة والمتزايدة بين البلدين داعياً أيضاً إلى بذل مزيد من الجهود لحماية العدالة الدولية والعمل على إيجاد نظام دولي جديد لا تكون فيه الهيمنة للولايات المتحدة وحلفائها.

✓ **منح المنتدى طابعاً مؤسسياً:** بهدف إضفاء الشرعية وإعطاء المنتدى الطابع المؤسسي طرح الرئيس الصيني فكرة تعزيز البناء المؤسسي للتعاون الدولي في إطار مبادرة الحزام والطريق، معلناً في ذات الوقت استمرار الصين في استضافة منتدى طريق الحرير الجديدة.

المبحث الثالث: إنجازات ونتائج مشروع طريق الحرير الصيني 2013-2023

برزت مبادرة الحزام والطريق كواحدة من أكثر مبادرات التنمية طموحاً ونقاشاً في العالم حتى الآن وقعت 148 دولة مذكرات تفاهم مع الصين فيما يتعلق بمبادرة الحزام والطريق تشير هذه الاتفاقيات إلى الرغبة في التعاون مع الصين في الركائز الخمس للمبادرة، والتي تشمل الاستثمار والتجارة والتبادلات الثقافية على الرغم من إعلان إيطاليا عام 2023 الخروج من مبادرة الحزام والطريق، فإن معظم آسيا وأفريقيا وأجزاء كبيرة من أمريكا اللاتينية لا تزال ثابتة في دعمها، وقد بلغت المشاركة التراكمية لمبادرة الحزام والطريق خلال عقد من الزمن 1.053 تريليون دولار أمريكي¹، وقد عهدت السلطات الصينية إلى صندوق طريق الحرير والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومؤسسات أخرى بالدعم المالي لأنشطة **NSR** إذ أن معظم دوافع المبادرة ذات طبيعة اقتصادية أو جيوسياسية وبالنظر إلى الوسائل المالية السخية المتاحة لبكين والخبرة المتراكمة للشركات في مشاريع البنية التحتية والعديد من المشاريع الجارية حالياً وتعد الصين بإحداث تغييرات كبيرة في الاتصال والتجارة والديناميكية الاقتصادية وفي حين أن معظم استثمارات الصين في مجال الأمن القومي تذهب إلى بلدان كبيرة مثل باكستان وماليزيا وإندونيسيا وروسيا وكازاخستان وكينيا، فإن البلدان الصغيرة ذات الموقع الاستراتيجي مثل جيبوتي وسريلانكا وقيرغيزستان ولاوس وصربيا

1 : Griffith Asia Institute, Griffith University and Green Finance & Development Center, FISF, 2023, p9.

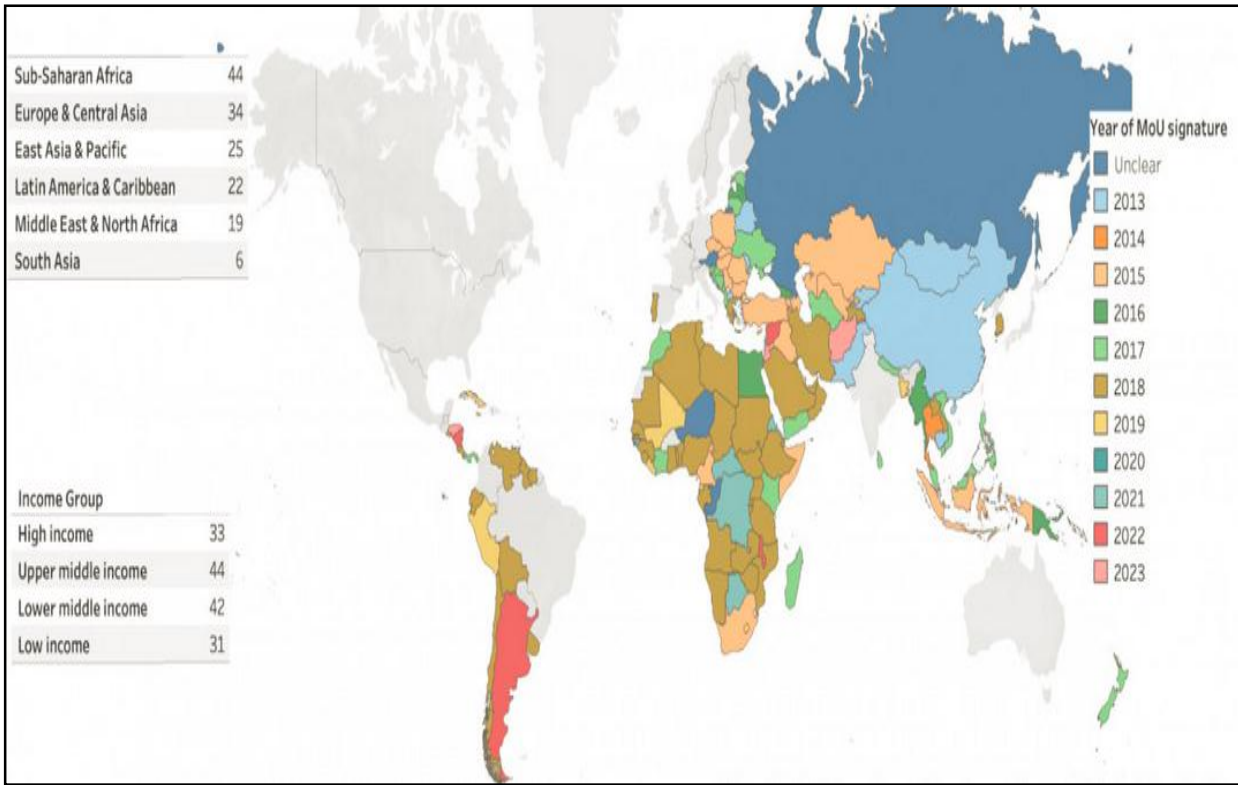
والجبل الأسود هي الأكثر استفادة عادة فيما يتعلق بحجم اقتصادياتها.

المطلب الأول: التوسع الأفقي وتعزيز الاستثمار

أصبحت مبادرة الحزام والطريق منتشرة في كل مكان في الخطاب والممارسة الخارجية للصين لدرجة أنه يكاد يكون من المستحيل الآن تمييزها عن سياسة بكين الخارجية لكنها أيضا مصممة للأغراض المحلية، وهو ما تطرق إليه شي جين بينغ في عام 2012 وتوصيف المبادرة بأنها حلم الصين بالتحديد العظيم للأمم الصينية.

1/ الانتشار المرحلي والمتدرج: إن إحياء الصين لطريق الحرير من خلال مشروع مبادرة الحزام والطريق ما هو إلا محاولة لتعزيز القوة الاقتصادية والسياسية للصين مع تنمية أوسع وأكثر ترابطا للبلاد، بالإضافة إلى وضع المتطلبات الأساسية للأمم لتأسيس اقتصاد عالي التقنية وينظر إلى المبادرة على أنها عنصر فعال في رؤية الصين لتصبح رائدة عالمية في القرن الحادي والعشرين مدفوعة بالمنافسة الحادة على مناطق النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لا يخفى على أحد نية الصين الواضحة في تثبيت الاعتماد المتبادل بين الدول المشاركة في التجارة معها حيث كان تأثير الأزمة المالية لعام 2008 إيجابيا بالنسبة للصين في التوجه نحو أسواق بديلة، وقد أصبحت مبادرة الحزام والطريق أحد أبرز الأدوات لتعزيز ودعم الأعمال التجارية في المناطق الرئيسية وتوفير ميزانيات سخية وتشجيع المنافسة بين الشركات، وقد أدت سياسة القوة الناعمة في توسع مشاريع مبادرة OBOR وزيادة عدد الدول المهتمة بالمبادرة خاصة في إفريقيا وآسيا والموضحة في الشكل أدناه:

الشكل رقم (6-2): خارطة توضيحية لدول الحزام والطريق الصيني



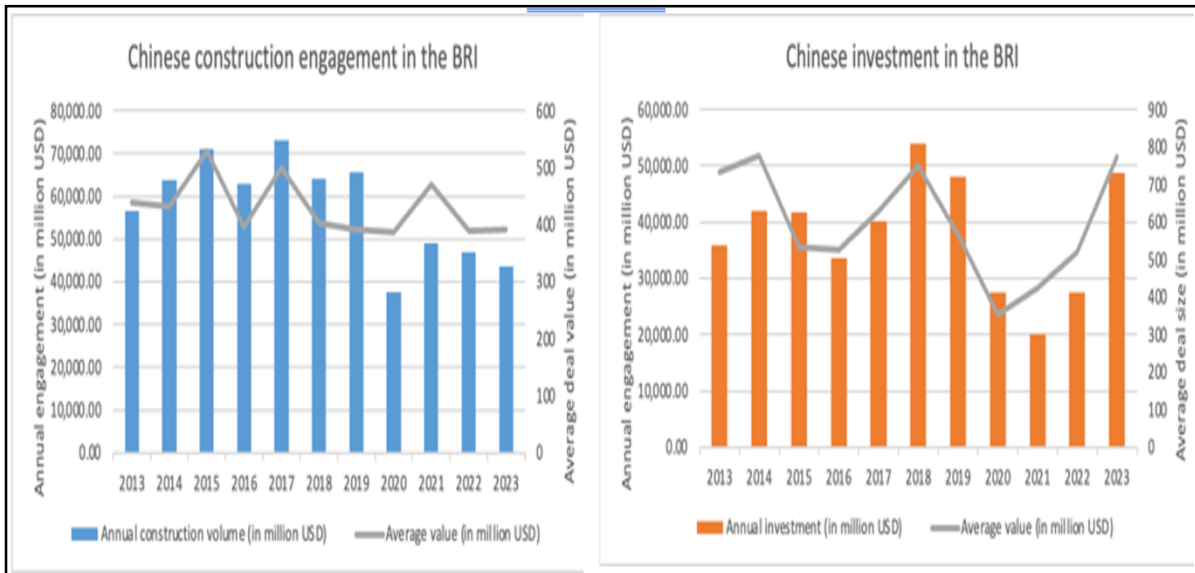
Source: Griffith Asia Institute, Griffith University and Green Finance & Development Center, FISF

اعتباراً من عام 2023 انضم إلى المبادرة أكثر من 140 دولة ومنظمة دولية تمتد عبر آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والملاحظ أن العضوية منحازة بشكل واضح إلى الجنوب العالمي، وقد وجدت بكين في هذه الدول وأسواقها الناشئة موضع قدم وعملت على تثبيته بمرور الزمن وبالتالي من المرجح أن تستمر في تركيز جهودها ونفوذها وقد شدد الرئيس شي بشكل خاص على تعزيز التضامن فيما بين بلدان الجنوب، ومن المهم ملاحظة أن حوالي 50٪ من البلدان التي وقعت اتفاقيات تعاون للمشاركة في الحزام والطريق تقع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فهذه الدول لديها أقل عدد من اتفاقيات الدفاع الجماعي مع الولايات المتحدة وقد تم تصنيفها تقليدياً من قبل الباحثين على أنها الأقل ديمقراطية والأقل استقراراً سياسياً والأقل تقدماً اقتصادياً.

2/ ارتفاع وتيرة وحجم الصفقات الاستثمار: شهدت الاستثمارات في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية قفزة جد نوعية حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها في عام 2023 بالغه بذلك 52% مقارنة بنسبة 29 % سنة 2021، وفي هذا الصدد يحصل المستثمرين الصينيين على حصص في الأسهم بمخاطر عالية بالمقارنة مع عقود البناء التي يتم تمويلها عادة من خلال القروض المقدمة من المؤسسات المالية الصينية أو مع المقاولين وفي كثير من الأحيان عن طريق المؤسسات الحكومية للبلد المضيف، وفي المقابل فقد تضاعف متوسط حجم الصفقات للاستثمارات من مستوى منخفض مقدّر بـ 354 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 772 مليون دولار أمريكي في عام

2023، وهو ثاني أعلى حجم لصفقة منذ بدء مبادرة الحزام والطريق في عام 2013 (بلغ حجم صفقات استثمارية سنة 2018 حدود 749 مليون دولار أمريكي)، وبالنسبة لمشاريع البناء كان حجم الصفقات في عام 2023 هو ثاني أدنى مستوى منذ الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق في عام 2013، حيث قدر بحوالي 394 مليون دولارا أمريكي مقارنة بالذروة في عام 2017 ويمثل هذا انخفاضا بنسبة 22 بالمائة، وبالنسبة لمشاريع البناء على وجه الخصوص من المحتمل أن يتماشى هذا الاتجاه مع الطموح إلى نشر مشاريع عمل صغيرة وجميلة ضمن مبادرة الحزام والطريق عبر القنوات الرسمية، إضافة لسبب آخر وهو أن الصين عدلت استراتيجياتها لإدارة المخاطر للتكيف مع مخاطر بلدان مبادرة الحزام والطريق الأكثر وضوحا وعلى سبيل المثال قضايا الديون السيادية¹؛ والشكل الموالي يوضح تطور حجم الاستثمار ومشاريع البناء:

الشكل رقم (7-2): تطور حجم الاستثمار والصفقات في مبادرة الحزام والطريق (2013-2023)



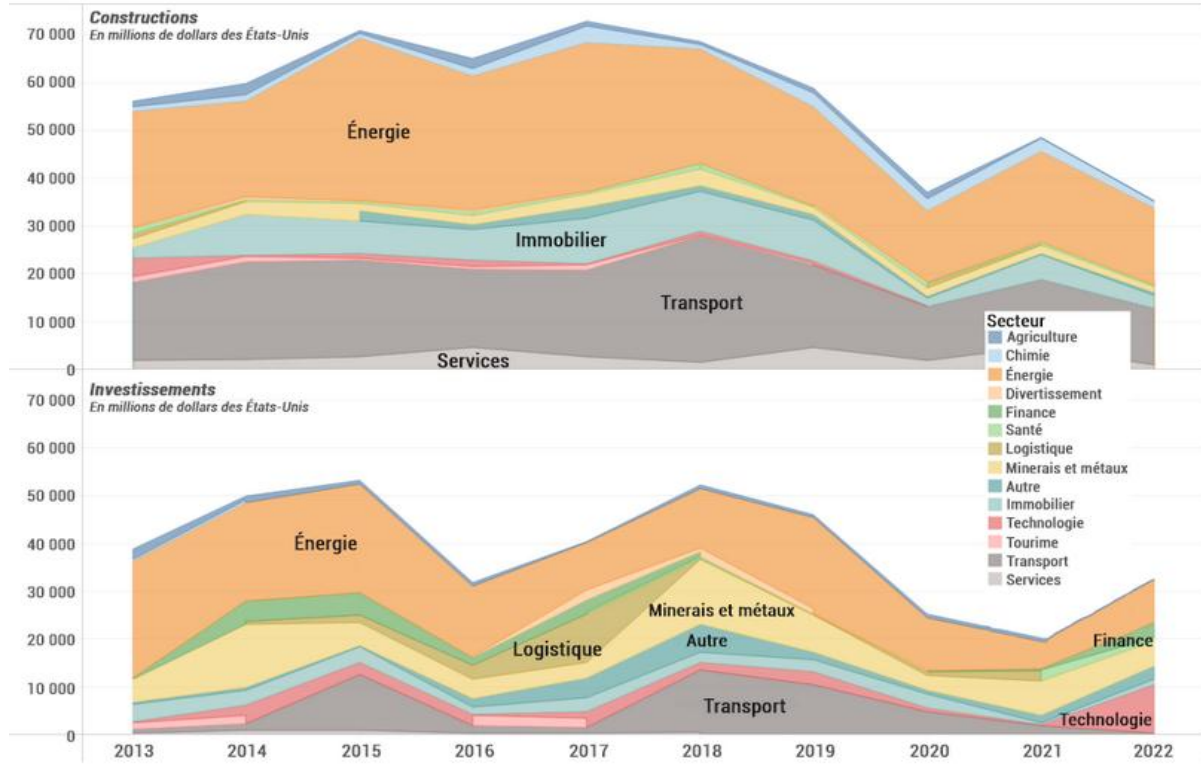
Source: Griffith Asia Institute, Griffith University and Green Finance & Development Center, FISF

وخلال الفترة 2013-2021 مثلت الاستثمارات الصينية 39.9٪ فقط من إجمالي الالتزامات المالية الموسومة بمصرف التسويات الدولية في عام 2021 حيث انخفضت الحصة إلى 23.3٪ وارتفعت إلى 48٪ في عام 2022، صحيح أن حجم استثمارات الشركات الصينية كبير لكن من غير المعقول أن تترجم مبادرة الحزام والطريق إلى فيضان من الاستثمارات الصينية، حيث أن هذه الاستثمارات لا تتم في جميع القطاعات، ومثال ذلك ففي مجال الطاقة تمثل 40٪ من الالتزامات الصينية بينما تنخفض هذه الحصة إلى 12٪ في مجال النقل، وإلى جانب هذا الجدل الذي ينطبق إلى حد ما في كل حالة تظل الهياكل الأساسية للنقل بعدا هاما لـ NSR.

1 : Griffith Asia Institute, Op,Cit, p3.

وفيما يلي شكل توضيحي للاستثمارات الصينية ضمن مشروع OBOR في مختلف القطاعات خلال الفترة 2012-2022.

الشكل رقم (8-2): تطور حجم الاستثمار والصفقات في مبادرة الحزام والطريق لمختلف القطاعات



Source: Griffith Asia Institute, Griffith University and Green Finance & Development Center, FISF

حتى الآن مع تجاوز الاستثمار تريليون دولار أمريكي كانت مبادرة الحزام والطريق قوة محورية في تطوير البنية التحتية في الاقتصاديات الناشئة وجرى توجيه جزء كبير من هذه الأموال نحو الهياكل الأساسية التقليدية بما في ذلك النقل والطاقة، ويتمثل أحد جوانب الاهتمام الخاص في كيفية تحول استراتيجية الاستثمار الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق خلال العقد الماضي والآثار المترتبة على ذلك في المستقبل القريب.

3/ أولوية الاستثمار في الاقتصاد الأخضر: بعد منتدى الحزام والطريق الثاني في عام 2019 أظهرت

مبادرة الحزام والطريق التزاما متزايدا بالمخاوف البيئية، وكان هذا التحول استجابة للقلق العالمي بشأن الانتشار السريع لمخاطر الطاقة التي تعمل بالفحم المدعومة من الصين في دول مبادرة الحزام والطريق بين عامي 2013 و 2020، شهدت دول المبادرة استعمال كبير جدا للطاقة لتشغيل هذه المصانع ونشأت شواغل بيئية إضافية في تشييد مصانع أخرى واسعة النطاق للهياكل القاعدية مع مقاومة اجتماعية كبيرة لمختلف مشاريع البنية التحتية بسبب تدمير الطبيعة من ميانمار إلى كينيا، ومن إندونيسيا إلى الأمازون، ومن صربيا إلى بابوا غينيا الجديدة، وكانت إحدى القضايا

الرئيسية التي أدت إلى هذا الوضع هي أن المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية الصينية تتطلب فقط الالتزام باللوائح والتراخيص البيئية الوطنية، وفي البلدان ذات الحكم الضعيف والفساد يمكن الحصول على هذه التراخيص بسهولة بالغة، لكن يختلف هذا الإجراء بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية التي تتطلب في البلدان ذات الإدارة الضعيفة تطبيق أفضل التقييمات الدولية الموحدة للأثر البيئي والاجتماعي لفهم المخاطر ذات الصلة بالبيئة والحد منها.¹

لقد بدأت تغييرات تنظيمية كبيرة في الصين في عام 2020 وفي ديسمبر من نفس السنة تحالف التنمية الخضراء لمبادرة الحزام والطريق (BRIG) إرشادات التنمية الخضراء بدعم من مختلف الوزارات الصينية التي أكدت على أهمية الالتزام بأفضل الممارسات الدولية في إدارة المخاطر البيئية، كما نشرت إشارة مرور التي توفر إطاراً طموحاً للتقييم البيئي لجميع أنواع المشاريع الخارجية فيما يتعلق بأثرها على المناخ والتلوث والتنوع البيولوجي، وبالتالي وضعت الفحم ومعظم مشاريع الوقود الأحفوري الأخرى في الخانة الحمراء المحظورة كما دعم المجلس الصيني للتعاون الدولي في مجال البيئة والتنمية خروج الفحم وتطبيق المعايير البيئية الدولية في مشاريع مبادرة الحزام والطريق، وتتابع الاستجابات التنظيمية الحقيقية في عام 2021 مع تحديث كبير للمبادئ التوجيهية للسياسة الصادرة عن وزارة التجارة (MOFCOM) وغيرها للالتزام بالمعايير البيئية الدولية في المشاريع الخارجية، وفي سبتمبر 2021 أعلنت الصين وقف بناء محطات طاقة جديدة تعمل بالفحم في الخارج.

وفي الممارسة العملية تحولت مشاركة الصين في مبادرة الحزام والطريق لدعم الاقتصاد الأخضر حيث تحول التوجه نحو الاستثمارات المتعلقة بالطاقة الخضراء، حيث شهدت الشركات الصينية توسعاً بشكل كبير نحو استخدام المعادن المتعلقة بانتقال الطاقة مثل الليثيوم، واستثمرت في التصنيع في الصناعات الخضراء مثل البطاريات والسيارات الكهربائية، وبناء على ذلك تحتاج السنوات القادمة إلى مزيد من التحسينات في الإدارة البيئية المنصوص عليها في التوجيه الحكومي والقدرة وتحسين الرقابة وكذلك المساءلة من الجانب الصيني، وبالمثل فإنه يتطلب مشاركة دولية أفضل بما في ذلك تحسين القدرات المحلية في بلدان مبادرة الحزام والطريق للتفاوض بشأن العقود مع المعايير البيئية والقدرة على الرصد وإنفاذ الأداء.²

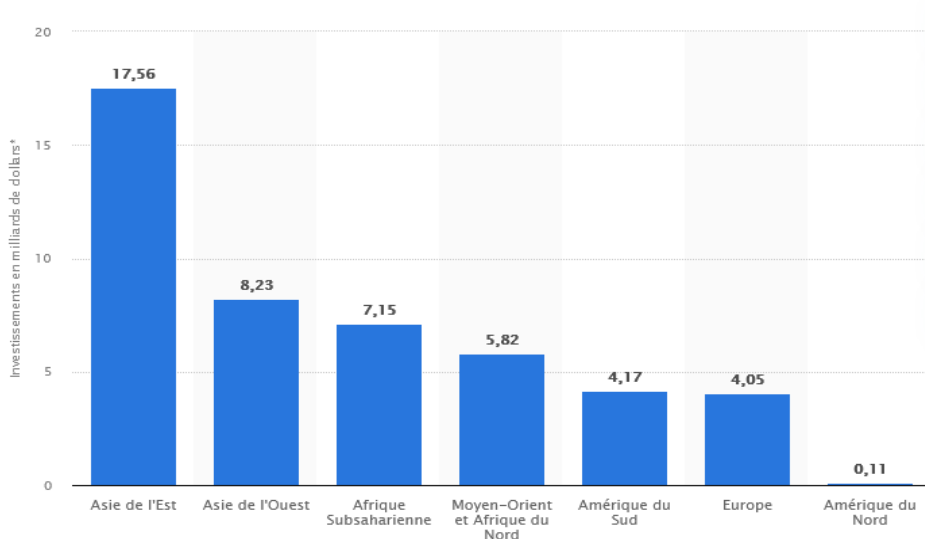
4/ التحليل الإقليمي والقطري لمشاركة الصين في مبادرة الحزام والطريق: لم يتم توزيع مشاركة مبادرة الحزام والطريق الصينية بالتساوي بين جميع المناطق فقد شهدت دول مبادرة الحزام والطريق في إفريقيا زيادة بنسبة 47٪ في عقود البناء الصينية وزيادة بنسبة 114٪ في الاستثمارات، ونتيجة لذلك أصبحت إفريقيا كقارة أكبر

1 : Griffith Asia Institute, Griffith University and Green Finance & Development Center, FISF, 2023, p9.

2 : Griffith Asia Institute, Ibid.

متلقي للمشاركة الصينية بقيمة 21.7 مليار دولار، متجاوزة دول الشرق الأوسط التي شهدت مشاركة بقيمة 15.8 مليار دولار، ومع ذلك استمرت هذه الأخيرة في كونها متلقيا رئيسيا لمشاريع البناء التي تنجزها الشركات الصينية حيث تلقت 36.7٪ من إجمالي مشاركة البناء في OBOR لعام 2023 أي بنمو قدره 31٪ عن سنة 2022، وفي غضون ذلك وسعت دول شرق آسيا استهلاكها للاستثمارات الصينية بنسبة 94٪ إلى أن وصلت 6.8 مليار في عام 2023، ومن المثير للاهتمام أن دول أمريكا اللاتينية شهدت مشاركة قليلة جدا في البناء لسنة 2023 أي بمقدار 180 مليون دولار فقط، ومع ذلك شهدت دول مبادرة الحزام والطريق في أمريكا اللاتينية زيادة بنسبة 92٪ في استثماراتها لتلقي حوالي 5.5 مليار استثمار، مع أخذ 20.5٪ من جميع الاستثمارات الصينية في الخارج، والشكل أدناه يبين مقدار الاستثمارات الصينية في دول مبادرة الحزام والطريق BRI لعام 2020 حسب المنطقة الجغرافية¹.

الشكل رقم (9-2): حجم الاستثمار في دول مبادرة الحزام والطريق حسب المنطقة الجغرافية



Source : <https://fr.statista.com/statistiques/1380915/investissements-chine-bri-region>

المطلب الثاني: مشاريع BRI الاقتصادية لوسط آسيا

بعد مرور عقد من الزمن منذ انطلاق مبادرة الحزام والطريق أصبح من الضروري لدى القيادة في الصين تقييم الإنجازات في الاتصال بآسيا الوسطى سواء كان ذلك في البنية التحتية أو التجارة أو التمويل والتبادل الثقافي وتنسيق

1 : <https://greenfdc.org/china-belt-and-road-initiative-bri-investment-report-2023/>

السياسات، وقد طرحت هذه الإشكالية في عدة اجتماعات عام 2022 حيث كانت بكين قد وسعت دورها الأمني تدريجيا في آسيا الوسطى، وهو ما قوض صيغة آسيا الوسطى للقيادة الصينية من الناحية الاقتصادية والقيادة الروسية في المجال الأمني، كما كانت هناك مؤشرات طوال عام 2022 على أن الصين تتجه ببطء نحو القيام بدور أمني أكبر في المنطقة مما أدى إلى إزاحة الدور الأمني التقليدي لروسيا في وسط آسيا، وتعتبر دول آسيا الوسطى جذابة للصين لأنها غنية بالموارد الطبيعية بينما الصين هي أكبر مستهلك للنفط والغاز في العالم، ويحتاج الاقتصاد الصيني إلى هذه الموارد ويريد الوصول إليها دون عوائق في الوقت نفسه، فإن البلدان التي شملتها الدراسة هي جيران قريبون أو حتى مباشرين لجمهورية الصين الشعبية.

1/ كازاخستان: تضطلع كازاخستان بدور مركزي جغرافيا واقتصاديا فيما يتعلق بمخططات SREB الصينية أحد أبرز المشاريع هو منطقة **Khorgos** الاقتصادية الخاصة (SEZ) ليست بعيدة عن **Almaty** على الحدود مع الصين (منطقة إيلي، شينجيانغ) والتي ستصبح مركزا لوجستيا رئيسيا يربط شرق آسيا وأوروبا، وقد أحرز المشروع تقدما كبيرا ولكنه لم يكتمل بالكامل بعد وتعمل بكين وأستانا على تطوير هذا الميناء الجاف (مركز إعادة شحن ناشئ للقطارات والشاحنات) معا وتبلغ مساحة المنطقة الاقتصادية الخاصة المحيطة ببلدة **Khorgos** الحدودية 528 هكتار 35% منها ملك لكازاخستان و 65% للصين، وقد تجاوز مجموع الاستثمار في مركز الشحن 3 بلايين دولار أمريكي منذ عام 2014 وكانت تهدف السلطات الكازاخستانية والصينية إلى مضاعفة عدد الحاويات المعاد شحنها إلى أكثر من 40000 في عام 2016 وبحسب ما ورد ملأت هذا الهدف بشكل مفرط.

ساهمت بوابة **Khorgos** في إنشاء خط السكك الحديدية الثاني بين الصين وأوروبا عبر **Almaty** وكازاخستان وهو يكمل خط السكك الحديدية الحالي بين الصين وأوروبا **Trans-Eurasia-Express** حيث يبلغ طوله 11179 كم وقد تم الانتهاء منه في عام 2014 ويسلك هذا الطريق: **Chongqing** (وسط الصين) - **Urumqi** (عاصمة **Xinjiang**) - بوابة **Dzungarian** (على الحدود مع كازاخستان) - **AYastena** (**Waristrakstan**) وتستخدم الصين الخط الأخير في المقام الأول لشحن سلع بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي إلى أوروبا سنويا كما بدأت روسيا في استخدامه وشحنت بضائع بقيمة 260 مليون دولار أمريكي إلى الصين في عام 2014.¹

مشروع آخر للبنية التحتية بتمويل من **OBOR** يعبر كازاخستان هو الطريق السريع بين أوروبا الغربية والصين

1 : Djankov, S. and S. Miner. (eds.). 2016. China's Belt and Road Initiative – Motives, Scope, and Challenges. Peterson Institute for International Economics. Briefing 16–2, March. <https://piie.com/publications/piie-briefings/chinas-belt-and-road-initiative-motives-scope-and-challenges>, p34.

الغربية والذي تم تصميمه على أنه أقصر طريق سريع بين الصين وأوروبا (8445 كم) ويمتد جزئياً بالتوازي مع **Trans-Eurasia-Express** وكذلك مع خط السكك الحديدية الثاني بين الصين وأوروبا على طول الطريق التالي: **Lianyungang** (على ساحل بحر الصين الشرقي) - **Xian** (عاصمة مقاطعة **Shaanxi** شمال غرب الصين) - **Aktobe** (كازاخستان) - **Urumqi - Khorgos - Almaty - Shymkent** (كازاخستان) - **St Petersburg** (موسكو) ويقدم البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وبنك التنمية الإسلامي معاً 4 مليارات دولار أمريكي لتمويل الطريق السريع وقد عرض **SRF** 3 مليارات دولار أمريكي أخرى من أجل انجازه.

في حين أن النقل البري لمسافات طويلة أكثر تكلفة من نقل السكك الحديدية حيث يمكن استخدام الشاحنات بسهولة أكبر من قبل الشركات المحلية، كما وتلقت المشاريع الجديدة التي تنقل النفط والغاز إلى الصين دعماً من مبادرة **NSR** وهكذا حيث تلقت كازاخستان قرضاً بقيمة 1.8 مليار دولار أمريكي من بنك التنمية الصيني لبناء خط أنابيب غاز بطول 1280 كيلومتراً من **Beyneu** في الأراضي المنخفضة في بحر قزوين إلى **Shymken** حيث سيتصل خط الأنابيب المشيد حديثاً بخط أنابيب الغاز الموجود بين آسيا الوسطى والصين، وينص إطار اتفاقية العمل على إنشاء صندوق تعاون للقدرات الإنتاجية بين الصين وكازاخستان، حيث وعدت **NSR** باستثمار 2 مليار دولار أمريكي لدعم المشاريع في المجالات ذات الصلة.

2/ روسيا: أصبحت روسيا شريكاً إستراتيجياً رئيسياً للصين في السنوات الأخيرة حيث يعاني كلا البلدين من تصاعد حدة التوترات مع الغرب وانضمت روسيا إلى العديد من مشاريع **OBOR** وهي عضو مؤسس في **AIIB** وتستخدم السلطات في موسكو جزئياً **NSR** للالتفاف على العقوبات الغربية فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية والوصول إلى مصادر الاستثمار البديلة وخطوط الائتمان نتيجة للصراع مع الاتحاد الأوروبي، وتسعى روسيا جاهدة لتنويع تجارتها في محور الصين في حين زادت حصة الصين في حجم التجارة الخارجية لروسيا قليلاً في السنوات الأخيرة، وقع الرئيس شي جين بينغ سلسلة من اتفاقيات البنية التحتية بقيمة 25 مليار دولار أمريكي مع روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا لإنجاز خط السكك الحديدية عالية السرعة والبنية التحتية للطاقة والفضاء بالإضافة إلى المجمعات الصناعية في عام 2015، وتم التوصل إلى اتفاق مع روسيا لإقامة علاقات تجارية ومشاريع استثمارية مشتركة بشكل متزايد باستخدام العملات المحلية¹.

1 : Djankov, S. and S. Miner Op.Cit, p34./ China-Britain Business Council, Foreign & Commonwealth Office. 2016. One Belt, One Road – A Role for UK companies in developing China's new initiative – New Opportunities

ويشير غابويف سنة 2016 إلى أن العقوبات الغربية أدت إلى تسريع تقارب موسكو مع الصين حيث تمت إزالة ثلاثة حواجز رئيسية: أولاً قررت موسكو أن تكون متحفظة للغاية بشأن بيع أسلحة متقدمة إلى بكين، وثانياً اختارت موسكو مراجعة الحظر الفعلي على مشاركة الصين في مشاريع البنية التحتية والموارد الطبيعية الكبيرة (أي تم تخفيف الحواجز غير الرسمية أمام الاستثمار الصيني في القطاعات الحساسة، والتي يمكن القول إنها تتوافق مع مشاريع من نوع **OBOR** وثالثاً أعادت القيادة الروسية تقييم علاقتها مع الصين في آسيا الوسطى والتي تم تعريفها حتى الآن على أنها تنافسية إلى حد كبير مع فرص محدودة جداً للتعاون¹.

وفي أكتوبر 2014 وقعت روسيا والصين مذكرة تفاهم على بناء خط سكة حديد عالي السرعة بين موسكو وبكين وقدرت التكاليف الإجمالية بنحو 240 مليار دولار حيث تقدر المسافة بحوالي 7700 كيلومتر ويمتد الخط من موسكو عبر كازان (عاصمة جمهورية تاتارستان) **Yekaterinburg** ي وربما عبر كازاخستان (أستانا) في مدة تقدر من خمسة أيام إلى حوالي 33 ساعة، ومن المقرر بناء القسم الأول 770 كم من موسكو إلى كازان في 2023 وقد خصصت بكين قرضاً بقيمة 6.5 مليار دولار أمريكي، بينما وعدت ألمانيا (بما في ذلك سيمنز ودويتشه بان) والمستثمرون الصينيون بضخ رأس مال قدره 2.8 مليار دولار أمريكي و 1.6 مليار دولار أمريكي على التوالي²، وتبلغ التكلفة الإجمالية للقسم حوالي 15 مليار دولار أمريكي حيث تم منح عقد بقيمة 390 مليون دولار أمريكي لتصميم خط السكك الحديدية لمجموعة السكك الحديدية الصينية في عام 2015 والذي كان من المقرر أن يبدأ البناء في عام 2017، وفي منتصف عام 2016 وقعت روسيا والصين على اتفاقية لإنشاء مصنع في روسيا لتجميع القطارات عالية السرعة³.

وفي سبتمبر 2015 اشترى **SRF** حصة 10٪ في مشروع يامال للغاز الطبيعي المسال من ثاني أكبر منتج للغاز في روسيا شركة **Novatek** وفي أبريل 2016 أعلن بنك التنمية الصيني وبنك التصدير والاستيراد الصيني أنهما اتفقا على تقديم قروض بقيمة 12 مليار دولار على مدار 15 عاماً لهذا المشروع الرائد للغاز الطبيعي المسال وبلغ حجم الاستثمار 27 مليار دولار ويعد هذا هو أهم مشروع لـ **OBOR** في روسيا حتى الآن وتم تنفيذه بغض

in China and beyond, p11. http://www.cbbc.org/cbbc/media/cbbc_media/One-Belt-One-Road-main-body.pdf

1 : Gabuev, A. 2016a. Friends with Benefits? Russian-Chinese Relations after the Ukraine Crisis. June 29. carnegieendowment.org/files/CEIP_CP278_Gabuev_revised_FINAL.pdf, p 4.

2 : Shepard, W. 2017. 2 Days from China to Europe by Rail? Russia Going for High-Speed CargoTrains. In: Forbes. January 14. www.forbes.com/sites/wadeshepard/2017/01/14/2-days-from-china-to-europe-by-rail-russia-going-for-high-speed-cargo-trains/#3f00824f54af

3 : Farchy, J., J.Kynge, C.Campbell and D. Blood. 2016. One Belt, One Road – A Ribbon of Road, Rail and Energy Projects to Help Increase Trade. In: Financial Times. Special report. September 14. <http://ig.ft.com/sites/special-reports/one-belt-one-road/>

النظر عن حقيقة مفادها أن روسيا في هذا الإطار تسعى للالتفاف على العقوبات المفروضة عليها بسبب الحرب الأوكرانية حيث تم حضر استيراد الغاز الروسي خاصة من دول الاتحاد الأوروبي¹، كما استثمر SRF في أكبر حقل غاز في روسيا والذي يقع في Tobolsk غرب Sibur بالإضافة إلى عقد مع Rusnano وهي شركة مختصة في تكنولوجيا النانو، وتشمل معاملات OBOR الأخرى خط ائتمان بقيمة 970 مليون دولار أمريكي إلى Sberbank لدعم تمويل مشاريع الطرق والبنية التحتية وخط ائتمان بقيمة 480 مليون دولار أمريكي إلى Vneshtorgbank لتطوير الاستثمارات في الزراعة والنقل²، أما الصفقات الأخرى فهي ثانوية من الناحية النقدية ولكنها أكبر من حيث أهميتها الرمزية مثل اتفاقية شركة Jiangsu Hengtong Power Cable Company لتوريد كابل عالي الضغط بقيمة 95 مليون دولار أمريكي لجسر الطاقة الذي سيوفر الكهرباء لشبه جزيرة القرم ليحل محل عمليات التسليم المعلقة من أوكرانيا.³

3/ جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا: تمتلك باكستان علاقة وثيقة طويلة الأمد مع الصين: عدد من مشاريع OBOR في إطار الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان والذي يشغل إجمالي استثمار قدره 46 مليار دولار⁴، وتهدف المشاريع في مجملها إلى تزويد الصين بمسار استراتيجي بديل لإمدادات الطاقة من جهة ومن جهة ثانية ينبغي لها أن تعزز الاقتصاد الباكستاني عن طريق الإسراع بإنشاء أو إصلاح الهياكل الأساسية ولاسيما توليد الطاقة، وتشمل المشاريع الرئيسية مواصلة تطوير ميناء جوادار في أعماق البحار (استأجرته الصين ونفذت أعمال البناء في الفترة 2016-2017 بتكلفة 1.6 مليار دولار) بالإضافة إلى بناء سد كاروت للطاقة الكهرومائية (في جبال الهيمالايا) الذي اسند لشركة CCC بتكلفة بتكلفة 2 مليار دولار أمريكي عام 2016، ناهيك عن إعادة بناء وإصلاح طريق كاراكوروم السريع بين Rawalpindi وحدود Xinjiang بتكلفة تقدر بنحو 2.5 مليار دولار بتمويل من بنك التصدير والاستيراد الصيني ومصرف التنمية الصيني، إضافة إلى إنجاز طريق سريع بطول 1100 كيلومتر بين كراتشي ولاهور، وتحديث خط السكك الحديدية الرئيسي بين كراتشي وبيشاور.

أصبحت ميانمار شريكا مهما لبكين مؤخرا فقد أحدثت خطوط الأنابيب الصينية الميانمارية ثورة في مجال استعمال الطاقة حيث جنبت الصين الكثير من العوائق البحرية عبر استعمال مضيق ملقا الذي شكل حاجسا

1 : Gabuev, A. 2016b. China's One Belt, One Road Initiative and the Sino-Russian Entente. Interview by G. Shtraks. The National Bureau of Asian Research. Policy Q&A. August 9. www.nbr.org/research/activity.aspx?id=707

2 : Djankov, S. and S. Miner Op.Cit, p35.

3 : Gabuev, A. 2016a, Ibid, p14.

4 : Clover, C. and L. Hornby. 2015. China's Great Game: Road to a New Empire. In: Financial Times. October 12. <https://www.ft.com/content/6e098274-587a-11e5-a28b-50226830d644>

للصين بخصوص إمدادات النفط من الشرق الأوسط، وهكذا بدأ التشغيل الفعلي لخط أنابيب الغاز الطبيعي من ميناء **Kyaukpyu** في خليج البنغال عبر **Mandala** إلى **Kunmin** في أكتوبر 2013 تلاه خط أنابيب نفط يعمل بالتوازي مع خط أنابيب الغاز، والذي من خلاله بدأ الذهب الأسود في التدفق شهر يناير 2015، وكلف كلا المشروعين مجتمعين 2.5 مليار دولار أمريكي حيث تنفيذهما من قبل شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) وشركة ميانمار، وتم دعمهما ماليا من قبل **SRF**، ومع ذلك أثارت خطوط الأنابيب أيضا احتجاجات على مخاوف تتعلق بالبيئة والسلامة وترتيبات تعويض غير كافية للمزارعين الذين تم مصادرة أراضيهم حيث وعدت بكين بدفع ما يصل إلى 1.8 مليار دولار أمريكي في المتوسط سنويا من الإتاوات على مدى 30 عاما لسلطات ميانمار، وظهرت مؤخرا خطط لبناء خط سكة حديد بالقرب من المسار أعلاه مما قد يسهل شحن الأخشاب البورمية الثمينة إلى الصين وتدفقات العمال الصينيين إلى الساحل البنغالي.¹

كانت بنغلاديش أول دولة تستقبل مشروع من **OBOR** حيث وافق **AIIB** على تمويل المشروع دون إشراك أي مؤسسة مالية دولية أخرى وفي يونيو (جوان) 2016 تمت الموافقة على قرض بقيمة 165 مليون دولار أمريكي للترقية وتوسيع شبكة توزيع الكهرباء في شمال دكا وفي المناطق الريفية ببنغلاديش كما تدعم السلطات الصينية إنشاء مناطق اقتصادية وصناعية خاصة في البلاد.

تقع سريلانكا بشكل استراتيجي على ممرات إمدادات الطاقة البحرية الصينية من الخليج الفارسي وأفريقيا وطرق تصديرها إلى أوروبا ومناطق أخرى يمول **SRF** تطويرا عقاريا كبيرا يسمى **Colombo Port City** في عاصمة البلاد، مع شركة **China Harbour Engineering Company** المملوكة للدولة والمشاركة في بناء محطة حاويات جديدة ومرسى وفنادق وشقق ومباني المكاتب ومراكز التسوق، والتي ستوضع في الأراضي المستصلحة من البحر قبالة ساحل ميناء كولومبو بتكلفة 1.4 مليار دولار أمريكي، حيث سيتم منح الصين عقد إيجار الجزء الكبير من المدينة الساحلية لمدة 99 عاما، وبشكل عام قيل إن الشركات الصينية استثمرت أكثر من 5 مليار دولار في سريلانكا لإنشاء الطرق والموانئ والمطارات ومحطات الطاقة وغيرها من الهياكل الأساسية، وتم توظيف أكثر من 30000 عامل صيني في الجزيرة.²

المطلب الثالث: مبادرة الحزام والطريق بوابة التنمية في أفريقيا

1 : Meyer, E. 2015. With Oil and Gas Pipelines, China Takes a Shortcut through Myanmar. Forbes. September 2. www.forbes.com/sites/ericmeyer/2015/02/09/oil-and-gas-china-takes-a-short-cut/#75b8a4ef7aff

2 : Zand, B. 2016. Ehrgeiz einer Seemacht – Mit einer “Maritimen Seidenstraße” will sich Peking die Weltmeere erschließen. In: Der Spiegel. 36/2016. September 3. 92–96

قبل اندماج الدول الإفريقية في مبادرة الحزام والطريق كانت للصين جذور عميقة في معظم بلدان القارة خاصة بعد استقلالها، وقد وجدت مبادرة الحزام والطريق تطوراً عابراً للقارات يهدف إلى الاتصال بين الدول في آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقع ما لا يقل عن 52 دولة إفريقية بما في ذلك الاتحاد الأفريقي مذكرة تفاهم للمشروع باستثناء إريتريا وليبيا والصومال وجنوب السودان، وكان الدافع الرئيسي هو العوامل السياسية والاقتصادية لكلا مجموعتي البلدان (الموقعة وغير الموقعة) فأولئك الذين وقعوا اعتبروا أن مبادرة الحزام والطريق فرصة لهم لاستكمال فجوات البنية التحتية وزيادة الاستثمار الأجنبي، توسيع التجارة، والحد من الفقر، في حين أن الآخرين كانوا غير متأكدين من الآثار المترتبة على المبادرة الحزام والطريق.

1/ التواجد الصيني في إفريقيا: شهدت السنوات الأخيرة تصاعد وتيرة التوتر بين الدول الكبرى بالموازاة مع تنامي الاقتصاد الصيني وتوجهه للانفتاح الخارجي والدفاع عن مصالحه خاصة في القارة السمراء التي تشهد ساحتها صراعاً دولياً متعدد الأقطاب وفي معظم دوله، وقد عرفت العلاقات الصينية الإفريقية تطورات مرحلية كانت بداياتها بين خمسينات وسبعينات القرن الماضي والتي تميزت بالصراع الإيديولوجي في ظل الثنائية القطبية شرق شيوعي اشتراكي وغرب رأسمالي ليبرالي، ثم تطورت العلاقات لتصبح علاقات ثنائية شاملة بين عقدي الثمانينيات والتسعينيات وتميزت بالتعاون الاقتصادي لتحقيق أكبر عائد ممكن خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين وإلى غاية يومنا هذا فقد تم خلال هذه المدة إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي رسمياً عقب المؤتمر الوزاري الأول للتعاون بين الصين وإفريقيا حيث حضره الرئيس الصيني والوفد المرافق له¹، وانخرط معظم دول القارة في BRI وقد ركزت الصين اهتمامها بالقارة الإفريقية بهدف تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية خاصة بما يتعلق بإمدادات الطاقة والاستثمار وتعزيز التجارة الدولية وتطوير المسارات اللوجيستية الدولية.²

وقد عمدت الصين عن طريق سياسة القوة الناعمة التي تنتهجها إلى تثبيت نفوذها في معظم الدول الإفريقية من خلال توسيع علاقاتها السياسية لكسب الدعم الإفريقي على الصعيد الدولي، وتوزيع استثماراتها المتنوعة على عديد دول القارة السمراء لضمان إمدادات الطاقة ومختلف المواد الأولية، من خلال الاستحواذ على أكبر حصة من العقود الاستثمارية للقارة خاصة ما تعلق بمجالات البنية التحتية، فحسب تقديرات بنك التنمية الإفريقي فالقارة تحتاج إلى ما يفوق 170 مليار دولار سنوياً للحفاظ على النمو الاقتصادي وتحديث البنية التحتية المتهالكة³، ولقد

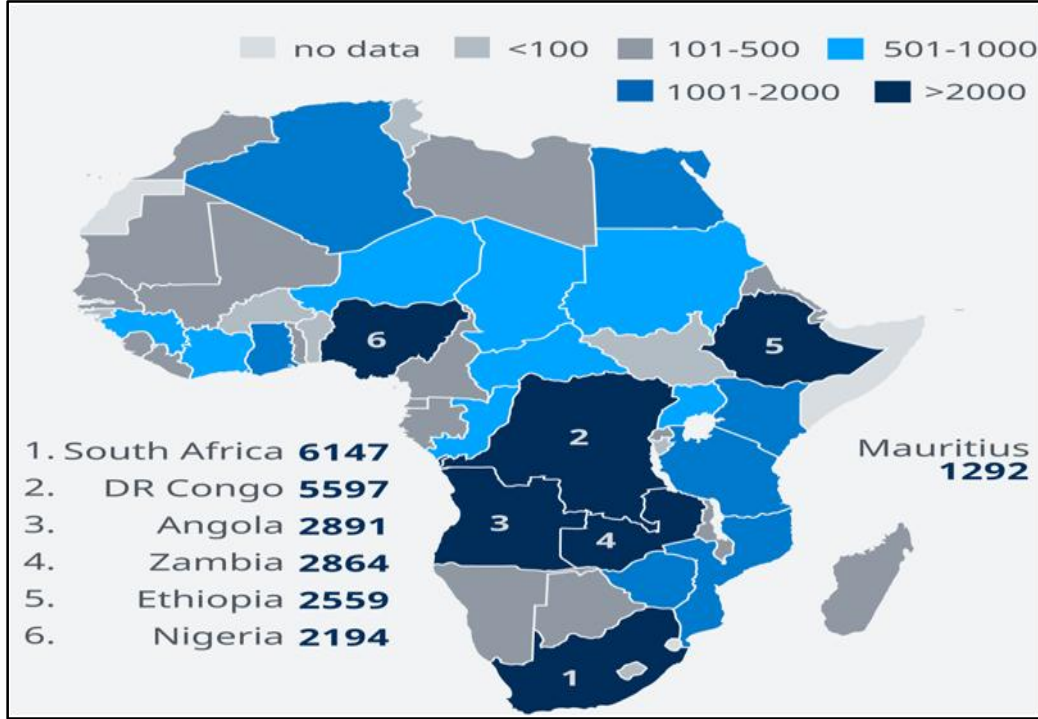
¹: مخلوف لمياء، استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر، 2019، ص 183.

2 : Huiping Chen, China's 'One Belt, One Road' initiative and its implications for Sino-African investment relations, Transnational Corporations Review, 2016, p, 2.

1: جيهان عباس عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية: دراسة تحليلية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 15،

وجدت الدول الإفريقية في الصين الشريك الأمثل لذلك من خلال التوقيع على عقود استثمارية ضخمة وفيما يلي خارطة تبين قيم الاستثمارات الصينية لعام 2019.

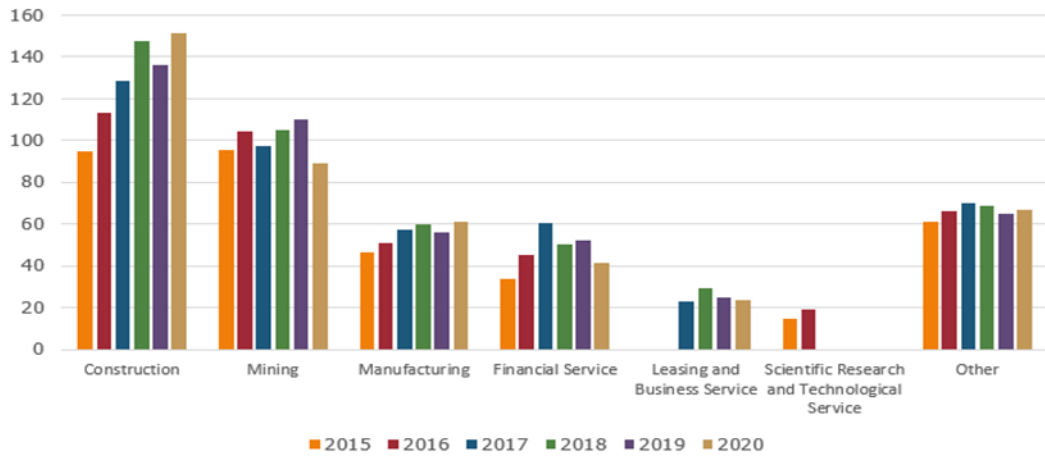
الشكل (10-2): خارطة تبين قيمة الاستثمارات الصينية في إفريقيا
الوحدة: مليون دولار



Source: Johns Hopkins University SAIS China-Africa Research 2019

وتركز الصين على استثمارات في القارة على قطاع الانجازات الكبرى كالبنية التحتية، تليها الصناعات الاستخراجية والنفط فيما يحظى القطاع المصرفي والخدمات المالية إضافة إلى البحث العلمي والتكنولوجي بالحصة الأضعف من إجمالي الاستثمارات الصينية وفيما يلي شكل توضيحي يبين ذلك خلال الفترة الممتدة بين 2015-2020.

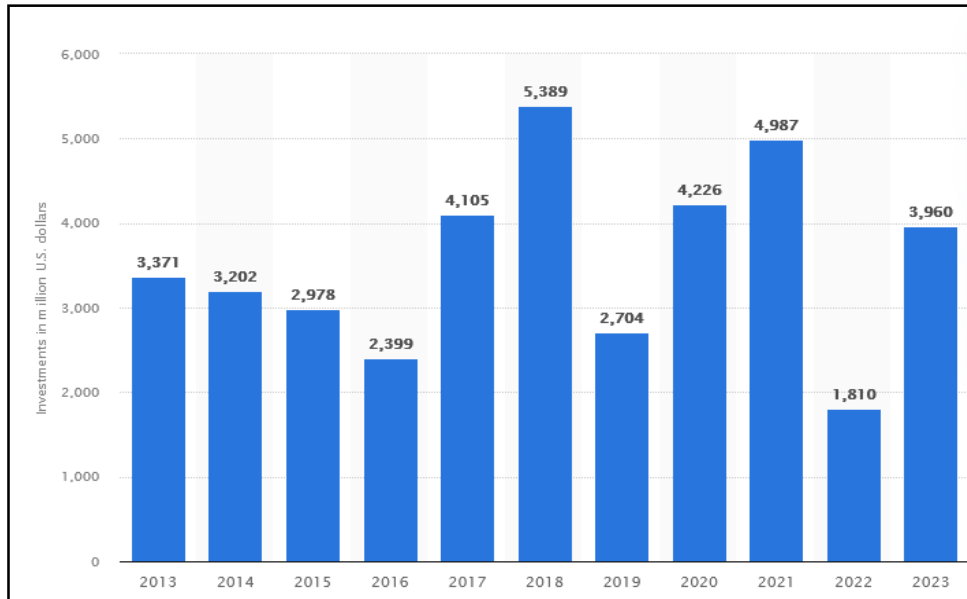
الشكل رقم (11-2): توزيع الاستثمارات الصينية على مختلف القطاعات بين 2015-2020



Source: Data from the Statistical Bulletin of China's Outward Foreign Direct Investment

واستمرت الصين في سياساتها تجاه القارة خاصة بعد انضمام العديد من الدول إلى مبادرة الحزام والطريق وإبرام اتفاقيات ثنائية واتفاقات شراكة استراتيجية في مجالات مختلفة وقد تذبذبت قيم الاستثمارات الصينية خلال 2023-2013 بين الارتفاع والانخفاض وبوتيرة متقاربة إلا أنها لم تتوقف لأي سبب من الأسباب والشكل أسفله يبين ذلك:

الشكل رقم (12-2): قيم تدفق الاستثمار الصيني إلى إفريقيا خلال الفترة 2023-2013 الوحدة: مليون دولار



Source: Data from the Statistical Bulletin of China's Outward Foreign Direct Investment

2/ تحليل العلاقات الصينية الإفريقية:

قبل وبعد مبادرة الحزام والطريق شهدت العلاقة بين إفريقيا والصين تغييرات كبيرة على مر السنوات وقد

أسست مبادرة الحزام والطريق قاعدة مهمة في الحفاظ عليها وبيّن الجدول الموالي نوعية العلاقات قبل وبعد 2013:

جدول رقم (3-2): تحليل مقارن للعلاقات الأفريقية الصينية قبل مبادرة الحزام والطريق وبعدها

قبل مبادرة الحزام والطريق 2013	بعد مبادرة الحزام والطريق 2013
التركيز على استخراج الموارد وتصديرها	التركيز على المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال التجارة وتطوير الهياكل القاعدية
استخدام العلاقات لتحقيق أغراض سياسية	نقطة ارتكاز للاستراتيجية الاقتصادية الدولية الصينية
شريك دبلوماسي ثابت منذ فترة طويلة	مستثمر جديد في إفريقيا ومانح رئيسي للإعانات
ثقة قوية في مستقبل الصداقة والتعاون	ارتفاع مستوى الدعاية للعلاقات الإفريقية الصينية

Source : Robert Agwot Komakech and Thomas Ogoro Ombat, 2023

قبل إطلاق مبادرة الحزام والطريق في عام 2013 كانت الصين قد أثبتت نفسها بالفعل كلاعب مهم في المشهد الاقتصادي والسياسي في إفريقيا، كانت قد بدأت تستثمر في إفريقيا منذ الستينيات واهتمت في المقام الأول بتطوير البنية التحتية واستخراج الموارد الطبيعية والتجارة، ومع ذلك فالعلاقة كانت أحادية الجانب إلى حد كبير وقد استفادت الصين بشكل أكبر من القارة الأفريقية إلا أنه مع المبادرة كان هناك زيادة في الاستثمار والتجارة وتطوير البنية التحتية بين الجانبين، وقد كان محور التركيز الرئيسي للصين هو الاستثمار في مشاريع تطوير البنية التحتية مثل الموانئ والسكك الحديدية والطرق وقد سهلت OBOR إنشاء مناطق اقتصادية جديدة وتوسيع المناطق القائمة في إفريقيا مما عزز النمو الاقتصادي للقارة.

إلا أن تأثير المبادرة على البلدان الإفريقية لم يكن إيجابيا فقط فعلى سبيل المثال استفادت بعض البلدان بشكل كبير من زيادة الاستثمار وتطوير البنية التحتية كمصر وموزمبيق وكينيا، وأدت بذلك BRI إلى تحول في استراتيجية الصين تجاه إفريقيا أي من مجرد استخراج الموارد وإجراء التجارة إلى الاستثمار في المشاريع طويلة الأجل التي لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في إفريقيا، بينما وقعت دول أخرى في فخ الديون مثل جيبوتي التي أصبحت قيمة قروضها أعلى من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وقادت لزيادة النفوذ الصيني في أفريقيا.

وقد أثرت مخاوف بشأن قدرة البلاد على سداد القروض وبالتالي فإن المستوى المرتفع للديون من مشاريع مبادرة الحزام والطريق سيؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية مثل التعليم والصحة التي تعد محركا لكل دولة، وقد تزيد أيضا من الاعتماد على الصين لإعادة تمويل الديون والتي بدورها قد تعرض سيادة الدول الإفريقية للخطر، إذن يجب على البلدان النامية في إفريقيا أن تقيم بعناية تكاليف وفوائد مشاريع مبادرة الحزام والطريق وضمان الشفافية والاستدامة والمواءمة مع أهدافها وخططها الإنمائية الوطنية ومثال ذلك رؤية أوغندا 2040، وكينيا 2030، رؤية مصر 2030 بالإضافة إلى الرؤية الدولية مثل أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030.¹

1 : Robert Agwot Komakech and Thomas Ogoro Ombat, Belt and Road Initiative in Developing Countries:

3/ نماذج تنمية دول افريقية على طريق الحرير: وفيما يلي حالات بلدان مختارة والتي وقعت على

مذكرة تفاهم مبادرة الحزام والطريق ولديها خبرة كبيرة في مشاريع مبادرة الحزام والطريق.

1-3 / أوغندا:

كانت العلاقة بين أوغندا وجمهورية الصين الشعبية قوية ومفيدة للطرفين منذ عام 1962 وإحدى الطرق التي يعزز بها البلدان علاقتهما هي من خلال مبادرة الحزام والطريق، ومع ذلك انتقد بعض المحللين السياسيين الوطنيين والدوليين هذه العلاقة الوثيقة بحجة أنها قد تقوض المصالح الأمريكية في أوغندا بالنظر إلى الأولويات المختلفة للبلدين، مع تمويل الصين للعديد من مشاريع البنية التحتية في البلاد فإن بناء طريق **Kampala-Entebbe** السريع **Karuma and Isimba** للطاقة الكهرومائية بالإضافة إلى التوسع المستمر لمطار **Entebbe** الدولي يحتوي فعليا على تهديدات للولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال الطريق السريع الذي يبلغ طوله 49.56 كيلومترا بقيمة 479.2 مليون دولار أمريكي علما أن 74٪ من التكلفة من القروض بدأت في عام 2012 واكتملت سنة 2019 وهي الآن أول طريق رسوم في أوغندا، وتم تنفيذ العمل من قبل شركة **China Communications Construction Company Ltd** وأشرفت عليه شركة **Beijing Expressway Supervision Company Ltd** وأدت هذه المشاريع إلى تحسين الاتصال داخل أوغندا من حيث تحسين ظروف المرور على الطرق الالتفافية والموزعة في المناطق الحضرية فضلا عن تعزيز التنمية الحضرية وتحسين الاتصال بين أوغندا والبلدان الأخرى في المنطقة وساهمت في التنمية الاقتصادية للبلد.¹

تعد الصين حاليا واحدة من أكبر الشركاء التجاريين لأوغندا إلى جانب الهند وكنيا والاتحاد الأوروبي ووقعت أوغندا وبكين اتفاقيات متعددة لتعزيز التجارة والاستثمار بينهما، وأقام رواد الأعمال الصينيون ستة مجمعات صناعية في أوغندا بدعم من الحكومة الأوغندية تشمل المجمعات الصناعية مجمع **Shandon** الصناعي في **Luzira** ومجمع **Tiantang** الصناعي في **Mukono** ومجمع **Liaoshen** لياوشين الصناعي في **Kapeeka** كاييكا، وأوغندا والصين (**Guangdong**) المنطقة الحرة للتعاون الدولي في **Sukulu**، ومنتزه **Mbale** الصناعي، ومنتزه **Kehong** الزراعي الصناعي في **Luweero** وساعدت هذه الشركات البلاد على تنويع اقتصادها لأنها تحفز التصنيع والزراعة والسياحة، كما أسهمت في خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي في البلد وتعزيز التبادلات الثقافية²، وعلى الرغم

Lessons from Five Selected Countries in Africa, Sustainability 2023, 15, 12334, p p 1-21.

1 : The Economist. America's New African Outpost: China. Available online: <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2019/05/30/americas-new-african-outpost-china> (accessed on 30 May 2022).

2 : World Bank. Uganda Economic Update. In Jumpstarting Tourism, Services Trade, and Investment, 15th ed.;

من هذه الفوائد المحققة في إطار المبادرة إلا أن هناك مخاوف بشأن الآثار السلبية على البيئة والمجتمع فضلا عن الافتقار إلى التشاور العام والمساءلة وسوء إدارة الأموال.¹

كما جادل مركز التنمية العالمية بأن العديد من المشاريع الممولة من الصين في أوغندا باهظة الثمن وغير قابلة للتطبيق اقتصاديا في حين أن هذه المشاريع يمكن أن تقدم فوائد قيمة²، فمن الأهمية بمكان معالجة هذه المشاكل وإدارتها بشكل صحيح لتقليل أي ضرر محتمل للمجتمع والمحيط، ومن المهم ملاحظة أن الحكومة أثبتت التزامها بإدارة الديون حيث نجحت في إعادة التفاوض بشأن قرض طريق **Kampala-Entebbe** السريع من حيث أسعار الفائدة وفترة السداد، فمن خلال وزارة التخطيط المالي والتنمية الاقتصادية أطلقت الحكومة استراتيجية إدارة الديون متوسطة الأجل في مارس 2022 والغرض منها تعزيز ممارسات إدارة الديون وضمان الاقتراض المستدام وتتناول كذلك مسائل زيادة تعبئة الإيرادات وتنويع مصادر التمويل وتحسين شفافية الديون ورصدها.³

3-2/ جيبوتي:

عقب مضي الصين في سياسة الانفتاح على العالم سنة 1979 عندها أقامت جيبوتي علاقات دبلوماسية مع بكين وعلى مر السنين تمكن البلدان من الحفاظ على علاقات ودية وتعاونية في جوانب مختلفة مثل السياسة والاقتصاد والتجارة والثقافة والتعليم، وشهد العقد الأخير انخراطا صينيا واسعا في مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية في جيبوتي بما في ذلك تشييد ميناء جديد وسكة حديدية تربط جيبوتي بإثيوبيا والتي تمثل جزءا من مبادرة الحزام والطريق الصينية⁴، وبالإضافة إلى ذلك تعتبر جيبوتي موطن أول قاعدة عسكرية للصين في الخارج والتي أنشئت عام 2017⁵، وهو ما يعكس الأهمية الاستراتيجية المتزايدة لجيبوتي خدمة للمصالح الصينية في البلد وأفريقيا وقد

World Bank: Washington, DC, USA, 2021.

1 : he Conversation. Uganda's Debt to China: How the East African Nation is Collateralising Its Future. Available online: <https://theconversation.com/ugandas-debt-to-china-how-the-east-african-nation-is-collateralising-its-future-167674> (accessed on 13 September 2021).

2 : Center for Global Development. Examining the Debt Implications of the Belt and Road Initiative from a Policy Perspective. 2018. Available online: <https://www.cgdev.org/sites/default/files/examining-debt-implications-belt-and-road-initiative-policy-perspective.pdf> (accessed on 4 June 2022).

3 : MoFPED. Medium Term Debt Management Strategy 2022/23–2025/26. The Government of Uganda. 2022. Available on-line:

https://www.finance.go.ug/sites/default/files/Publications/Medium%20Term%20Debt%20Management%20Strategy%2020FY2022_23%20Final.pdf (accessed on 2 February 2023).

4 : Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. China-Djibouti Relations. 2016, Available online: http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjdt_665385/zyjh_665391/t1391306.shtml. (accessed on 19 March 2022).

5 : The Diplomat. China's Base in Djibouti: What It Means for the US and Africa. Available online: <https://thediplomat.com/2017/08/chinas-base-in-djibouti-what-it-means-for-the-us-and-africa/> (accessed on 8 August 2022).

غيرت هذه المشاريع قواعد اللعبة فعلى سبيل المثال بناء ميناء **Dorale** المتعدد الأغراض الذي بدأ في عام 2004 وأنجزته شركة هندسة البناء الحكومية الصينية (**CSCEC**) وتحت إشراف شركة **CCCC Fourth Harbour Ltd Co. Engineering**، وشركة **Addis Ababa** جيبوتي 2011 التي استكملت بناء خط السكة الحديدية 2016 تم بناء مشروع السكك الحديدية من قبل شركة هندسة السكك الحديدية الصينية **CREC** وشركة **CCECC**.¹

وبدأ توسيع مشروع مطار جيبوتي الدولي في عام 2015 واكتمل في عام 2018 وتم منح العقد لشركة الهندسة المدنية الصينية للإنشاءات **CCECC** وتم الإشراف من قبل شركة مجموعة بناء المطارات الصينية **CACG** وأثرت مشاريع مبادرة الحزام والطريق في جيبوتي بشكل كبير على البنية التحتية والاقتصاد في البلاد إذ أتاحت المشاريع لجيبوتي تحسين النقل والتجارة، وحفزت النمو الاقتصادي وفرص العمل وعززت مكانة البلد كمركز إقليمي للتجارة والنقل حيث تتماشى هذه المشاريع والرؤية الإفريقية لسنة 2063 التي تهدف لإنشاء شبكة سكك حديدية متكاملة تربط القارة من مصر في الشمال إلى جنوب إفريقيا في الجنوب، ومع ذلك هناك مخاوف بشأن ارتفاع مستويات الديون التي تكبدتها جيبوتي لتمويل هذه المشاريع والأثر البيئي لهذه التطورات وانعدام الشفافية وتجاهل شواغل المجتمع وتهديدات التدهور البيئي.²

علاوة على ما سبق فقد نشرت صحيفة فاينانشال تايمز في مقال لها يحذر فيه بعض الخبراء من أن ديون جيبوتي تجاه الصين قد تصبح غير مستدامة وربما تجبر البلاد على التخلف عن سداد قروضها، مما قد يؤدي إلى سيطرة الصين على أصولها بما في ذلك موانئها ذات الأهمية الاستراتيجية، ومن الضروري أن تتعاون جميع الأطراف المعنية وتكفل أن تكون المشاريع مستدامة ومفيدة للجميع³، ومن ناحية أخرى تستخدم البلاد العديد من الاستراتيجيات مثل إعادة التفاوض بشأن شروط القروض والسعي إلى تخفيف عبء الديون وتنويع مصادر تمويلها وكذلك العمل للحصول على استثمارات من بلدان أخرى (مثل الولايات المتحدة وفرنسا واليابان) ومؤسسات متعددة الأطراف (مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي)، ومن أجل تسديد ديونها [45] أظهرت هذه التوجهات بالفعل بعض النجاح مثل إعادة التفاوض على شروط قرضها لميناء **Dorale** من معدل فائدة 8.5%.

¹ : Xinhua. China-Built Ethiopia-Djibouti Railway Begins Commercial Operations. Available online: http://www.xinhuanet.com/english/2018-01/01/c_136865306.htm (accessed on 1 January 2018).

² : Wang, H.; Tang, Y. The Challenges of Labor Protection in China's Belt and Road Initiative. In Belt and Road Initiative (BRI) and Its Impacts on the World Economy; Springer: Berlin/Heidelberg, Germany, 2020; pp. 81–95.

³: Financial Times. China's Belt and Road Initiative and Its Impact in Africa. 7 June 2018. Available online: <https://www.ft.com/content/2018/06/07/china-belt-and-road-initiative-africa> (accessed on 3 June 2022)

إلى 3٪ وتمديد فترة سداد القرض من 10 إلى 25 عاما.¹

3-3/ كينيا:

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين كينيا والصين في أواخر عام 1963 وبعد استقلال كينيا عن الحكم البريطاني تركزت العلاقة بين الصين وكينيا على المساعدة الإنمائية والاستثمار والدعم التقني لكينيا على مر السنين وفي الآونة الأخيرة عمقت الصين علاقاتها الاستراتيجية والدبلوماسية مع كينيا بسبب بنيتها التحتية المهمة واتصالها التجاري الواسع في شرق إفريقيا فعلى سبيل المثال أشار البنك الدولي إلى أن الصين هي أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لكينيا²، وعلى العكس من ذلك جادل بعض أفراد الجمهور وخاصة منظمات المجتمع المدني CSOs بأن هذا النفوذ يمكن أن يضر بسيادة كينيا واستقلالها السياسي³، وبالتالي سيؤدي إلى مخاطر اقتصادية طويلة الأجل والاعتماد على التمويل الصيني.

ومن المهم النظر في هذه المخاوف ووزنها مقابل الفوائد المحتملة لتوثيق العلاقات مع الصين من حيث البنية التحتية والاتصال التجاري، واليوم تؤدي مبادرة الحزام والطريق بتركيزها على تنسيق السياسات والتجارة دون عوائق والتكامل المالي والتواصل بين الشعوب دورا رئيسيا في هذه العلاقة، الحكومة الصينية من خلال مبادرة الحزام والطريق شيدت سكة حديد مومباسا- نيروبي السريعة وهي أول خط سكة حديد في كينيا منذ استقلالها في عام 1963، وبلغت تكلفة السكك الحديدية التي يبلغ طولها 472 كيلومترا حوالي 3.8 مليار دولار أمريكي (تم تمويل 90٪ منها بقروض صينية) بدأ المشروع في عام 2014 واكتمل في عام 2017 وهو الآن قيد التشغيل.⁴

وفعلا تم تنفيذ الأشغال من قبل شركة CRBC بإشراف من شركة بريدج وشركة تشييد الاتصالات الصينية CCCC وقد مثل كل من ممر النقل بين Lamu Port-South Sudan-Ethiopia (LAPSSET) وطريق نيروبي السريع وجسر ليكوني العائم وجسر ماكوبا أبرز المشاريع في OBOR حيث كان لهذه المشاريع أثر إيجابي على الاقتصاد الكيني فعلى سبيل المثال خفضت SGR بشكل كبير تكاليف النقل والوقت للسلع والأشخاص مما أدى

1 : The African Logistics. Historical Port of Djibouti Set to be International Business District. Available online: <https://theafricanlogistics.com/2020/10/09/historical-port-of-djibouti-set-to-be-international-business-district/> (accessed on 9 October 2020).

2 : World Bank. Kenya Economic Update: Debt Sustainability and Fiscal Risks in the Post-Covid-19 Period; World Bank Group: New York, NY, USA, 2020.

3 : The Independent. China's Belt and Road: Kenya becomes Latest African Country to Sign Up to Development Plan. Avail-able online: <https://www.independent.co.uk/news/world/africa/china-belt-and-road-kenya-latest-african-country-sign-development-plan-a7749546.html> (accessed on 16 May 2017).

4 : Brookings Institution. Kenya's Debt to China: A Case of Development or a lack of Options. Available online: <https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2020/09/10/kenyas-debt-to-china-a-case-of-development-or-a-lack-of-options/> (accessed on 10 September 2020).

إلى نمو اقتصادي في البلاد، كما قدمت شركات مثل **CCCC** و **CRBC** المساعدة التقنية والتدريب للمهندسين والعمال الكينيين لبناء القدرات المحلية وخلق أكثر من 46000 وظيفة عمل للسكان المحليين وتعزيز التنمية الاقتصادية والتجارة الثنائية والتبادل الثقافي المتقدم بين الصين وكينيا¹، ومن المهم بمكان الاعتراف بأنه لم تكن النتائج التي أحدثتها **NSR** إيجابية في عمومها فقط فقد وردت أيضا تقارير عن ظروف عمل سيئة وانتهاكات عمالية مثل العمل القسري والتعويض غير الكافي للعمال، بالإضافة إلى مخاوف بشأن زيادة الديون التي يمكن أن تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي².

ومن التحديات الأخرى ذات الصلة الظلم البيئي المرتبط بتدمير المحميات البيئية إضافة إلى الفساد المرتبط بعدم الشفافية في إبرام صفقات هذه المشاريع، وحادل بارك وكيم بأن حكومة كينيا لم تشرك المجتمعات المحلية وجماعات المجتمع المدني في تخطيط وتنفيذ **SGR** ومشاريع أخرى ذات صلة بمبادرة الحزام والطريق ومن الأهمية بمكان أن يعمل جميع أصحاب المصلحة المشاركين في هذه المشاريع معا لمواجهة هذه التحديات والتأكد من أنها لا تلقي بظلالها على التأثير الإيجابي لهذه التطورات على الاقتصاد وحياة الناس في كينيا³.

وقد أثبتت حكومة كينيا قدرتها على إدارة ديونها من حيث قيامها بتنويع مصادر تمويلها بإصدار سندات اليورو وغيرها من الأوراق المالية في أسواق رأس المال الدولية لجمع الأموال، ووفقا لصندوق النقد الدولي تهدف استراتيجية كينيا للاقتراض الخارجي إلى الحفاظ على التوازن بين التمويل الميسر والتمويل غير الميسر وبين التمويل الثنائي والتمويل المتعدد الأطراف، كما تنفذ الحكومة استراتيجية إصلاحات الإدارة المالية العامة 2018-2023 ويؤكد البنك الدولي أن الإصلاحات تهدف إلى تحسين الكفاءة والشفافية في استخدام الموارد العامة بالإضافة إلى الاستراتيجيات الأخرى التي اعتمدتها الحكومة هي إعادة التفاوض بشأن شروط القرض وتعزيز تحصيل الإيرادات من خلال تنفيذ سياسة الضرائب الكينية 2021، وإعطاء الأولوية لسداد الديون من أجل تقليل عبء ديونها وتحسين جدارتها الائتمانية⁴.

1 :The Guardian. Chinese Companies Accused of Importing 'Forced Labour' to Build Kenyan Railway. Available online: <https://www.theguardian.com/world/2018/jul/23/chinese-companies-accused-of-importing-forced-labour-to-build-kenyan-railway> (accessed on 23 July 2018).

2 : The Guardian. IMF Warns of Rising Debt Risk in African Countries Borrowing from China. Available online: <https://www.theguardian.com/world/2019/nov/26/imf-warns-of-rising-debt-risk-in-african-countries-borrowing-from-china> (accessed on 26 November 2019).

3 : Park, J.H.; Kim, J. Challenges and implications of the Belt and Road Initiative (BRI) in Africa: The case of the Lamu Port-South.

4 : World Bank Group: New York, NY, USA, 2020. , Op.Cit.

خلاصة الفصل:

من المنظور الصيني تعتبر مبادرة الحزام والطريق مشروع منهجي يجب بناؤه بشكل مشترك من خلال التشاور لتلبية مصالح الجميع مع بذل الجهود لدمج الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان على طول الحزام والطريق، مع تبني الاتجاه

نحو عالم متعدد الأقطاب، والعولمة الاقتصادية، والتنوع الثقافي، وزيادة تطبيق تكنولوجيا المعلومات، مصممة لدعم نظام التجارة الحرة العالمي والاقتصاد العالمي المفتوح بروح من التعاون الإقليمي المفتوح، وهو يهدف إلى تعزيز التدفق المنظم والحر للعوامل الاقتصادية، وتخصيص الموارد بكفاءة عالية، والتكامل العميق للأسواق؛ وتشجيع البلدان الواقعة على طول الحزام والطريق على تحقيق تنسيق السياسات الاقتصادية، وإقامة تعاون إقليمي أوسع نطاقاً وأكثر تعمقاً بمعايير أعلى والمشاركة في إنشاء هيكل تعاون اقتصادي إقليمي مفتوح وشامل ومتوازن يعود بالنفع على الجميع **.BRI**

والمبادرة مفتوحة للتعاون أمام جميع البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية للمشاركة، بحيث تعود نتائج الجهود المتضافرة بالفائدة على مجالات أوسع حسب تقدير الخبراء الصينيين، حيث ستلعب الدور الحاسم للسوق في تخصيص الموارد والدور الرئيسي للمؤسسات، وستسمح للحكومات بأداء وظائفها الواجبة وتسعى المبادرة إلى تحقيق المنفعة المتبادلة، وهو يستوعب مصالح وشواغل جميع الأطراف المعنية ويسعى إلى الجمع بين المصالح من أجل إعطاء دور كامل لجميع الأطراف ومواطن قوتها وإمكاناتها.

إن سياسة الصين الخارجية والاقتصادية التي تهدف إلى سد فجوة البنية التحتية العالمية من خلال بناء الطرق السريعة الحديثة، والمطارات وجسور السكك الحديدية عالية السرعة، وتوليد الطاقة (الطاقة الكهرومائية)، وتطوير المجمعات الصناعية بين البلدان، لم يردع قادة الكثير من الدول الحاليين عن دعم لمبادرة الحزام والطريق على الرغم من ردود الفعل المتباينة التي ولدتها تطوير البنية التحتية لمشاريع المبادرة، لكن لا تزال هناك تحديات في التنفيذ بما في ذلك انتهاكات العمل، وتحديات الشراء، والمخاطر البيئية، وعدم مشاركة أصحاب المصلحة، وارتفاع أسعار التعويض بالإضافة إلى ذلك، تعرضت مشاريع مبادرة الحزام والطريق لانتقادات بسبب زيادة أعباء الديون على العديد من البلدان خاصة الأفريقية.

الفصل الثالث

تقدير أثر انضمام الجزائر إلى

مبادرة الحزام والطريق على النمو

الاقتصادي

المبحث الأول: المرتكزات النظرية للنمو وعلاقتها بالاستثمار
المبحث الثاني: تحديات الاقتصاد الوطني في ظل الانضمام للمبادرة للفترة 2000-2023
المبحث الثالث: الدراسة القياسية (استعمال نموذج التنبؤ للفترة 1991-2023)

تمهيد:

ظل النمو الاقتصادي والتنمية موضع نقاش منذ قرون وقد أحدث التصنيع تغييرات دائمة في النشاط الاقتصادي والبشري بعد أزمة الكساد الكبير خلال الفترة 1929-1933، وأصبحت هذه العمليات ذات أهمية متزايدة حيث أن أي قرار يتخذ على مستوى الدولة يهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكبرى المسطرة أكثر من أي وقت مضى.

وبالنظر للدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو والارتقاء باقتصاديات الدول اتجهت مختلف بلدان العالم لتحسين بيئة الاستثمار، والقيام بإجراءات تعديل هيكلية في مسعى منها لجذب استثمارات مباشرة ونوعية للاستفادة منها من أجل خدمة الاقتصاد المحلي، ولذلك نرى الاستثمار الأجنبي المباشر عموديا وأفقيا في عديد البلدان، فالإقتصاد والمجتمع اليوم يواجه مرحلة جديدة تسمى مرحلة المعرفة وهي قفزة تطويرية رائعة سمّتها الأساسية التجارة التي خلقت بيئة لأزمات اقتصادية عميقة، لهذا يجب البحث في العوامل التي تساعد على تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة لأنه هدف استراتيجي ذو أولوية في السياسة الاقتصادية.

ومن هذا الباب نسلط الضوء على الجزائر خاصة بعد انضمامها إلى مبادرة الحزام والطريق أو مشروع طريق الحرير الجديد الذي أطلقته الصين عام 2013، وتهدف الجزائر من خلال هذه المبادرة إلى تحقيق مستويات نمو طموحة من خلال الشراكات المزدوجة أو جذب استثمارات جديدة، مستغلة بذلك موقعها الجيو استراتيجي في المنطقة المتوسطية والمغاربية والإفريقية إضافة للثروات والموارد الطبيعية التي لم تستغل بعد.

وبناء على ما تقدم يتطرق هذا الفصل إلى انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق ودراسة أثر ذلك على النمو الاقتصادي الوطني من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المرتكزات النظرية للنمو وعلاقتها بالاستثمار؛

المبحث الثاني: تحديات الاقتصاد الوطني في ظل الانضمام لمبادرة الحزام والطريق؛

المبحث الثالث: الدراسة القياسية (استعمال نموذج التنبؤ للفترة 1991-2023).

المبحث الأول: المراكز النظرية للنمو وعلاقتها بالاستثمار

يرتبط النمو الاقتصادي والاستثمار بشكل وثيق حيث يعتبر الاستثمار محركا رئيسيا للنمو وفقا لمعظم النظريات ويتوقف تحقيقه في الأمد الطويل على أنواع الاستثمار المختلفة سواء كان في رأس المال المادي أو البشري، أو التكنولوجيا أو البيئة، وتختلف النظريات في كيفية رؤيتها لدور الاستثمار لكن التوجه العام يشير إلى أن التنوع وابتكار مصادر جديدة للنمو يعدان من أهم العوامل لتحقيق التنمية المستدامة، وموضوع النمو هو مادة متجددة وحيوية أخذت حيزا كبيرا من الدراسات المختلفة عبر مجموعة من النظريات المتلاحقة خلال فترات زمنية متعاقبة.

المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو أحد المواضيع الأساسية التي تحظى باهتمام واسع من قبل الباحثين والخبراء في الاقتصاد، ويتم قياس النمو الاقتصادي عادة من خلال حساب معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP وهو الأكثر شيوعا كما يمكن قياسه من خلال التطورات في مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية الأخرى¹، وهناك عدة عوامل تؤثر على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويخضع هذا المعدل لتقلبات متعددة ناجمة عن عوامل جانب الطلب وتسعى العديد من البلدان لتحسين اقتصادياتها ومعالجة المشاكل الاجتماعية من خلال إتباع سياسات التغييرات الهيكلية وقد تشمل إصلاحات في السياسات الاقتصادية، تطوير البنية التحتية، تعزيز التعليم والتدريب، تحسين بيئة الأعمال، وجذب الاستثمارات الأجنبية فمن خلالها تأمل الدول في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق مستويات معيشية أفضل لسكانها، وفي هذا السياق تم تقسيم العالم إلى دول متقدمة وأخرى نامية ودول متخلفة وهي أقل نموا من سابقتها.²

1/ تعريف النمو الاقتصادي:

يعتبر بن خلدون من بين أهم المفكرين الذين تطرقوا إلى مفهوم النمو الاقتصادي في عصره حيث ضمنه في كتابه المعروف باسم مقدمة ابن خلدون عام 1377 حيث اعتبره عملية تراكمية مركبة تتفاعل فيها العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والجغرافية وتغير من فترة لأخرى محدثة تباطؤ في عملية النمو ثم تتدهور وتتوقف، ثم تعود بعد ذلك محدثة تطور جديد مرة أخرى وهكذا تستمر العملية، وقد أوضح بن خلدون أن الفائض الناتج من تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم الرفاهية الاقتصادية كما شدد على أهمية العنصر البشري باعتباره أهم عناصر الإنتاج، واستخدم كذلك درجة تطور العمران كمعيار أساسي في مقارنة النمو الاقتصادي بين مختلف البلدان فهو يقارن بين حجم السكان والإنفاق في الأسواق، وبين دور الدولة العادلة ذات الحكم الراشد في زيادة الإنتاج والعمران وذلك لا يتأتى إلا بتوفير الحريات السياسية وحماية الحقوق والممتلكات وتحقيق التكافل الاجتماعي

1 : Stefan, G. (2012). Consideration on the theory of economic growth and development. Social and Behavioral Sciences, Vol 62, Issue 1, 280-284

2: Haller, A. (2012). Concepts of Economic Growth and Development, Challenges of Crisis and of Knowledge. Economic Transdisciplinarity Cognition, Vol 15, Issue 1, 66-71.

وعدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وحثهم على العمل والإنتاج ومنع الاحتكار ومراقبة الأسواق وعدم التدخل في عمليات التسعير إلا للضرورة الملحة.¹

اعتبر كل من **P.Samuelson & W. Nordhaus** النمو الاقتصادي على أنه التوسع المحتمل في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما وبعبارة أخرى يحصل النمو الاقتصادي عندما تتحول حدود إمكانية الإنتاج في الدولة إلى الخارج، كما يحدد معدل نمو الإنتاج للفرد الواحد المعدل الذي يرتفع به مستوى المعيشة في البلد وتتم الدول بالدرجة الأولى بالنمو في نصيب الفرد من الناتج لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل²، ويمثل النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج المحفوظ عليها خلال فترة من الزمن حسب **F.Perrou** أما بالنسبة لـ **S.Kuznets** فاعتبر النمو الاقتصادي الحديث هو انعكاس للقدرة على تزويد المجتمع بكمية متنامية من السلع والخدمات لتلبية احتياجات المجتمع.³

يوصف النمو الاقتصادي بشكل عام على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج الإجمالي الحقيقي **GDP** أو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي **GNP** وبالرغم من أنه يقاس عادة بمعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه يتم تعريفه من حيث الارتفاع والزيادة في دخل الفرد وتحقيق مستويات معيشة أعلى⁴، وفي هذا المجال أشار البنك الدولي إلى أن النمو الاقتصادي يرتبط بمجموعة من مؤشرات التنمية كمعدلات القراءة والكتابة والعمر المتوقع ومعدلات الفقر وغيره من المؤشرات المعتمدة في ذلك⁵، واستخدم علماء الاقتصاد مصطلح النمو الاقتصادي لبيان قيمة الزيادة التي تحدث في الناتج الداخلي الخام الحقيقي على المدى البعيد، في حين يشار إليه على أنه توسع أو ركود في دورة الأعمال الاقتصادية في المدى القصير، وعليه فالنمو الاقتصادي ما هو إلا التغير الحاصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقد يكون سلبيا أو إيجابيا.

2/ قياس النمو الاقتصادي:

استخدم الإحصائيون والاقتصاديون طرقا متنوعة لقياس مستوى النمو الاقتصادي حيث كانت طريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأكثر استعمالا وتداولاً، بينما تبقى كل من طريقة حساب الناتج الإجمالي **GO** ومؤشر التقدم الحقيقي **GPI** أقل استعمالاً.

2-1/ الناتج المحلي الإجمالي: عرف مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي الناتج المحلي الإجمالي بأنه

القيمة المنتجة من السلع والخدمات منقوصاً منها قيمة الاستخدامات، والناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع كل من نفقات الاستهلاك الشخصي وإجمالي الاستثمار المحلي الخاص، صافي الصادرات من السلع والخدمات، نفقات

¹: عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 73، 2021، ص ص 4-5.

2 : Samuelson, P., & Nordhaus, W, Economics, The McGraw-Hill International edition, 2009, 19th edition, p 502.

3 : Kuznets, S, Croissance et structure économiques , Paris: Calmann-Lévy, 1972, p 29.

4 : Mankiw, G, Principles of Macroeconomics, 7th Edition. US: Cengage Learning, 2014, p 195.

⁵: تقرير البنك الدولي 2012.

الاستهلاك الحكومي وإجمالي الاستثمار¹

وهناك طرق مختلفة لقياس الناتج المحلي الإجمالي إما بطريقة الإنفاق وهي الأكثر انتشارا حيث يمثل مجموع الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي إضافة لصافي الصادرات، وإما بطريقة الدخل حيث يضيف جميع الدخل المكتسب من خلال عملية الإنتاج، والطريقة الثالثة وهي طريقة القيمة المضافة والتي تقوم على قياس كل السلع النهائية والخدمات التي تم إنتاجها خلال سنة كاملة، ويمكن تقسيم الناتج المحلي الإجمالي إلى عدة أنواع رئيسية:

➤ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي: يقيس القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد بأسعار السوق الحالية دون تعديل للتضخم للعام الذي يتم فيه الحساب؛

➤ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يقيس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد مع تعديل للتضخم؛

➤ الناتج المحلي الإجمالي للفرد: يتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان في الدولة ويعكس هذا المؤشر متوسط نصيب الفرد من الإنتاج ويستخدم كمقياس لمستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد في المجتمع.

2-2/ الناتج الإجمالي: يعرف الناتج الإجمالي على أنه متوسط سلسلتين حاليتين السلسلة الرئيسية والمتمثلة

في الناتج المحلي الإجمالي والثانية متمثلة في إجمالي الدخل المحلي، وقد أوضح مجلس المستشارين الاقتصاديين الأمريكي أن الناتج الإجمالي يعتبر مقياسا أكثر دقة للنمو الاقتصادي الحالي ومؤشر أفضل للنمو في المستقبل من الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الدخل المحلي كل على حدا.

2-3/ مؤشر التقدم الحقيقي: قامت المنظمة الأمريكية Redefining Progress بالإعلان عن تطوير ما

يعرف بمؤشر التقدم الحقيقي (GPI) **Genuine Progress Indicator** مبررة أهمية استخدامه بأن جودة التنمية الاقتصادية لا تقل أهمية عن كمية النشاط الاقتصادي والتي تقاس بالناتج المحلي الإجمالي، يعتبر هذا المؤشر مقياس شامل للنمو الاقتصادي المستدام حيث يأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تعطي نظرة دقيقة للتقدم الحقيقي لبلد ما.

3/ عوامل النمو الاقتصادي:

يوجد العديد من المحددات التي تتحكم في النمو الاقتصادي وتتمثل أساسا في الموارد البشرية والموارد الطبيعية، رأس المال، التطور التكنولوجي والابتكار، حيث توضع هذه العوامل في شكل مجتمعات يتم تركيبها بنسب عقلانية مع ضمان مستوى من الإنتاج حسب شروط التوازن الديناميكي ودرجات متباينة من الفعالية الاقتصادية، ويمكن إدراج هذه العوامل كما يلي:

1 : Karen. D & Louise. S, GDP as a Measure of Economic Well-being, Hutchins Center Working, 2018, Paper N 43, p 04.

3-1/ الموارد البشرية: هو أحد أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ويشير إلى المهارات، والمعرفة، والخبرات التي يمتلكها الأفراد والتي تسهم في تحسين إنتاجيتهم حيث أن رفع مستوى التعليم والتدريب للعاملين يعزز قدرتهم على أداء مهامهم بشكل أكثر كفاءة وإنتاجية، كما أن الموارد البشرية تقودنا نحو القدرة على استخدام الموارد والوسائل الجديدة والمبتكرة وهنا نميز بين أمرين أساسيين أولهما يكمن في سهولة قياس كمية العمل التي تبذلها اليد العاملة والثانية عكس ذلك تماما حيث يصعب ضبط وتقدير مهارة العمال ونوعية ونمط تنظيمهم وكثافة نشاطهم العملي على الرغم من أن هذه العناصر ذات أهمية رئيسية ضمن عوامل النمو¹، حيث يؤثر المورد البشري على النمو الاقتصادي من خلال كمية العمالة والمهارات التي تتمتع بها والقدرة على التأقلم مع المعارف الجديدة حيث يمكنهم العمل بشكل أسرع وأكثر دقة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج في الاقتصاد، إضافة لما سبق فالعمال الذين يتمتعون بمستويات عالية من المهارة والمعرفة عادة ما يتقاضون أجور أعلى من غيرهم وهو ما يزيد من القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الإنتاج في الاقتصاد، وبالتالي أصبح الاستثمار في الطاقة البشرية عاملا أساسيا في تحسين القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وهو ما عزز هذا التوجه لكثير من الدول حيث يمكنها من تقديم سلع وخدمات عالية الجودة، كما تؤدي كذلك الزيادة في عدد السكان إلى زيادة المعروض من القوة العاملة وبالتالي إلى زيادة الطلب ومنه إلى زيادة الإنتاج ومع ذلك إذا نما معدل السكان بشكل أسرع من معدل الناتج المحلي الإجمالي فإن نصيب الفرد سينخفض حتما.

3-2/ تكوين رأس المال: من وجهة نظر بعض الاقتصاديين يجب التفريق بين السلع الرأسمالية حيث نميز نوعين منهما سلع رأسمالية مادية وأخرى غير مادية مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية، وهنا نشير لأهمية ودور السلع الرأسمالية في المساهمة الفعلية في النمو الاقتصادي من خلال مراكمة هذه الموارد من أجل الاستثمار بدل الاستهلاك ويمكن تعريف رأس المال بأنه الثروة التي تستخدم لإنتاج مزيد من الثروة²، ومن جهة أخرى تعتبر نظرية التراكم اقتناء الأصول المادية وغير المادية كقيلة لإطلاق حلقة خصبة للنمو الاقتصادي حيث تفترض هذه النظريات أنه لتعظيم الإنتاج يكفي استعمال المدخلات بأحسن الطرق مستغلين في ذلك التكنولوجيا المتاحة بدون تكلفة أو جهد³، حيث يمثل مخزون رأس المال المقياس الحقيقي الذي يعبر عن عملية تراكمية ذاتية وهو عبارة عن مخزون الهياكل والتجهيزات التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات، وهنا يتضح دور الاستثمار في البنية التحتية التي أنتجت وخلقت صناعات جديدة بالكامل ويبرز هنا ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرأسمالية حيث ستؤثر كمية ونوع الاستثمار بشكل مباشر على مستوى النمو الاقتصادي خاصة على المدى البعيد،

1: عبد الكريم تاج، نماذج النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

2 : Jain, T., Khanna, O. P., & Sen, V. (s.d.). « Development and Environmental Economics and International Trade, p17.

3 : Lall, S. Promouvoir la compétitivité industrielle dans les PVD, Centre de Développement de l'OCDE, Paris , 1990. Industrial policy: the rôle of government in promoting industrial and technological development, UNCTAD Review, 1994.

وفي المقابل سيتم الاعتماد على كمية ونوعية رأس المال في تحديد كفاءة عوامل الإنتاج والقوى العاملة لديها.¹

3-3/ الموارد الطبيعية: تعتبر وفرة الموارد من بين أهم العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية وهي تنقسم إلى قسمين موارد ناضبة وتتمثل في النفط والغاز والرواسب المعدنية وغيرها أما القسم الثاني في موارد متجددة، وتمثل الموارد الطبيعية سلعا اقتصادية خاصة وذلك لأنه لم يتم إنتاجها أصلا حيث يمكن لها أن تدر أرباحا اقتصادية إن أديرت بشكل عقلاني وفي المقابل تصبح مصدرا أساسيا للتمويل في عملية التنمية ودعم النمو إلا أن استعمالها بشكل مخالف سيؤدي إلى نتائج عكسية على مستقبل الأجيال القادمة، وفي مقابل هذا تذهب بعض الآراء إلى أن الموارد الطبيعية قد تكون نقمة على أصحابها فيما يعرف بلعنة الموارد إذ لم تتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي وبقيت تعاني من الفقر والتخلف مستنديين في ذلك إلى النموذج الياباني التي لا تمتلك مصادر طبيعية إلا أنها متطورة ومزدهرة ويعود ذلك إلى اعتمادها على الاستثمار في رأس المال البشري لأنه المورد الأصلي.²

3-4/ الابتكار والتقدم التكنولوجي: يمثل التطور التكنولوجي للعديد من الاقتصاديين ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي عن طريق إدماجه في مراحل العملية الإنتاجية، إذ تكتسي التغيرات التكنولوجية أهمية بالغة في تفسير النمو الاقتصادي في معظم المدارس الاقتصادية حيث يعتبرها آدم سميث أحد مستلزمات الإنتاج ويشير دافيد ريكاردو إلى أهميتها ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث يعتبر الاقتصاد الرأسمالي ما هو إلا سباق بين النمو السكاني والتقدم التكنولوجي، وهنا يمكن التمييز بين عاملين للتقدم التقني والتكنولوجي أحدهما يمكن فهمه وقياسه بدقة وهو الاستثمار المادي القابل للقياس بالوحدات النقدية، والثاني صعب للفهم والقياس وهو المقدرة على التجديد العلمي والتقني، وفي حقيقة الأمر فالتقدم التكنولوجي هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيني يفرض علينا التغيير في معاملات الإنتاج يمكن ضمه أو فصله إلى عاملي العمل أو رأس المال، وتساهم التكنولوجيا في النمو الاقتصادي بشكل واضح من خلال ابتكار وسائل فعالة تسمح بزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته مع تقليل التكلفة إلى حدود مقبولة نسبيا.

بالإضافة لما سبق هنا محددات أخرى للنمو الاقتصادي نذكرها كالتالي:

➤ **السياسات الحكومية:** السياسات الاقتصادية المستقرة، التشريعات الداعمة للأعمال، والضرائب المعقولة تحفز النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ذلك يمكن للحكومات أن تستثمر في التعليم والبنية التحتية والرعاية الصحية لدعم النمو؛

➤ **الاستقرار السياسي:** استقرار النظام السياسي والقانوني يعزز الثقة في الاقتصاد ويشجع الاستثمارات؛

➤ **التجارة الدولية:** الانفتاح على العالم خاصة في التجارة الدولية يعزز النمو من خلال فتح أسواق جديدة وزيادة الفرص الاستثمارية؛

¹: شهاب وهيبة، النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2022، ص 14.

2 : Samuelson. P & Nordhaus. W, Economics, 19th edition. The McGraw-Hill International edition, 2009, p 503.

- الابتكار وريادة الأعمال: دعم الابتكار وريادة الأعمال يساهم في خلق فرص جديدة وتحسين الكفاءة؛
- الثقافة والقيم الاجتماعية: القيم الثقافية التي تشجع على العمل الجاد والإبداع والاستثمار يمكن أن تدعم النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

لقد كان النمو الاقتصادي والتنمية موضع نقاش منذ قرون حيث أحدث التصنيع تغييرات دائمة في النشاط الاقتصادي والبشري بعد الكساد في الفترة 1929-1933 وسواء تحدثنا عن انخفاض معدل البطالة أو عن التوازن الخارجي فقد حدث ارتباط بالنمو الاقتصادي والتنمية وتزداد أهمية هذه العمليات بالتوازي مع ازدياد الصعوبات الاقتصادية، ويصبح أي قرار يتخذ على مستوى الدولة يهدف إلى تحقيق هذين الهدفين واليوم أكثر من أي وقت مضى، وفي ظل اقتصاد ركود وتحرر وفي عالم اتسم بزيادة سكانية قوية ونضوب الموارد الطبيعية وتغيرات المناخ وتدمير النظام الإيكولوجي، أصبحنا أكثر انشغالا من أي وقت مضى بمشاكل النمو الاقتصادي

1/ المقاربة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

يعد آدم سميث وديفيد ريكاردو من أهم الاقتصاديين الكلاسيكيين بالإضافة إلى روبرت مالتوس وقد قدموا آراء متعلقة بالنمو الاقتصادي ولكل منهما نظرياته الخاصة حول النمو الاقتصادي وسأقدم لمحة عن أفكار كل منهما:

آدم سميث: آدم سميث هو مؤلف كتاب ثروة الأمم الذي نشر في عام 1776 ويعتبر الأب الروحي للاقتصاد الكلاسيكي. يتناول سميث في كتابه عدة مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي منها:¹
تقسيم العمل: سميث اعتقد أن تقسيم العمل يزيد من الإنتاجية حيث يزيد تخصص العمال في مهام محددة من كفاءتهم وإنتاجيتهم؛

➤ اليد الخفية: وهي فكرة أن الأفراد من خلال سعيهم لتحقيق مصالحهم الشخصية يساهمون في تحقيق المصلحة العامة، ووفقا لهذه الفكرة فإن الأسواق الحرة تكون قادرة على تنظيم نفسها بشكل فعال من خلال العرض والطلب؛

➤ الحرية الاقتصادية: سميث دافع عن حرية التجارة وعدم تدخل الحكومة في الأسواق كان يرى أن التدخل الحكومي يعوق النمو الاقتصادي؛

➤ تراكم رأس المال: سميث أكد على أهمية تراكم رأس المال كعامل رئيسي في النمو الاقتصادي. حيث يستخدم رأس المال في تحسين الإنتاجية وزيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع.

ديفيد ريكاردو: ديفيد ريكاردو هو اقتصادي كلاسيكي آخر وقد اشتهر بنظرياته حول التجارة الدولية وتوزيع

1 : Blanchard, O., & Johnson, D. Macroeconomics: global and Southern African perspectives, Cape Town [South Africa]: Pearson, 2014, p 646.

الدخل وأبرز أفكاره تشمل:¹

➤ نظرية الميزة النسبية: ريكاردو اشتهر بنظريته في التجارة الدولية التي تقول بأن الدول يجب أن تخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بكفاءة أكبر مقارنة بدول أخرى حتى لو كانت بعض الدول أفضل في إنتاج جميع السلع؛

➤ قانون تناقص الغلة: ريكاردو اعتقد أن إضافة وحدات إضافية من العمل أو رأس المال إلى الأرض يؤدي إلى انخفاض في العائدات الإضافية. بمعنى أن الإنتاجية تقل مع كل وحدة إضافية تضاف إلى العملية الإنتاجية؛

➤ توزيع الدخل: ريكاردو اهتم بكيفية توزيع الدخل بين الأرض (الريع) والعمل (الأجور) ورأس المال (الأرباح) وكان يعتقد أنه مع مرور الوقت الريع سيأخذ جزءاً أكبر من الناتج القومي مما يؤدي إلى انخفاض في الأرباح وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي؛

➤ تأثيرات التجارة الحرة: ريكاردو كان من دعاة التجارة الحرة ورأى أنها تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتقسيم العمل الدولي مما يعزز النمو الاقتصادي.

توماس روبرت مالتوس: اقتصادي إنجليزي شهير عرف بنظريته حول السكان والنمو الاقتصادي التي صاغها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، والتي عرفت باسم نظرية مالتوس السكانية، في نظريته أشار مالتوس إلى أن النمو السكاني يحدث بمعدل هندسي (1, 2, 4, 8...) بينما إنتاج الغذاء ينمو بمعدل حسابي فقط (1, 2, 3, 4...) مما يؤدي إلى فجوة بين الموارد والسكان مع مرور الوقت أهم النقاط التي تميز نظرية مالتوس للنمو الاقتصادي:²

➤ محدودية الموارد: رأى مالتوس أن الموارد الطبيعية، مثل الأراضي الزراعية، محدودة، ولذلك فإن إنتاج الغذاء لا يمكن أن يزيد بنفس سرعة نمو السكان؛

➤ تأثير النمو السكاني: كلما زاد عدد السكان زاد الضغط على الموارد المتاحة، مما يؤدي إلى نقص في الغذاء والموارد الأساسية الأخرى، وبالتالي إلى ارتفاع في معدلات الفقر والمجاعة؛

➤ التوازن بين السكان والموارد: اعتقد مالتوس أن النمو السكاني لا يمكن أن يستمر بدون حدود، وأنه يتم تنظيمه عن طريق آليات طبيعية أو ضوابط إيجابية مثل (المجاعات، الأوبئة، والحروب) وضوابط وقائية مثل (تأخير الزواج وتحديد النسل)؛

➤ تأثير زيادة السكان على النمو الاقتصادي: يرى مالتوس أن أي تقدم اقتصادي سيستهلكه النمو السكاني بسرعة بحيث يظل متوسط دخل الفرد في حالة ثابتة أو يتدهور على المدى الطويل، مما يعني أن النمو الاقتصادي

¹: محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص ص 77-81.

²: حجوج عبد الله، أثر تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، 2022، ص 18.

الحقيقي غير ممكن طالما أن النمو السكاني غير مضبوط.

ورغم أن نظرية مالتوس تعرضت لنقد واسع بسبب إهمالها لعوامل مثل التقدم التكنولوجي إلا أن أفكاره حول العلاقة بين السكان والموارد ما زالت ذات صدى في العديد من الدراسات البيئية والاقتصادية الحديثة.

نقد نظريات النمو الكلاسيكية: تعرضت نظريات النمو الكلاسيكية والمثثلة في نظريات آدم سميث ومالتوس وريكاردو لنقد كبير من الاقتصاديين على مر الزمن، وذلك بسبب عدد من النقاط التي اعتبرت قصورا في تفسير هذه النظريات للنمو الاقتصادي خصوصا في سياق التغيرات الاقتصادية الحديثة، وفيما يلي أبرز الانتقادات التي وجهت إلى نظريات النمو الكلاسيكية:

✚ **إهمال التقدم التكنولوجي:** ركزت نظريات النمو الكلاسيكية على الموارد الطبيعية ورأس المال كعوامل رئيسية للنمو وأهملت تأثير التقدم التكنولوجي، وفي الواقع التكنولوجيا هي عامل رئيسي في زيادة الإنتاجية والنمو كما أن لها دورا حاسما في تحطيم قيود الموارد المحدودة التي تحدث عنها الاقتصاديون الكلاسيكيون مثل مالتوس؛

✚ **النظرة التشاؤمية لمالتوس:** تأثرت نظرية مالتوس بتوقعات تشاؤمية حيث فرضت أن النمو السكاني سيتجاوز الموارد المتاحة مما سيؤدي إلى عواقب غير مرغوب فيها، لكن التطورات في الإنتاج الزراعي والتقنيات الحديثة أثبتت إمكانية دعم أعداد متزايدة من السكان بدون هذا التدهور المتوقع مما جعل هذه النظرة التشاؤمية غير دقيقة؛

✚ **إهمال دور الطلب الكلي:** ركز الاقتصاديون الكلاسيكيون على العرض كمحرك رئيسي للنمو مع افتراض أن كل عرض يخلق طلبه (قانون ساي) وأهملوا دور الطلب الكلي في الاقتصاد، لاحقا بين الاقتصاديون كينز أن انخفاض الطلب الكلي يمكن أن يؤدي إلى ركود اقتصادي مما يعني أن النمو لا يعتمد فقط على العرض والإنتاج بل يحتاج إلى طلب فعال؛

✚ **تجاهل العوامل الاجتماعية والسياسية:** افترضت النظريات الكلاسيكية أن الاقتصاد ينمو في بيئة معزولة دون النظر إلى تأثير العوامل الاجتماعية والسياسية، مثل التوزيع العادل للثروة والاستقرار السياسي، وفي الواقع أثبتت التجارب أن الاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية يؤديان دورا أساسيا في تحقيق نمو اقتصادي مستدام؛

✚ **القصور في تفسير التفاوت الاقتصادي:** تؤمن النظريات الكلاسيكية أن النمو الاقتصادي سيؤدي إلى تحسين أوضاع الجميع تدريجيا لكن الحقيقة أن النمو أدى في بعض الأحيان إلى زيادة التفاوت بين الأغنياء والفقراء، وهو ما لم تستطع هذه النظريات تفسيره وقد جاءت نظريات حديثة للتأكيد على أهمية توزيع الدخل كعامل أساسي للنمو الشامل؛

✚ **ثبات العائدات الحدية:** اعتقد ريكاردو أن هناك تناقضا في العائدات الحدية عند زيادة الاستثمار في نفس المجال، وهو ما يتسبب في انخفاض الأرباح على المدى الطويل إلا أن التطور التكنولوجي وزيادة الكفاءة أثبتا أن هذا التناقض ليس بالضرورة قاعدة ثابتة بل يمكن كسره بفضل الابتكار والتحسين المستمر للإنتاجية؛

✚ التقليل من دور رأس المال البشري: لم تعر النظريات الكلاسيكية اهتماما كافيا لرأس المال البشري بما في ذلك التعليم، التدريب، والصحة، ومع تطور الاقتصاد أصبح من الواضح أن رأس المال البشري هو عامل حاسم للنمو الاقتصادي حيث يساهم في زيادة الإنتاجية ويعزز القدرة على الابتكار والتكيف مع التغيرات الاقتصادية؛ ✚ التوجه نحو نظرة ثابتة للموارد: تبنت النظريات الكلاسيكية فكرة أن الموارد الطبيعية هي المحدد الأساسي للنمو لكن مع ظهور مفهوم التنمية المستدامة والطاقة البديلة تبين أن الاقتصاديات يمكن أن تحقق نموا دون الاعتماد الكلي على هذه الموارد.

وخلاصة القول رغم أن النظريات الكلاسيكية قدمت أسسا مهمة في الاقتصاد إلا أنها افتقرت إلى المرونة التي تسمح لها بالتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة، مما جعل الانتقادات تقود إلى تطوير نظريات جديدة تأخذ في الحسبان العوامل التكنولوجية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى أهمية الطلب الكلي ورأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي.

2/ المقاربة النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

في نهاية القرن التاسع عشر تغيرت النظرة المركزية للاقتصاد من نمو الثروة في المدى الطويل إلى وظيفة التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحديثة، وقد ركز رواد المدرسة على دور الطلب بدلا من العرض في تحديد قيمة السلع، وقد أضاف **Alfred Marshall** أفكارا جديدة تتعلق بأسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي في حالي المنافسة التامة والاحتكار مع إضافة عنصر الزمن¹، وهنا بدأت تبرز أفكار الاقتصاديين النيوكلاسيك والتي ركزت على انعدام الارتباط بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد، عدم تماشي حجم السكان مع الدخل الفردي، دور التقدم التكنولوجي في تكوين رأس المال، أما فيما يتعلق بالنمو فقد ركزت على ثلاث أفكار متتالية الأولى هي أن معدل نمو الإنتاج في الأجل الطويل يتحدد بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة والثانية أن مستوى الدخل عند الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، أما الثالثة تفترض أنه عند وجود تفضيلات للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى الدول سوف يؤدي ذلك لوجود علاقة سالبة بين K/L و V/K ، وخلاصة القول أن النظرية النيوكلاسيكية تركز على مجموعة من الأفكار التي تحلل سلوك الأفراد والشركات في الأسواق وآليات توزيع الموارد بطريقة فعالة ويمكن تلخيص أبرز أفكارها فيما يلي:²

- ✓ العقلانية الاقتصادية: تفترض النظرية أن الأفراد يتصرفون بعقلانية لتحقيق مصالحهم الشخصية ويقومون باختيار القرارات التي تحقق لهم أقصى منفعة ممكنة؛
- ✓ التوازن العام: ترى النظرية أن الأسواق تتجه نحو التوازن بفضل قوى العرض والطلب، بحيث تتساوى كمية السلع

¹: القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2007، ص 66.

²: عبد الحليم شاهين، مرجع سابق، ص 10-12.

والخدمات المطلوبة مع الكمية المعروضة وفي هذا الوضع لا توجد حاجة لتدخل الدولة إذ أن السوق يحقق التوازن تلقائياً؛

✓ دور الأسعار: تمثل الأسعار وسيلة مهمة لتوزيع الموارد فهي تنقل المعلومات بين الأفراد والشركات حول الندرة والطلب وتساعد الأسعار على تخصيص الموارد بكفاءة من خلال توجيه الإنتاج والاستهلاك إلى حيثما يكون هناك حاجة أكبر؛

✓ التنافسية والسوق الحرة: تركز النظرية النيوكلاسيكية على أهمية المنافسة في الأسواق فالسوق الحر والتنافس القوي يؤديان إلى تحسين جودة المنتجات، تقليل الأسعار وابتكار سلع جديدة تلبي احتياجات المستهلكين؛

✓ المرونة الاقتصادية: تتسم النظرية بالمرونة حيث تتفاعل الأسواق مع التغيرات الاقتصادية بسرعة من خلال تعديل الأسعار مما يساعد على تصحيح أي خلل يحدث في العرض أو الطلب؛

✓ الإنتاجية وحدود العائدات: تستند النظرية إلى فكرة العائدات المتناقصة فزيادة رأس المال أو العمل بشكل منفرد لا يضمن نمواً مستداماً، بل يجب أن تترافق مع تحسينات تكنولوجية؛

✓ حياد الدولة: ترى النظرية أن الدولة يجب أن تتدخل في الاقتصاد بشكل محدود، وتركز بشكل أكبر على حماية حقوق الملكية وإنشاء بيئة قانونية تعزز الابتكار والاستثمار؛

✓ الميل نحو الاستقرار على المدى الطويل: تؤكد النظرية أن الاقتصاد يسعى بطبيعته نحو التوازن والاستقرار في الأجل الطويل، وأن التقلبات القصيرة الأجل في الأسواق هي أمور طبيعية وتتم معالجتها بمرور الوقت عبر آليات السوق.

إذن فالنظرية النيوكلاسيكية لعبت دوراً هاماً في تطوير الفكر الاقتصادي الحديث وساهمت في فهم كيفية توزيع الموارد بطريقة أكثر كفاءة مع التأكيد على دور السوق في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار.

2-1/ نظرية شومبيتر: نظرية شومبيتر والمعروفة بنظرية التنمية الاقتصادية أو نظرية الابتكار هي فكرة طرحها الاقتصادي النمساوي وتركز بدورها على فعالية الريادة والابتكار في تحقيق النمو الاقتصادي، وترى أن التغيير والتطور في الاقتصاد يحدث عبر الابتكارات التي يقوم بها رواد الأعمال ويعد شومبيتر أول من ركز على الابتكار كعامل محوري في النمو الاقتصادي على عكس النظريات الكلاسيكية التي ركزت على رأس المال والعمل وأهم أفكاره نطرحها كالتالي:¹

أ/ دور الابتكار: وفقاً لشومبيتر يمثل الابتكار القوة الدافعة للتطور الاقتصادي حيث يفضلته يتم إدخال منتجات جديدة وتحسين أساليب الإنتاج إضافة إلى إعادة تنظيم الصناعات القائمة وإيجاد مصادر جديدة للموارد؛
ب/ ريادة الأعمال: يرى شومبيتر أن رواد الأعمال هم الذين يدفعون عجلة الابتكار حيث يجازفون ويتبنون تقنيات وأساليب جديدة نتيجة قدراتهم العالية على التجديد والتأقلم مع الواقع فهم بمثابة المحرك الأساسي للنمو

¹: النبائي سهيلة فريد، التنمية الاقتصادية دراسة ومفهوم شامل، دار الريادة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015، ص ص 17-18.

الاقتصادي؛

ج/التدمير الخلاق: من أبرز أفكار شومبيتر مصطلح التدمير الخلاق والذي يشير إلى أن الابتكار يقود إلى تغيير هيكل الاقتصاد من خلال القضاء على الصناعات والأنشطة القديمة التي لم تعد قادرة على المنافسة، لتحل محلها أنشطة جديدة أكثر كفاءة؛

د/الدورات الاقتصادية: أكد شومبيتر أن الاقتصاد يمر بدورات بفعل موجات الابتكار وهذه الدورات تبدأ بالابتكار وتستمر بالتوسع حتى الوصول إلى نقطة تشبع ثم يحدث ركود أو كساد، وبعد ذلك يبدأ الابتكار مرة أخرى ليدفع عجلة الاقتصاد نحو الانتعاش، وفي هذا أكد شومبيتر إلى الحاجة للتمويل الذي بدوره يزيد من الطلب على رأس المال ويعتبر البنوك والمؤسسات المالية شركاء رئيسيين، وهو ما يؤدي إلى خلق توسعات تراكمية في الاقتصاد وبالتالي زيادة القدرة الشرائية وبالتالي ارتفاع الطلب على المعروض السلعي مرة أخرى ومنه إلى زيادة الأرباح. ووجهت للنظرية انتقادات متعددة من بينها إهمالها للعوامل الاجتماعية أو السياسية التي قد تؤثر على عملية الابتكار الذي لا يعتبر المؤثر الوحيد في النمو الاقتصادي بل يتداخل مع عوامل أخرى، إضافة إلى أن البعض اعتبر أن التدمير الخلاق يمكن أن يؤدي إلى فقدان الوظائف ويخلق أعباء اجتماعية واقتصادية.

2-2/ النظرية الكينزية:

نظرية النمو عند جون ماينارد كينز ليست نظرية نمو صريحة مثل نظريات النمو النيوكلاسيكية أو نظرية شومبيتر لكنها تركز على العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي الكلي وتؤدي إلى تحقيق النمو على المدى القصير والمتوسط، يرى كينز أن الطلب الكلي وليس العرض هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والنمو، وأن تقلبات الطلب الكلي تؤدي إلى فترات من التوسع أو الركود وأبرز أفكار نظرية النمو عند كينز ما يلي:¹

✓ دور الطلب الكلي في النمو: يعتبر كينز أن الطلب الكلي على السلع والخدمات من قبل المستهلكين والحكومة والمستثمرين هو ما يحفز الإنتاج ويشجع الشركات على التوسع وخلق وظائف جديدة وإذا انخفض الطلب الكلي فإن الاقتصاد سيعاني من الركود حتى مع توفر رأس المال والموارد؛

✓ أهمية الاستثمار: وفقا لكينز فالاستثمار هو عنصر حيوي ولكنه يعتمد على التوقعات المستقبلية حول الأرباح، فإذا كانت توقعات الشركات إيجابية سيزداد الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي تعزيز النمو، لكن إذا حدث العكس فإن المستثمرين سيحجمون عن ضخ الأموال مما يعيق النمو الاقتصادي؛

✓ تدخل الدولة: يوصي كينز بتدخل الدولة عبر سياسات مثل زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية أو خفض الضرائب من خلال سياسات المالية العامة بهدف دعم الطلب الكلي؛

✓ دور الاستهلاك والادخار: يرى كينز أن هناك علاقة عكسية بين الادخار والنمو في بعض الحالات، إذ أن الادخار المفرط قد يؤدي إلى نقص في الاستهلاك مما يحد من الطلب الكلي وبالتالي فإنه يفضل سياسات تشجع

¹: عبد الحليم شاهين، مرجع سابق، ص ص 13-14.

الاستهلاك خلال فترات الركود، ويعرف هذا بمفهوم مفارقة التوفير حيث إن الادخار المتزايد يقلل من الإنفاق العام مما يؤدي إلى تراجع النمو؛

✓ مفهوم المضاعف: قدم كينز مفهوم المضاعف الذي يصف كيف أن زيادة الإنفاق (سواء من قبل الحكومة أو القطاع الخاص) تؤدي إلى زيادة إجمالية في الدخل والنتائج المحلي الإجمالي بأكثر من حجم الإنفاق الأولي. لقد تم توجيه هذه الأفكار لحل مشكلات الدول المتقدمة خلال فترات معينة مثل الحرب العالمية الثانية أين تم التعامل مع معضلة النمو الاقتصادي، كما أنها صالحة للتعامل مع مشكلات الدول النامية وذلك بعد اجراء تعديلات عليها إلا أنه يحسب عليها إعطاء الأولوية لكيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامها بالنمو الاقتصادي، إلا أن الكنتزيين الجدد قاموا بتطوير هذا التحليل وأبرزهم هارود-دومار.

3-2/ نظرية هارود-دومار Harrod-Domar

نظرية هارود-دومار هي نموذج اقتصادي يشرح النمو الاقتصادي ويعتمد على العلاقة بين الادخار، الاستثمار، والنمو. طُورت النظرية بواسطة الاقتصاديين روي هارود وإيفسي دومار في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين وتعد من أوائل النماذج التي حاولت تفسير النمو على المدى الطويل، وتركز النظرية على فكرة أن النمو الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على زيادة رأس المال ومعدلات الادخار وتوضح أيضا كيف يمكن أن يؤدي نقص الاستثمار إلى حدوث ركود اقتصادي، وهنا يتبين الدور المزدوج للاستثمار في عملية النمو حيث أن الاستثمار يولد الدخل (أثر الطلب) ويعزز الإنتاجية من خلال الزيادة الحاصلة في رصيد رأس المال (أثر العرض) دون إهمال دور الادخار في زيادة الاستثمار¹.

ويعبر نموذج Domar-Harrod رياضيا عن المعدل اللازم للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل كما يلي:²

إذا كان G يمثل معدل النمو، S يمثل الادخار في فترة ما، Y يعبر عن الدخل القومي في نفس الفترة، K

$$G = \frac{S}{Y} \cdot \frac{1}{K}$$

معامل رأس المال/الدخل، فإن معدل النمو يكون كما يلي: $G = \frac{S}{Y} \cdot \frac{1}{K}$ ، ومقلوب رأس المال/الدخل، $(\frac{1}{K})$ هما العاملان المتحكمان في معدل النمو.

المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

يعتبر التأصيل النظري للنمو الاقتصادي الجوهر الأساسي الذي تبنى عليه كافة الدراسات إذ يوفر قاعدة غاية

¹: عبد الحليم شاهين، مرجع سابق، ص 14-15.

²: رائد محمد عبد ربه، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، الجندرية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 24.

في الأهمية للتحليل، وسنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى نماذج النمو الاقتصادي بشقيها والمتمثلة في نماذج النمو الخارجي على رأسها نموذج Solow-Swan(1956) ونموذج Ramsey-Cass-Koopmans(1928) ونموذج Diamond(1965) ونماذج النمو الداخلي المتمثلة في نموذج Romer (1986) ونموذج Lucas (1988) ونموذج AK والفرق الرئيسي بين النظريتين يكمن في أن النمو الاقتصادي في نظريات النمو الداخلية أن يتأثر بمجموعة متنوعة من الأدوات والسياسات، بينما لا يحدث ذلك في نماذج النمو الخارجي.

1/ نماذج النمو الخارجي:

نماذج النمو الخارجي (Exogenous Growth Models) هي نماذج تركز على النمو الاقتصادي من خلال عوامل خارجية، بمعنى أن التقدم التكنولوجي الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو طويل الأمد يُعتبر عامًا خارج النظام الاقتصادي ولا يمكن التنبؤ به أو التأثير فيه مباشرة من خلال السياسات الاقتصادية ومن أبرز أمثلة نماذج النمو الخارجي ما يلي:

1-1/ نموذج Solow-Swan(1956)

يبدو أن نموذج نظرية النمو الخارجي لسولو الذي طوره روبرت سولو عام 1956 يعتبر من أهم النماذج للنمو الاقتصادي، حيث قام بوضع نظرية المعروفة بنظرية النمو النيوكلاسيكية والقائمة على تحديد النمو الاقتصادي من خلال التقدم التكنولوجي كعامل خارجي، وبشكل عام تهدف النظرية إلى شرح كيف ينمو الاقتصاد على المدى الطويل من خلال تحليل تأثير العوامل المتدخلة في ذلك مثل رأس المال، العمل، التكنولوجيا، ويعتبر النمو الخارجي (Exogenous Growth) في نموذج سولو النمو الذي يعتمد على عوامل خارجية لا يمكن تفسيرها بالكامل من خلال النموذج نفسه¹.

فرضيات النموذج: يركز النموذج على عدة فرضيات أهمها:

يتبع دالة الإنتاج التقليدية بمردودات ثابتة الحجم مثل دالة كوب-دوغلاس التي تعتمد على رأس المال والعمل

$$Y = F(K, L) = L^{\alpha} K^{1-\alpha}$$

* وجود تكنولوجيا مستقرة لا تتغير على المدى القصير.

* معدل الادخار ومعدل نمو السكان ثابتان.

* اعتماد النمو على تراكم رأس المال وزيادة القوى العاملة في المدى القصير.

* اعتبار التقدم التكنولوجي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل.

* يصل الاقتصاد في نهاية المطاف إلى حالة توازن مستقر حيث لا يؤدي المزيد من تراكم رأس المال وحده إلى زيادة

النمو بسبب تراجع العوائد الهامشية.

¹ : Rao, B. (2010). Time Series Econometrics of Growth models: a Guide for Applied Economists. Applied Economics, Vol 42, Issue 1, p p73-86.

يوفر النموذج إطاراً لفهم أسباب الفوارق في النمو الاقتصادي بين الدول وفقاً للنموذج فإن الدول لها القدرة على تحقيق مستويات أعلى من التقدم التكنولوجي تكون أكثر كفاءة على تحقيق نسب نمو أعلى مقارنة بالدول التي تعتمد فقط على زيادة رأس المال أو معدل الادخار، وبهذا يفترض النموذج تناقص عوائد رأس المال وبالإضافة إلى ذلك فإن معدلات كل من النمو السكاني والادخار والتقدم التكنولوجي هي متغيرات خارجية، ووفقاً لـ **Solow** فإن تراكم رأس المال من خلال ارتفاع معدل الادخار فهو يعمل على توفير أكبر كمية ممكنة من المخزون الرأسمالي وارتفاع مستوى الإنتاج، ولكن يبقى هذا النمو مؤقت ومستمر حتى يتحقق التوازن للاقتصاد في المدى الطويل كما يبين أن الاستثمار هو أحد العوامل الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدلات الادخار، إلا أنه لا يقدم تفسيراً للنمو في المدى الطويل لذلك تم إضافة عاملي النمو السكاني والتقدم التكنولوجي ولكن يرى **Solow** أن النمو الديموغرافي يقلل من رصيد تراكم رأس المال مما يبين أن حجم العمل يوسع رأس المال في المجتمع، ووفقاً له فإن التطور التكنولوجي هو العنصر الوحيد الذي يمكنه تفسير استمرارية ارتفاع مستوى المعيشة والمحافظة على استقرار النمو الاقتصادي وفق المعادلات التالية:

معادلة دالة الإنتاج:

$$Y(t) = K^{\alpha} \cdot A(t) \cdot L^{1-\alpha}(t)$$

حيث: $A(t)$ يمثل مستوى التكنولوجيا أو الإنتاجية ويزداد عبر الزمن، L يمثل القوة العاملة، K عبارة عن مخزون رأس المال، α يعبر عن مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال.

معادلة تراكم رأس المال: يحدد النمو في رأس المال وفقاً لمعدل الادخار ومعدل الاهتلاك

$$\dot{K}(t) = s \cdot Y(t) - K(t) \cdot \delta$$

حيث: s يعبر عن معدل الادخار، δ يمثل معدل اهتلاك رأس المال.

الناتج لكل عامل فعال: يعرف رأس المال والناتج لكل عامل فعال كما يلي:

$$k = \frac{K}{A \cdot L} \quad / \quad y = \frac{Y}{A \cdot L}$$

معادلة توازن رأس المال لكل عامل فعال: يكون تراكم رأس المال ثابتاً لكل عامل فعال عند التوازن في المدى

$$k = s \cdot f(k) - k \cdot (\delta + g + n) \quad \text{الطويل}$$

حيث: n هي معدل النمو السكاني، g معدل التقدم التكنولوجي، δ معدل الاهتلاك

معادلة التوازن المستقرة: يحدث التوازن عندما يكون النمو في رأس المال مساوياً للصفر، ويعني ذلك أن معدل الادخار

يكون موازناً للنمو السكاني والتكنولوجي والاهتلاك

$$k^* = \frac{s}{n + g + \delta}$$

1-2/ نموذج: RAMSEY-CASS-KOOPMANS(1928)

اعتمد نموذج RAMSEY-CASS-KOOPMANS النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي على دراسات كل من Frank Ramsey 1928 مع إضافات قام بها كل من David Cass 1965 و Tjalling Koopmans 1965 إلا أن هذا النموذج يختلف عن نموذج Solow-Swan في كون الادخار يولد ذاتيا بسبب خيارات الاستهلاك التي تكون مرتكزة على الاقتصاد الجزئي بشكل واضح في فترة من الفترات، ولهذا قد لا يكون معدل الادخار ثابتا خلال مرحلة الانتقال إلى الحالة المستقرة في المدى الطويل، ويعتبر هذا النموذج بمثابة العمود الفقري في الاقتصاد الكلي، ويعتمد هذا النموذج على دالة الإنتاج من الشكل:

$$y = AK^{\alpha} L^{1-\alpha}$$

حيث تمثل: y الناتج، A التكنولوجيا، K رأس المال، L العمل، α ثابت يحمل قيمة موجبة ويمكن كتابة الدالة السابقة بالشكل:

$$Y = AK^{\alpha}$$

حيث: $Y = \frac{Y}{L}$ ، $K = \frac{K}{L}$ وعندما يتم إدخال اللوغاريتم الطبيعي عليها تصبح من الشكل:

$$\ln y = \ln a + \alpha \ln k$$

ونميز بين مختلف المتغيرات فيما يتعلق بالإنتاجية

$$\frac{\dot{y}}{Y} = \frac{\dot{A}}{A} + \alpha \frac{\dot{K}}{K}$$

وهذا يعني أن النمو في الإنتاج مرتبط بتراكم رأس المال والتغير التكنولوجي الخارجي على الرغم من وجه التشابه بين نموذج Solow باعتبار التكنولوجيا متغير خارجي، إلا أن هذا النموذج يضيف تراكم رأس المال كمحدد ثاني للنمو الاقتصادي بالإضافة للتقدم التكنولوجي، أما المعادلات لباقي العوامل فهي مدرجة كما يلي:

دالة المنفعة للأسر:

$$u = \int_0^{\infty} e^{\rho t} u(c(t)) L(t) dt$$

حيث: ρ يمثل معدل الخصم، $c(t)$ نصيب الفرد من الاستهلاك عند الزمن (t) ، $u(c(t))$ دالة المنفعة الفردية. معادلة التوازن بين الاستهلاك والادخار:

$$Y(t) = \dot{K}(t) + C(t)$$

حيث: $C(t)$ هو الاستهلاك عند الزمن t

معدل الاستثمار والادخار:

$$\dot{K}(t) = sY(t) - \delta K(t)$$

حيث: s هو معدل الادخار، δ هو معدل اهتلاك رأس المال

3-1 / نموذج: Diamond(1965)

في كل من النموذجين السابقين Solow و Ramsey يتم التعامل مع المدخرات على أنها عوامل خارجية لا يتم إدراجها ووفقا لهذه النماذج فإن أي تغيير في معدل الادخار يؤدي إلى تغيير مؤقت في الناتج فقط، ولهذا لم يتم الإشارة إلى المحددات الفعلية التي تؤثر على المدخرات، وعليه اعتبر نموذج الأجيال المتداخلة (Overlapping Generations Model - OLG) المدخرات كدالة لسعر الفائدة الحقيقي، وهو نموذج اقتصادي يستخدم لتحليل الاقتصاد على مدى فترات متعددة حيث يتكون المجتمع من أجيال تتعايش وتتفاعل في كل فترة زمنية، قدمه لأول مرة الاقتصادي بول صامويلسون في خمسينيات القرن العشرين ثم طوره الاقتصادي بيتر دياموند في الستينيات ليصبح نموذجا أكثر شمولية ويعطي النموذج دالة معدل الادخار بالشكل التالي:¹

$$s(r) = \frac{(1+r)^{\frac{1-\theta}{\theta}}}{(1+\rho)^{\frac{1}{\theta}} + (1+r)^{\frac{1-\theta}{\theta}}}$$

حيث:

r : معدل الفائدة، θ : معامل موجب، ρ : معامل الخصم الفردي عبر الزمن
الغرض من هذه المعادلة هو تبيان بأن معدل الادخار عبارة عن دالة تابعة لمعدل الفائدة الحقيقي r عن طريق عرض النقود، حيث أن الزيادة في المدخرات الوطنية تؤثر بشكل إيجابي على النمو وبالتالي فهو بإمكانه أن يتأثر بتغير معدل الفائدة الحقيقي وعرض النقود، وهنا يبرز دور البنك المركزي في تحديد السياسة النقدية لدعم النمو.

2 / نماذج النمو الداخلي:

نماذج النمو الداخلي Endogenous Growth Models هي مجموعة من النماذج الاقتصادية التي تفسر النمو الاقتصادي طويل الأمد من خلال عوامل داخلية في الاقتصاد، بدلا من الاعتماد فقط على عوامل خارجية مثل التقدم التكنولوجي الخارجي المفترض في نموذج سولو ومن أشهر نماذج النمو الداخلي نموذج رومر Romer ونموذج لوكاس Lucas والتي طورت خلال الثمانينيات والتسعينيات، وتركز نماذج النمو الداخلي على كيفية تأثير الاستثمار في رأس المال البشري، المعرفة، والبحث والتطوير على النمو الاقتصادي، وتستند إلى أن هذه العوامل يمكن أن تولد زيادة مستمرة في الإنتاجية وتتيح إمكانية النمو الاقتصادي المستدام.

1-2 / نموذج Romer(1986)

اعتبر Romer أن رأس المال المادي هو حجر الزاوية في عملية النمو الداخلية أثناء بناء نموذجه في الأجل

1 : Groth, C. (2016, October 31). Lecture Notes in Macroeconomics. Récupéré sur <https://web.econ.ku.dk/okocg/MAT-OEK/Mak%C3%98k2/Mak%C3%98k22016/Forel%C3%A6sninger/Contents%20Lecture%20Notes%20in%20Macro%202002-11-2016.pdf>

الطويل، والمقصود من وراء رأس المال المادي هي المعرفة الموظفة كعامل مساعد للتطور التكنولوجي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحديثة لهذا الأخير، معلا ذلك بأن نظريات النمو الخارجية تستل بالاقتراد إلى حالة الثبات عند مستوى معين لكن مع أخذ عنصر المعرفة كمصدر للنمو فإنه لا توجد حالة ثابتة يتوقف عندها النمو وبالتالي يصبح غير محدود الأفق، وفي نموذج تكون دالة الإنتاج للمؤسسة I من الشكل:

$$Y_{t,i} = A_t F(K_{t,i}, L_{t,i})$$

وتكتب معادلة التطور التكنولوجي على الشكل:

$$A = BK^{1-\alpha}$$

حيث تمثل: A التكنولوجيا، B عامل التعلم المستمر، K رأس المال، α معامل موجب أقل من الواحد.

$$\frac{\dot{A}}{A} = (1 - \alpha) \frac{\dot{K}}{K}$$

وعند أخذ اللوغاريتم الطبيعي للمعادلة السابقة نجد: وهذا يوضح أن تراكم رأس المال له تأثير مباشر على التقدم التكنولوجي ومنه على النمو الاقتصادي أي أن تراكم رأس المال في بلد ما سيولد تقدم تكنولوجي وبالتالي نمو اقتصادي.

2-2/ نموذج Lucas (1988)

جادل Lucas في صحة نموذج Solow حيث أضاف متغير رأس المال البشري الذي يتم من خلاله قياس المستوى العام لبراعة العمل مع عدم القدرة على تعميمها في جميع البلدان، كما اعتبر أن التكنولوجيا جزء من المعرفة البشرية التي لها القدرة على التأثير في رأس المال والعمالة من خلال عملية الاستثمار فيهما مما يسمح بتحسينهما، ويرى لوكاس أن رأس المال البشري لا يقل أهمية عن رأس المال المادي ويعتبره مكونا حاسما للنمو فزيادة التعليم وتطوير المهارات يمكن أن يعزز الإنتاجية ويولد عوائد على المدى الطويل، كما يفترض أن التعليم والاستثمار في المهارات لا يخضعان لتناقص العوائد بنفس الدرجة، مما يعني أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري تؤدي إلى تحسين الإنتاجية والنمو المستدام.

ومنه تكون دالة الإنتاج عند Lucas كما يلي:¹

$$Y = K^B (H \cdot L)^{1-B}$$

أما معادلة تراكم رأس المال البشري عبر الزمن فهي من الشكل التالي:

$$H^* = B(1 - U_t)H$$

حيث: U_t يعبر عن المدة الزمنية، $1 - U_t$ هو معامل يمثل المدة اللازمة للحصول على التكوين والتأهيل، H

تراكم رأس المال البشري، B معامل مقدار الفعالية.

¹: جعفر باقر محمود علوش، حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج سولو المطور للمدة (1980-2014)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 31، جامعة واسط، العراق، 2015، ص 21.

الملاحظ أن هذا النموذج يتشابه مع نموذج Solow إلا في عنصر واحد فقط حيث تم استخدام H الذي يعبر عن تراكم رأس المال البشري في حين استعمل Solow عنصر التقدم التكنولوجي A مع تركيز Lucas على محدد المعرفة لضمان زيادة النمو.

3-2/ نموذج AK

نموذج AK هو أحد أبسط نماذج النمو الداخلي ويعتبر من النماذج الأساسية التي تقدم إطارا بسيطا لفهم النمو الاقتصادي المستدام دون افتراض تناقص العوائد على رأس المال، وهو يجعله مختلفا عن نموذج Solow وطور هذا النموذج خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات ويعتمد بشكل أساسي على فكرة أن رأس المال يمكن أن يولد عوائد ثابتة أو متزايدة مما يؤدي إلى إمكانية تحقيق النمو المستمر، وتعطى دالة الإنتاج بالشكل الموالي:

$$Y_t = AK_t$$

مع العلم أن: A تمثل التكنولوجيا وأخذ قيمة موجبة دوما، K يعبر عن رأس المال البشري، Y ناتج الفرد أما دالة حساب تراكم رأس المال فهي من الشكل:

$$K^* = sK - \delta K$$

وبافتراض ثبات معدل السكان فإن معدل النمو فيه يكون معدوم أي أن $L^* = nL = 0$ وانطلاقا مما سبق تصبح معادلة النمو كالتالي:

$$\frac{Y^*}{Y} = sA - \delta = G_y$$

وعليه يصبح معدل نمو رأس المال مساويا لمعدل نمو الإنتاج في الاقتصاد وهو عبارة عن دالة متزايدة في معدل الاستثمار، وبمعنى أدق فالسياسة الاقتصادية الداعمة لنمو رأس المال لها أثر في المدى البعيد على معدل النمو في الناتج الكلي.

وبعد ذلك بين R.Barro في مقال نشر عام 1991 وجود بعض من الانتظام في الناتج المحلي الإجمالي بناء على النظريات والبيانات الحديثة، حيث استخدم رأس المال البشري باعتباره عامل نمو إيجابي وثبت أن البلدان الغنية به لديها في المقابل معدلات استثمار عالية ومعدلات خصوبة منخفضة، كما قام بدراسة تأثير الاستقرار السياسي وتوصل إلى وجود علاقة سلبية بين النمو وعدم الاستقرار، وقد قام كل من Grossman and Helpman 1991 من تطوير نموذج النمو الداخلي القائم على البحث والتطوير وجادلوا بأن نجاح شركة أو صناعة معينة فإن هذا يتناسب ومواردها في مجال البحث والتطوير، حيث يحتدم التنافس بين رواد الأعمال من أجل التنافس والابتكار لإيجاد منتجات جديدة على اعتبار أن ذلك هو العنصر الفعال في العملية.

المبحث الثاني: تحديات الاقتصاد الوطني في ظل الانضمام لمبادرة الحزام والطريق

مر الاقتصاد الجزائري منذ نشأت الدولة الجزائرية الحديثة بعيد الاستقلال عام 1962 بعدة مراحل مفصلية حيث سيطرت الدولة على مفاصل الحياة الاقتصادية، نتيجة إتباعها منهج الفكر الاشتراكي والتي كانت مركزية

القرار والخطط الخماسية التنموية لتجسيد برامج الصناعات المصنعة ستمتة الرئيسية، ثم اتجهت الدولة في الفترة الممتدة بين 1979-1989 إلى إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي وإصلاح المؤسسات العمومية وهيكلية القطاع المالي والمصرفي ومحاولة التخلص من مركزية اتخاذ القرار، وشهدت أواخر هذه الفترة تراجعاً حاداً في أسعار المحروقات والتي كانت تمثل 90% من إيرادات الجزائر من النقد الأجنبي، وبعد هذه الفترة دخلت الجزائر مرحلة من الركود الاقتصادي حيث شهدت تراجع كبير في أسعار البترول الذي أثر سلباً على ميزان المدفوعات وبالتالي تأثير مباشر على النمو الاقتصادي ونسبة التضخم والبطالة، وقد شهدت هذه الفترة كذلك أزمة اجتماعية معقدة جداً ساهمت في الأخرى بدورها في أعباء المديونية التي أثقلت كاهل الدولة، جميع هذه الأحداث ساهمت في المضي السريع نحو التحول الاقتصادي من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق والعمل على برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية والتي كان لها أثرها السيئ على الاقتصاد الوطني هي الأخرى خاصة فيما يتعلق بالتخلي عن المؤسسات العمومية وتصفياتها وبيعاً بالدينار الرمزي.

المطلب الأول: تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر

تتمتع الجزائر بمقومات اقتصادية هائلة تجعلها من بين أفضل الوجهات التي تستقطب الأموال الأجنبية في شكل استثمارات مباشرة إلا أن الواقع يعكس غير ذلك نتيجة كمية الاستثمارات الغربية الوافدة إلى الجزائر مقارنة بدول أخرى، وهذا يدل ربما على وجود خلل في البيئة الحاضنة أو القوانين والتشريعات المعمول بها المتعلقة بالاستثمار لا تخدم مصلحة البلد المضيف أو المستثمر لذلك عملت الجزائر جاهدة على مر السنوات على تهيئة مناخ الاستثمار وقد تتطلب ذلك جهوداً متعددة من الحكومة والقطاع الخاص لتحسين الظروف التشريعية، المالية، والبنية التحتية، وتطوير البيئة الاقتصادية لتحقيق جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وفيما يلي أهم الجوانب التي يمكن التركيز عليها لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر:

1/ تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي خلال الفترة 2000-2023: عملت الجزائر على تجسيد إصلاحات قانونية وتحديث وتبسيط القوانين الخاصة بالاستثمار حيث فضلت أن تكون اللوائح مرنة وواضحة مما يسهل على المستثمرين فهمها والالتزام بها، بالإضافة إلى بذل مجهود أكبر لتبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل الوقت المستغرق لإنهاء المعاملات الخاصة بتأسيس الشركات والحصول على التراخيص والتصاريح، وذلك موازاة مع ضمان استقرار السياسات الاقتصادية والتشريعات لجعل البيئة الاستثمارية أكثر جذبا واستقرارا وتجنب التغيير المفاجئ للسياسات، وهو ما حاولت الجزائر إرسائه مطلع الألفية بعد عشرية تميزت بعدم الاستقرار الأمني عبر استصدار لوائح من المراسيم والتنظيمات لتوفير أرضية مناسبة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والتي نذكر منها التالي:

1-1/ الأمر 03-01 المؤرخ في 20 غشت (أوت) 2001: يتعلق بتطوير الاستثمار ويهدف هذا الأمر إلى تعزيز الإطار التشريعي لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى الجزائر وتحسين مناخ الاستثمار بصفة

عامة، وهو جزء من الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها الجزائر في بداية الألفية الجديدة وأهم بنوده ما يلي¹:

- أ/ إنشاء مجلس وطني للاستثمار وظيفته وضع الاستراتيجيات لتطوير الاستثمار؛
 - ب/ تسهيل إجراءات الاستثمار حيث يتضمن الأمر نصوصا تسهل على المستثمرين الأجانب والمحليين بدء أعمالهم التجارية من خلال تقليل البيروقراطية وتحسين الإجراءات الإدارية؛
 - ج/ الامتيازات والحوافز عن طريق الإعفاءات الضريبية والجمركية إذ يمنح الأمر حوافز ضريبية للمستثمرين، تشمل إعفاءات على ضريبة الدخل والرسم على النشاط المهني لفترات محددة، كما يقدم تسهيلات جمركية على المعدات المستوردة لخدمة الاستثمار؛
 - د/ ضمانات الاستثمار بحيث يضمن حماية الاستثمارات من التأميم أو المصادرة إلا في حالات الضرورة العامة، مع ضمان تعويض عادل في حال حدوث ذلك، إضافة إلى حقوق الملكية للمستثمرين؛
 - هـ/ إجراءات تسهيل التمويل: يشمل الأمر تسهيلات مالية لتحفيز المستثمرين من خلال قروض ميسرة أو دعم مالي عن طريق إنشاء صندوق وطني لدعم الاستثمار؛
- 1-2/ النظام رقم 05-03 المؤرخ في 06 يونيو 2005 (بنك الجزائر): يهدف هذا النظام إلى ما يلي²:

- تحديد كفاءات تحويل إيرادات الأسهم والأرباح وصافي النواتج الحقيقية الناجمة عن التنازل أو تصفية الاستثمارات الأجنبية التي أنجزت في ميدان الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وفق القرار 01-03؛
- تستفيد الاستثمارات المنحزة عن طريق مساهمات خارجية من تحويلات رأس المال وصافي النواتج الحقيقية أهلية دراسة طلبات التحويل من طرف البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة؛
- تتم عمليات التحويل عبر ملف موحد صادر عن بنك الجزائر ويتم الاحتفاظ به لمدة خمس سنوات من طرف الوسيط المعتمد؛
- تحول الأرباح وإيرادات الأسهم الناجمة من الاستثمارات المختلطة وفق حصة مساهمة رأس المال الأجنبي والتي تعين بصفة قانونية؛
- تخضع التحويلات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات إلى مراقبة بعدية من البنك المركزي، مع إجبارية التصريح بالتحويلات.

- 1-3/ الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006: يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتتميم بعض أحكام الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث منح هذا الأمر حوافز ضريبية للمستثمرين تشمل إعفاءات على ضريبة الدخل والرسم على النشاط المهني، كما قدم تسهيلات تتعلق بالإعفاءات الجمركية على

1: الجريدة الرسمية رقم 47، الأمر رقم 01-03، المؤرخ في 20 أوت 2001.

2: الجريدة الرسمية رقم 53، النظام رقم 05-03، المؤرخ في 06 يونيو 2005.

المعدات المستوردة بهدف تنفيذ مشاريع استثمارية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات التي تساهم في نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعات مع التركيز على مشاريع معينة، وقد أدى هذا الأمر إلى تعزيز سيطرة الجزائر على الاستثمارات الأجنبية وخاصة في القطاعات الحيوية ومع ذلك كانت هناك بعض الانتقادات لهذه السياسات، حيث شعر بعض المستثمرين الأجانب بأن قاعدة 49/51 تحد من حريتهم في اتخاذ القرارات مما أدى إلى تراجع بعض الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، واستمرت الدولة في إجراء تعديلات على سياساتها الاستثمارية في السنوات اللاحقة، بهدف تحقيق توازن بين جذب الاستثمارات وحماية المصالح الوطنية.

4-1/ المرسوم التنفيذي رقم 13-320 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013: يهدف هذا المرسوم إلى تحديد طرق وكميات تمويل المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة أو المختلطة، حيث يتم وضع مساهمات الشركاء في الحساب الجاري للشركة المنشأة، كما لا يمكن أن تكون المساهمات موضوع مكافأة ولا يتجاوز أجل تحويل المساهمات مدة ثلاث سنوات، وفي حال اللجوء إلى تمويل محلي بمقدور الشرك أن تستفيد من ضمانات طبقا للتشريع المعمول به.

5-1/ القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 غشت (أوت) 2016: ويهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وقد تضمن ستة فصول وأربعة أقسام، في القسم الثاني تطرق للمزايا المشتركة للاستثمارات القابلة للاستفادة والتي أضيفت لها امتيازات متعلقة بتخفيض مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية بنسبة 90% خلال فترة انجاز المشروع إضافة لهذا تحصل على الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية، أما فيما يخص مرحلة الاستغلال فقد تم تخفيض نسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية واستفادت الاستثمارات المنجزة في المناطق الداخلية والهضاب والجنوب من امتيازات إضافية حددتها المادة 13 من القانون بالتفصيل، وتم كذلك منح تخفيض إضافي للمنشآت المستثمرة والتي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم بزيادة مدة الاستغلال الممنوحة لتصل إلى 5 سنوات، أما بالنسبة للضمانات فقد ورد ذلك مفصلا في المواد 21-25 من نفس القانون، وبالفعل يعكس هذا التوجه إرادة الدولة في تحفيز البيئة الاستثمارية من أجل تشجيع توافد رأس المال الأجنبي في شكل استثمارات مباشرة للنهوض بالاقتصاد الوطني.¹

وقد توالى المراسيم والتشريعات المتعلقة بتحفيز الاستثمار نذكر منها المراسيم التالية:

- المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 5 مارس 2017 صلاحيات وطريقة تنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تم إقرارها بمرسوم مؤرخ في 2006؛
- المرسوم التنفيذي رقم 17-101 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 هـ الموافق 5 مارس سنة 2017 يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكميات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات؛

1: الجريدة الرسمية رقم 46، القانون رقم 16-09، 03 غشت (أوت) 2016.

- المرسوم التنفيذي رقم 17-102 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 هـ الموافق 5 مارس 2017 المحدد لكيفيات تسجيل الاستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتعلقة به؛
- المرسوم التنفيذي رقم 17-103 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 هـ الموافق 5 مارس 2017 المحدد لمبلغ مستحقات معالجة ملفات الاستثمار وكيفية تحصيله؛
- مرسوم تنفيذي رقم 17-104 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 هـ الموافق 5 مارس 2017 التعلق بمتابعة الاستثمارات والعقوبات المطبقة في حالة عدم احترام الالتزامات والواجبات المكتتبة؛
- مرسوم تنفيذي رقم 17-105 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 هـ الموافق 5 مارس 2017 المحدد لكيفيات تطبيق المزايا الإضافية للاستغلال الممنوحة للاستثمارات المنشئة لأكثر من مائة (100) منصب.
- 1-6/ قانون رقم 22-18 مؤرخ في 24 يوليو 2022 متعلق بالاستثمار:** أقر المشرع الجزائري قانونا جديدا للاستثمار تحت رقم 22-18 متبوعا بشمائية نصوص تطبيقية صدرت بتاريخ 2022/09/08 لتوضيح المستجدات في قانون الاستثمار وبعض الهيئات المسيرة له، حيث تضمن القانون ستة فصول تحتوي على 41 مادة تنظيمية كرس المبادئ الأساسية في حانة البعد الاقتصادي، وقد هدف القانون إلى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، مع الحفاظ على تشجيع الاستثمار بحرية وشفافية، وتطوير القطاعات ذات الأولوية والقيمة المضافة العالية كما يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الأنظمة التحفيزية المنصوص عليها قانونا من أراض تابعة للأملالك الخاصة للدولة، وفي المقابل يجب على المستثمر احترام القوانين والمعايير المعمول بها خاصة في مجال حماية البيئة والصحة وشفافية المعلومات المحاسبية والجباية والمالية، وطبقا للقانون تسهر الأجهزة المكلفة بالاستثمار ممثلة في المجلس الوطني للاستثمار على اقتراح استراتيجيات الاستثمار وتقوم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار على ترقية وتأمين الاستثمار وفيما يلي النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون 22-08:
- مرسوم رئاسي 22-296 مؤرخ في 7 صفر عام 1444 الموافق ل 4 سبتمبر 2022 يحدد تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار
- مرسوم تنفيذي رقم 22-297 مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق ل 8 سبتمبر 2022 يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره؛
- مرسوم تنفيذي رقم 22-298 مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق ل 8 سبتمبر 2022 يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها؛
- مرسوم تنفيذي رقم 22-299 مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق ل 8 سبتمبر 2022 يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات أو التنازل عن الاستثمارات أو تحويلها وكذا مبلغ وكيفيات تحصيل الأتاوى المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار؛

- مرسوم تنفيذي رقم 22-300 مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق ل 8 سبتمبر 2022 يحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات غير القابلة للاستفادة من وكذا الحدود الدنيا من التمويل للاستفادة من ضمان التحويل؛

- مرسوم تنفيذي رقم 22-301 مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق ل 8 سبتمبر 2022 يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار؛

- مرسوم تنفيذي رقم 22-302 مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق ل 8 سبتمبر 2022 يحدد معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلية وكيفية الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقييم؛

- مرسوم تنفيذي رقم 22-303 مؤرخ في 11 صفر 1444 الموافق ل 8 سبتمبر 2022 يتعلق بمتابعة الاستثمارات والتدابير الواجب اتخاذها في حالة عدم احترام الواجبات والالتزامات المكتتبة.

2/ الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر: أسست الجزائر عدة أجهزة متخصصة لدعم وتطوير الاستثمار منحت لها صلاحيات الإشراف والتنظيم والمتابعة إلا أنه جرت تعديلات بعد صدور القانون رقم 22-18 أين تم إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.¹

2-1/ الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار: هي مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت تصرف الوزير الأول، أنشئت طبقا لأحكام المادة 18 من القانون رقم 22-18 حيث استبدلت تسمية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بـ الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، وتختص بدعم ومرافقة المستثمرين الوطنيين والأجانب في تجسيد مشاريعهم الاستثمارية ويتمثل دورها كالتالي:

- ترقية وتأمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج وجاذبية الجزائر عن طريق التواصل بالممثلين الدبلوماسيين والقنصليات الجزائرية بالخارج وإعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم؛

- تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها مع ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر؛

- مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية؛

- تسيير المزايا، بما فيها تلك المتعلقة بحفاظة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ إصدار القانون 22-18.

2-2/ الشباك الوحيد: تم إنشاء الشباك الوحيد ذو الاختصاص الوطني والمخصص للمشاريع الكبرى والمشاريع الأجنبية بغرض تسهيل الإجراءات الإدارية وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية، ويعتبر هو المحاور الوحيد للمستثمر ويكلف بمهمة المرافقة في تنفيذ كل الإجراءات اللازمة لتجسيد المشاريع الاستثمارية الكبرى

1: الجريدة الرسمية رقم 60، المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022.

والاستثمارات الأجنبية و يتضمن مجموعة من الشبائيك الوحيدة اللامركزية غرضها تمكين الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين سواء كانوا أشخاصا معنويين أو طبيعيين من القيام بالتسجيل والإجراءات الشكلية وكذا التصاريحات المتعلقة بالمشروع في نفس المكان وفي وقت وجيز، كما تعتبر المحاور الوحيد للمستثمرين على المستوى المحلي حيث تتولى مهام مساعدة و مرافقة المستثمرين في إتمام الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، بالإضافة لما سبق يمكنها دراسة الاستثمارات غير تلك التي تدخل في اختصاص الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية ولتسهيل هذه المهام جمع الشباك الوحيد في مكان واحد ممثلين عن الإدارات المختصة كالجمارك والمركز الوطني للسجل التجاري، الهيئات المكلفة بالعمل والتشغيل ومصالح البيئة وغيرها ويدرس الشباك النقاط التالية:

الاستثمارات المهيكلية: المؤهلة على أساس المعايير المحددة في التنظيم ساري المفعول؛

الاستثمارات الأجنبية: الاستثمارات التي يملك رأس مالها كلياً أو جزئياً من طرف أشخاص طبيعيين أو معنويين أجنبان؛

✓ المشاريع الكبرى: الاستثمارات التي تساوي أو يفوق مبلغها ملياري (2) دينار جزائري 2.000.000.000 دج.

2-3/ المنصة الرقمية: طبقاً للمادة 23 من القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار تنشأ منصة رقمية

للمستثمر يسند تسييرها للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري والتحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار وكذا الإجراءات ذات الصلة كما تسمح هذه المنصة المتصلة بينيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات والإدارات المكلفة بالعملية الاستثمارية بإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات والقيام بواسطة تكنولوجيا الإعلام والاتصال بجميع الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، وتشكل المنصة بدورها أداة توجيه ومتابعة ومرافقة للاستثمارات انطلاقاً من تسجيلها وأثناء فترة استغلالها.

2-4/ المجلس الوطني للاستثمار: أنشئ هذا الجهاز بناء على الأمر رقم 01-03 الصادر في الجريدة

الرسمية رقم 47 المؤرخة في 20 أوت 2001، أما حالياً فأصبح المجلس يخضع للأوامر التي جاءت في المرسوم التنفيذي رقم 22-297 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022 والممضى من طرف الوزير الأول ونص المرسوم على أن المجلس الوطني للاستثمار يكلف باقتراح استراتيجية الدولة في مجال الاستثمار، والسهر على تناسقها الشامل و تقييم تنفيذها ووفقاً له يعد المجلس تقريراً تقييمياً سنوياً يرفعه إلى رئيس الجمهورية، ويوضع المجلس تحت سلطة الوزير الأول حسب المرسوم ويتشكل من عدة وزراء هم وزير الداخلية والجماعات المحلية، وزير المالية، وزير الطاقة والمناجم، وزير الصناعة، وزير التجارة، وزير الفلاحة، وزير السياحة، وزير العمل والتشغيل، وزير البيئة وكذا وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأوضح المرسوم أنه يشارك الوزراء المعنيون بجدول الأعمال في اجتماعات المجلس ويحضره رئيس مجلس الإدارة وكذا المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كملاحظين، ويمكن حسب المرسوم أن يستعين المجلس عند

الحاجة بكل شخص نظرا لكفاءته أو خبرته في مجال الاستثمار مشيرا إلى أن الوزير المكلف بالاستثمار يتولى أمانة المجلس.

ويجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل في كل سداسي ويمكن أن يجتمع عند الحاجة بناء على استدعاء من رئيسه.

المطلب الثاني: مخرجات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2023

شهد الاقتصاد الجزائري بين عامي 2000 و2023 تطورات كبيرة، إذ مر بعدة مراحل اتسمت بالصعود والهبوط وذلك نتيجة لتقلبات أسعار النفط وتحديات الإصلاحات الاقتصادية وتغيرات السياسة الداخلية والخارجية، على اعتبار أن الجزائر تعتمد بشكل رئيسي على قطاع الطاقة (النفط والغاز) إلا أن هذا الاعتماد أوقع البلاد في مشكلات اقتصادية كلما تراجعت أسعار النفط عالميا، وفيما يلي ملخص لأبرز معالم الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة:

1/ برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014:

كان من أبرز البرامج الاقتصادية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية في مطلع الألفية الجديدة وجاء استجابة لتحديات اقتصادية واجتماعية عقب العشرية السوداء، وهي فترة تميزت بعدم الاستقرار الاقتصادي والأمني والهدف الأساسي من هذا البرنامج كان تحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال تحسين البنية التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية، وخلق فرص العمل، وتخفيض معدلات البطالة، وقد سميت هذه الفترة بالطفرة نتيجة الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار المحروقات وهو ما ساعد الجزائر في تحسين وضعيتها المالية ووفر لها إيرادات هائلة ساعدتها على تعزيز احتياطات النقد الأجنبي، وتمويل مشروعات تنمية كبرى، وتنقسم إلى مرحلتين:

1-1/ مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

في المرحلة الأولى من البرنامج استثمرت الحكومة حوالي 7 مليارات دولار في مشاريع تنمية في البداية إلا أنه تم رفع الغلاف المالي فيما بعد ليناهز ما قيمته 16 مليار دولار وذلك بعد إجراء تقييم للمشاريع المبرمجة سلفا وإضافة أخرى¹، وذلك بتمويل من عائدات النفط وكان التركيز في هذه الفترة على القطاعات الأساسية مثل:

- بناء شبكة طرق واسعة وتطوير الموانئ والمطارات لتحسين حركة النقل والتجارة؛
- بناء المدارس والمستشفيات وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة؛
- مواجهة أزمة السكن من خلال بناء وحدات سكنية جديدة وتوفير مساكن اجتماعية للأسر ذات الدخل المحدود؛

- إعادة تنشيط الفضاءات الريفية ودعم التوازن الجهوي؛
- الحد من الفقر وتقليص مستوى البطالة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

¹: محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، 2012، ص 147.

وقد تم التركيز في هذه الفترة تنمية الهياكل القاعدية والأشغال الكبرى حيث تحصلت على أعلى نسب من التمويل والتي تقدر بـ 40.09% و 38.89% على التوالي من القيمة المخصصة للبرنامج بينما تحصل قطاعي الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات على اعتمادات مالية قدرها 12.45% و 8.57% على التوالي¹، وجاء هذا الاهتمام لدور القطاع الاستراتيجي في تأمين الأمن الغذائي للبلد وتغطية السوق المحلية وتقليص فاتورة الاستيراد التي بلغت مستويات عالية جداً، ولقد حقق هذا البرنامج نتائج معتبرة كان لها أثر واضح في تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال فترة تنفيذ البرنامج والتي نذكر منها:²

- ✓ زيادة احتياطي الصرف بنسبة قدرها 57.05%؛
- ✓ تحقيق متوسط نمو اقتصادي قدره 3.8%؛
- ✓ خفض مستوى الدين العام حيث بلغ 911 مليار دج سنة 2003 بينما كان 1059 مليار دج عام 1999؛
- ✓ تقليص قيمة المديونية الخارجية والتي بلغت 22.42 مليار دولار عام 2004 بينما قدرت بـ 25.46 مليار دولار سنة 2000؛
- ✓ تراجع نسبة البطالة من 27.3 سنة 2001 إلى حدود 17.65 سنة 2004.

1-2/ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

يعتبر برنامج دعم النمو انعكاساً لسياسة اقتصادية مكتملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تهدف أساساً لرفع نسبة الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل تسريع وتيرة النمو واستحداث مناصب شغل جديدة والحد من ارتفاع مستوى البطالة، كما وقد تم تخصيص غلاف مالي مقدّر بحوالي 114 مليار دولار وقد وصل بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية إلى حدود 130 مليار دولار³، ويهدف البرنامج إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- مواصلة رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال ضخ استثمارات كبيرة في مشاريع تنموية عن طريق إصدار قوانين لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- بناء بنية تحتية قوية تخدم التنمية الاقتصادية وتسهّل حركة الأفراد والبضائع؛
- ترقية الشراكة في القطاع الخاص مع تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروة وفرص عمل جديدة من خلال تنفيذ مشاريع ضخمة في مجالات البناء والنقل والتعليم؛

1: شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غ منشورة، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 188.

2 : <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.GDPGR>

3: محمد مسعي، مرجع سابق ص 147.

تحقيق تنمية متوازنة تشمل المناطق الحضرية والريفية، مع التركيز على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والسكن وهذا يدخل ضمن عصرنة الخدمات العامة؛

تقليل الاعتماد على قطاع النفط من خلال دعم قطاعات أخرى مثل الزراعة، والصناعة، والخدمات، رغم أن الجهود في هذا المجال كانت محدودة.

ويرتكز هذا البرنامج في مضمونه على عدة محاور والموضحة بالتفصيل حسب المبالغ المخصصة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-3): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

النسبة المئوية %	المبالغ المخصصة (مليار دينار)	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	302.9	ترقية الخدمات العمومية
1.1	50	ترقية تكنولوجيا الاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: عبد الصمد سعودي، أحمد بن العارية، برنامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنوع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 4، 2017، ص 105.

3-1/ البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

بلغت قيمة هذا البرنامج حوالي 286 مليار دولار وتم تمويله من احتياطات النقد الأجنبي التي تراكمت في ظل ارتفاع أسعار النفط، وقد استمرت الحكومة في تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، فقد استثمرت الجزائر في مشاريع كبرى منها الطريق السيار شرق-غرب وهو أحد أكبر مشاريع الطرق في إفريقيا حيث يربط الحدود الشرقية والغربية للبلاد ويمتد على مسافة تقارب 1200 كم، كما تحولت نحو التركيز بشكل أكبر على تعزيز التصنيع المحلي والزراعة حيث تم توجيه بعض الاستثمارات نحو تشجيع الزراعة وتحسين الإنتاج الزراعي مع التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الغذائية، وموازة مع ذلك تم تقديم دعم مالي وتسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في خلق فرص عمل وتنويع الاقتصاد، ويمكن توضيح مضمون البرنامج أكثر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-3): مضمون برنامج توظيف النمو

النسبة المئوية %	المبالغ المالية مليار دج	القطاعات
49.5	10122	التنمية البشرية
31.5	6448	المنشآت الأساسية القاعدية
8.16	1666	تحسين وتطوير الخدمات العمومية
7.7	1566	التنمية الاقتصادية
1.8	360	توفير مناصب الشغل
1.2	250	البحث العلمي وتطوير تكنولوجيا الاتصال
100	21214	المجموع

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

2/ برنامج توظيف النمو 2015-2019:

2-1/ المخطط الخماسي 2015-2019 (انكماش النمو)

سجل صندوق الاستثمارات العمومية برنامج اقتصادي بعنوان برنامج توظيف النمو الاقتصادي بين 2015-2019 والذي تم تخصيص حساب له تحت رقم 143-302 في كتابات الخزينة العمومية، وكان الغرض الأساسي من ذلك الوصول إلى معدل نمو قدره 7% بحلول عام 2019 إلا أن الرياح جرت عكس ذلك ولم يكتمل البرنامج، وتم إلغائه وإغلاق حسابه وتحويل المبلغ المرصود له لحساب التخصيص الخاص ببناء على المرسوم التنفيذي رقم 17-11 المؤرخ في 15 يناير (جانفي) 2017 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 03، وقد شهدت الجزائر بين 2014 و2019 مرحلة اقتصادية صعبة بسبب انخفاض أسعار النفط، مما أضعف الاقتصاد وأدى إلى عجز مالي كبير وتضخم وارتفاع في معدل البطالة، وعلى الرغم من محاولات التنويع والإصلاح إلا أن الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة وتحديات البيئة الاستثمارية حال دون تحقيق تغيير جذري، مما دفع نحو الحاجة إلى إصلاحات هيكلية شاملة لتحسين الأداء الاقتصادي وأبرز ما ميز تلك المرحلة ما يلي:

❖ انخفاض عائدات النفط انخفضت أسعار النفط بشكل حاد ابتداء من منتصف عام 2014 مما أثر سلباً على الإيرادات العامة، وأدى هذا الانخفاض إلى تقلص إيرادات من العملة الأجنبية بنسب كبيرة حيث انخفضت قيمة صادرات الطاقة بأكثر من النصف؛

❖ عجز الميزانية تسبب انخفاض الإيرادات في ارتفاع العجز المالي حيث لم تعد الحكومة قادرة على تمويل المشاريع العامة والبرامج الاجتماعية بنفس الكفاءة السابقة، وحاولت الحكومة تعويض العجز من خلال السحب من صندوق ضبط الإيرادات والاقتراض الداخلي؛

❖ ارتفاع معدل التضخم اعتمدت الجزائر خلال هذه الفترة على التمويل غير التقليدي مما أدى إلى زيادة في طباعة النقود، وبالتالي إلى زيادة السيولة النقدية في السوق بشكل كبير وقد ساهم هذا في ارتفاع معدلات التضخم

التي أثرت سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين؛

❖ محاولات التنويع الاقتصادي أدركت الحكومة الجزائرية ضرورة تنويع الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على النفط، وبدأت في وضع خطط لتحفيز قطاعات مثل الزراعة والصناعة والسياحة، ولكن نتائج هذه السياسات كانت بطيئة ومحدودة بسبب تعقيدات الهيكل الاقتصادي وضعف البيئة الاستثمارية؛

❖ إصلاحات اقتصادية محدودة شهدت هذه الفترة محاولات لإصلاح الاقتصاد عبر إجراءات تشمل إصلاح منظومة الدعم وفرض ضرائب جديدة، ولكن هذه الإصلاحات واجهت معارضة سياسية وشعبية خاصة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع البطالة؛

❖ الاحتجاجات والاضطرابات السياسية: في عام 2019 اندلعت احتجاجات شعبية تطالب بتغيير سياسي عرفت بالحراك الشعبي والتي ساهمت في تغيير المشهد السياسي في الجزائر، هذه الاحتجاجات كانت مدفوعة جزئيا بالأوضاع الاقتصادية الصعبة مما زاد من الضغوط على الحكومة لإجراء إصلاحات شاملة.

2-2/ الرؤية المستقبلية للجزائر 2030:

حرصا منها لتدارك مكامن الخلل في البرامج والمخططات السابقة توجهت الحكومة منتصف عام 2016 لوضع مخطط للنمو الاقتصادي يشمل رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري لسنة 2030 أطلق عليها النموذج الجديد للنمو حيث تشمل ثلاث محطات رئيسية وهي:

مرحلة الإقلاع 2016-2019: العمل على تحسين النمو في القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية؛

مرحلة الفترة الانتقالية 2020-2025: كان مضمونها التدارك الاقتصادي؛

مرحلة الحوكمة والاستقرار الاقتصادي 2026-2030: شعارها تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات.

وتطمح هذه الرؤية لتحقيق جملة من الأهداف أبرزها ما جاء في تقرير وزارة المالية¹ 2016:

➤ تعزيز قطاع الطاقة المتجددة: حيث تسعى للاستثمار في الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية مستفيدة من موقعها الجغرافي، كما تهدف لنشر ثقافة الاستهلاك وترشيد استعمال الطاقة؛

➤ الابتكار والتكنولوجيا: السعي للتوجه نحو الاقتصاد الرقمي وتطوير المهارات لدى الشباب ودعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال؛

➤ ضمان استمرارية تحسين مناخ الاستثمار: تتضمن الرؤية المستقبلية تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين النظام الضريبي وتقديم حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب، وتشمل الرؤية تطوير النظام المصرفي، وتوسيع سوق الأوراق المالية؛

➤ تنمية الموارد البشرية: تحسين جودة التعليم والتدريب لمواءمة المهارات مع احتياجات السوق ويتضمن ذلك تعزيز التعليم التقني والمهني وتعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية؛

1: تقرير وزارة المالية 2016، ص 11.

➤ التنمية الإقليمية المتوازنة: تهدف الرؤية إلى تطوير المناطق الداخلية من خلال المشاريع القاعدية وتقديم حوافز لجذب المستثمرين إلى تلك المناطق؛

➤ حماية البيئة والتنمية المستدامة: تبني سياسات لحماية التنوع البيولوجي وتقليل التلوث وزيادة الوعي بأهمية الحفاظ على البيئة، وتشمل الجهود مكافحة التصحر وتشجيع الزراعة المستدامة، الحد من انبعاثات الكربون والعمل على إدارة موارد المياه بشكل أكثر كفاءة.

تهدف رؤية الجزائر 2030 إلى بناء اقتصاد قوي ومتنوع ومستدام قادر على مواجهة التحديات العالمية يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا والطاقة المتجددة ويوفر فرص عمل للشباب ويحقق تنمية متوازنة بين مختلف المناطق، سيتطلب هذا تحقيق إصلاحات شاملة في مختلف القطاعات وخلق بيئة استثمارية جاذبة وإشراك جميع فئات المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن هذه الجهود تبقى ضعيفة نظرا لطبيعة النظام الاقتصادي الوطني الريعي أساسا ناهيك عن الخلل الهيكلي نتيجة تراكم الأخطاء السابقة دون أن ننسى الفساد الإداري والأخلاقي.

3/ قراءة لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات حيث تمثل صادرات النفط والغاز الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية والنتائج المحلي الإجمالي، ومع التحديات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة بسبب الصدمات النفطية برزت الحاجة لإجراء إصلاحات هيكلية وتطوير قطاعات اقتصادية أخرى وهنا يبرز دور المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية والعوامل المساهمة كالبيئة الاستثمارية من أجل استقطاب رأس المال الأجنبي للنهوض بالاقتصاد الوطني.

3-1/ النمو الاقتصادي:

يمثل القطاع الاستخراجي المصدر الرئيسي للنتائج المحلي الإجمالي إلا أنه يبقى عرضة للتقلبات وحدوث الصدمات، وفي ظل انخفاض أسعار النفط عالميا شهدت الجزائر تراجعاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي مما دفع الحكومة إلى البحث عن مصادر أخرى للنمو، والشكل الموالي يبين حالة عدم الاستقرار والتقلب المستمر في قيم الناتج الإجمالي في الفترة (2000-2023).

الجدول رقم (3-3): تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2023

السنوات	GDP %	السنوات	GDP %	السنوات	GDP %
2000	3.8	2008	2.4	2016	3.2
2001	3	2009	1.6	2017	1.3
2002	5.6	2010	3.6	2018	1.2
2003	7.2	2011	2.9	2019	5.49
2004	4.3	2012	3.4	2020	-0.89
2005	5.9	2013	2.8	2021	7.99
2006	1.7	2014	3.8	2022	3.53
2007	3.4	2015	3.7	2023	4.05

المصدر: <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.GDPGR>

ساهم التحسن في أسعار البترول في تبني الحكومة لبرامج تنمية من أجل دعم النمو واستعادة التوازن الاقتصادي، حيث كان للبرامج آثار إيجابية على النمو الاقتصادي فمن خلال الجدول تم تسجيل في سنة 2003 أعلى معدل بقيمة 7.2 %، والذي ساهمت فيه عدة عوامل كان على رأسها انتعاش السوق النفطية وميل الدولة إلى التقليل من فاتورة الاستيراد واللجوء إلى التمويل التقليدي لسد العجز في الموازنة حسب تقرير آفاق الاقتصاد العربي، غير أن هذا لم يستمر لفترة طويلة حيث أخذ في التراجع والتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث لوحظ تسجيل معدل قدره 0.89 % - سنة 2020 أين شهد الاقتصاد الدولي ككل حالة من الركود وتباطؤ النمو العالمي تسببت فيها جائحة كورونا 19، إلا أنه سجل ارتفاعاً مرة أخرى متجاوزاً بذلك القيمة المسجلة سنة 2003 ليصل إلى 7.99 % عام 2021 ثم يعاود الانخفاض مرة أخرى ليستقر عند معدل 4.05 % سنة 2023 نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة وتحسن أسعار النفط عقب الصراعات والحروب المنتشرة في العالم.

3-2/ معدل التضخم:

تعمل معظم الدول عبر آليات متنوعة للحد من ارتفاع معدلات التضخم التي تؤثر بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار وتحد من القدرة الشرائية خاصة لذوي الدخل المحدود، ويعتبر مؤشر التضخم من بين المؤشرات ذات الدلالة الاقتصادية القوية التي تدل على وضعية الاقتصاد بشكل عام حيث يدل على وجود مشاكل في الهيكل الاقتصادي أو السياسات المالية المتبعة أو وجود خلل في تنفيذ الاستراتيجيات التنموية، والجزائر واحدة من الدول التي تعاني من مشكل التضخم فقد شهدت الفترة 2000-2023 معدلات تضخم متفاوتة تراوحت بين 0.30 % كأدنى معدل مسجل في سنة 2000 و 9.3 % كأعلى معدل من خلال الجدول أدناه.

وترجع هذه الضغوط التضخمية على عوامل داخلية محضة أبرزها ارتفاع الكتلة النقدية خاصة بعد توجه

الدولة في فترة من الفترات نحو التمويل التقليدي وطباعة كمية هائلة من الأوراق النقدية، ناهيك عن المخططات التنموية التي تراكمت مع وضع مالي مريح للبلاد، والواضح أن معدلات التضخم ترتبط مباشرة بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول، حيث شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 2000-2008 انخفاض ملحوظ لمعدلات التضخم، حيث حققت أسعار النفط مستويات قياسية، إلا أنه شهد ارتفاعا ملحوظا تزامنا مع أزمة الرهن العقاري عام 2008 التي أدت إلى تراجع في أسعار الطاقة عالميا، هذا من جهة ومن جهة ثانية ترجع أسباب عدم استقرار مستويات التضخم إلى اللجوء لسياسات التمويل غير التقليدي، الذي ساهم في ارتفاع حجم الكتلة النقدية خارج المصارف، إضافة إلى تفشي وباء Covid-19، وهذه العوامل بدورها ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم حيث سجلت أعلى قيمة له سنة 2022 حيث بلغ 9.30 % والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (3-4): تطور معدل التضخم للفترة 2000-2023

السنة	نسبة التضخم %	السنة	نسبة التضخم %	السنة	نسبة التضخم %
2000	0.30	2008	4.86	2016	6.40
2001	4.20	2009	5.74	2017	5.59
2002	1.43	2010	3.91	2018	4.27
2003	4.26	2011	4.50	2019	1.95
2004	3.97	2012	8.92	2020	2.42
2005	1.38	2013	3.26	2021	7.23
2006	2.31	2014	2.92	2022	9.27
2007	3.68	2015	4.78	2023	9.30

المصدر: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.Cpi_A

3-3/ احتياطات الصرف الأجنبي:

تتأثر احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر بشكل كبير بأسعار النفط والغاز نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري الكبير على عائدات المحروقات حيث تتيح هذه الاحتياطات القدرة على تغطية واردات البلاد لفترة معينة وتعد أيضا مؤشرا مهما للاستقرار الاقتصادي، والأرقام في الجدول أدناه تبين بلوغ احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي مستويات عالية في عام 2013 حيث قاربت حدود 200 مليار دولار مدعومة بارتفاع أسعار النفط ومع انخفاض أسعار النفط بدأت هذه الاحتياطات بالتآكل التدريجي حيث استخدمت لتغطية عجز الميزانية وتلبية الاحتياجات الأساسية للواردات، وفي السنوات الأخيرة انخفضت الاحتياطات بشكل ملحوظ ومقلق حيث وصلت إلى مستويات أقل

بكثير من ذروتها في السابق، ونظرا لأن احتياطات الصرف تستخدم كعامل أمان في حال حدوث أزمات اقتصادية أو انخفاضات مفاجئة في أسعار المحروقات فإن الحكومة الجزائرية تسعى إلى تنفيذ سياسات تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات وتشمل هذه السياسات تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، وزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفيما يلي جدول يبين تطور قيم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر:

الجدول رقم (5-3): تطور قيم احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2023

الوحدة: مليار دولار

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
2000	13.56	2008	148.1	2016	120.79
2001	19.63	2009	155.11	2017	104.85
2002	25.15	2010	170.46	2018	87.38
2003	35.45	2011	191.37	2019	71.8
2004	45.69	2012	200.59	2020	59.43
2005	59.17	2013	201.44	2021	56.21
2006	81.46	2014	186.35	2022	71.85
2007	114.97	2015	150.6	2023	81.22

المصدر: بيانات البنك الدولي <https://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?view=chart&locations=DZ>

3-4/ الميزان التجاري:

شهد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2023 تذبذبات كبيرة إذ تأثر بعدة عوامل اقتصادية داخلية وخارجية منها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية والتغيرات في السياسات الاقتصادية المحلية، وتأثير الأزمات الاقتصادية العالمية، حيث استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة 2000-2008 لتحقيق فائض في الميزان التجاري رغم ارتفاع وتيرة الواردات، إلا أنه في العام الموالي شهدت الصادرات تراجعاً ملحوظاً قدر بـ 43.03% عما سبقها، ويرجع ذلك إلى تداعيات الأزمة العالمية التي عرفت بأزمة الرهن العقاري حيث لم تعمر طويلاً لتعاود أسعار المحروقات الارتفاع في الأسواق العالمية لتبلغ ذروتها عام 2011 بسعر متوسط للبرميل قدر بـ 112.92 دولار حيث حافظت الجزائر على ميزان تجاري موجب خلال هذه الفترة وإلى غاية 2015 أين بدأ التدهور والتراجع حيث سجل الميزان التجاري قيماً سلبية إلى غاية 2020 متأثراً بتراجع أسعار البترول، إلا أن الشيء الإيجابي خلال هذه الفترة هو محاولات خفض المستمر لفاتورة الواردات والتي تراجعت بنسبة 11.73%، وبعد الخروج من الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 لاحظنا تحسناً في وضعية

الميزان التجاري نتيجة انتعاش السوق النفطية بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية تلتها الحرب في الشرق الأوسط ناهيك عن حرص الدولة العميق على تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وفي المجمل كان الأداء التجاري الجزائري متقلبا بشكل كبير نتيجة تأثير أسعار النفط ما يبرز الحاجة إلى تنويع الاقتصاد لزيادة الاستقرار المالي والتجاري للبلاد والجدول أدناه يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري خلال 2000-2023

الجدول رقم (6-3): تطور وضعية الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2023							
الوحدة: مليار دولار أمريكي							
السنة	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	السنة	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2000	22.031	9.171	12.860	2012	71.866	50.378	21.488
2001	19.133	9.940	9.193	2013	64.974	55.028	9.946
2002	18.799	11.969	6.830	2014	60.061	58.580	1.481
2003	23.163	12.380	10.783	2015	34.668	51.702	-17.034
2004	31.304	18.169	13.135	2016	30.026	47.089	-17.063
2005	46.002	20.357	25.645	2017	35.191	46.059	-10.868
2006	54.613	21.456	33.157	2018	41.797	46.271	-4.474
2007	60.163	27.631	32.532	2019	35.312	44.632	-9.320
2008	79.298	39.479	39.819	2020	21.914	35.547	-13.633
2009	45.174	39.294	5.880	2021	38.628	37.460	1.168
2010	57.053	40.473	16.580	2022	65.691	38.868	26.823
2011	73.489	47.247	26.242	2023	54.985	41.849	13.136

المصدر: <https://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?view=chart&locations=DZ>

3-5/ الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تطورات كبيرة على مدار السنوات الماضية حيث تأثر بعدة عوامل تتعلق بالبيئة الاقتصادية والسياسية والقوانين المنظمة للاستثمار فقد عملت الدولة مع بداية الألفية على وضع برامج إصلاحات اقتصادية، كما سهرت على تحسين البنية التحتية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد كان قطاع الطاقة والاتصالات محل اهتمام العديد من الشركات الدولية التي تبحث عن رفع مستوى مداخلها، إلا أن الفترة الممتدة بين 2011-2018 عرفت تباطؤ ملحوظ في عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويرجع ذلك حسب العديد من المحللين إلى القوانين والسياسات المقيدة خاصة فيما يتعلق بقاعدة 49/51 التي تقضي بأن يمتلك

المستثمر الجزائري نسبة 51% من أي مشروع مشترك مع أجنبي مما حد من تدفق الاستثمار الأجنبي خاصة في القطاعات غير النفطية، حيث رأى المستثمرون الأجانب أن هذه القاعدة تحد من قدرتهم على التحكم في استثماراتهم وإيراداتهم المالية وبحلول سنة 2022 قامت الدولة بإصلاحات جديدة والتوجه نحو إعادة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إصدار القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار والجدول الموالي يبين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر.

الجدول رقم (7-3): قيم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 1991-2023 الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
1991	80	2002	1065	2013	1697
1992	30	2003	638	2014	1507
1993	0	2004	885	2015	-585
1994	0	2005	1146	2016	1636
1995	0	2006	1888	2017	1232
1996	270	2007	1744	2018	1475
1997	260	2008	2632	2019	1382
1998	607	2009	2754	2020	1140
1999	292	2010	2301	2021	870
2000	280	2011	2581	2022	255
2001	1113	2012	1499	2023	1216

المصدر: <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock>

يتضح من أرقام الجدول أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد سجل انخفاض شديد جدا خلال عقد من الزمن حيث لم يسجل خلال ثلاث سنوات متتالية أي تدفق مالي يذكر بداية من 1993 إلى غاية 1995 والسبب الرئيس في ذلك يعود إلى فترة العشرية السوداء والتي بلغت أوجها خلال هذه الفترة، وقد شهدت هذه الفترة حزمة من الإصلاحات المالية والاقتصادية المفروضة من طرف الهيئات المالية الدولية بسبب تفاقم أزمة المديونية على الجزائر، حيث عمدت الدولة إلى تسريع برامج التكييف الهيكلي، وخصخصة مؤسسات الدولة، وتخفيف الأسعار وحركة رؤوس الأموال، وفي الفترة الممتدة بين عامي 1996-1998 سجلت الجزائر نتائج إيجابية بخصوص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث وصلت إلى 607 مليون دولار أمريكي سنة 1998، وذلك راجع إلى محاولة الجزائر إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية عميقة وعلاج جميع الاختلالات والمشاكل الهيكلية، وإعادة

التوازنات الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق برنامج التصحيح الهيكلي.

وبعد استتباب الأمن نوعا ما في البلاد مع بداية الألفية الثالثة سجل الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر ارتفاعا ملحوظا من 280 مليون دولار سنة 2000 إلى 1113 مليون دولار سنة 2001، وهو دليل على وجود نمو في التدفقات المالية الواردة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، ساهمت فيه شركة الهاتف النقال المصرية أوراسكوم والتي حصلت على الاعتماد في الجزائر، بالإضافة إلى خصخصة مركب الحديد والصلب بالحجار لصالح الشركة الهندية ESPAT¹، دون أن ننسى العقود المبرمة بين شركة البترول الجزائرية سوناطراك والعديد من الشركات الأجنبية العاملة في هذا المجال، وقد شهدت التدفقات الوافدة بين سنتي 2002-2004 انخفاضا ثانيا بنسب متفاوتة والتي ناهزت حوالي 40% عام 2003 ويعزى ذلك أساسا إلى تراجع حصص المشاريع في قطاع المحروقات.

مقارنة بسنة 2003 عرف الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر تحسنا في السنة الموالية حيث وصل إلى 885 مليون دولار خارج قطاع الطاقة ويرجع ذلك إلى سياسة الخصخصة وفتح المجال أمام الأجانب التي انتهجتها الدولة، حيث قامت ببيع المؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD لصالح الشركة الألمانية HENKEL إضافة لمنح الرخصة الثانية المتعامل المصري للهاتف النقال أوراسكوم²، وتواصل هذا الارتفاع ليصل إلى 1888 و 1744 مليون دولار في سنتي 2006 و 2007 والأمر راجع إلى القوانين والتسهيلات الإجرائية من أجل جذب المستثمرين الأجانب وذلك من خلال حزمة من القوانين ويتعلق ذلك بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو (جويلية) الصادر عام 2006 والمعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت (أوت) سنة 2001 والمتعلق بترقية الاستثمار.³

وبحلول عام 2008 دخل العالم نفق أزمة مالية جديدة عرفت بأزمة الرهن العقاري والتي أثرت بشكل كبير على حركة رؤوس الأموال والاستثمار العالمي، والتي يبدو من خلال الأرقام المسجلة أنها لم تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة، حيث سجلت الجزائر رقما معتبرا وصل إلى 2632 و 2754 مليون دولار أمريكي على التوالي بين عامي 2008 و 2009، وقد شملت هذه التدفقات قطاع الطاقة بشكل مباشر من قبل

1: ميلود بوعبيد، أحمد بن البار، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في قطاع السياحة في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 1، المجلد 6، ص ص 1034-1054.

2: فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا ومصر والجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص 363.

3: الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو (جويلية) 2006، الجريدة الرسمية العدد 47.

شركتي TOTAL و PARTEX الفرنسيين حيث قدر حجم الاستثمارات بـ 1436 مليار أورو.¹ واستمر تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر خلال السنوات 2010-2014 وبأرقام متفاوتة بين الارتفاع والانخفاض، إلا أنه في سنة 2015 أين تراجعت أسعار الخام عالميا سجلت الجزائر تدفقات سلبية وتمدنية جدا وهذا دليل على أن توافد الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر يرتبط بشكل خاص بأسعار البترول، دون أن ننسى كذلك تخوف المستثمرين من استمرار الجزائر بالعمل بقاعدة 51/49 والتي تنعكس سلبا على التدفقات الاستثمارية في الجزائر، وبحلول عام 2016 شهدت التدفقات الاستثمارية الوافدة انتعاشا نوعي لتبلغ 1636 مليون دولار ويعزى ذلك إلى تحسن أسعار البترول²، إضافة لهذا صدر قانون في الجريدة الرسمية من نفس السنة يتعلق بترقية الاستثمار تحت رقم 09-16 مؤرخ في 03 غشت (أوت)، حيث جاء هذا القانون ليكرس توجه الدولة في منح المزيد من التحفيزات والضمانات، والتي من شأنها أن تساعد على بناء بيئة أعمال مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة³، وكنتيجة لهذه الإجراءات توافدت على الجزائر بعض الاستثمارات الأجنبية من عملاق الاتصالات الصيني هواوي والكوري الجنوبي سامسونغ، وعلى الرغم من هذه الإصلاحات إلا أن الأرقام عرفت تراجعا نسبيا مقدر بحدود 26% في سنة 2017 مقارنة بالسنة التي سبقتها⁴.

وقد شهدت سنة 2018 ارتفاعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر حيث سجلت ما قيمته 1475 مليون دولار، وذلك بفضل قطاع المحروقات، إضافة إلى قطاع السيارات الذي شهد دخول مصنع تركيب السيارات الصيني BAIC INTERNATIONAL الخدمة والتي فاقت استثماراته 100 مليون دولار⁵، وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بنسبة 19% ليصل إلى 1140 مليون دولار مع توجيه التدفقات الوافدة أساسا إلى قطاع الموارد الطبيعية في عام 2020، حيث رفعت الجزائر القيود التي حدت من الملكية الأجنبية بنسبة 49%، باستثناء صناعة التجزئة والقطاعات الاستراتيجية بما في ذلك البنية التحتية وتجهيز الموارد الطبيعية، وقد ألغت الجزائر سقف الملكية الأجنبية البالغ 49% حتى يتمكن المستثمرون الأجانب من امتلاك 100% من الشركات المحلية باستثناء صناعات معينة، وفي 18 (أيار) مايو 2020 أعلنت شركة توتال الفرنسية عن إلغاء الصفقة التي تم الإبلاغ عنها سابقا بقيمة 4.9 مليار دولار للاستحواذ على أناداركو الجزائر من شركة أوكسيدنتال للبترول Occidental Petroleum Corp وأبلغت شركة توتال أنه لن تكون أوكسيدنتال في وضع يمكنها من بيع

1: ميلود بوعبيد، أحمد بن البار، المرجع نفسه.

2: UNCTAD. (2017), World Investment Report 2017: Investment and the Digital Economy, New York, p 46.

3: القانون رقم 09-16 مؤرخ في 3 غشت (أوت) 2016، الجريدة الرسمية رقم 46.

4: UNCTAD. (2018), World Investment Report 2018: Investment and New Industrial Policies, New York, p57.

5: UNCTAD. (2019), World Investment Report 2019: Investment and New Industrial Policies, New York, p37.

حصصها في أناداركو إلى توتال¹، وقد أصدرت الجزائر قانونا تحت رقم بشأن مناطق التجارة الحرة يعني الأنشطة في هذه المناطق من معظم الضرائب والرسوم والمصاريف، باستثناء الضرائب المتعلقة بالمركبات وسيارات الركاب والمساهمات في نظام الضمان الاجتماعي، كما قدمت الجزائر مجموعة من الحوافز المالية لجذب الاستثمار الأجنبي في صناعة النفط والغاز.²

المطلب الثالث: انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق

لقد توسعت علاقات الصين مع دول شمال إفريقيا في السنوات الأخيرة بسرعة باعتبارها شريك تجاري ومستثمر مهم في المنطقة خاصة في الجزائر بوابة إفريقيا الكبرى، إذ أن تطور علاقات الصين مع اقتصاديات شمال إفريقيا يعتبر نتيجة لحصتها المتزايدة من التجارة والاستثمار ليس في شمال إفريقيا فحسب بل في جميع أنحاء العالم.

1/ تاريخ العلاقات الجزائرية-الصينية:

تأسست العلاقات الصينية الجزائرية في فترة تفويض الاستعمار، النابعة من أيديولوجية دعم الحركات النضالية، إذ كانت الصين أول دولة غير عربية تعترف بجمهورية التحرير الوطني (FLN) والحكومة المؤقتة للجزائر عام 1958، والاعتراف الفعلي بالحقوق في الاستقلال والإطاحة بالحكم الفرنسي الاستعماري، حيث قدمت الصين الدعم السياسي والعسكري للنضال الثوري في الجزائر، وبعد ذلك تحولت توجهات الصين من "الدعم الثوري" إلى الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية والاستراتيجية خاصة منذ نهاية القرن العشرين.

فعلى الرغم من هذا التحالف السياسي والدبلوماسي المبكر، لم تنطلق العلاقات الاقتصادية حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مدفوعة بالوفرة التي تميزت بها الجزائر فيما يتعلق بعائدات النفط والغاز، إذ حصلت الشركات الصينية على عقود ضخمة بمليارات الدولارات في مجال البناء وأعمال البنية التحتية، وعلى الرغم من العديد من التحديات وجدت الجزائر في الصين شريكا موثوقا به يدعم تنميتها.

إن العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية تعكس في مجملها ديناميكية التوسع الاقتصادي الصيني في إفريقيا، حيث وافقت الجزائر بشكل مبدئي على الانضمام لمبادرة الحزام والطريق من خلال التوقيع على مذكرة التفاهم بين حكومتي الدولتين وذلك بالعاصمة الصينية بيجين بتاريخ 4 سبتمبر 2018 إلى غاية صدور المرسوم الرئاسي رقم 19-176 بتاريخ 6 جوان 2019، الذي يتضمن التصديق على مذكرة التفاهم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن التعاون في إطار مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري، ويندرج هذا ضمن الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي تمت إقامتها من خلال الإعلان المشترك حول إقامة شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين والموقعة بتاريخ 25 ماي 2014، ويسعى الطرفان من خلال

¹ : UNCTAD. (2021), World Investment Report 2021: Investment and New Industrial Policies, New York, p41.

² : UNCTAD. (2023), World Investment Report 2023: Investment and New Industrial Policies, New York, p61.

التعاون المشترك في إطار المبادرة ووفقا لمبدأ الثقة المتبادلة إلى تحقيق الأهداف التالية¹:

✓ توثيق وتمتين العلاقات السياسية والروابط الاقتصادية وتعزيز التواصل الثقافي والإنساني الذي يحقق أهداف التنمية المشتركة؛

✓ إرساء تعاون مثمر وتنمية مستدامة من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات والمميزات التكاملية لاقتصاد الدولتين؛

✓ تعزيز التعاون وتدعيم التنمية الاقتصادية لتحقيق التطور مع الدول المشاركة في المبادرة؛

✓ التوظيف الكامل لآليات التعاون الثنائية القائمة أو المتعددة الأطراف لتعزيز التواصل وفقا لمفهوم المبادرة بما يحقق التنمية والكسب المتبادل.

وفي إطار مبادرة الحزام والطريق شرعت الصين في إنشاء العديد من الموانئ على طول الطريق البحري فيما يعرف بعقد اللؤلؤ حيث ظفرت منطقة الحمداية بشرشال على ميناء جد حيوي مطل على الضفة الشمالية للبحر المتوسط، والذي يهدف إلى بناء مركز توزيع استراتيجي بقدرة 6.5 مليون حاوية و30 طن مليون طن من البضائع سنويا²، هذا من جانب ومن جانب آخر فقد حصلت الشركات الصينية على صفقات استثمارية ضخمة فيما يخص استخراج الفوسفات وخام الحديد بمنجم غار جبيلات بولاية تيندوف، ناهيك عن توقيع الخطة الخماسية الثانية 2022-2026 للتعاون الاستراتيجي الشامل كما أعلن البلدان التوصل إلى توافق على الخطة التنفيذية للبناء المشترك للمبادرة والتي تم توقيعها فعليا.

3/ العلاقات التجارية بين البلدين:

أصبحت الصين واحدة من أهم الشركاء التجاريين للجزائر وتوسعت العلاقات بين البلدين في عدة مجالات اقتصادية وتجارية وفي أواخر القرن العشرين بدأت الصين تتطلع إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الجزائر، وهذا ما أدى إلى توقيع عدة اتفاقيات تعاون في مجالات التجارة والبنية التحتية، وتعد بكين أحد مستوردي النفط والغاز الجزائري حيث تعدها كمصدر موثوق للطاقة لتلبية احتياجاتها المتزايدة في هذا القطاع، وفي المقابل تستورد الجزائر من الصين مجموعة واسعة من المنتجات بما في ذلك السلع الاستهلاكية، الآلات، المعدات الإلكترونية، والمركبات وقد أدى هذا إلى زيادة كبيرة في حجم التجارة الثنائية بين البلدين، حتى أضحت الميزان التجاري لصالح الصين، كما تهتم الصين بتطوير مشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر خاصة في مجال الطاقة الشمسية، إذ تمتلك الجزائر إمكانيات ضخمة في هذا القطاع بفضل موقعها الجغرافي، مع أن الصين هي شريك تجاري مهم، إلا أن الجزائر تسعى إلى تقليل العجز التجاري وتحقيق توازن أكبر عبر تنويع صادراتها نحو الصين، بما في ذلك المنتجات الزراعية والمواد الخام الأخرى

¹: الجريدة الرسمية، رقم 39، 2019، ص 5.

²: خشيب جلال، تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير حزام واحد أهداف متعددة، تحليلات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2019، ص 5.

الفصل الثالث تأثير انضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق على النمو الاقتصادي

حيث تبحث الجزائر عن جذب الاستثمارات الصينية لتعزيز الصناعات المحلية، وتقليل الاعتماد على الواردات من السلع المصنعة، وفي المقابل يمكن أن تستفيد الجزائر من الخبرات التكنولوجية الصينية لتطوير الصناعات المحلية وتحديث البنية التحتية الرقمية.

الوحدة: مليون دولار		الجدول رقم (8-3): حجم التجارة الثنائية بين الجزائر-الصين								
anne	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
EXPTA	27,34	33,54	59,80	57,49	54,50	112,96	116,79	159,95	172,92	222,23
IMPFA	2,70	6,65	3,77	22,03	0,01	0,02	0,12	62,19	25,94	69,99
anne	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
EXPTA	351,90	645,94	980,52	1404,42	1947,51	2741,98	3751,91	4180,24	4000,00	4471,88
IMPFA	81,90	99,22	259,08	363,73	143,12	1160,93	849,22	946,62	1177,32	1960,89
anne	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
EXPTA	5416,66	6023,90	7395,24	7583,35	7647,85	6784,75	7923,38	6945,57	5597,42	
IMPFA	2311,91	2164,55	1314,68	767,36	331,89	448,32	1178,82	1141,66	996,57	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على UNComtrade data

حيث: EXPTA: واردات الجزائر من الصين / IMPFA: صادرات الجزائر نحو الصين

من خلال المعطيات نلاحظ أن حصيلة الصادرات الجزائرية نحو الصين خلال الفترة المدروسة متدنية وغير مستقرة بسبب السياسة الغير منتظمة، إضافة لاعتماد الجزائر على الصادرات النفطية أساسا وبالتالي فإن تذبذب أسعار البترول يؤدي إلى تذبذب الإيرادات بصورة مباشرة، والملاحظ أن حصيلة الصادرات الجزائرية إلى الصين شبه منعدمة إذ بلغت 0.01، 0.02، 0.16 مليون دولار بين سنتي 1996-1998 ومع بداية الألفية الثالثة شهدت أسعار البترول قفزة نوعية تزامنت مع دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية، إلا أن حصيلة الصادرات الجزائرية باتجاه الصين تبقى ضئيلة جدا مقابل الواردات التي سجلت أرقاما قياسية ومتصاعدة تدريجيا مع بداية الألفية التي شهدت ارتفاعا في أسعار البترول، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين أعلى قيمة له مسجلا 7.92338 مليار دولار عام 2018 ثم عاود الانخفاض خاصة مع دخول الاقتصاد العالمي حالة من الركود بسبب الجائحة التي أثرت على التبادل التجاري بشكل كبير، واستمرت التبادلات بين البلدين في الارتفاع حيث سجلت سنة 2023 أعلى قيمة لها منذ انطلاقتها إذ بلغت 10 مليار دولار حسب ما صرح به السفير الصيني في الجزائر على هامش انعقاد المنتدى الاقتصادي الجزائري، ولقد عززت الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين والجزائر التي دخلت مرحلة جديدة وفتحت أمامها فرصا واعدة هذا التوجه.

2/ تدفق الاستثمارات الصينية المباشرة إلى الجزائر:

لقد تطور التواجد الصيني في القارة السمراء بصفة عامة وفي الجزائر بشكل خاص، إذ لم يقتصر حضور الشركات الصينية في شكل مؤسسات خدمية في قطاع البناء والأشغال العمومية بل تعداه إلى قطاع المحروقات والمناجم، ومع بداية الألفية الثالثة شهدت الجزائر تحسن ملحوظ في مناخ الاستثمار الذي تزامن مع ارتفاع أسعار

النفط على المستوى العالمي، وبالرغم من العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر والصين الممتدة على عشرات السنوات إلا أن حضور الاستثمارات المباشرة الصينية تأخر إلى غاية عام 2003 أين سجلت بدايات لتوطين الشركات الصينية حيث أبرم الجانب الصيني ممثلا في شركة SINOPEC عقدا مع شركة سوناطراك لزيادة وتطوير استخراج البترول الخام من حقل زرزائتين بعين امناس، كما نجد شركة صينية أخرى وهي CNPC التي أبرمت عقدا مع سوناطراك لبناء مصفاة لتكرير البترول بأدرار بطاقة قدرها 600000 طن سنويا¹، إلا أن الحضور الصيني كان مركزا على الشركات الموردة للخدمات في قطاعات البنية التحتية كالبناء والأشغال العمومية حيث انتزعت الصين صفقات ضخمة في الجزائر كمشروع بناء المسجد الكبير بالعاصمة، وفي المقابل فإن تدفقات الاستثمارات الصينية المباشرة نحو الجزائر بلغت حدود 2.4 مليار دولار بين 2003 و2015 حيث سجلت أعلى قيمة تدفق بمقدار 665.71 مليون دولار سنة 2014 وبعدها أخذت في التراجع تدريجيا مع انخفاض أسعار النفط إلى غاية تفشي الجائحة العالمية كوفيد 19.

وبعد إمضاء اتفاق الانضمام للمبادرة الصينية سجلت عدة مشاريع بين البلدين منها العمل على توسيع الميناء التجاري النفطي بـ سكيكدة سنة 2019 والذي تشرف عليه شركة CHEC لبناء رصيف للغاز المسال، ناهيك عن الميناء الدولي الضخم بشرشال ومنشآت بحرية أخرى، أما فيما يخص استخراج المعادن وقع البلدان اتفاقا يقضي باستغلال منجم الحديد بغار جييلات بتيندوف واستخراج الفوسفات بولاية تبسة، إضافة لمشروع تركيب عربات القطار وخطوط السكك الحديدية وجاءت هذه الشراكات بناء على عجز الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2020 وتوجه الدولة نحو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن قطاع الطاقة، ومن خلال هذه الأرقام نلاحظ أن الاستثمارات الصينية المباشرة مقتصرة إلى حد كبير على قطاع المحروقات والثروات الطبيعية، كما أنه لا يوجد تحويل لرؤوس الأموال من الصين إلى الجزائر فيما تعلق بالشركات العاملة في قطاع الخدمات، وبالتالي ستكون الجزائر أمام تحديات كبيرة خاصة بعد الانضمام لمبادرة الحزام والطريق الصينية، والشكل الموالي يوضح تدفق الاستثمارات الصينية المباشرة للجزائر.

الوحدة: مليون دولار

الجدول رقم(9-3): تدفق الاستثمارات الصينية نحو الجزائر

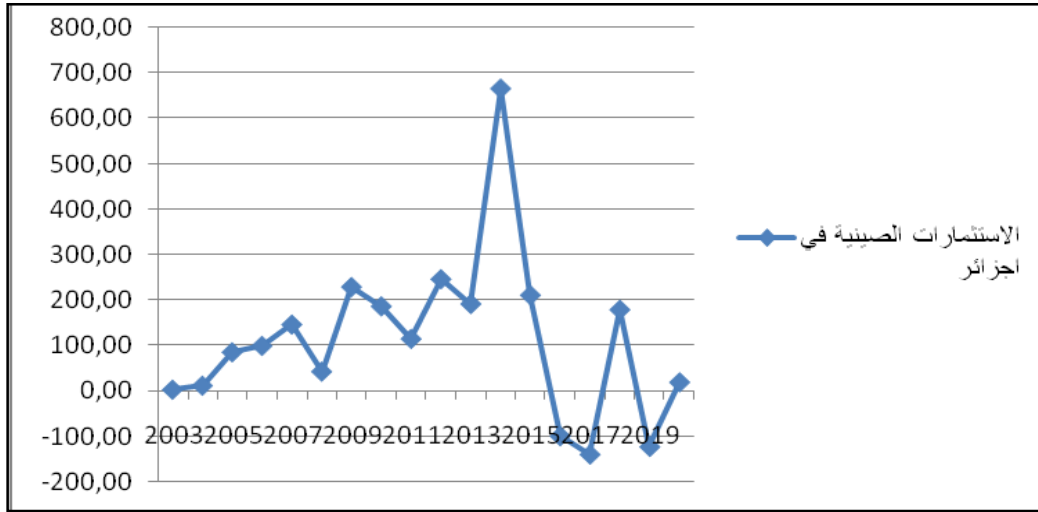
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قيم الاستثمار	2.47	11.21	84.87	98.93	145.92	42.25	228.76	186.00	114.34
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيم الاستثمار	245.88	191.30	665.71	210.57	-99.89	-140.53	178.65	-123.62	18.64

المصدر: UNComtrade dat

1: حمزة زكريا ، نادية شطاب، التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار أجنبي مباشر وتقديم خدمات، معارف مجلة دولية محكمة، 2017، ص 115-128.

الوحدة: مليون دولار

الشكل رقم (1-3): تدفقات الاستثمارات الصينية إلى الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على UNComtrade data

4/ الحرص على توطيد العلاقات

انطلاقا من العلاقات المتميزة القائمة بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية، في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات، وقع كل من وزير الشؤون الخارجية والجلالية الوطنية بالخارج، رمطان لعمامرة ومستشار الدولة ووزير الخارجية الصيني وانغ يي على الخطة الخماسية الثانية (2022-2026) للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الجزائر والصين، ويعد التوقيع على هذه الوثيقة الاستراتيجية التي ستؤطر التعاون بين البلدين خلال الخماسي القادم، تعزيزا لاتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة الموقعة سنة 2014، واستكمالا للرغبة المشتركة للجانبين في توثيق العلاقات الجزائرية-الصينية، والدفع بها إلى أعلى المراتب، بما يستجيب لتطلعات البلدين الصديقين. كما يعبر هذا الحدث المهم كذلك، عن حرص الطرفين على تامين التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق التي انضمت إليها بلادنا سنة 2018.

إن العلاقات التاريخية بين البلدين ما انفكت تتطور وتزدهر لاسيما في الآونة الأخيرة، وذلك بفضل الإرادة التي تحذو كل من الرئيسين السيد عبد المجيد تبون والسيد شي جينينغ، في إحراز شراكة استراتيجية شاملة نوعية، تعكس ما تم تحقيقه في شتى الأصعدة، وتفتح آفاقا جديدة لمستقبل واعد تسوده روح التعاون، الموسومة بتعميق التنسيق والتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، قصد رفع الرهانات الكبرى وتحسيد الأهداف المشتركة التي يصبو إليها البلدان، وبهذه المناسبة فإن الجزائر تعرب عن عميق ارتياحها للمستوى المرموق الذي بلغته علاقات الصداقة والتعاون والتضامن والشراكة مع جمهورية الصين الشعبية، وتتطلع إلى تحقيق المزيد من الانجازات في المستقبل مع هذا الشريك الاستراتيجي الهام، لفهم مفصل للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو يجب أن نعرج على أهم النظريات في النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: قياس أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج التنبؤ للفترة (1991-2023) بعد انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق

وقعت الجزائر مذكرة الانضمام لطريق الحرير الجديد الصينية والتي أطلقها الرئيس الصيني عام 2013 بعد مسيرة من العلاقات المتميزة بين البلدين امتدت لعقود من الزمن، وفي سنة 2019 انخرطت الجزائر بشكل رسمي للمبادرة والتي تسعى الجزائر من خلال التوجهات الاستثمارية للصين في هذا الإطار إلى استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية، وذلك من أجل تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في الآجال المتوسطة والطويلة، وفي المقابل تعتبر النتائج المحصل عليها عبارة عن تنبؤ فحسب وانطلاقاً مما سبق نطرح الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: أثر إيجابي للمبادرة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرضية الثانية: لا يمكن للمبادرة أن تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمار الأجنبي للجزائر.

وتعتمد هذه الدراسة على تشخيصنا لحالة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر أين سنقوم بإسقاط ذلك بتطبيق نموذج التنبؤ على الناتج المحلي الخام والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والنظر في إمكانية تحقيقه هذا التنبؤ في المدى القصير أو البعيد أم لا فإذا كان تحقيقه ممكناً سنحاول معرفة المزايا التي يحققها وما هي النتائج وفي حالة عدم تحقيق ذلك فما هي الأسباب وما هو البديل.

المطلب الأول: التنبؤ Forecasting

1/ مفهوم التنبؤ: التنبؤ هو جزء أساسي في تحليل الدراسات القياسية ويعد القسم الأكثر أهمية في الدراسة مع التأكيد بأن نماذج التنبؤ تفترض بأن المتغير أو السلسلة الزمنية المطلوب التنبؤ بها مستقرة أو أنها تصبح مستقرة، وتوجد طريقتين للتنبؤ الأولى تعرف بطريقة المتوسط المتحرك المتكامل ذات الانحدار الذاتي والتي تعرف بمنهجية بوكس-جينكينز والثانية تعرف بنموذج الانحدار الذاتي المتجه.

2/ منهجية بوكس-جينكينز:

1-2/ نموذج الانحدار الذاتي: إذا كانت لدينا سلسلة زمنية مستقرة تتبع منهجية بوكس-جينكينز وليكن المتغير

$$Y_t - \delta = \alpha_1(Y_{t-1} - \delta) + \mu_t$$

هذا النموذج يطلق عليه نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى (AR(1) أي أن قيم المتغير Y عند الفترة t تعتمد على قيمته في الفترة السابقة والخطأ العشوائي.

كما أنه قد يكون لدينا النموذج التالي:

$$Y_t - \delta = \alpha_1(Y_{t-1} - \delta) + \alpha_2(Y_{t-2} - \delta) + \mu_t$$

أي أن قيمة Y في الفترة t تعتمد على قيمة Y المتخلفة زمنيا لعدد من الفترات تساوي p وبالتالي فإن معادلة الانحدار الذاتي الأخيرة يمكن كتابتها بالصيغة $AR(p)$.

2-2/ نموذج المتوسط المتحرك:

بافتراض لدينا النموذج التالي:

$$Y_t = \alpha_1 + \beta_0 t + \beta_1 t_{-1}$$

حيث: α هو الحد الثابت μ المتغير العشوائي

من المعادلة أعلاه فإن قيمة Y في الفترة t تساوي الحد الثابت بالإضافة إلى المتوسط المتحرك للمتغير العشوائي للفترة الحالية والسابقة، حيث يمكن القول بأن Y يتبع المتوسط المتحرك للمتغير العشوائي من الرتبة الأولى $MA(1)$ وبشكل عام يمكن كتابة المعادلة من الرتبة $MA(q)$ بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_1 + \beta_0 \mu_t + \beta_1 \mu_{t-1} + \beta_2 \mu_{t-2} + \dots + \beta_q \mu_{t-q}$$

2-3/ نموذج انحدار ذاتي ومتوسط متحرك:

هنا تكون قيمة Y لها خصائص كلا النموذجين السابقين AR و MA ولذلك يطلق عليها $ARMA$ وتكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = \theta + \alpha_1 Y_{t-1} + \beta_0 \mu_t + \beta_1 \mu_{t-1}$$

النماذج السابقة افترضت أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة أي لها خصائص تتمثل في ثبات المتوسط والتباين والتباين المشترك، بينما في معظم الحالات تكون غير مستقرة إلا بعد أخذ الفروق الأولى، لهذا يكون موضوع درجة الفروق مهمة جدا، ولكي نطبق نموذج $ARIMA$ لابد من معرفة عدد الفروق التي تحتاجها السلسلة حتى تصبح مستقرة ويمكن كتابتها وفق الصيغة التالية: $ARIMA(p,d,q)$

3/ خطوات التنبؤ وفقا لمنهجية بوكس-جينكينز: إن منهجية بوكس-جينكينز للتنبؤ تعتمد على أربعة خطوات أساسية وهي التعرف والتقدير والفحص التشخيصي والتنبؤ.

3-1/ التعرف Identification: والمقصود به تحديد الرتب لكل من (p,d,q) لنموذج $ARIMA$ ويتم بالأدوات التالية:

✓ دالة الارتباط الذاتي

✓ دالة الارتباط الذاتي الجزئي

✓ دالة الارتباط بين معامل كل دالة سابقة وطول الفجوة أي يجب التعرف على سكون السلسلة بواسطة

دالة الارتباط الذاتي لغرض تحديد الرتب (p,d,q) لنموذج $ARIMA$

المطلب الثاني: دراسة حالة الناتج المحلي الإجمالي GDP

1/ تحليل السلسلة الزمنية لـ GDP : تتمثل السلسلة الزمنية المراد دراستها في معدل الناتج المحلي الإجمالي GDP حيث تبدأ هذه السلسلة من 1991 إلى 2023.

جدول رقم (10-3): تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1991-2023 الوحدة: مليون دولار

السنوات	GDP	السنوات	GDP	السنوات	GDP
1991	46565	2002	56819	2013	209755
1992	49106	2003	67864	2014	213810
1993	50847	2004	85333	2015	165979
1994	42331	2005	103198	2016	160034
1995	41971	2006	117027	2017	170097
1996	46836	2007	134977	2018	174911
1997	48068	2008	171001	2019	179388
1998	48079	2009	137211	2020	158975
1999	48531	2010	161207	2021	186232
2000	54667	2011	200019	2022	225638
2001	55057	2012	209059	2023	274626

المصدر: <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.GDPTotal>

يوفر الجدول المقدم نظرة شاملة لتطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر على مدى 32 سنة ومن خلال تحليل هذه البيانات يمكننا استخلاص العديد من الاستنتاجات حول أداء الاقتصاد الجزائري وتحديد الاتجاهات الرئيسية التي شهدتها خلال هذه الفترة:

النمو المستمر: بشكل عام يظهر الناتج المحلي الإجمالي للجزائر اتجاها تصاعديا خلال الفترة المذكورة مما يشير إلى نمو اقتصادي مستمر ومع ذلك فإنه لم يكن منتظما بل شهد تقلبات كبيرة من سنة إلى أخرى.

تأثير أسعار النفط: نظرا لأهمية قطاع الطاقة في الاقتصاد الجزائري، فمن الواضح أن أسعار النفط العالمية لعبت دورا حاسما في تحديد وتيرة النمو الاقتصادي. فارتفاع أسعار النفط خلال فترات معينة أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية وزيادة الاستثمارات، مما ساهم في تسريع وتيرة النمو. والعكس صحيح، حيث أدى انخفاض أسعار النفط إلى تباطؤ في النمو وتراجع الإيرادات الحكومية.

التقلبات الاقتصادية: شهد الاقتصاد الجزائري تقلبات كبيرة خلال الفترة المدروسة، وذلك لأسباب متعددة منها :

الأزمات الاقتصادية العالمية: تأثرت الجزائر بالأزمات الاقتصادية العالمية، مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008 وجائحة كوفيد 19 التي أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

التغيرات في السياسات الاقتصادية: تبنت الجزائر خلال هذه الفترة سياسات اقتصادية مختلفة، بعضها ساهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وبعضها الآخر أثر سلباً على النمو.

الأحداث السياسية: أثرت الأحداث السياسية الداخلية والخارجية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر مما أدى إلى تقلبات في معدلات النمو.

1-1/ تحليل مفصل للفترة الزمنية:

الفترة 1991-2000: شهدت هذه الفترة تقلبات كبيرة في النمو الاقتصادي، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي عانت منها الجزائر في التسعينيات، والتي كانت مرتبطة بتراجع أسعار النفط وتطبيق برامج التقويم الهيكلي.

الفترة 2001-2014: حقق الاقتصاد الجزائري نمواً قوياً خلال هذه الفترة مدعوماً بارتفاع أسعار النفط والاستثمارات الحكومية في البنية التحتية.

الفترة 2015-2023: شهدت هذه الفترة تباطؤاً في النمو الاقتصادي وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط وتأثير ذلك على الإيرادات الحكومية.

1-3/ التحديات المستقبلية:

تقليل الاعتماد على النفط: يجب على الاقتصاد الجزائري تقليل الاعتماد على صادرات النفط والغاز، حتى لا يكون عرضة للهزات وتقلبات أسعار الطاقة العالمية.

تنويع الاقتصاد: من الضروري تنويع الاقتصاد الجزائري لتقليل الاعتماد على قطاع الطاقة وتعزيز القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والخدمات وتكنولوجيا الابتكار والطاقات المتجددة.

الاستثمار في رأس المال البشري: يجب الاستثمار في التعليم والتدريب لتطوير الكفاءات الوطنية والقدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

الإصلاحات الاقتصادية: تحتاج الجزائر إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة لتعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يشير تحليل البيانات إلى أن الاقتصاد الجزائري حقق تحسناً ملحوظاً ولكن هذا التحسن كان مرتبطاً بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، ومن أجل تحقيق نمو مستدام يجب على الجزائر تنويع اقتصادها والعمل على بناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

2/ دراسة استقرارية السلسلة الزمنية

سيتم دراسة استقرارية سلسلة تطور الناتج المحلي الخام GDP في الجزائر خلال الفترة من 1991 إلى 2023 وذلك من خلال اختباري ADF باستخدام برنامج Eviews 10 ونلجأ إلى اختبارات ديكي فولر (DF)، وديكي فولر المطور (ADF) وهذا بناء على الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \phi = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases}$$

اختبار ديكي فولر (DF) : يتم انطلاقا من النماذج التالية:

$$X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2)$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + b_t + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3)$$

حيث:

(1) يمثل نموذج الحدار ذاتي (1)AR

(2) يمثل نموذج الحدار ذاتي (1)AR مع وجود ثابت.

(3) يمثل نموذج الحدار ذاتي (1)AR مع وجود ثابت ومركبة الاتجاه العام.

2-1 / اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

في الاختبار السابق لـ DF يفترض أن ε_t تشويش أبيض، في حين هناك إمكانية وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية ولهذا تم تطوير هذا الاختبار إلى ديكي فولر المطور سنة 1981 وبنفس الطريقة يطبق ولكن على النماذج

$$\Delta X_t = eX_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j X_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (4)$$

$$\Delta X_t = eX_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots (5) :$$

التالية:

$$\Delta X_t = eX_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j X_{t-j+1} + bt + c + \varepsilon_t \dots\dots\dots (6)$$

إذن من أجل تطبيق اختبار ديكي فولر لابد من إيجاد درجة التأخر في السلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن خط الاتجاه العام في السلسلة، ولإيجاد درجة التأخير نتبع الخطوات التالية
نقوم بتقدير نماذج بمتأخرات مختلفة ونقوم باختيار النموذج ذو الإحصائيات AIC و SC

الجدول رقم (3-11): نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لسلسلة الناتج المحلي الخام GDP

النموذج	قيمة إحصاء ADF المحسوبة	$P - value$	القيم الحرجة (%1)	القيم الحرجة (%5)	القيم الحرجة (%10)	قرار بشأن H_0
ثابت (Constant)	-2.232395	0.1230	-3.65373	-2.95711	-2.617434	رفض الفرضية الصفرية
ثابت واتجاه خطي (Constant, Trend Linear)	-2.163162	0.113	-	-	-3.212361	رفض الفرضية الصفرية
			4.273277	3.557759		
بدون ثابت ولا اتجاه (None)	-1.214233	0.2009	-	-	-1.6104	رفض الفرضية الصفرية
			2.641672	1.952066		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال تحليل نتائج اختبار ديكي فولر أن $(P - value) > 0.05$ عند مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) عند النموذج بدون ثابت ونموذج بالثابت وعند نموذج الثابت والاتجاه، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 أي نقر بوجود جذر أحادي للسلسلة وبالتالي فالسلسلة GDP_t غير مستقرة. للتخلص من جذر الوحدة في السلسلة الغير مستقرة t ومن خلال تطبيق مرشح الفروق من الدرجة الأولى فنتحصل على سلسلة مستقرة كما هو موضح في النتائج التالية:

$$\Delta(GDP_t) = GDP_t - GDP_{t-1}$$

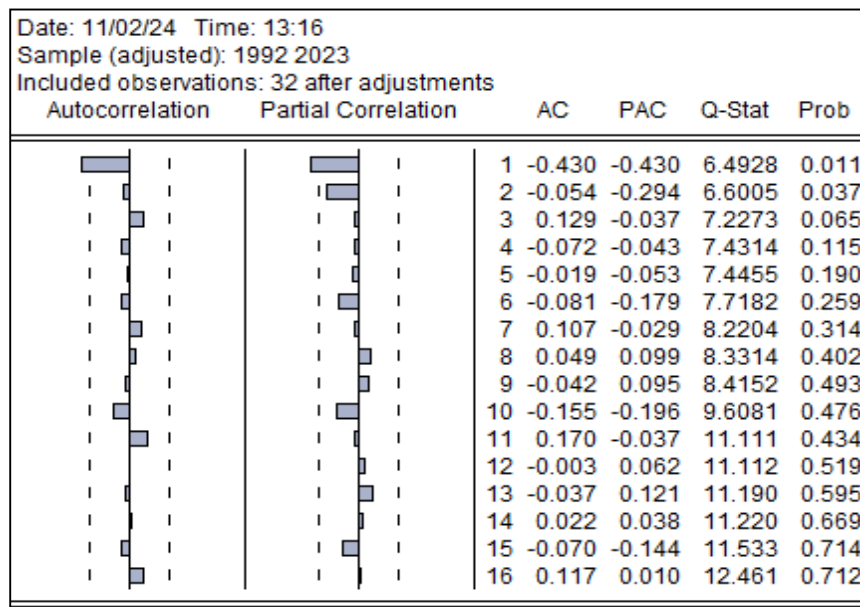
الجدول رقم (3-12): نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لسلسلة $\Delta(GDP_t)$

النموذج	قيمة إحصاء ADF المحسوبة	$P - value$	القيم الحرجة (%1)	القيم الحرجة (%5)	القيم الحرجة (%10)	قرار بشأن H_0
بدون ثابت	-8.722469	0.0000	-3.661661	-2.960411	-2.61916	رفض H_0
مع ثابت و اتجاه	-8.56397	0.0000	-4.28458	-3.562882	-3.215267	رفض H_0
مع ثابت	-8.853016	0.0000	-2.641672	-1.952066	-1.6104	رفض H_0

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال تحليل نتائج اختبار ديكي فولر أن $(P - value) < 0.05$ عند مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) عند النموذج بدون ثابت ونموذج بالثابت وعند نموذج الثابت والاتجاه، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 أي نقر بعدم وجود جذر أحادي للسلسلة وبالتالي فالسلسلة $\Delta(GDP_t)$ غير مستقرة. مما سبق نستطيع تحديد المعالم (p, q) من خلال $corrologramme$ السلسلة $\Delta(GDP_t)$ من خلال دوال الارتباط الذاتية والجزئية لمختلف النماذج الممكنة وهذا بمشاهدة الأعمدة الخارجة عن مجال الثقة على حسب التأخير الموافق.

الشكل رقم (2-3) : يبين correlogramme للسلسلة $(\Delta(GDP_t))$



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال هذا البيان يمكن تحديد المعالم بالنسبة للانحدار الذاتي يمكن مشاهدة درجة التأخير المعالم التالية :
 $p=1$ وهو كذلك بالنسبة للمتوسطات المتحركة حيث $q=1$ وهو التأخير الأكثر أهمية.

2-2/ تقدير النموذج Estimation

حتى نصل إلى تقدير النموذج يجب أن نختار أفضل نموذج من خلال مقارنة قيم AIC ، BIC ، HQ لكل نموذج وبشكل عام نختار النموذج الذي يحقق أقل قيمة لكل من هذه المعايير، ومع ذلك قد يكون هناك بعض التعارض بين المعايير المختلفة، حيث يجب أن نأخذ في الاعتبار أن النموذج الذي يحقق أفضل ملائمة للبيانات ولكنه قد يعاني من مشكلة الإفراط في التجهيز (**overfitting**) لذلك نفضل النموذج الذي يوفر توازنا جيدا بين الملائمة والتعقيد.

الجدول رقم (3-13): نتائج قيم AIC ، BIC ، HQ

Model Selection Criteria Table				
Dependent Variable: DGD				
Date: 11/02/24 Time: 15:02				
Sample: 1991 2023				
Included observations: 32				
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ
(0,1)(0,0)	-72.479011	4.717438	4.854851	4.762987
(1,1)(0,0)	-72.452876	4.778305	4.961522	4.839036
(1,0)(0,0)	-74.032310	4.814519	4.951932	4.860068
(0,0)(0,0)	-77.334307	4.958394	5.050003	4.988760

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 10

في الجدول المقدم يبدو أن النموذج $ARIMA(1,1,0)$ يحقق أقل قيمة لمعيار AIC هذا يعني أن هذا النموذج هو الأفضل من بين النماذج المقارنة وفقاً لمعيار AIC ومع ذلك يجب أيضاً مراعاة قيم BIC و HQ للتأكد من اتساق النتائج، ومنه نستنتج أن أفضل نموذج هو $ARIMA(1,1,0)$ والذي تم تقديره كما يلي:

في الجدول المقدم، يبدو أن النموذج $(1,1,0)$ يحقق أقل قيمة لمعيار AIC. هذا يعني أن هذا النموذج هو الأفضل من بين النماذج المقارنة وفقاً لمعيار AIC. ومع ذلك، يجب عليك أيضاً مراعاة قيم BIC و HQ للتأكد من اتساق النتائج، ونستنتج أن أفضل نموذج هو $ARIMA(1,1,0)$ والذي تم تقديره كما يلي:

الجدول رقم (14-3): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: DGDP
Method: ARMA Maximum Likelihood (BFGS)
Date: 11/02/24 Time: 15:02
Sample: 1992 2023
Included observations: 32
Convergence achieved after 3 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.090038	0.197377	0.456173	0.6517
MA(1)	-0.630536	0.126496	-4.984626	0.0000
SIGMASQ	5.345333	1.153125	4.635519	0.0001
R-squared	0.273338	Mean dependent var	0.165625	
Adjusted R-squared	0.223223	S.D. dependent var	2.755594	
S.E. of regression	2.428641	Akaike info criterion	4.717438	
Sum squared resid	171.0507	Schwarz criterion	4.854851	
Log likelihood	-72.47901	Hannan-Quinn criter.	4.762987	
F-statistic	5.454245	Durbin-Watson stat	1.908991	
Prob(F-statistic)	0.009757			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 10

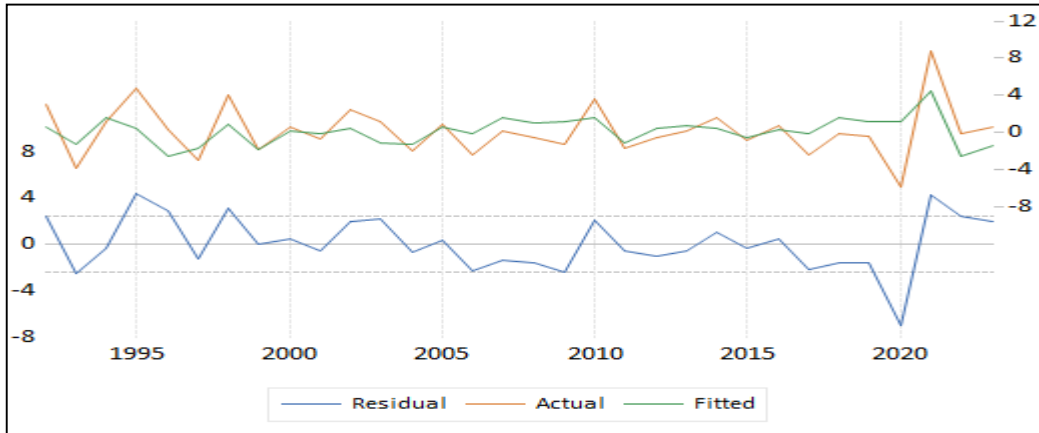
بناءً على هذه المعاملات يمكننا كتابة المعادلة الرياضية لنموذج $ARIMA(1,1,0)$ على النحو التالي:

$$GDP_{(t)} = 0.090038 - 0.630536 * \varepsilon_{(t-1)} + \varepsilon_{(t)}$$

حيث:

- $GDP(t)$: قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الزمنية t
 - $\varepsilon(t)$: عبارة عن خطأ عشوائي يتبع توزيعاً عادياً بمتوسط صفر وتباين $SIGMASQ$ أي (5.345333)
 - $\varepsilon(t-1)$: هو الخطأ العشوائي في الفترة الزمنية السابقة
- تعبّر هذه المعادلة عن أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في أي فترة زمنية تساوي قيمة ثابتة (0.090038) ناقص نسبة معينة (0.630536) من الخطأ العشوائي في الفترة السابقة بالإضافة إلى جزء عشوائي جديد ($\varepsilon(t)$)
- 2-3/ اختبار توزيع البواقي: عن طريق برنامج Eviews نستخرج بيان ε_t وقيمته الإحصائية كما هو موضح في منحنى البواقي

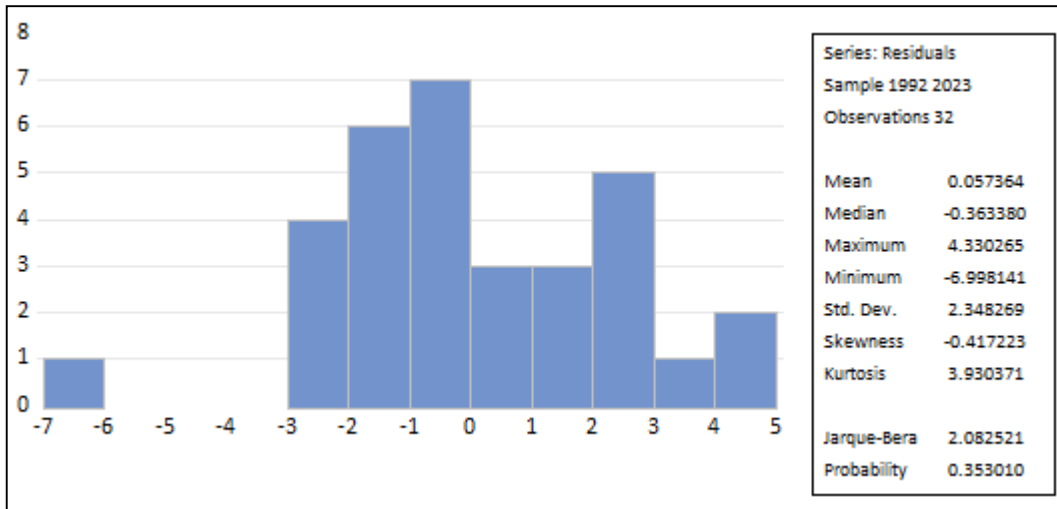
الشكل رقم (3-3): تطور سلسلة بواقي التقدير



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 10

2-4/ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (3-4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال اختبار التوزيع الطبيعي يمكننا القيام باختبارات التحديد وذلك من خلال معامل التفلطح ومعامل التناظر:

$$\begin{cases} s = -0.4172 \\ k = 3.9303 \end{cases}$$

حيث:

$$V_1 = \left| \frac{s - 0}{\sqrt{\frac{6}{n}}} \right| = \left| \frac{-0.417223}{\sqrt{0.1875}} \right| = \left| \frac{0.31}{0.433} \right| = 0.9635$$

$$V_1 < 1.96$$

$$V_2 = \left| \frac{k-3}{\sqrt{24/n}} \right| = \left| \frac{0.93}{\sqrt{0.75}} \right| = \left| \frac{0.93}{0.866} \right| = 1.07$$

$$V_1 < 1.96$$

$$k = 2.08(\chi^2_{(2)} = 3.84$$

من خلال هذه النتائج نقبل فرضية العدم H_0 وبالتالي ε_t عبارة عن شوشرة بيضاء ذات توزيع طبيعي ويمكن تأكيد ذلك من خلال التمثيل البياني **corrélogramme** للبواقي حيث نلاحظ أن الأعمدة كلها محصورة في مجال الثقة كما هو موضح في الشكل:
الجدول رقم (3-15): نتائج اختبار سلسلة البواقي

Date: 11/02/24 Time: 15:18		Sample (adjusted): 1992 2023		Included observations: 32 after adjustments			
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1	0.018	0.018	0.0110	0.917	
		2	-0.031	-0.031	0.0453	0.978	
		3	0.035	0.036	0.0905	0.993	
		4	-0.052	-0.055	0.1962	0.995	
		5	-0.061	-0.056	0.3439	0.997	
		6	-0.054	-0.057	0.4664	0.998	
		7	0.131	0.134	1.2133	0.991	
		8	0.077	0.072	1.4798	0.993	
		9	-0.063	-0.062	1.6669	0.996	
		10	-0.138	-0.159	2.6107	0.989	
		11	0.124	0.136	3.4097	0.984	
		12	0.045	0.070	3.5215	0.991	
		13	-0.031	-0.002	3.5754	0.995	
		14	-0.053	-0.114	3.7464	0.997	
		15	-0.107	-0.150	4.4733	0.996	
		16	-0.045	-0.018	4.6089	0.997	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

3/ مرحلة التنبؤ:

من خلال النتائج المتوصل إليها فانه لا يمكننا التنبؤ بهذا النموذج، لان البواقي تأخذ توزيعا طبيعيا هذا يعني أنها خطية وبالتالي سوف نتبع نموذج بوكس جينكينز ولحساب القيم التنبؤية للسلسلة نضيف الفترة المراد قياسها وهي السنوات 2030-2024 فنحصل على قيم والنتائج المحصل عليها مدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16-3): القيم المتوقعة لنسبة النمو باستعمال النموذج $ARIMA(1,1,0)$

السنوات	$D(GDP)$	GDP%
2024	0.20008917	4.30
2025	-0.07054707	4.22
2026	0.1613483	4.39
2027	0.20467643	4.59
2028	-0.14320329	4.45
2029	0.0983092	4.55
2030	0.02922065	4.57

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

الشكل رقم (5-3): القيم المتوقعة لنسبة النمو حسب النموذج $ARIMA(1,1,0)$



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

4/ الاستنتاجات: الجدول يوضح التوقعات لنسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للجزائر وفقا لنموذج $ARIMA$ ، يمكننا إجراء بعض الملاحظات التحليلية:

➤ اتجاه عام إيجابي: تشير النتائج بشكل عام إلى اتجاه إيجابي في نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة المتوقعة (2024-2030) وهذا يشير إلى توقعات بزيادة في النشاط الاقتصادي والناتج المحلي للبلاد خلال هذه الفترة؛

➤ تفاوت في معدلات النمو: على الرغم من الاتجاه الإيجابي العام، إلا أن هناك تفاوتًا في معدلات النمو المتوقعة من سنة إلى أخرى فمثلا هناك توقعات بارتفاع ملحوظ في عام 2027، ثم انخفاض طفيف في عام 2028 قبل أن يستأنف النمو مرة أخرى؛

➤ أهمية تفسير النتائج في السياق الاقتصادي: يجب تفسير هذه النتائج في ضوء الظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المتوقعة مثل عوامل مثل أسعار النفط، الإصلاحات الاقتصادية، الاستثمارات، والأحداث العالمية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: دراسة حالة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (FDI) في الجزائر

بعد تشخيصنا لحالة الاستثمار الأجنبي الوافد (FDI) في الجزائر سنقوم بإسقاط الطرق التنبؤية بتطبيق نموذج التنبؤ على الاستثمار الأجنبي المباشر والنظر في إمكانية تحقيق هذا التنبؤ في المدى القصير والبعيد أم لا، فإذا كان تحقيقه ممكنا فننظر ما هي المزايا التي يحققها وما هي النتائج وفي حالة عدم تحقيقه فما هي الأسباب وما هو البديل.

1/ تحليل السلسلة الزمنية: تتمثل السلسلة الزمنية المراد دراستها في قيم الاستثمار الأجنبي الوافد (FDI) خلال الفترة 1991-2023

الجدول رقم (17-3): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1991-2023					
الوحدة: مليون دولار أمريكي					
السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
1991	80	2002	1065	2013	1697
1992	30	2003	638	2014	1507
1993	0	2004	885	2015	-585
1994	0	2005	1146	2016	1636
1995	0	2006	1888	2017	1232
1996	270	2007	1744	2018	1475
1997	260	2008	2632	2019	1382
1998	607	2009	2754	2020	1140
1999	292	2010	2301	2021	870
2000	280	2011	2581	2022	255
2001	1113	2012	1499	2023	1216

المصدر: <https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock>

تظهر البيانات تقلبا شديدا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر على مر السنوات إذ هناك سنوات شهدت تدفقات كبيرة بينما شهدت سنوات أخرى انخفاضاً حاداً أو حتى تدفقات سلبية، كما يمكن ملاحظة تفاوت كبير في حجم الاستثمارات بين التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين وفيما بين العقد الثاني والثالث من الألفية الثالثة.

2/ دراسة استقرارية السلسلة:

سيتم دراسة استقرارية سلسلة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد **FDI** في الجزائر خلال الفترة من 1991 إلى 2023 وذلك من خلال اختبار **ADF** باستخدام برنامج **Eviews 10** حيث نلجأ إلى اختبارات ديكي فولر (**DF**) وديكي فولر المطور (**ADF**) وهذا بناء على الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \phi = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases}$$

اختبار ديكي فولر (**DF**) : يتم انطلاقاً من النماذج التالية:

$$X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + b_t + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث:

(1) يمثل نموذج انحدار ذاتي $AR(1)$

(2) يمثل نموذج انحدار ذاتي $AR(1)$ مع وجود ثابت.

(3) يمثل نموذج انحدار ذاتي $AR(1)$ مع وجود ثابت ومركبة الاتجاه العام.

2-1/ اختبار ديكي فولر المطور (**ADF**)

في الاختبار السابق لـ **DF** يفترض أن ε_t تشويش أبيض، في حين هناك إمكانية وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية ولهذا تم تطوير هذا الاختبار إلى ديكي فولر المطور سنة 1981 وبنفس الطريقة يطبق ولكن على النماذج

$$\Delta X_t = eX_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j X_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

$$\Delta X_t = eX_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (5) :$$

التالية:

$$\Delta X_t = eX_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j X_{t-j+1} + bt + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

إذن من أجل تطبيق اختبار ديكي فولر لابد من إيجاد درجة التأخر في السلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار

الذي يستعمل في الكشف عن خط الاتجاه العام في السلسلة، ولإيجاد درجة التأخير نتبع الخطوات التالية

نقوم بتقدير نماذج بمتأخرات مختلفة ونقوم باختيار النموذج ذو الإحصائيات **AIC** و **SC**

الجدول رقم (3-18): نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر

النموذج	قيمة إحصاء ADF المحسوبة	$P - value$	القيم الحرجة (1%)	القيم الحرجة (5%)	القيم الحرجة (10%)	قرار بشأن H_0
بدون ثابت	-1.6104	0.3776	-1.95206	-2.641672	-0.762861	نرفض H_0
مع ثابت	-2.617434	0.2427	-2.95711	-3.65373	-2.580945	نرفض H_0
مع ثابت واتجاه	-3.212361	0.3776	-3.55775	-4.273277	-2.701253	نرفض H_0

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال تحليل نتائج اختبار ديكي فولر أن $(P - value) > 0.05$ عند مستويات المعنوية (1%)، (5%، 10%) عند النموذج بدون ثابت ونموذج بالثابت وعند نموذج الثابت والاتجاه، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 أي نقر بوجود جذر أحادي للسلسلة وبالتالي فالسلسلة FDI_t غير مستقرة، وللتخلص من جذر الوحدة في السلسلة الغير مستقرة FDI_t نقوم بتطبيق مرشح الفروق من الدرجة الأولى فنحصل على سلسلة مستقرة كما هو موضح في النتائج التالية :

$$\Delta(FDI_t) = FDI_t + FDI_{t-1}$$

الجدول رقم (3-19): نتائج اختبار جذر الوحدة للفروق الأولى

النموذج	قيمة إحصاء ADF المحسوبة	$P - value$	القيم الحرجة (1%)	القيم الحرجة (5%)	القيم الحرجة (10%)	قرار بشأن H_0
بدون ثابت	-1.6104	-1.952066	-2.64167	0.00000	-8.54676	نرفض H_0
مع ثابت و اتجاه	-3.215267	-3.562882	-4.28458	0.00000	-8.41217	نرفض H_0
مع ثابت	-2.61916	-2.960411	-3.66166	0.00000	-8.42541	نرفض H_0

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال تحليل نتائج اختبار ديكي فولر أن $(P - value) < 0.05$ عند مستويات المعنوية (1%)، (5%، 10%) عند النموذج بدون ثابت ونموذج بالثابت وعند نموذج الثابت والاتجاه، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 أي نقر بعدم وجود جذر أحادي للسلسلة وبالتالي فالسلسلة $\Delta(FDI_t)$ غير مستقرة وبالتالي نأخذ الفروق من الدرجة الأولى.

مما سبق نستطيع تحديد المعالم (p, q) من خلال corrologramme السلسلة $\Delta(FDI_t)$ من خلا دوال الارتباط الذاتية والجزئية لمختلف النماذج الممكنة وهذا بمشاهدة الأعمدة الخارجة عن مجال الثقة على حسب التأخير الموافق .

الجدول رقم (20-3): يبين corrolegramme للسلسلة $\Delta(FDI_t)$

Date: 11/02/24 Time: 16:47 Sample (adjusted): 1992 2023 Included observations: 32 after adjustments					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.424	-0.424	6.3156	0.012
		2 0.057	-0.150	6.4321	0.040
		3 0.156	0.150	7.3443	0.062
		4 -0.281	-0.180	10.419	0.034
		5 0.196	0.009	11.967	0.035
		6 -0.269	-0.272	15.006	0.020
		7 0.181	0.053	16.426	0.021
		8 0.036	0.074	16.485	0.036
		9 -0.162	-0.040	17.729	0.038
		10 0.184	-0.036	19.406	0.035
		11 -0.147	-0.052	20.526	0.039
		12 0.126	0.084	21.394	0.045
		13 -0.097	-0.049	21.936	0.056
		14 -0.191	-0.279	24.144	0.044
		15 0.178	-0.141	26.181	0.036
		16 -0.053	0.120	26.369	0.049

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال هذا البيان يمكن تحديد المعالم بالنسبة للانحدار الذاتي يمكن مشاهدة المعالم التالية: $p=1$ أما المتوسطات المتحركة يمكن مشاهدة المعالم التالية: $q=1$ وهو التأخير الأكثر أهمية.

2-2/ تقدير النموذج Estimation

حتى نصل إلى تقدير النموذج يجب أن نختار أفضل نموذج من خلال مقارنة قيم AIC ، BIC ، HQ لكل نموذج وبشكل عام نختار النموذج الذي يحقق أقل قيمة لكل من هذه المعايير، ومع ذلك قد يكون هناك بعض التعارض بين المعايير المختلفة، حيث يجب أن نأخذ في الاعتبار أن النموذج الذي يحقق أفضل ملائمة للبيانات ولكنه قد يعاني من مشكلة الإفراط في التجهيز (**overfitting**) لذلك نفضل النموذج الذي يوفر توازنا جيدا بين الملائمة والتعقيد.

الجدول رقم (21-3): نتائج قيم AIC ، BIC ، HQ

Model Selection Criteria Table				
Dependent Variable: DFDI				
Date: 11/02/24 Time: 16:51				
Sample: 1991 2023				
Included observations: 32				
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ
(1,0)(0,0)	-692.885265	43.492829	43.630242	43.538377
(0,1)(0,0)	-692.920932	43.495058	43.632471	43.540607
(1,1)(0,0)	-692.683537	43.542721	43.725938	43.603452
(0,0)(0,0)	-696.180794	43.636300	43.727908	43.666665

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

في الجدول المقدم، يبدو أن النموذج $(1,1,0)$ يحقق أقل قيمة لمعيار AIC هذا يعني أن هذا النموذج هو الأفضل من بين النماذج المقارنة وفقاً لمعيار AIC. ومع ذلك، يجب عليك أيضاً مراعاة قيم BIC و HQ للتأكد من اتساق النتائج ومنه نستنتج أن أفضل نموذج هو $ARIMA(1,1,0)$ والذي تم تقديره كما يلي:

الجدول رقم (22-3): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: DFDI				
Method: ARMA Maximum Likelihood (BFGS)				
Date: 11/02/24 Time: 16:51				
Sample: 1991 2022				
Included observations: 32				
Convergence achieved after 4 iterations				
Coefficient covariance computed using outer product of gradients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	28721909	97719121	0.293923	0.7709
AR(1)	-0.437412	0.144667	-3.023571	0.0052
SIGMASQ	3.73E+17	7.07E+16	5.277129	0.0000
R-squared	0.191526	Mean dependent var		37629311
Adjusted R-squared	0.135769	S.D. dependent var		6.90E+08
S.E. of regression	6.42E+08	Akaike info criterion		43.49283
Sum squared resid	1.19E+19	Schwarz criterion		43.63024
Log likelihood	-692.8853	Hannan-Quinn criter.		43.53838
F-statistic	3.435026	Durbin-Watson stat		2.117003
Prob(F-statistic)	0.045831			
Inverted AR Roots	-.44			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 10

لتقدير سلسلة زمنية تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر خلال الفترة من 1991-2022 فهم النموذج حيث $ARMA(1,1,0)$ يشير هذا التدوين إلى أن النموذج يحتوي على مصطلح ذاتي الترابط من الرتبة الأولى $AR(1)$ ولا يحتوي على أي مصطلحات متوسطة متحركة (MA) حيث: C : الثابت (intercept) وهو يمثل القيمة المتوسطة للسلسلة الزمنية عندما تكون جميع المتغيرات الأخرى تساوي صفر.

$AR(1)$: معامل المتباطئة الذاتية من الرتبة الأولى، والذي يمثل تأثير القيمة السابقة للمتغير على قيمته الحالية.

SIGMASQ تباين الأخطاء، وهو مقياس لتشتت الأخطاء حول القيمة المتوقعة.

المعادلة الرياضية: بناءً على النتائج المعروضة يمكننا كتابة المعادلة الرياضية للنموذج على النحو التالي:

$$FDI(t) = 28721909 - 0.437412 * FDI(t-1) + \varepsilon(t)$$

حيث:

$FDI(t)$: قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الزمنية t

$FDI(t-1)$: قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الزمنية السابقة $(t-1)$

$\varepsilon(t)$: عبارة عن خطأ عشوائي يتبع توزيعاً عادياً بمتوسط صفر وتباين $SIGMASQ$ أي $3.73E+17$

المصطلح الثابت: تشير القيمة الثابتة (28721909) إلى أن هناك مستوى أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر بغض النظر عن القيم السابقة.

المصطلح الذاتي الترابط: يشير المعامل السلبي لـ (-0.437412) $AR(1)$ إلى وجود علاقة عكسية بين قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الحالية وقيمتها في الفترة السابقة بمعنى آخر إذا كان الاستثمار مرتفعاً في الفترة السابقة، فمن المحتمل أن يكون أقل في الفترة الحالية والعكس صحيح.

الأخطاء العشوائية: تمثل (t) الجزء العشوائي الذي لا يمكن تفسيره بواسطة النموذج أي العوامل الأخرى التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر والتي لم يتم تضمينها في النموذج.

2-3/ تحليل النموذج:

جودة النموذج: تشير قيمة **R-squared** المنخفضة (0.191526) إلى أن النموذج يفسر نسبة صغيرة من التباين في البيانات، مما يعني أن هناك عوامل أخرى مهمة تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر ولم يتم تضمينها في النموذج.

أهمية المعاملات: المعامل $AR(1)$ ذو دلالة إحصائية، مما يعني أن هناك علاقة ذات دلالة بين قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الحالية وقيمتها في الفترة السابقة.

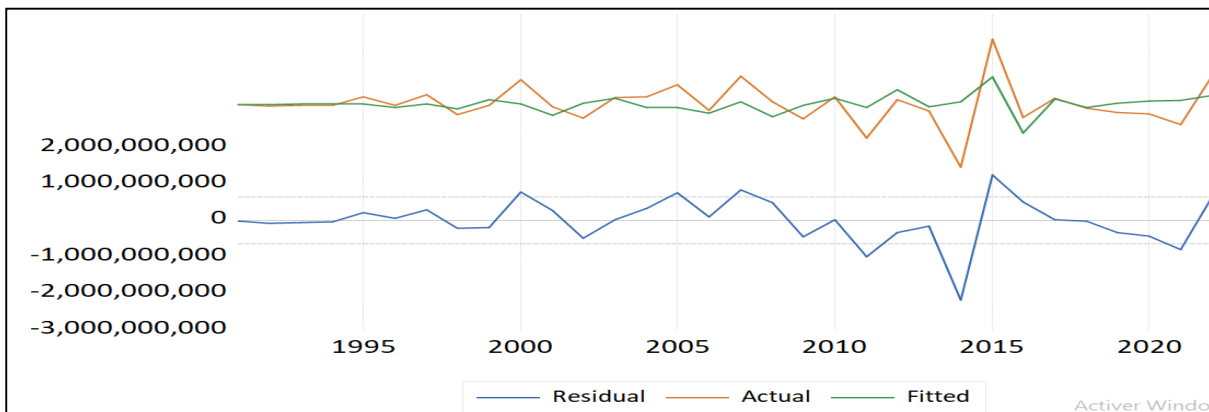
التنبؤ: يمكن استخدام هذا النموذج للتنبؤ بقيم الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل، ولكن يجب توخي الحذر حتى نختبر دقة النموذج.

من خلال إجراء المقارنة والاختبارات على النماذج المقترحة وجدنا أحسن النماذج هو $ARMA(1,1,0)$ إذ وبعد التعرف على النموذج الذي يعتبر أكثر انسجاماً مع المشاهدات الخاصة بـ **FDI** وأكثر تفسيراً لتطورها مع الزمن تأتي المرحلة الموالية وهي مرحلة اختبار البواقي.

3-3/ اختبار توزيع البواقي: عن طريق برنامج Eviews نستخرج بيان ϵ_t وقيمته الإحصائية كما هو

موضح في المنحنى البواقي:

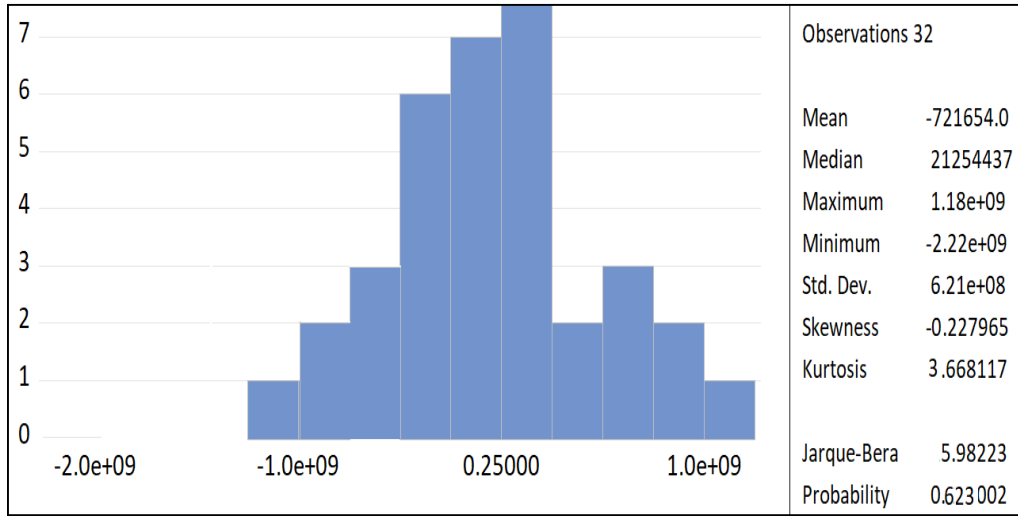
الشكل رقم (3-6): تطور سلسلة بواقي التقدير



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 10

2-4/ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (7-3): اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال المدرج التكراري يمكننا القيام باختبارات التحديد وذلك من خلال معامل التفلطح ومعامل التناظر:

$$\begin{cases} s = -0.4172 \\ k = 3.9303 \end{cases}$$

حيث:

$$V_1 = \left| \frac{s - 0}{\sqrt{\frac{6}{n}}} \right| = \left| \frac{-0.227965}{\sqrt{0.1875}} \right| = \left| \frac{-0.227965}{0.433} \right| = 0.5$$

$$V_1 < 1.96$$

$$V_2 = \left| \frac{k - 3}{\sqrt{\frac{24}{n}}} \right| = \left| \frac{0.66}{\sqrt{0.75}} \right| = \left| \frac{0.66}{0.866} \right| = 0.76$$

$$V_2 < 1.96$$

$$k = 2.08 \langle \chi^2_{(2)} = 3.84$$

من خلال هذه النتائج نقبل فرضية العدم H_0 ، وبالتالي ε_t عبارة عن شوشرة بيضاء ذات توزيع طبيعي. ويمكن تأكيد ذلك من خلال التمثيل البياني *corrélogramme* للبواقي حيث نلاحظ أن الأعمدة كلها محصورة في مجال الثقة، كما هو موضح فيما يلي:

الجدول رقم (23-3): نتائج اختبار سلسلة البواقي للنموذج ARIMA (1,1,0)

Date: 11/02/24 Time: 17:21 Sample (adjusted): 1991 2022 Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.059	-0.059	0.1205	
		2 0.092	0.089	0.4273	0.513
		3 0.117	0.129	0.9429	0.624
		4 -0.230	-0.230	2.9920	0.393
		5 0.040	-0.007	3.0551	0.549
		6 -0.225	-0.206	5.1830	0.394
		7 0.118	0.172	5.7931	0.447
		8 0.014	0.004	5.8024	0.563
		9 -0.076	-0.041	6.0741	0.639
		10 0.137	-0.002	7.0083	0.636
		11 -0.082	-0.009	7.3587	0.691
		12 0.063	0.032	7.5737	0.751
		13 -0.161	-0.164	9.0547	0.698
		14 -0.217	-0.237	11.902	0.536
		15 0.084	0.057	12.356	0.578
		16 -0.057	0.118	12.577	0.635

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

3/ مرحلة التنبؤ:

من خلال النتائج المتوصل إليها فإنه لا يمكننا التنبؤ بهذا النموذج، لأن البواقي تأخذ توزيعا طبيعيا هذا يعني أنها خطية، وبالتالي سوف نتبع نموذج بوكس جينكينز، ولحساب القيم التنبؤية للسلسلة نضيف الفترة المراد قياسها وهي السنوات 2024-2030 فنحصل على القيم والنتائج المحصل عليها مدونة في الجدول التالي:

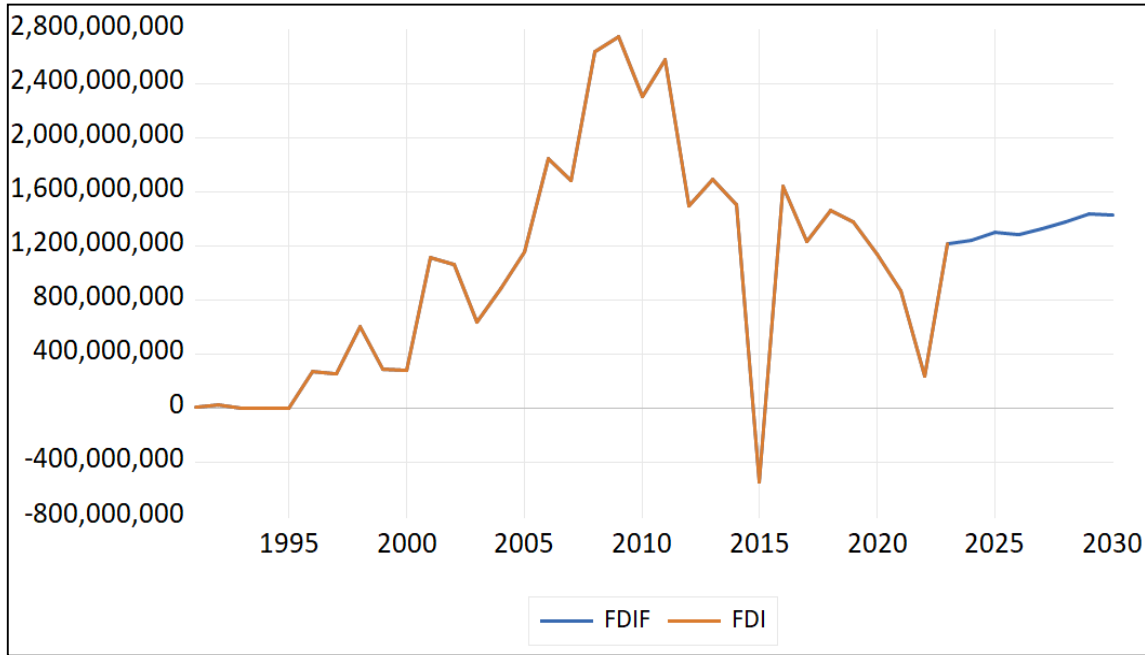
الجدول رقم (24-3): القيم المتوقعة لقيم FDI باستعمال النموذج ARIMA

FDI	D(FDI)	السنوات
1240838760	25062132.8	2024
1298272023	57433263.7	2025
1284977825	-13294197.8	2026
1322817284	37839459	2027
1374371350	51554065.7	2028
1435261208	60889857.8	2029
1431245977	-4015231.45	2030

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

ولتوضيح تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والمتوقع بها نقوم بتمثيل تطوره بيانيا وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8): منحني القيم المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر FDI باستعمال النموذج ARIMA



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 10

4/ تحليل نتائج نموذج ARIMA لنمو قيم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الجدول يوضح التوقعات لنسبة النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر وفقاً لنموذج ARIMA ويمكننا استنتاج بعض الملاحظات التحليلية:

➤ **اتجاه عام إيجابي للاستثمار:** تشير النتائج بشكل عام إلى اتجاه إيجابي في قيم الاستثمار الأجنبي للجزائر خلال الفترة المتوقعة (2024-2030) وهذا يشير إلى توقعات بزيادة في النشاط الاقتصادي والنتائج الإجمالي للبلاد خلال هذه الفترة، ويمكن تفسير هذه النتائج في ضوء الإصلاحات السياسية والاقتصادية خاصة فيما يتعلق بمناخ الاستثمار الذي أصبح أكثر جاذبية من حيث الضمانات والتسهيلات التي منحت للمستثمرين.

وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي في أي دولة، بما فيها الجزائر وتشير التوقعات الواردة في الجدول إلى زيادة متوقعة في حجم هذه الاستثمارات خلال الفترة من 2024 إلى 2030.

خلاصة الفصل:

عملت الجزائر جاهدة عبر فترات زمنية متتالية لإرساء جملة من التشريعات والقوانين الداعمة والمنظمة للاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا مباشرة لتهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة وتشجيع رأس المال الأجنبي من أجل الوفود إلى الجزائر، حيث أحدث قانون الاستثمار 18-22 نقلة نوعية مقارنة بالقوانين السابقة إذ أعطى هامش حرية نوعي للمستثمرين خاصة من ناحية الضمانات والحفاظ على الممتلكات بناء على القاعدة القائلة بأن رأس المال جبان حيث يبحث دائما على الاستقرار السياسي والمالي والأمني، ورغم أن القانون الساري المفعول لا يزال حديثا إلا أننا نستشف نوعا من النتائج الإيجابية من خلال قيم الاستثمارات الوافدة والتي شهدت زيادة ملحوظة في سنة 2023 مقارنة بالسنة التي سبقتها إلا أنها تبقى ضئيلة جدا بالنسبة للجزائر القارة.

كما وتسعى الجزائر عبر هذه السياسات والإجراءات التحفيزية من أجل رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل بعيدا عن عائدات البترول، ولهذا حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على أهم النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي ومحاولة فهم العلاقة بين النمو وارتفاع قيم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر من خلال استخدام النماذج الكمية في الاقتصاد القياسي، حيث قمنا باستعمال نموذج التنبؤ ARIMA لفهم العلاقة التي تربط الناتج المحلي الإجمالي وقيم الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق الصينية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الارتفاع في قيم الاستثمارات قابله ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي تقريبا بنفس قيم الزيادة في الاستثمار وهو ما يثبت عن وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرين وهو ما يشجع على الاستمرار في نفس التوجه الذي سطرته الدولة.

الخاتمة

مشروع طريق الحرير الجديد أو مبادرة الحزام والطريق الذي أطلقتها الصين في عام 2013 يحظى باهتمام كبير من الباحثين في مختلف المجالات، كونه أحد أكبر المشاريع الاقتصادية والاستراتيجية في العصر الحديث تهدف المبادرة إلى تعزيز الروابط التجارية والبنية التحتية بين آسيا، وأوروبا، وإفريقيا، من خلال إحياء طرق التجارة القديمة وربط الدول بشبكة نقل واسع، حيث يهتم الباحثون على نطاق واسع بالفرص الاقتصادية التي يمكن أن يوفرها المشروع للدول المشاركة من خلال زيادة التجارة والاستثمارات، وتحسين البنية التحتية، ودور المشروع في تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي خاصة في البلدان النامية كما يبحث الخبراء في مجال السياسة الدولية عن مدى تأثير المبادرة على التوازنات الجيوسياسية خاصة على القوى العالمية، مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وكذلك علاقتها بدول آسيا وإفريقيا، وتثار مجموعة من التحديات والمخاوف البيئية الكبيرة التي قد تنجم عن مشاريع البنية التحتية الضخمة، والتي أطلقتها الصين منذ بدايات المشروع الأولى في ظل التغيرات المناخية التي تؤثر سلبا على جميع مناحي الحياة في العالم.

وتشهد المبادرة كذلك انتقادات حادة خاصة فيما يتعلق بسيادة الدول المتعانة ومدى تأثير ذلك على قراراتها السيادية خصوصا مع ازدياد الاعتماد على التمويل الصيني المفرط، ووقوع هذه الدول في مصيدة الديون وهو ما يجعلها رهينة بأيدي بكين وبالرغم من هذه الانتقادات والمخاوف من الهدف الحقيقي للصين المخفي وراء المبادرة، إلا أنه هناك العديد من الإيجابيات في طياتها، فمن خلال الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية مثل الطرق، الموانئ، خطوط السكك الحديدية، يتم دعم الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة تسهم في رفع مستويات النمو في البلدان المشاركة بالإضافة لتسهيل حركة السلع والخدمات، مما يعزز نمو الأسواق المحلية ورفع قيم الصادرات، وتقوم المبادرة كذلك بدعم المشاريع التي تتماشى وأهداف التنمية المستدامة كالطاقة المتجددة، وتطوير الزراعة وحماية البيئة والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، وفي سياق هذه التوجهات من القيادة الصينية ينظر إلى مبادرة الحزام والطريق كمفهوم جديد للعولمة وتعتبر نموذجا مختلفا عن النماذج التقليدية للعولمة التي هيمنت عليها الدول الغربية، حيث تركز المبادرة الصينية على بناء شبكة واسعة من الروابط التجارية والاستثمارية والبنية التحتية تربط آسيا بأوروبا وإفريقيا ما يعيد تشكيل العولمة بطرق جديد، ويمكن اعتبارها نموذج عولمة صيني مبني على التعاون والتنمية المشتركة باستعمال القوة الناعمة عكس النموذج الغربي الذي يجذب القوة الصلبة والتدخل العسكري.

وباعتبار الجزائر دولة ذات اقتصاد ريعي فهي تضع خططها واستراتيجياتها على هذا الأساس حيث أن عائدات هذا القطاع هي المساهم الرئيسي للبلاد في إيرادات النقد الأجنبي، ولهذا فإن الدولة تولي اهتمام خاص بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أهمية بالغة في تطوير الاقتصاد الوطني والمساهمة في دفع العجلة

الختاتمة

التنموية ورفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي من خلال استصدار جملة من القوانين والتشريعات التنظيمية الخاصة بتسيير الاستثمارات، إضافة لتوفير الهيئات والوكالات المرافقة لإنجاح هذا التوجه عبر تهيئة الظروف والأرضيات الملائمة خدمة لهذه التوجهات، غير أن المتتبع للتطور في قيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر يلاحظ قلة حجمها واقتصارها على قطاعات دون أخرى على الرغم من الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر، وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد الوطني وجعله معرضا للهزات بسبب ارتباطه الوثيق بالعائدات النفطية ولهذا كان لزاما على الدولة البحث عن بدائل وحلول لهذا الواقع المؤلم، وقد وجدت الجزائر الفرصة في مبادرة الحزام والطريق في محاولة منها لتعزيز النمو الاقتصادي عبر اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع الجانب الصيني، إضافة إلى دعم التحول التكنولوجي وعصرنة كثير من القطاعات عبر إنشاء منصات رقمية داعمة لهذا التوجه من أجل اختصار الوقت والحد من العراقيل البيروقراطية التي أثرت سلبا على العديد من المشاريع الاستثمارية.

نتائج البحث:

- ✓ أظهر البحث أن الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر والصين تشهد تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة مدفوعة بمجموعة من العوامل المتداخلة؛
- ✓ توسع الاستثمارات تدريجيا حيث شهدت الاستثمارات في الجزائر نموا مطردا وإن كان ضعيفا وخاصة في القطاعات الحيوية مثل البنية التحتية والطاقة والصناعة والزراعة وقد ساهمت هذه الاستثمارات في سد الفجوة التنموية في العديد من المجالات؛
- ✓ الظاهر أن مبادرة الحزام والطريق تؤدي دورا محوريا في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين حيث وفرت إطارا استراتيجيا للتعاون المشترك في مختلف المجالات، وتساهم في تعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين من خلال تطوير سلاسل التوريد وزيادة حجم التجارة البينية؛
- ✓ استفادت الجزائر من نقل التكنولوجيا والخبرة والمعرفة الصينية مما ساهم في تطوير الصناعات المحلية ورفع مستوى الإنتاجية؛
- ✓ أسهمت المشاريع الاستثمارية الصينية في خلق فرص عمل جديدة للشباب الجزائري وهو ما ساعد في تقليص حدة البطالة؛
- ✓ بينت الدراسة القياسية عن وجود ارتباط إيجابي بين حجم تدفق الاستثمار الأجنبي الوافد ومستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال نموذج ARIMA المستخدم في الدراسة وقد يرجع هذا إلى تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر.

الاقتراحات:

- لتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما في ذلك الاستثمارات الصينية في الجزائر وتحقيق أقصى استفادة ممكنة يجب استكمال وتعزيز الإطار القانوني والتشريعي الاستثماري والمحافظة على مكاسبه؛
- تطوير الكفاءات المحلية من حيث رفع مستوى التعليم والتدريب لتلبية احتياجات سوق العمل؛
- تنويع الاقتصاد من خلال دعم وتشجيع الاستثمارات والتوجه نحو قطاعات جديدة مثل الصناعات التحويلية والتكنولوجيا والتكنولوجيا الدقيقة والبرمجيات والذكاء الاصطناعي لتنويع الاقتصاد الجزائري وزيادة قدرته على المنافسة؛
- يجب فتح المجال أكثر لتعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص لتسهيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى وتعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير عن طريق دعم وتشجيع التعاون بين المؤسسات البحثية داخليا وخارجيا؛
- لتطوير حلول مبتكرة للتحديات المشتركة، إضافة إلى دعم الابتكارات المحلية وتشجيع أصحابها مع تمكين جهودهم والعمل على تجسيدها بما يخدم المصالح الاقتصادية للبلاد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع العربية

الكتب:

- 1- الأخرس إبراهيم، أسرار تقدم الصين دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، ايتراك للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2008.
- 2- النبائي سهيلة فريد، التنمية الاقتصادية دراسة ومفهوم شامل، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2015.
- 3- السيد حسين عدنان، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2003.
- 4- القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2007.
- 5- السعيد عبد العزيز وآخرون، النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999.
- 6- الصين المعاصرة مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية، أكاديمية العلوم للاتحاد السوفيتي، معهد الشرق الأقصى، ترجمة محمد الجندي، دار التقدم موسكو، 1975.
- 7- إيه آلوند جابريل، بنجهام باويل الابن جي، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1997.
- 8- بوزان هوهوا شاوحو نتشينغ جيان ، موجز تاريخ الصين، ترجمة حنا عبود، دار دمشق للطباعة والصحافة والنشر، الطبعة الأولى، 1983.
- 9- حامد دويدار محمد، رشدي شيحة مصطفى، الاقتصاد السياسي، المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1973.
- 10- دورتي جيمس بالاستغراف وروبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985.
- 11- رونوقن بيبير ، تاريخ القرن العشرين 1900-1948، ترجمة نور الدين حاطوم، مطبعة جامعة دمشق-سوريا، 1959.
- 12- سنو إدغار، النجم الأحمر فوق الصين المراحل الأولى من تاريخ الثورة الصينية، ترجمة كمال أبو الحسن وكمال العزة، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1970.
- 13- شينكار أوديد ، العصر الصيني : الاقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي وتوازن القوى وعلى أعمالك ترجمة سعيد الحسني، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2005.
- 14- صالح تركي القريشي محمد، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.
- 15- طاقة محمد، العولمة الاقتصادية، مطبعة السطور، الطبعة الأولى، بغداد، 2001.
- 16- عبد الله زينب، الإطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية، إصدارات المركز العربي الديمقراطي، الطبعة الأولى، برلين-ألمانيا، 2019.
- 17- عبد الحميد عبد المطلب، نماذج تنمية معاصرة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2013.
- 18- غيبيلين روبرت، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، دار نشر جامعة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية 1987، ترجمة ونشر مركز الخليج للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دبي الإمارات العربية المتحدة، 2004.
- 19- محمد عبد ربه رائد، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

قائمة المراجع

- 20- محمود المجالي رضوان، الآثار السياسية المترتبة على انضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية، دار جليس الزمان، ط1، عمان، 2013.
 - 21- محمد فهمي عبد القادر، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2010.
 - 22- محمود ابراهيم الديب محمد، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، المكتبة الأنجلو المصرية، ط5، القاهرة، مصر، 2002.
 - 23- مورجنتاؤ هانز.ج، السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان والسلام، ترجمة خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
 - 24- ناي جوزيف، القوة الناعمة وسيلة لنجاح السياسة الدولية، المملكة العربية السعودية، العبيكان، ط1، 2007.
 - 25- هاجن إفيريت، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، عمان، 1988، ص ص 387-388.
 - 26- وون تشي، موجز أحوال الصين، ترجمة أحمد محمد خير، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، 1983، ص ص 33-34.
 - 27- وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، الاقتصاد الصيني، الذاكرة للنشر والتوزيع بالاشتراك مع دار النشر الصينية عبر القارات، ط1، العراق، بغداد، 2012.
- المجلات والدوريات العلمية:**
- 1- الجرباوي علي، حبش لورد، النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، سياسات عربية، العدد 38، ماي 2019.
 - 2- باقر محمود علوش جعفر، حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج سولو المطور للمدة (1980-2014)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 31، جامعة واسط، العراق، 2015.
 - 3- بوعبيد ميلود، بن البار أمحمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في قطاع السياحة في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 1، المجلد 6، 2020.
 - 4- باكير علي حسن، مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات.
 - 5- بن بلعيد فريد، القوة الذكية: الاستراتيجية الجديدة في السياسة الخارجية لإدارة أوباما، استراتيجية مجلة دراسات الدفاع والاستشراف، العدد 06 السداسي الثاني 125.
 - 6- خشيب جلال، تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير حزام واحد أهداف متعددة، تحليلات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2019، ص 1-13.
 - 7- زكريا حمزة، شطاب نادية، التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار أجنبي مباشر وتقديم خدمات، معارف مجلة دولية محكمة، 2017، ص ص 115-128.
 - 8- زرقين أحمد، مبادرة الحزام والطريق الصينية قراءة استراتيجية، مجلة قضايا آسيوية، العدد الثالث، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، 2020.
 - 9- ساهاي راتها، والتش جيمس، تحسين الاستقرار المالي في الصين، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2017.
 - 10- شاهين عبد الحليم، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 73، 2021.
 - 11- صلاح علي، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، تقرير المستقبل ملحق يصدر مع دورية اتجاه الأحداث، العدد 26، 2018.

قائمة المراجع

- 12-عباس جيهان عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية: دراسة تحليلية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، يوليو 2022، صفحة 165-197.
- 13-قندوز عائشة، دور طريق الحرير الجديد في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية-مقاربة تحليلية للعلاقات الجزائرية الصينية- مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1، 2021.
- 14-كايدل ألبرت، نخضة الصين الاقتصادية حقائق وأوهام، المستقبل العربي، مجلد 32، العدد 367، 2009.
- 15-كمال بايزيد، ناجم زينب، الصعود الاقتصادي الصيني والهندي كمرحلة لاستشراف نظام اقتصادي جديد، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 2016.
- 16-محمد صالح أمير، حامد علي أحمد، الوزن الجيو-اقتصادي لجمهورية الصين الشعبية، مجلة التربية للعلوم الانسانية، جامعة الموصل، المجلد 3، العدد الخاص، 2023.
- 17-مردان مضخور باهر، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي العشرين، بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية انموذجا، 2017.
- 18-مروة خليل محمد مصطفى، القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير "دراسة تقويمية"، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، 2021.
- 19-م.م ميثاق مناحي دشر، النظرية الواقعية : دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة (قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 20، 2016.
- 20-مخلوفي لمياء، استراتيجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر، 2019.
- 21-مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، 2012.
- 22-نصر الدين ساري، استراتيجيات التوطين الصناعي واستدامة المناطق الصناعية دراسة تحليلية لتجربتي الصين والدنمارك وسبل الاستفادة منها في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 34 (02)، جامعة زيان عاشور الحلفة.
- 23-وفاء المهداوي، أحمد جاسم محمد، الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق سياسات ومؤشرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012.
- 24-يوسف عطا المنان أنور، اتجاه جديد في العولمة الاقتصادية على الطريقة الصينية مبادرة الحزام الاقتصادي وطريق الحرير الجديد، مركز الدراسات السودانية، نشر في 2021/05/04، الموقع <https://ssc-sudan.org/>

رسائل الدكتوراه والماجستير

- 1-بحري أميرة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.
- 2-بوراس وسيلة، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الصين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013.
- 3-تاج عبد الكريم، نماذج النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2002-2003.

قائمة المراجع

- 4- حجوج عبد الله، أثر تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، 2022.
- 5- جباري شوقي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
- 6- فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا ومصر والجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.
- 7- شهاب وهيب، النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2022.
- 8- نزاري رفيق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة من 1980-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.

المراجع الأجنبية

Livre :

- 1- Ádraig Murphy, The Silk Road, XXI Century 'One Belt One Road, The Institute of International and European Affairs, 24/03/2016, p 3-4.
- 2-Barry Naughton, The Chinese Economy transitions and Growth, 2006, Cambridge, Massachusetts, London, England, p75.
- 3- Blanchard, O., & Johnson, D. Macroeconomics: global and Southern African perspectives, Cape Town [South Africa]: Pearson, 2014, p 646.
- 4-Byrd, William (1991). The Market Mechanism and Economic Reforms in China. New York: M. E. Sharpe.
- 5- Donald M.Snow, The Shape of The Future- The post Cold war World U.S.A, M.E. Sharap, Inc, 1995, P. 149
- 6- Francis Schortgen, China and the Twenty-First-Century Silk Roads: A New Era of Global Economic Leadership?, in: Wenxian Zhang, Ilan Alon and Christoph ---Lattemann (eds) China's Belt and Road Initiative Changing the Rules of Globalization, US; Palgrave Macmillan, 2018, p. 27.
- 7- Groth, C. (2016, October 31). Lecture Notes in Macroeconomics. Récupéré sur <https://web.econ.ku.dk/okocg/MAT-OEK/Mak%C3%98k2/Mak%C3%98k22016/Forel%C3%A6sninger/Contents%20Lecture%20Notes%20in%20Macro%202002-11-2016.pdf>
- 8- Lardy, Nicholas (1983). Agriculture in China's Modern Economic Development. New York: Cambridge University Press.
- 9- Mankiw. G, Principles of Macroeconomics, 7th Edition. US: Cengage Learning, 2014, p 195.
- 10- Ministry of Commerce of the People's Republic of China, Foreign Investment Guide of the People's Republic of China, Edition 2022, p 04.
- 11- Meyer, E. 2015. With Oil and Gas Pipelines, China Takes a Shortcut through Myanmar. Forbes. September 2. www.forbes.com/sites/ericrmeyer/2015/02/09/oil-and-gas-china-takes-a-short-cut/#75b8a4ef7aff
- 12- Maximilian Mayer, China's Rise as Eurasian Power: The Revival of the Silk Road and Its Consequences, in: Maximilian Mayer(ed), Rethinking the Silk Road: China's Belt and Road Initiative and Emerging Eurasian Relations,)Singapore: Macmillan, 2018 p. 12
- 13- Osborne, Michael, China's Special Economic Zones, 1st edn, OECD, 1986, France, OECD, China in the World Economy, The Domestic Policy Challenges, 1st edn, 2002, OECD Publications, France, p

قائمة المراجع

- 14- Paulo Afonso, La sécuritisation des intérêts chinois: la Nouvelle Route de la Soie au sein du Nouveau Grand Jeu centrasiatique, Paris, Dalloz, 2018, p 174.
- 15- Paul R. Viotti, University of Denver, Mark V. Kauppi, Georgetown University, International Relations Theory, 5th ed, Pearson Education, 2012, p 135.
- 16- Park Jung-Dong, The Special Economic Zones of China and their Impact on Its Economic Development, 1st edn, Greenwood Publishing Group, Inc, United States of America, 1997, p19
- 17- Paulo Afonso, La sécuritisation des intérêts chinois: la Nouvelle Route de la Soie au sein du Nouveau Grand Jeu centrasiatique, Paris, Dalloz, 2018, p 174.
- 18- Redding, S.J. and A.J. Venables, Economic Geography and International Inequality, 2001, Center for Economic Performance (CEP) Discussion, London School of Economics. Paper 495.
- 19- Samuelson. P & Nordhaus. W, (2009). Economics, 19th edition. The McGraw-Hill International edition.
- 20- Steve Chan, China, the U.S., and the Power- Transition Theory: A Critique, London and New York, Routledge, 2008, p11.
- 21- Tim Dunne, Liberalism in: John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics: and introduction to international relations, Oxford: OUP, 2001, p164.
- 22- Wiens, Thomas (1982). "The Limits to Agricultural Intensification: The Suzhou Experience." In U.S. Congress Joint Economic Committee, ed., China under the Four Modernizations. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, p 74-462.
- 23- Wong, Christine (1986). "Ownership and Control in Chinese Industry: The Maoist Legacy and Prospects for the 1980s." In Joint Economic Committee, U.S. Congress, China's Economy Looks Toward the Year 2000, 571-603. Washington, DC: U.S. Government Printing Office.

Revue scientifique

- 1- Alvin C. Chua, One Belt One Road and Opportunities, Centre for Financial Stability, 6 July, 2017, pp. 6 - 48.
- 2- Alessandro Arduino, China's Private Army Protecting the New Silk Road, US: Springer, 2018, p. 103.
- 4- Alessandro Arduino, China's Private Army Protecting the New Silk Road, US: Springer, 2018, p. 103.
- 5- B.A. Hamzah, Alleviating China's Malacca Dilemma, Institute for Security and Development Policy, 13 March 2017, accessible at: <http://isdpeu/alleviating-chinas-malacca-dilemma>
- 6- Barisitz Stephan & Alice Radzyner. The New Silk Road, Part I: A Stocktaking and Economic Assessment, FOCUS ON EUROPEAN ECONOMIC INTEGRATION Q3/17, pp 13-14, accessible at: <https://ideas.repec.org/a/onb/oenbfi/y2017iq3-17b1.html>
- 7- Brookings Institution. Kenya's Debt to China: A Case of Development or a lack of Options. Available online: <https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2020/09/10/kenyas-debt-to-china-a-case-of-development-or-a-lack-of-options/> (accessed on 10 September 2020).
- 8- Bandiera, Luca, and Vasileios Tsiropoulos. 2019. "A Framework to Assess Debt Sustainability and Fiscal Risks Under the Belt and Road Initiative." World Bank Policy Research Working Paper 8891.
- 9- Borokh O.N, The Political economy of Xi Jinping and a new stage in China's reforms. Far Eastern Affairs, 2016, № 3. pp. 64-78.
- 10- Bressan Matteo, The Impact of the New Silk Road on the Mediterranean and on Italy, Harald Pechlaner, Greta Erschbamer, Hannes Thees, Mirjam Gruber (Editors), China and the New Silk Road Challenges and Impacts on the Regional and Local Level, Springer Nature Switzerland AG, 2020, p 95.
- 11- Biliang Hu, Belt and Road Initiative: Five Years on Implementation and Reflection, Global

قائمة المراجع

Journal of Emerging Market Economies, Emerging Markets Institute, Beijing Normal University, 2019,p 1-10.

12- Bird, J. and S. Straub, The Brasília Experiment: Road access and the spatial pattern of long-term local development in Brazil, World Bank, July 2014, Policy Research Working Paper 6964.

13- Christoph Nedopil Wang, Ten years of China's Belt and Road Initiative (BRI): Evolution and the road ahead, Griffith Asia Institute (Griffith University), Regional Outlook Paper No. 76, 2023

14- China unveils vision for 'Polar Silk Road' across Arctic, Reuters,26 January, 2018, accessible at: <https://reut.rs/2u8oeO>

15- China's Belt and Road Initiative, Five Years In, Stratfor, June 22, 2018, accessible at: <https://worldview.stratfor.com/article/chinasbelt-and-road-initiative-five-years>

16- China-Britain Business Council, Foreign & Commonwealth Office. 2016. One Belt, One Road – A Role for UK companies in developing China's new initiative – New Opportunities in China and beyond, p11. http://www.cbcc.org/cbbc/media/cbbc_media/One-Belt-One-Road-main-body.pdf

17- Clover, C. and L. Hornby. 2015. China's Great Game: Road to a New Empire. In: Financial Times.October 12. <https://www.ft.com/content/6e098274-587a-11e5-a28b-50226830d644>

18- Donaldson, D. and R. Hornbeck, Railroads and American Economic Growth: A market access approach, 2016, Quarterly Journal of Economics 131, paper 799–858.

19- Douglas Zhihua Zeng, China's Special Economic Zones and Industrial Clusters:Success and Challenges, Lincoln Institute of Land Policy,2012;p 9.

20- Djankov, S. and S. Miner. (eds.). 2016. China's Belt and Road Initiative – Motives, Scope, and Challenges. Peterson Institute for International Economics. Briefing 16–2, March. <https://piie.com/publications/piie-briefings/chinas-belt-and-road-initiative-motives-scope-and-challenges>.

21- Eldar Ismailov and Vladimer Papava, Rethinking Central Eurasia, Singapore, The Central Asia-Caucasus Institute, June 2010, p 85.

22- Financial Times. China's Belt and Road Initiative and Its Impact in Africa. 7 June 2018. Available online: https://www.fke.awsassets.panda.org/downloads/chinas_belt_and_road_initiative_and_its_implications_for_africa.pdf (accessed on 3 June 2022)

23- Farchy, J., J.Kynge, C.Campbell and D. Blood. 2016. One Belt, One Road – A Ribbon of Road, Rail and Energy Projects to Help Increase Trade. In: Financial Times. Special report. September 14. <http://ig.ft.com/sites/special-reports/one-belt-one-road/>

24- Flecker Michael, Early Voyaging in the South China Sea: Implications on territorial claims, Nalanda-Sriwijaya Centre Working Papers Series, 2015, No.19, p 48.

25- Gal Luft, Silk Road 2.0: A US Strategy toward China's One Belt, One Road Initiative, Atlantic Council, Strategy Paper, no. 11 (October 2017), pp. 15-17, accessed on 9/5/2024, at: <https://bit.ly/2WIKLir>.

26- Gerstl Alfred, China's New Silk Roads. Categorising and Grouping the World: Beijing's 16+1+X European Formula, Vienna Journal of East Asian Studies, 10,2018, pp 39–43.

27- Gabuev, A. 2016a. Friends with Benefits? Russian-Chinese Relations after the Ukraine Crisis. June 29. carnegieendowment.org/files/CEIP_CP278_Gabuev_revised_FINAL.pdf, p 4.

28- Gideon Rose, Neoclassical realism and theories of foreign policy, World Politics Johns Hopkins University Press, Volume 51, Number 1, October 1998,p 157.

29- Griffith Asia Institute, Griffith University and Green Finance & Development Center, FISF, 2023, p9.

30- G.G. Dwivedi, Xi's Belt-Road Initiative: Recalibration, Strategic Imperatives, manohar parrikar institute defence studies and analyses, 22/05/2019, accessible at:

قائمة المراجع

<https://idsa.in/idsacomment/xis-belt-road-initiative-g-g-dwivedi-220519>.

31- Gabuev, A. 2016b. China's One Belt, One Road Initiative and the Sino-Russian Entente. Interview by G. Shtraks. The National Bureau of Asian Research. Policy Q&A. August 9.

www.nbr.org/research/activity.aspx?id=707

32- Haller, A. (2012). Concepts of Economic Growth and Development, Challenges of Crisis and of Knowledge. Economic Transdisciplinarity Cognition, Vol 15, Issue 1, 66-71

33- Helen Chin, Winnie He, The Belt and Road Initiative: 65 Countries and Beyond, May 2016, pp1-4.

34- Huiping Chen, China's 'One Belt, One Road' initiative and its implications for Sino-African investment relations, Transnational Corporations Review, 2016, p, 2.

35- Harinder Kohli, Looking at China's Belt and Road Initiative from the Central Asian Perspective, Global Journal of Emerging Market Economics, vol. 9, no(1-3) 2018, p, 3.

36- Jianxiong Ge, The Silk Road: Historical Geographic Background and Outlooks, Wei Liu, China's Belt and Road Initiatives: Economic Geography Reformation, 2018, Translated by Jun He and Jia Lao, Shanghai Jiao Tong University Press and Springer Nature Singapore Pte Ltd

37- Joel Wuthnow, "Securing China's Belt and Road Initiative: Dimensions and Implications: Testimony before the U.S.-China Economic and Security Review Commission Hearing on 'China's Belt and Road Initiative: Five Years Later', 25/1/2018, p 2, at: <https://www.uscc.gov>

38- Joshua Nelson, Oil, Hard Power and U.S. Hegemony, Political Review, V.11, N. 2, 2015.

39- Joseph Nye, Soft Power : The Evolution of The Concept, Journal of Political Power , February 2021, p.50

40- John Irgengioro, Soft power instruments: An assessment of China's soft power and Sinophobia in Central Asia, Fabienne Bossuyt and Bart Dessein, The European Union, China and Central Asia, london : routeldg, 2021, p182.

41- Jain, T., Khanna, O. P., & Sen, V. (s.d.). « Development and Environmental Economics and International Trade, p17.

42- Kuznets, S, Croissance et structure économiques , Paris: Calmann-Lévy, 1972, p 29.

43- Keith Johnson And Reid Standish, Putin and Xi Are Dreaming of a Polar Silk Road, Foreign Affairs, March 8, 2018, accessible at: <https://bit.ly/2DqTU3>

44- Kolosov V.A. and al, The Chinese initiative-The Belt and Road: a geographical perspective, GES Journal, 2017, Vol. 10, No 1, p 8.

45- Keren Zhu and all, Recalibrating the Belt and Road Initiative amidst deep uncertainties, Journal Of Mega Infrastructure & Sustainable Development, 2021, VOL. 2, NO. 1, p 47–68.

46- Karen. D & Louise. S, GDP as a Measure of Economic Well-being, Hutchins Center Working, 2018, Paper N 43, p 04.

47- Lall, S. Promouvoir la compétitivité industrielle dans les PVD, Centre de Développement de l'OCDE, Paris , 1990. Industrial policy: the rôle of government in promoting industrial and technological development, UNCTAD Review, 1994.

48- Li, P et al, Building a new Sustainable Silk Road Economic Belt. "Environmental Earth Sciences, 2015, Vol. 74, pp 04-10.

49- Liu W.D., Dunford M, Inclusive globalization: unpacking China's Belt and Road Initiative, Area Development and Policy, 2016. pp. 1–18.

50- Nadège Rolland, The National Bureau of Asian Research, 11/04/2019, accessible at: <https://www.nbr.org/publication/a-guide-to-the-belt-and-road-initiative/>

51- ProLogis, "China's Special Economic Zones and National Industrial Parks—Door Openers to Economic Reform." ProLogis Research Bulletin (Spring), 2008.

52- Pádraig Murphy, the Silk Road, XXI Century, One Belt One Road, The Institute of International and European Affairs, 2(3/2016, pp 4-5.

53- Pejic, Igor, China's String of Pearls Project. South Front: Analysis Intelligence, May 10,

قائمة المراجع

2016, P1. [Hereafter:Pejic]

54- Robert Agwot Komakech and Thomas Ogoro Ombat, Belt and Road Initiative in Developing Countries: Lessons from Five Selected Countries in Africa, Sustainability 2023, 15, 12334, p 1-21.

55- Rao, B. (2010). Time Series Econometrics of Growth models: a Guide for Applied Economists. Applied Economics, Vol 42, Issue 1, p73-86.

56- Shepard, W. 2017. 2 Days from China to Europe by Rail? Russia Going for High-Speed Cargo Trains. In: Forbes. January 14. www.forbes.com/sites/wadeshepard/2017/01/14/2-days-from-china-to-europe-by-rail-russia-going-for-high-speed-cargo-trains/#3f00824f54af

57- Stefan, G. (2012). Consideration on the theory of economic growth and development. Social and Behavioral Sciences, Vol 62, Issue 1, 280-284

58- Shurabhi Ghosh, China's String Of Pearl Strategy: A Threat To India's Security, Journal Of Critical Reviews, VOL 7, ISSUE 09, 2020, p 10201.

59- Shannon Tiezzi, The Maritime Silk Road Vs. The String of Pearls, The Diplomat, 13 February 2014, accessible at: <https://bit.ly/2zpVLss>.

60- Stuart-Fox martin , Southeast Asia and China: The Role of History and Culture in Shaping Future Relations, Contemporary Southeast Asia, 2004, vol 26, issue 1, pp. 123-124.

61- Sheng Fang , Special economic zones in China, Journal of East and West Studies: Perspectives on East Asian Economies and Industries, 2007, pp 86-87.

Britain's Standard Chartered Bank

62- Shannon Tiezzi, The Maritime Silk Road Vs. The String of Pearls, The Diplomat, 13 February 2014, accessible at: <https://bit.ly/2zpVLss>

63- The African Logistics. Historical Port of Djibouti Set to be International Business District. Available online: <https://theafricalogistics.com/2020/10/09/historical-port-of-djibouti-set-to-be-international-business-district/> (accessed on 9 October 2020).

64- The Heartland Theory and the Present-Day Geopolitical Structure of Central Eurasia, Silk Road Studies, p85, accessible at: <https://www.silkroadstudies.org/resources/pdf/Monographs/1006Rethinking-4.pdf>

65- The Heartland Theory and the Present-Day Geopolitical Structure of Central Eurasia, Silk Road Studies, p85, accessible at: <https://www.silkroadstudies.org/resources/pdf/Monographs/1006Rethinking-4.pdf>.

66- Todaro, Michael P., Smith, Stephen C., Economic Development, (Ed.12th), Harlow: Pearson, 2015. Meixing Dai , Université de Strasbourg, BETA, CNRS , voie le cite <https://hal.science/hal>.

67- The Economist. America's New African Outpost: China. Available online: <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2019/05/30/americas-new-african-outpost-china> (accessed on 30 May 2022).

68- The Independent. China's Belt and Road: Kenya becomes Latest African Country to Sign Up to Development Plan. Avail-able online: <https://www.independent.co.uk/news/world/africa/china-belt-and-road-kenya-latest-african-country-sign-development-plan-a7749546.html> (accessed on 16 May 2017).

69- Tiezzi, Shannon, 3 years on, Where Does China's Silk Road Stand?, The Diplomat, published (31/08/16), accessed on (1/10/2023) via: <http://thediplomat.com/2016/09/3-years-on-where-does-chinas-silk-road-stand/>

70- The Guardian. IMF Warns of Rising Debt Risk in African Countries Borrowing from China. Available online: <https://www.theguardian.com/world/2019/nov/26/imf-warns-of-rising-debt-risk-in-african-countries-borrowing-from-china> (accessed on 26 November 2019).

71- Till Geoffrey, Dominion, Trade and the Maritime Silk Road: A Review of the Issues", Soundings Sea Power Centre – Australia, 2016, Vol. 9, p2.

72- The Guardian. Chinese Companies Accused of Importing 'Forced Labour' to Build Kenyan

قائمة المراجع

- Railway. Available online: <https://www.theguardian.com/world/2018/jul/23/Chinese-companies-accused-of-importing-forced-labour-to-build-kenyan-railway> (accessed on 23 July 2018)
- 73- Wei Hu, Yidai Yilu, Dazao Zhongguo, yu shijie mingyun gongtongti, Belt and Road Initiative, To Build Sino-World Community of Common Destiny, Beijing, China: Renmin Chubanshe, 2016, p 49.
- 74- Wanda Tseng & Harm Zebregs, Foreign Direct Investment in china: Some Lessons for Other Countries, IMF Policy Discussion Paper, No.PDP/3/2002, p9-10.
- 75- Wang, H.; Tang, Y. The Challenges of Labor Protection in China's Belt and Road Initiative. In Belt and Road Initiative (BRI) and Its Impacts on the World Economy; Springer: Berlin/Heidelberg, Germany, 2020; pp. 81–95.
- 76- Wei Hu, Yidai Yilu, Dazao Zhongguo, yu shijie mingyun gongtongti, Belt and Road Initiative, To Build Sino-World Community of Common Destiny, Beijing, China: Renmin Chubanshe, 2016, p 49.
- 77- World Bank. Kenya Economic Update: Debt Sustainability and Fiscal Risks in the Post-Covid-19 Period; World Bank Group: New York, NY, USA, 2020.
- 78- Xiang Gao, China as a Responsible Power: Altruistic, Ambitious or Ambiguous?, International Journal of China Studies, Vol. 4, No. 3 December 2013, pp. 406-427
- 79- Xinhua. China-Built Ethiopia-Djibouti Railway Begins Commercial Operations. Available online: http://www.xinhuanet.com/english/2018-01/01/c_136865306.htm (accessed on 1 January 2018).
- 80- Yu, Jiangyan, and James P. Walsh, "Determinants of foreign direct investment: A sectoral and institutional approach", International Monetary Fund, No.10-187, 2010,p.5.
- 81- Unctad ,World Investment Report: Trends and Determinants ,New York and Geneva,1998
- 82- Zhu, Xiaodong (2012), "Understanding China's Growth: Past, Present, and Future", Journal of Economic Perspectives 26(4), 103-24.
- 83- zhang haipeng, the historical basis for the belt and road initiative, contemporary social sciences, no.6. 2017, pp 35-40.

المواقع الالكترونية

- 1-<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>
- 2-<https://www.aljazeera.net/encyclopedia> viser le 12/08/2023 à 22:17.
- 3-<https://ar.maps-china-cn.com> viser le 12/08/2023 à 22 :20.
- 4-<https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?locations=CN>
- 5-<https://ar.unansea.com> viser le 14/08/2023 à12 :00
- 6-<https://www.mc-doualiya.com> viser le 14/08/2023 à12 :20
- 7-<https://www.softarabia.com/china-population>
- 8-<https://history.maps.com>event> viser le 7/09/2023 à16 :50
- 9-<http://arabic.china.org.cn/arabic/222948.htm>
- 10-<https://www.marefa.org> viser le 23/05/2023 à 22 :39.
- 11-<http://ar.legalchallengesmagazine.com>
- 12-<https://fdichina.com/blog/special-economic-zones-china>
- 13-<https://www.bsasourcing.com/best-100-china-industrial-clusters-map-complete-guide-tips>
- 14-https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx?nvpm,viser le 15/01/2024 à 11 :00.
- 15-www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx.
- 16-https://esalexu.journals.ekb.eg/article_137445_6d775e99d23d26f009a890c27d2cfa9a.pdf
- 17-<https://politicalencyclopedia.org/dictionary> viser le 21/12/2023 à23 :19
- 18-https://www.carecprogram.org/uploads/1-Peoples-Republic-of-China_Eng.pdf

قائمة المراجع

- 19-<https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=3307> , viser le 21/12/2023 à 23 :24
- 20-<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186.html#2> , viser le 10/12/2023 à 22:51
- 21-Alexandra Boudet-Brugal, Hard Power, in <https://bit.ly/3JJySQH>, viser le 12/12/2023 à 23:15
- 22-La Toupie, « Hard Power », in https://www.toupie.org/Dictionnaire/Hard_power.htm, viser le 12/12/2023 à 23:11
- 23-<https://aawsat.com/home/article> viser le 12/12/2023 à 23:09
- 24-<https://www.chinadiscovery.com/gansu/dunhuang/yumen-pass.html>
- 25-<https://www.weforum.org/agenda/2016/06/why-china-is-building-a-new-silk-road>
- 26-<https://www.trtarabi.com/issues/>, viser le 24/03/2023 à 14 :50.
- 27-<https://fr.statista.com/statistiques/1380915/investissements-chine-bri-region>
- 28-<https://greenfdc.org/china-belt-and-road-initiative-bri-investment-report-2023/>
- 29- UNCTAD. (2017), World Investment Report 2017: Investment and the Digital Economy, New York,
- 30- UNCTAD. (2018), World Investment Report 2018 : Investment and New Industrial Policies, New York.
- 31-UNCTAD. (2019), World Investment Report 2019 : Investment and New Industrial Policies, New York.
- 32-UNCTAD. (2021), World Investment Report 2021 : Investment and New Industrial Policies, New York.
- 33-UNCTAD. (2023), World Investment Report 2023 : Investment and New Industrial Policies, New York.

الملاحق

Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.232395	0.1230
Test critical values:				
1% level			-3.653730	
5% level			-2.957110	
10% level			-2.617434	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GDP) Method: Least Squares Date: 11/02/24 Time: 19:35 Sample (adjusted): 1992 2023 Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.708218	0.167333	-4.232395	0.0002
C	2.011419	0.586277	3.430834	0.0018
R-squared	0.373867	Mean dependent var		0.165625
Adjusted R-squared	0.352996	S.D. dependent var		2.755594
S.E. of regression	2.216504	Akaike info criterion		4.490201
Sum squared resid	147.3867	Schwarz criterion		4.581810
Log likelihood	-69.84322	Hannan-Quinn criter.		4.520567
F-statistic	17.91317	Durbin-Watson stat		2.077915
Prob(F-statistic)	0.000201			

Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.163162	0.1130
Test critical values:				
1% level			-4.273277	
5% level			-3.557759	
10% level			-3.212361	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GDP) Method: Least Squares Date: 11/02/24 Time: 19:31 Sample (adjusted): 1992 2023 Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.707610	0.169969	-4.163162	0.0003
C	2.212416	0.923341	2.396098	0.0232
@TREND("1991")	-0.012278	0.043106	-0.284829	0.7778
R-squared	0.375614	Mean dependent var		0.165625
Adjusted R-squared	0.332553	S.D. dependent var		2.755594
S.E. of regression	2.251249	Akaike info criterion		4.549908
Sum squared resid	146.9756	Schwarz criterion		4.687320
Log likelihood	-69.79852	Hannan-Quinn criter.		4.595456
F-statistic	8.722814	Durbin-Watson stat		2.085316
Prob(F-statistic)	0.001082			

Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.214233	0.2009
Test critical values:	1% level		-2.641672	
	5% level		-1.952066	
	10% level		-1.610400	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GDP) Method: Least Squares Date: 11/02/24 Time: 19:30 Sample (adjusted): 1993 2023 Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.165180	0.136037	-1.214233	0.2345
D(GDP(-1))	-0.340970	0.175178	-1.946414	0.0614
R-squared	0.228488	Mean dependent var		0.074194
Adjusted R-squared	0.201884	S.D. dependent var		2.751359
S.E. of regression	2.457991	Akaike info criterion		4.698907
Sum squared resid	175.2098	Schwarz criterion		4.791422
Log likelihood	-70.83305	Hannan-Quinn criter.		4.729064
Durbin-Watson stat	2.037965			

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-8.722469	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.661661	
	5% level		-2.960411	
	10% level		-2.619160	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GDP,2) Method: Least Squares Date: 11/02/24 Time: 19:43 Sample (adjusted): 1993 2023 Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.430455	0.163997	-8.722469	0.0000
C	0.140845	0.452510	0.311252	0.7578
R-squared	0.724024	Mean dependent var		-0.080645
Adjusted R-squared	0.714507	S.D. dependent var		4.707895
S.E. of regression	2.515500	Akaike info criterion		4.745161
Sum squared resid	183.5045	Schwarz criterion		4.837677
Log likelihood	-71.55000	Hannan-Quinn criter.		4.775319
F-statistic	76.08147	Durbin-Watson stat		2.134940
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-8.853016	0.0000
Test critical values:	1% level		-2.641672	
	5% level		-1.952066	
	10% level		-1.610400	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GDP,2)				
Method: Least Squares				
Date: 11/02/24 Time: 19:50				
Sample (adjusted): 1993 2023				
Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.427591	0.161255	-8.853016	0.0000
R-squared	0.723102	Mean dependent var		-0.080645
Adjusted R-squared	0.723102	S.D. dependent var		4.707895
S.E. of regression	2.477348	Akaike info criterion		4.683980
Sum squared resid	184.1175	Schwarz criterion		4.730238
Log likelihood	-71.60169	Hannan-Quinn criter.		4.699059
Durbin-Watson stat	2.131569			

Null Hypothesis: FDI has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.762861	0.3776
Test critical values:	1% level		-2.641672	
	5% level		-1.952066	
	10% level		-1.610400	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(FDI)				
Method: Least Squares				
Date: 11/02/24 Time: 19:52				
Sample (adjusted): 1993 2023				
Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.066870	0.087657	-0.762861	0.4517
D(FDI(-1))	-0.417702	0.176572	-2.365615	0.0249
R-squared	0.204054	Mean dependent var		38250859
Adjusted R-squared	0.176608	S.D. dependent var		7.02E+08
S.E. of regression	6.37E+08	Akaike info criterion		43.44383
Sum squared resid	1.18E+19	Schwarz criterion		43.53635
Log likelihood	-671.3794	Hannan-Quinn criter.		43.47399
Durbin-Watson stat	2.053161			

Null Hypothesis: FDI has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.701253	0.2427
Test critical values:				
1% level			-4.273277	
5% level			-3.557759	
10% level			-3.212361	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(FDI) Method: Least Squares Date: 11/02/24 Time: 19:53 Sample (adjusted): 1992 2023 Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.404541	0.149760	-2.701253	0.0114
C	2.40E+08	2.35E+08	1.023604	0.3145
@TREND("1991")	12632626	13813912	0.914486	0.3680
R-squared	0.204634	Mean dependent var		37629311
Adjusted R-squared	0.149781	S.D. dependent var		6.90E+08
S.E. of regression	6.36E+08	Akaike info criterion		43.46985
Sum squared resid	1.17E+19	Schwarz criterion		43.60726
Log likelihood	-692.5175	Hannan-Quinn criter.		43.51539
F-statistic	3.730604	Durbin-Watson stat		2.311925
Prob(F-statistic)	0.036159			

Null Hypothesis: FDI has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.580945	0.1073
Test critical values:				
1% level			-3.653730	
5% level			-2.957110	
10% level			-2.617434	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(FDI) Method: Least Squares Date: 11/02/24 Time: 19:54 Sample (adjusted): 1992 2023 Included observations: 32 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.340040	0.131750	-2.580945	0.0150
C	3.83E+08	1.75E+08	2.193491	0.0362
R-squared	0.181698	Mean dependent var		37629311
Adjusted R-squared	0.154421	S.D. dependent var		6.90E+08
S.E. of regression	6.35E+08	Akaike info criterion		43.43578
Sum squared resid	1.21E+19	Schwarz criterion		43.52738
Log likelihood	-692.9724	Hannan-Quinn criter.		43.46614
F-statistic	6.661276	Durbin-Watson stat		2.408564
Prob(F-statistic)	0.014987			

الملاحق

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-8.425417	0.0000
Test critical values:			1% level	-3.661661
			5% level	-2.960411
			10% level	-2.619160
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(FDI,2) Method: Least Squares Date: 11/02/24 Time: 19:55 Sample (adjusted): 1993 2023 Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.451961	0.172331	-8.425417	0.0000
C	41580421	1.15E+08	0.360801	0.7209
R-squared	0.709964	Mean dependent var	30883935	
Adjusted R-squared	0.699963	S.D. dependent var	1.17E+09	
S.E. of regression	6.42E+08	Akaike info criterion	43.45922	
Sum squared resid	1.19E+19	Schwarz criterion	43.55174	
Log likelihood	-671.6179	Hannan-Quinn criter.	43.48938	
F-statistic	70.98765	Durbin-Watson stat	2.094232	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-8.412175	0.0000
Test critical values:			1% level	-4.284580
			5% level	-3.562882
			10% level	-3.215267
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(FDI,2) Method: Least Squares Date: 11/02/24 Time: 19:56 Sample (adjusted): 1993 2023 Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.474595	0.175293	-8.412175	0.0000
C	2.29E+08	2.51E+08	0.911154	0.3700
@TREND("1991")	-11012255	13105407	-0.840283	0.4079
R-squared	0.717098	Mean dependent var	30883935	
Adjusted R-squared	0.696891	S.D. dependent var	1.17E+09	
S.E. of regression	6.45E+08	Akaike info criterion	43.49883	
Sum squared resid	1.16E+19	Schwarz criterion	43.63761	
Log likelihood	-671.2319	Hannan-Quinn criter.	43.54407	
F-statistic	35.48712	Durbin-Watson stat	2.114682	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملخص

تهدف هذه الدراسة لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما في ذلك الصينية على النمو الاقتصادي المتوقع في الجزائر، خاصة بعد انضمام الجزائر بشكل رسمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية حيث تم دراسة ثلاثة وثلاثون عينة من سلسلة زمنية خلال الفترة الممتدة من (1991-2023)، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة المدمجة (Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA)، حيث قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول للإلمام بمختلف جوانب الموضوع معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي وكذلك على التحليل القياسي الإحصائي.

وقد توصلت الدراسة إلى إمكانية الجزائر من الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة وكذلك تلك المدرجة ضمن مشاريع طريق الحرير الجديدة، حيث تتوقع الدراسة استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية للجزائر بقيم إيجابية خلال الفترة الممتدة بين 2025-2030، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على معدل النمو الاقتصادي والنتائج الوطني الإجمالي من خلال تسجيل قيم متوقعة تصل إلى 4.57 % بحلول عام 2030 وبالتالي وجود أثر إيجابي لهذا التوجه في المدى المنظور.

الكلمات المفتاحية: طريق الحرير الجديدة، الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الجزائر، نموذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة المدمجة.

Abstract

This study aims to measure the impact of foreign direct investments, including Chinese ones, on the expected economic growth in Algeria, especially after Algeria officially joined the Chinese Belt and Road Initiative, where thirty-three samples from a time series were studied during the period extending from (1991-2023), using an autoregressive model and Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA) The study was divided into three chapters to familiarize yourself with the various aspects of the topic, relying on the descriptive analytical method and the inductive method, as well as on standard statistical analysis.

The study concluded that Algeria can benefit from incoming foreign direct investments as well as those included in the new Silk Road projects, as the study expects the continued flow of foreign investments to Algeria in positive values during the period extending between 2025-2030, which directly affects the rate of economic growth and the gross national product By recording expected values of up to 4.57% By 2030, there will be a positive impact of this trend in the foreseeable future.

Keywords: New Silk Road, FDI, economic growth, Algeria, Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA)